وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبو القاسم سعد الله –الجزائر02-

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا

واقع النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين في المجتمع الجزائري

دراسة ميدانية لعينة من الأطفال بولايات: البليدة،المدية ،عين الدفلى،البويرة والجلفة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في تخصص علم اجتماع العائلة و السكان

إعداد الطالبة:

بن زينب أم السعد

إشراف الأستاذة الدكتورة :

عميرة جويدة

السنة الجامعية 2015 - 2016

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
	جداول الجانب النظري للدراسة	
01	توزيع عدد الهياكل القاعدية حسب السنوات	166
	جداول الجانب الميداني للدراسة	
01	توزيع المبحوثين حسب وجود إخوة متسربين من المدرسة قبل الوصول إلى مرحلة التعليم الثانوي	196
02	توزيع المبحوثين حسب أصلهم الجغرافي	197
03	توزيع المبحوثين حسب إقامتهم الحالية	198
04	توزيع المبحوثين حسب عدد أفراد الأسرة	200
05	توزيع المبحوثين حسب الحالة العائلية لأبويهم	201
06	توزيع أفراد العينة حسب الوضعية المهنية للأب ونوع عمله	202
07	توزيع المبحوثين حسب السن	204

08	توزيع المبحوثين حسب الوضعية التعليمية	205
09	توزيع المبحوثين حسب أوقات ممارسة نشاطهم	207
10	توزيع المبحوثين حسب سلوكهم اتجاه التدخين	209
11	توزيع المبحوثين حسب الجنس	212
12	توزيع المبحوثين حسب سنوات الخبرة في القضاء عامة	213
13	توزيع المبحوثين حسب سنوات الخبرة في قضاء الأحداث	214
14	توزيع المبحوثين حسب الوضعية المهنية السابقة لآبائهم و سنهم عند بداية النشاط	216
15	توزيع المبحوثين حسب تلقي أسرهم للمساعدة العائلية وسنهم عند بداية النشاط	218
16	توزيع المبحوثين حسب وجود إخوة كبار يعينون الأسرة وسنهم عند بداية النشاط	220
17	توزيع المبحوثين حسب استدانة أسرهم وسنهم عند بداية النشاط	222
18	توزيع المبحوثين حسب الوضعية المهنية الحالية للأب و نوع النشاط الذي يمارسونه	224

19	توزيع المبحوثين حسب قيمة الدخل الشهري للأب و نوع النشاط الذي يمارسونه	227
20	توزيع المبحوثين حسب نوع عمل الأب و نوع النشاط الذي يمارسونه	229
21	توزيع المبحوثين حسب وجود إخوة كبار و نوع النشاط الذي يمارسونه	231
22	توزيع المبحوثين حسب تلقي المساعدة العائلية و نوع النشاط الذي يمارسونه	233
23	توزيع المبحوثين حسب استدانة الأسرة و نوع النشاط الذي يمارسونه	235
24	توزيع المبحوثين حسب الوضعية المهنية للأب و أوقات ممارسة النشاط	237
25	توزيع المبحوثين حسب قيمة الدخل الشهري للأب و أوقات ممارسة النشاط	239
26	توزيع المبحوثين حسب وجود إخوة كبار في الأسرة و أوقات ممارسة النشاط	241
27	توزيع المبحوثين حسب استدانة الأسرة و أوقات ممارسة النشاط	243
28	توزيع المبحوثين حسب الوضعية المهنية للأب سابقا و موافقة الأسرة على نشاطهم	245
29	توزيع المبحوثين حسب الوضعية المهنية لآبائهم عند بدايتهم للنشاط و مقترح النشاط	246

30	توزيع المبحوثين حسب نوع عمل الأب و مقترح فكرة النشاط	248
31	توزيع المبحوثين حسب وجود إخوة كبار يعينون الأسرة و مقترح فكرة ممارسة النشاط	251
32	توزيع المبحوثين حسب الوضعية المهنية للأب حاليا و مقدار الدخل المقدم للأسرة	253
33	توزيع المبحوثين حسب قيمة الدخل الشهري للأب و مقدار الدخل المقدم للأسرة	255
34	توزيع المبحوثين حسب استدانة أسرهم و مقدار الدخل الذي يقدمونه	257
35	توزيع المبحوثين حسب الوضعية المهنية للأب حاليا و سبب تقديم كل أو بعض الدخل للأسرة	259
36	توزيع المبحوثين حسب قيمة الدخل الشهري للأب و سبب تقديم كل أو بعض الدخل للأسرة	261
37	توزيع المبحوثين حسب الوضعية المهنية للأب حاليا ومدى ارتياحهم في مجال نشاطهم	263
38	توزيع المبحوثين حسب الوضعية المهنية للأب حاليا و مدى مواجهتهم للصعوبات	264
39	توزيع المبحوثين حسب الوضعية المهنية للأب حاليا و نوع الصعوبات التي تواجههم	267
40	توزيع المبحوثين حسب وجود إخوة كبار و إمكانية توقفهم عن ممارسة النشاط في حالة عدم ارتياحهم	270

41	توزيع المبحوثين حسب استدانة الأسرة إمكانية توقفهم عن ممارسة النشاط	272
42	توزيع المبحوثين حسب الوضعية المهنية للأب و إمكانية توقفهم عن ممارسة النشاط	274
43	توزيع المبحوثين حسب الوضعية المهنية للأب و السبب الذي دفعهم إلى ممارسة النشاط	276
44	توزيع المبحوثين حسب سبب عدم مزاولتهم لتعليمهم و سنهم الحالي	279
45	توزيع المبحوثين حسب سبب عدم مزاوتهم للتعليم و سنهم عند بداية ممارسة النشاط	282
46	توزيع المبحوثين حسب سنهم عند تعرضهم للتسرب و سنهم عند بداية ممارسة النشاط	285
47	توزيع المبحوثين حسب إمكانية عودتهم إلى المدرسة و سنهم عند بداية النشاط	287
48	توزيع المبحوثين حسب مدى شعورهم بالقهر و الظلم في المدرسة وسنهم عند بداية ممارسة النشاط	290
49	يمثل توزيع المبحوثين حسب سنهم عند التسرب من المدرسة ونوع النشاط	293
50	يمثل توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي و نوع النشاط الذي يمارسونه	295
51	توزيع المبحوثين حسب مكانة المعلم بالنسبة إليهم و نوع النشاط	297

52	توزيع المبحوثين حسب الشعور بالقهر و الظلم في المدرسة ونوع النشاط	299
53	توزيع المبحوثين حسب السن عند التسرب و مقدار الدخل المقدم للأسرة	301
54	توزيع المبحوثين حسب السن عند التسرب و بنود إنفاق الدخل المتبقى	303
55	توزيع المبحوثين حسب السن عند التسرب و مواجهة الصعوبات	306
56	توزيع المبحوثين حسب المعاملة في حالة التأخر و مواجهة الصعوبات	309
57	توزيع المبحوثين حسب مدى شعورهم بالقهر و الظلم في المدرسة	312
58	توزيع المبحوثين حسب مكانة المعلم عند المبحوث و نوع الصعوبات	314
59	توزيع المبحوثين حسب مدى أقبح حدث وقع لهم في المدرسة و نوع الصعوبات	318
60	توزيع المبحوثين حسب ستهم عند التسرب من المدرسة و نوع الصعوبات	322
61	توزيع المبحوثين حسب مستواهم التعليمي و أوقات ممارسة النشاط	324
62	توزيع المبحوثين حسب سنهم عند التسرب من المدرسة و سبب ممارسة النشاط	326

63	توزيع المبحوثين حسب سبب تسربهم من المدرسة و سبب ممارسة النشاط	329
64	توزيع المبحوثين حسب مستواهم التعليمي و مدى ارتياحهم	332
65	توزيع المبحوثين حسب مستواهم التعليمي و إمكانية التوقف	334
66	توزيع المبحوثين حسب مستواهم التعليمي ومقترح فكرة ممارسة النشاط	336
67	توزيع المبحوثين حسب الجنس و سبب إلغاء الأمر 72-03	340
68	توزيع المبحوثين حسب تخصصهم المهني و وجهة نظرهم في سبب إلغاء الأمر 72-03	342
69	توزيع المبحوثين حسب سنوات خبرتهم في القضاء عامة و وجهة نظرهم في سبب إلغاء الأمر 72 -03	344
70	توزيع المبحوثين حسب سنوات خبرتهم في قضاء الأحداث و وجهة نظرهم في سبب إلغاء الأمر 72 -03	346
71	توزيع المبحوثين حسب الجنس ووجهة نظرهم في الفرق بين مصطلحي الخطر و الخطر المعنوي	348
72	توزيع المبحوثين حسب تخصصهم المهني و ووجهة نظرهم في الفرق بين مصطلحي الخطر و الخطر المعنوي	350
73	توزيع المبحوثين حسب سنوات خبرتهم في القضاء عامة و وجهة نظرهم في الفرق بين مصطلحي الخطر و الخطر المعنوي	352
74	توزيع المبحوثين حسب سنوات خبرتهم في قضاء الأحداث و	354

	وجهة نظرهم في الفرق بين مصطلحي الخطر و الخطر المعنوي	
75	توزيع المبحوثين حسب الجنس و وجهة نظرهم في الفرق بين مصطلحي التربية والأخلاق	356
76	توزيع المبحوثين حسب تخصصهم المهني و ووجهة نظرهم في الفرق بين مصطلحي التربية و الأخلاق	358
77	توزيع المبحوثين حسب سنوات خبرتهم في القضاء عامة و وجهة نظرهم في الفرق بين مصطلحي التربية و الأخلاق	361
78	توزيع المبحوثين حسب الجنس و وجهة نظرهم في جديد قانون الطفولة رقم 15-12	363
79	توزيع المبحوثين حسب تخصصهم المهني و ووجهة نظرهم في جديد قانون الطفولة رقم 15-12	364
80	توزيع المبحوثين حسب سنوات خبرتهم في القضاء عامة و وجهة نظرهم في جديد قانون الطفولة رقم 15-12	367
81	توزيع المبحوثين حسب سنوات خبرتهم في قضاء الأحداث و وجهة نظرهم في جديد قانون الطفولة رقم 15-12	369
82	توزيع المبحوثين حسب تعاملهم مع الجمعيات و وجهة نظرهم في جديد قانون الطفولة رقم 15-12	371
83	توزيع المبحوثين حسب الجنس و وجهة نظرهم في المسؤول عن اتجاه الطفل لممارسة النشاط الاقتصادي	373

84	توزيع المبحوثين حسب تخصصهم المهني و وجهة نظرهم في المسؤول عن اتجاه الطفل لممارسة النشاط الاقتصادي	375
85	توزيع المبحوثين حسب تخصصهم المهني و وجهة نظرهم في المسؤول عن اتجاه الطفل لممارسة النشاط الاقتصادي	377
86	توزيع المبحوثين حسب سنوات خبرتهم في القضاء عامة و وجهة نظرهم في المسؤول عن اتجاه الطفل لممارسة النشاط الاقتصادي	379
87	توزيع المبحوثين حسب تعاملهم مع جمعيات الطفولة و وجهة نظرهم في المسؤول عن اتجاه الطفل لممارسة النشاط الاقتصادي	382
88	توزيع المبحوثين حسب الجنس و المانع من آدائهم لدورهم القانوني	385
89	توزيع المبحوثين حسب تخصصهم المهني و المانع من آدائهم لدورهم القانوني	388
90	توزيع المبحوثين حسب سنوات خبرتهم في القضاء عامة و المانع من أدائهم لدورهم القانوني	390

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أعمدة بيانية مزدوجة تبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي لأبويهم	195
02	أعمدة بيانية تبين توزيع المبحوثين حسب نوع الأسرة	199
03	دائرة نسبية تبين توزيع المبحوثين حسب الجنس	203
04	دائرة نسبية تبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي	206
05	دائرة نسبية تبين توزيع المبحوثين حسب نوع النشاط الذي يمارسونه	210

شـــكـــر

بادئ ذي بدء أحمد الله الرحمان الرحيم على منة التوفيق، أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الجليل إلى أستاذتي الدكتورة عميرة جويدة التي يعود لها الفضل في إنجاز هذا البحث المتواضع ، وفيما صح فيه واكتمل، حيث لم تدخر جهدا في تقديم كل الإرشادات والنصائح التي أنارت طريق البحث وذللت كل الصعاب.

إلى أستاذي القدير بوتفنوشنت مصطفى أطال الله في عمره حتى يبقى منارة مضيئة في ساحة البحث العلمي.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بقبولهم حضور هذه " المحاكمة العلمية" من أجل تنويري بمختلف الهفوات، لتصحيح وتتميم وتقويم وتقييم ما لم يصح وما لم يتم.

وحتى لا أكون ناكرة للجميل يجب أن لا أنسى كل السادة الأساتذة الذين تشرفت معهم وبهم، في قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا إلى كل هؤلاء وإلى غيرهم من أساتذة سنوات الدراسة أحييهم تحية مملوءة بالحب والتقدير، والامتنان مع تمنياتي لهم جميعا بدوام الصحة والعافية.

والشكر والامتنان و المحبة إلى كل الأطفال القاصرين الذين يمارسون مختلف النشاطات الاقتصادية في كل من ولاية البليدة ، البويرة، عين الدفلى ،المدية ، الجلفة ، الذين ساعدونا و تجاوبوا معنا بكل نشاط ..... و إلى كل الأطفال العاملين في كل مكان ،.....أتمنى لهم العيش الكريم .

والشكر والامتنان موصول كذلك إلى كل من ساعدني وفتح لي بابا ...إلى السيدة القديرة مديرة وكالة التنمية الاجتماعية لولاية المدية ،و إلى السيد :رشيد ، إلى كل القضاة الذين أعطونا من وقتهم الثمين

إهـــــداء

في كل مناسبة جميلة عادة ما يتذكر الإنسان أغلى الناس وأحبهم إلى قلبه ووجدانه، فيأبى إلا أن يشاركوه فرحته.

وليس أجمل وأسعد من أن يشاطرني أحبائي جميعا سعادتي بنهاية مرحلة أولى من مراحل البحث العلمي الجاد، في انتظار ما يستقبل من مراحل التكوين والبحث التي تشكل طموحي الأكبر.

وبهذه المناسبة الجميلة أهدي هذا البحث المتواضع:

- إلـــى أمي العزيزة التي أقبل يديها ألف قبلة.
- إلى أبي الغالي
- إلى كل أساتذتي الذين تعلمت على يديهم
- إلى أخواي الحبيبين :فتحي و عامر
- إلى الذين بهم ومعهم تكتمل سعادتي: أخواتي العزيزات " جميلة ،نوال، حبيبة
- إلى أبناء أخواتي رياحين قلبي: شيراز ،عبد القادر ،ردينة ،رائد ، تسنيم، المعتصم بالله
- إلى كل صديقاتي، الذين معهم عرفت معنى الصحبة الحقة والوفاء، إلى كل زميلاتي و زملائي بقسم علم الاجتماع

مقدمة:

كان الأطفال في القديم يمارسون عدة نشاطات في كنف أسرهم في ميادين الزراعة و الرعي وجلب الماء والاحتطاب ، كان ذلك مألوفا في المجتمعات الإنسانية منذ القدم ، والمجتمع الجزائري واحد منها ، فكانت هذه النشاطات جزء لا يتجزأ من ثقافة الأسرة التقليدية الجزائرية ، حيث كان الأطفال أعضاءا منتجين وكانت كثرتهم في الأسرة خاصة الذكور منهم تعتبر رمزا لقوتها وكان الطفل الذي يتقن عمله و يؤديه بحذق و مهارة يحظى بمكانة واحترام وكان الأطفال يتنافسون من أجل إثبات أنفسهم.

كانت الأسرة تعتبر تلك النشاطات ضرورية في عملية التنشئة الاجتماعية و كان تقسيم العمل حسب السن و الجنس ، حيث ما كان يمارسه أحدهما لا يمكن أن يمارسه الآخر ، فالذكر يمارس نشاطات تعكس قيم الرجولة وتحمل المسؤولية وهي تؤهله للقيام بدوره كرب أسرة في المستقبل،و أما الأنثى فكانت تمارس نشاطات تعكس قيم الأنوثة وتؤهلها للقيام بدوها كربة أسرة في المستقبل .

فهذه النشاطات لم تترك أي آثار سلبية على نمو الطفل العقلي أو الجسدي ،حيث كان يمارسها عن رغبة منه واستمتاع ، ذلك أن مرحلة الطفولة هي فرصة هامة للتعلم واكتساب المهارات التي تمكّن الأطفال من تنمية إدراكهم اجتماعيا والمشاركة الكاملة في الحياة الأسرية والمجتمعية .

بظهور التعليم و إنشاء المدارس و الجامعات أصبح للطفل حق إجباري و مجاني في التعليم فتغير وضعه من منتج إلى مستهلك ، و أصبح الطفل يقضي أغلب ساعات يومه خارج الأسرة . في مؤسسات تنشيئية بديلة ابتداءا من الروضة فالمدرسة ، والمكتبة ،و الملعب .

لكن بعد أن عرف المجتمع الجزائري تغيرات كثيرة من خلال مجموعة من التحولات الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية ، التي تمت بطريقة سريعة ،الشيء الذي جعلها تمس

وظائف المجتمع في العمق و تحدث فيه عدة اختلالات .

كل هذه التحولات الاجتماعية كانت نتيجة ظهور حركة التصنيع وحركة التحضر، وانتشار العمل المأجور، فنشأت المدن، وظهر طابع مختلف للحياة الإجتماعية لم تألفه كثير من المجتمعات ، وهذا ما أثر بشكل واضح على بنية الأسرة و وظائفها.

أما التحولات الإقتصادية فكانت بالانتقال من النظام الاقتصادي الموجه إلى نظام اقتصاد السوق والتي أفرزت عدة أزمات منها الأزمة السياسية التي حدثت بالتحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية ،والتي ولدت بدوها أزمة أمنية، دامت عشرية كاملة من سنة 1990 إلى سنة 2000 والتي "تركت آثارا وخيمة على المجتمع فحركة الهجرة التي تمخضت عن هذه الأزمة كانت أكثر تأثيرا على المجتمع الجزائري، ذلك أنها تسببت في إحداث تغيرات بارزة في بنائه الاجتماعي ، كما أن نزوح العائلات من الأرياف نحو المدن بحثا عن الأمن جعلها تفقد مصادر رزقها خاصة وأن أغلب العائلات الريفية كانت تحقق نوعا من الاكتفاء الذاتي ذلك أنها كانت تعتمد في عيشها على زراعة الأراضي وتربية الحيوانات، وهكذا أصبحت هذه العائلات تعاني من البطالة والفقر و أزمة السكن وغيرها من المشاكل

الهجرة الريفية الحضرية تسببت في خلق واقع اجتماعي مختل ،حيث فقد الريف وظيفته الإنتاجية ،واكتظت المدن وتريفت ففقدت وظيفتها في توفير الخدمات الحياتية المختلفة لجميع ساكنيها ، وتشوهت صورة نسيجها العمراني بفعل النمو الحضري العشوائي وظهور أزمة الأحياء العشوائية التي تتصف فئات ساكنيها بالفقر والبؤس والهامشية ،في ظل التعايش والتداخل بين الأنساق القيمية الريفية والأنساق القيمية الحضرية ،غير خاف علينا أن هذه الثنائية التي كثيرا ما تحول دون ظهور ثقافة حضرية متميزة تحكم الفعل الاجتماعي من ناحية وتكرس مقولات –"استمرار الترييف "،"الفلاحون في المدينة "،"الفلاحون الحضريون" –من ناحية أخرى"[1]

---

[1]- اسماعيل ، قيرة . أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية . قسنطينة : مخبر الإنسان والمدينة ، بدون سنة النشر، ص170.

إضافة إلى مشاكل الاقتصاد الجزائري الريعي الذي يواجه أزمة انخفاض سعر المحروقات في السوق العالمية وبالتالي انخفاض مداخيل الجزائر بالعملة الصعبة من المورد الخارجي الوحيد مما انعكس بصورة طردية في انخفاض القدرة الشرائية .

وهكذا فإن كل هذه الظروف جعلت المجتمع الجزائري في حالة اختلال،إذ أصبح عاجز عن إشباع حاجات أفراده، ذلك أن نظمه لم تعد فاعلة في آداء وظائفها التي وجدت من أجلها.

فتغير بنية الأسرة في إطار المجتمع الانتقالي تسبب في اختلال النظام الأسري خاصة بعد زيادة المتطلبات المادية في الحياة الحضرية.

وبما أن العائلة تحولت إلى نواتات أسرية متفرقة، ينعدم فيها التضامن الاجتماعي والتكافل العائلي أصبحت عاجزة عن آداء بعض وظائفها ولعل أهمها الوظيفة الاقتصادية، إذ لم تعد قادرة على إشباع كل حاجات أفرادها خاصة تلك التي تعاني بطالة معيلها أو مرضه أو وفاته أو انخفاض دخله و بما أن الجماعات المحلية وعلى رأسها البلدية لا تقدم إعانات للأسر التي تعاني من انعدام الدخل ومن انخفاضه و لا تهتم بتقليص الفوارق الاجتماعية،بل على العكس تتسبب في حصول عدة تجاوزات في حالة وجودها، ففي شهر رمضان مثلا (قفة رمضان) لا توزع بشفافية ،و بطريقة سوية وعادلة،بل لا تقدم لمستحقيها الفعليين أحيانا أو ينقصون من كمية المواد الغذائية التي يفترض أن تحتويها أحايين أخرى .

و في ظل هذه الظروف ، وجدت الأسرة نفسها وحيدة مقابل ضغوطات المعيشة مما اضطرها لتوجيه طفلها نحو ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية لمساعدتها .

و النظام التربوي الذي أصبح عاجزا عن تمكين الطفل من مواصلة تعليمه مما يحقق له الارتقاء في السلم العلمي فالمهني ولسد ذلك الفراغ الذي يخلفه التسرب من المدرسة يتوجه الطفل إلى ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية بالرغم من معارضة التشريع الجزائري لذلك

،و الذي "وضع منذ الإستقلال أحكاما مشددة بالنسبة لعمل الأطفال بحيث منع منعا باتا أن يعمل الأطفال تحت سن السادسة عشر سنة "[2]

كما يحمي التشريع الجزائري الطفل القاصر من كل ما قد يعرض صحته أو تعليمه للخطر

لكن بالرغم من كل القوانين التي شرعت من أجل حماية الطفل إلا أنها لا تحقق له الحماية و حتى الأشخاص الذين كلفهم المشرع مسؤولية حمايته بشكل صريح على غرار قاضي الأحداث إلا أنه لا يهتم بوضع حد للمشكل .

وكل هذا مناف تماما للقيم الحضارية التي تنادي بالاستثمار في الطفولة غير أن النظام الجمعوي الذي يعتبر مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني ، غير فاعل أيضا في هذا المجال .

وفي هذا السياق برز النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين سنا في المجتمع الجزائري كواقع يستدعي الاهتمام به بكل ما يستوجبه الاهتمام من متابعة و مراقبة و معاينة ، والبحث عن أهم محدداته ضرورة اجتماعية للحد من انتشاره.

للخوض في تفاصيل الموضوع قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى بابين، الباب الأول يحوي الجانب النظري ويحوي الباب الثاني الجانب الميداني، وأما الجانب النظري فسنتناول في فصله الأول الإطار المنهجي للدراسة وفي فصله الثاني كل ما يحيط بالنشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين سنا في العالم من حيث الحجم ومحددات عملهم، المجالات التي يعملون بها، إطارها التشريعي، وكذا الآثار المترتبة عنها وأما فصله الثالث فسنتناول فيه واقع النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين سنا في المجتمع الجزائري، حيث سنتطرق فيه إلى لمحة تاريخية عن عمل الأطفال في المجتمع الجزائري، حجم الظاهرة، أهم المجالات التي يعمل بها الأطفال، ،و أما الفصل الرابع فسوف نطرح فيه التغير الاجتماعي وعلاقته بانتشار النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين سنا في المجتمع الجزائري و أما الفصل الخامس فسنعرض فيه عجز النظام الأسري وعلاقته بانتشار النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين

2- حسين ، مصطفى حسن . **قانون العمل** . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1980،ص55.

سنا في المجتمع الجزائري ،وكذا عجز النظام التربوي و علاقته بانتشار النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين سنا ،كما سنتطرق فيه إلى الفجوة بين التشريعات القانونية و الواقع المجتمعي وعلاقتها بانتشار النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين سنا .

وسوف نتناول في الجانب الميداني للدراسة في فصله الأول خصائص عينة الدراسة ، وفي فصله الثاني نعرض فيه وتحليل جداول الفرضية الأولى، وفي فصله الثالث، تحليل جداول الفرضية الثانية، وفي فصله الرابع تحليل جداول الفرضية الثالثة و أما الفصل الخامس منه فسوف نخصصه لعرض نتائج الفرضيات و الاستنتاج العام للدراسة.

الباب الأول

الجانب النظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد

المبحث الأول:أسباب اختيار الموضوع ، أهداف الدراسة ، الإشكالية و الفرضيات

أولا: أسباب اختيار الموضوع

ثانيا: أهداف الدراسة

ثالثا: الإشكالية

رابعا : الفرضيات

خامسا: تحديد المفاهيم

المبحث الثاني: المنهجية المتبعة في البحث

أولا:المناهج المستخدمة

ثانيا:العينة و كيفية اختيارها

ثالثا :مجالات الدراسة

المبحث الثالث: تحليل نتائج بعض الدراسات السابقة

أولا: دراسة أجنبية

ثانيا: دراسات عربية

ثالثا: دراسة جزائرية

المبحث الرابع: المقاربة السوسيولوجية للدراسة و صعوبات الدراسة

أولا: المقاربة السوسيولوجية للدراسة

ثانيا: صعوبات الدراسة

خلاصة

تمهيد:

إن عملية تشخيص أي ظاهرة اجتماعية تتطلب تحديد منهجي لها،من خلال إبراز الأسباب التي دفعتنا لاختيار دراسة هذا الموضوع، والأهداف المرجوة من هذه الدراسة و يتم فيه طرح إشكالية البحث وكذا اقتراح الفرضيات المناسبة، وتحديد بعض المفاهيم الأساسية، ،إضافة إلى تحليل نتائج بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراستنا سواء كانت أجنبية، أو عربية أو جزائرية،وكذلك المقاربة السوسيولوجية الملائمة للموضوع، إضافة إلى الصعوبات التي واجهت الدراسة.

المبحث الأول:وسوف نعرض فيه أسباب اختيار الموضوع و أهداف الدراسة كما سنطرح فيه الإشكالية و الفرضيات ونقوم بتحديد بعض المفاهيم التي تخص موضوع البحث.

أولا: أسباب اختيار الموضوع:

من ضمن الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار دراسة هذا الموضوع هي انتشار النشاط الاقتصادي للأطفال القصر بشكل ملفت للانتباه في الأسواق ومحطات الحافلات وحتى في أماكن جمع النفايات، في ظروف سيئة لا تليق بأعمارهم خلال كل أيام السنة .

وكذلك بسبب اهتمام وسائل الإعلام بمختلف أنواعها المكتوبة والمسموعة والمرئية بالموضوع.

إضافة إلى أن نشاطهم ظاهرة غير طبيعية في المجتمع لأن المكان الطبيعي للطفل هو الأسرة و المدرسة و أماكن الترفيه و ليس سوق العمل.

ثانيا: أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى

1- معرفة العلاقة بين عجز النظام الأسري عن إشباع حاجات أطفاله و بين توجه الأطفال القاصرين سنا إلى ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية من أجل مساعدة أسرهم.

2- الكشف عن مدى مساهمة عجز النظام التربوي عن ضمان حق الطفل في مواصلة تعليمه ومن ثم الارتقاء في السلم العلمي فالمهني مما يتيح له الرفاه الاجتماعي ، في دفع بعض الأطفال إلى تفضيل ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية على مواصلة التعليم.

3- البحث عن سبب عدم اهتمام قاضي الأحداث بتفعيل النص القانوني إلا بعد وقوع الطفل في الجريمة وليس قبلها وعلاقة هذا بانتشار النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين سنا في المجتمع الجزائري.

ثالثا- الإشكالية:

يشكل النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين واحدا من أبرز التحديات التي تواجه جهود التنمية وحقوق الإنسان على الصعيد العالمي ، و يعتبر استغلالا اقتصاديا فادحا للطفل و انتهاكا لشرف طفولته لكونه يهدد سلامته وصحته ورفاهيته، و يعرضه للإساءة والعنف ، ويحوله من معال له الحق في التمتع بالرعاية الصحية و النفسية و التربوية لينمو بشكل سليم ، إلى معيل يتحمل واجب الإنفاق بهموم تفسد حاضره و مستقبله .

ويعد مشكلا اجتماعيا معقدا و انحرافا معياريا خطيرا ، لكونه يترك آثاراً سلبية على الطفل بشكل خاص، وعلى الأسرة والمجتمع بشكل عام ، ينتشر في مجتمعات كثيرة ، لكنه أكثر شيوعا في المجتمعات الفقيرة والنامية ، حيث تتشابك عدة عوامل لإحداثه .

وهو ما شغل فكر الكثير من الباحثين حيث توصل فريدمان [Fridman 1957] [1] إلى أن السبب الذي يدفع الأطفال للعمل هو أنانية الأبوان اللذان يطمحان لضمان الحصول على دخل دائم من أجل القدرة على الاستهلاك في الحاضر وحتى في المستقبل على حساب أطفالهم ، أما بازو و فان basu, van, [1998][2] فيريان أن الأسرة لا ترسل طفلها إلى سوق العمل إلا في حالة الفقر وعدم وجود موارد دخل أو في الحالة التي يكون فيها دخل الأبوين جد منخفض بحيث لا يضمن مستوى معين من الكفاف، و على النقيض من ذلك فإن بالوترا Bhalotra [2003] [3] يرى أن أطفال الأسر التي ترتفع ثروتها الزراعية هم أكثر عرضة للعمل من تلك الأسر الفقيرة التي لا تملك الأرض وذلك لأن هذا النوع من الأسر لا يثق في العمال الخارجيين .

و على الرغم من الجهود التي تبذلها منظمة العمل الدولية والتي أعلنتها في مؤتمر القمة الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاجن سنة 1995 ، بشأن القضاء على الاستغلال الاقتصادي للأطفال القاصرين من خلال مساعدة الدول التي تعاني من هذه المشكلة ، إلا أن عدد هم يتزايد بشكل مستمر في كثير من المجتمعات خاصة العربية منها ،والتي تتعرض لأزمات سياسية و حروب أهلية على غرار سوريا و العراق وفلسطين وليبيا ،و مصر ...إلخ ذلك أنهم يعيشون ظروفا صعبة دفعتهم لترك المدرسة و ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية لمساعدة أسرهم من أجل البقاء على قيد الحياة

وحتى المجتمع الجزائري ، يشهد انتشارا ملحوظا لممارسة الأطفال القاصرين لبعض النشاطات الاقتصادية و التي تضرب بجذورها في أعماق المجتمع الجزائري التقليدي

---

[1] - Simon Fan . _" The Luxury axiom , The Wealth paradox, And Child Labor", **in Journal Of Economic Development** ,3, 36, (September 2011) : *p. 28* .

[2]- Ibid , P. 25.

[3]- Ibid , P. 34.

حيث كانت العائلة تعتبرها مهارة اجتماعية و نوعاً من التنشئة التي تمكّن الطفل من تنمية إدراكه الاجتماعي و تعده لتحمل المسؤولية في مختلف مجالات الحياة لتنمو شخصيته، ويعتمد على نفسه، فتتيح له الفرصة منذ نعومة أظافره، لممارسة بعض الأعمال التي يتدرج فيها على تحمل أعباء الحياة، فالعمل بالنسبة للعائلة كان يعد كإستراتيجية للتعلم والمعرفة التقنية، ولكن كذلك هو تعلم اجتماعي لأخذ مكانة في الجماعة وفي العائلة وهي لا تترك أي آثار سلبية على نموه العقلي أو الجسدي ،ذلك أن الطفل كان يمارسها عن رغبة واستمتاع.

غير أن النشاطات الاقتصادية التي يمارسها الأطفال اليوم هي نشاطات هامشية ومتكررة ، تقتل روح الإبداع ، مهينة للطفل، تدخل في إطار الاستغلال المادي ، فهم يبيعون جهدهم أو يسوقون منتجات أسرهم بشكل بارز للعيان ، وسط قبول مجتمعي، في بيئات أقل ما يقال عنها أنها خطيرة لا تناسب سنهم و تفقدهم معنى الطفولة ، في الأسواق العمومية وعلى حواف الطرقات السريعة وفي محطات نقل المسافرين وفي المزارع وحتى في المفارغ العمومية وسط أكوام النفايات .

وما هذا إلا مؤشر من المؤشرات الدالة على الاختلالات القيمية العميقة التي يعانيها المجتمع الجزائري و التي أفرزها التغير الاجتماعي المفاجئ و السريع الذي تعرض له و الذي جعله عاجز عن إشباع حاجات أفراده، ذلك أن نظمه لم تعد فاعلة في آداء وظائفها التي وجدت من أجلها.

فتغير بنية الأسرة في إطار المجتمع الانتقالي تسبب في اختلال النظام الأسري خاصة بعد زيادة المتطلبات المادية في الحياة الحضرية.

وبما أن العائلة تحولت إلى نواتات أسرية متفرقة، ينعدم فيها التواصل الإجتماعي والتوافق العلائقي ، أصبحت عاجزة عن أداء بعض وظائفها ولعل أهمها الوظيفة الاقتصادية، إذ لم تعد قادرة على تلبية كل حاجات أفرادها ونظرا لغياب التضامن

العضوي والتماسك العائلي الذي كان سائدا في العائلة التقليدية ذات النسق القرابي الواحد، وجدت الأسرة نفسها اليوم وحيدة تواجهها صعوبات المعيشة خاصة في حالة انعدام دخلها المالي أوفي حالة انخفاضه ،ما صعب عليها إمكانية خلق جو من الرفاه الاجتماعي، يمكنها من الاهتمام بأطفالها بطريقة عادلة وسوية وإشباع حاجاتهم وتحقيق رغباتهم ، ذلك أن ميزانيتها عاجزة عن الإنفاق لإشباع الحاجات الضرورية كالغذاء والعلاج وهي تهمل بشكل مطلق الإنفاق على الحاجات الأخرى التعليمية والترفيهية، والتي تعتبرها حاجات ثانوية وغير ضرورية ، وهكذا تجد الأسرة نفسها مضطرة لدفع طفلها للعمل، نتيجة الفضاء الاقتصادي الذي تعيش فيه، والذي حولها وبالخصوص الأبوين إلى عضوين يبحثان عن مصادر دخل، من أجل تلبية المطالب الحاجية لها، وهكذا صار الأبوان يغضان الطرف بل أحيانا يشجعان طفلهم أو أطفالهم للاتجاه نحو سوق العمل في سن مبكر لممارسة أي نشاط اقتصادي ضامن للدخل في أي مجال كان حتى و إن اضطر الطفل إلى أن يزاوج بين مزاولة تعليمه وممارسة بعض النشاطات الاقتصادية لضمان العيش .

وفي هذه الظروف يخرج الطفل عن دائرة الحماية التي يفترض أن توفرها له أسرته و يدخل في مجتمع البالغين الذي تختلط فيه كل الفئات من أسوياء و منحرفين،وهذا ما يجعل أمنه النفسي و الاجتماعي في خطر ،خاصة و أنه في هاته المرحلة العمرية الحساسة يكون بحاجة ماسة للرعاية و التنشئة السوية في مجال آمن، كالأسرة و المدرسة.

غير أنه حتى المدرسة أصبحت نوعا ما غير قادرة على مواكبة العصرنة والاستثمار في المورد البشري باعتباره قيمة مضافة و ناتج وطني وليس تكلفة اجتماعية تثقل كاهلها ، خاصة وأنها مثقلة بأعباء أسر فشلت في تحمل مسؤولياتها التربوية مما يجعلها تتحمل فوق طاقتها .

وهذا ما جعل الإصلاحات المتكررة و الطموحة للبرامج التربوية لا تحقق النجاعة المرجوة،الأمر الذي ساهم في ارتفاع معدلات التسرب المدرسي ،وفي ظل غياب مؤسسات تكوينية بديلة –مؤسسات التكوين المهني لا تستقبل من هم دون 15سنة – يتجه الأطفال إلى سوق العمل مبكرا بالرغم من كونهم قاصرين ، لممارسة بعض النشاطات الاقتصادية التي تتيح لهم منفذا للحصول على دخل مادي يشبع لهم بعضا من حاجاتهم المادية و الاجتماعية و مخرجا يخلصهم من مشاكلهم التي كانوا يعانونها في المدرسة ، خاصة تلك الفئات المهمشة ماديا و ثقافيا – ، متسببين بذلك في خلق واقع اجتماعي معقد مخالف لمبادئ التشريع الجزائري الذي "وضع منذ الإستقلال أحكاما مشددة بالنسبة لعمل الأطفال بحيث منع منعا باتا أن يعمل الأطفال تحت سن السادسة عشر سنة، "1.

كما كفل في القانون رقم 15-12 المؤرخ في 15 جوان 2015 حماية الطفل القاصر من كل ما قد يجعله عرضة للخطر ولقد صنف الاستغلال الاقتصادي للطفل من بين حالات الخطر، "لا سيما تشغيله أو تكليفه بعمل يحرمه من متابعة دراسته أو يكون ضارا بصحته أو سلامته البدنية أو المعنوية "[2]

لكن بالرغم من كل هذه القوانين التي شرعت من أجل حماية الطفل إلا أن الواقع المجتمعي يشهد على عدم فاعلية النصوص القانونية ،بل و يشهد على عدم وظيفية الأفراد الذين خولهم المشرع مسؤولية تحقيق هذه الحماية ومنهم قاضي الأحداث فالواقع يظهر صورا لا علاقة لها بالنصوص القانونية بل مناقضة لها تماما ، وتمثل انتهاكات صارخة في حق أطفال قصر يمارسون نشاطات اقتصادية أقل ما يقال عنها أنها

1- حسين مصطفى حسن . قانون العمل ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1980، ص55.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 39، 19 جوان 2015 ، المطبعة الرسمية الجزائر،ص05.

خطيرة على صحتهم و تعطل نموهم وتحرمهم من حقهم في التمتع بطفولتهم ،وتفتح لهم الباب واسعا لولوج عالم الجريمة و الانحراف ،وسط قبول مجتمعي مناف للمبادئ الحضارية الداعية لتكريس مبدأ احترام حقوق الطفل من خلال مختلف منظمات المجتمع المدني ،لاسيما جمعيات الطفولة ،غير أن واقع الحال يبين أن جمعيات الطفولة في المجتمع الجزائري غير منشغلة بفرض حلول وبدائل تقضي على الاستغلال الاقتصادي للأطفال القاصرين ،و غير مهتمة بضمان حقهم في العيش الكريم ، بالرغم من الانتشار الكبير للجمعيات التي تعنى بقضايا الطفولة .

وهكذا يقودنا الحديث إلى طرح التساؤلات التالية :

*هل اختلال النظام الاجتماعي الذي أصبحت نظمه غير فاعلة في آداء وظائفها سبب في انتشار النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين سنا في المجتمع الجزائري ؟

1-هل عجز النظام الأسري عن إشباع حاجات أطفاله هو السبب الذي يدفع الأطفال القاصرين إلى ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية الربحية ؟

2-هل عجز النظام التربوي(المدرسة) عن ضمان حق الطفل في مواصلة تعليمه و ارتقائه الاجتماعي و المهني و العلمي ، سبب يدفع بعض الأطفال إلى الاتجاه إلى ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية الربحية ؟

هل يفقد قاضي الأحداث دوره الحقوقي الفاعل بنص القانون للتدخل من أجل ضمان حماية أساسية لحقوق الأطفال خاصة حمايتهم من الاستغلال الاقتصادي ؟

رابعا- **الفرضيات :**

أولا- الفرضية العامة:

يؤدي اختلال النظام الاجتماعي الذي أصبحت نظمه غير فاعلة في آداء وظائفها إلى انتشار النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين في المجتمع الجزائري .

ثانيا- الفرضيات الجزئية:

1-يساهم عجز النظام الأسري عن إشباع حاجات أطفاله في دفع الأطفال القاصرين سنا إلى ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية الربحية .

2- عجز النظام التربوي عن ضمان حق الطفل في مواصلة تعليمه و ارتقائه الاجتماعي و العلمي، و المهني ، يدفعه إلى ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية الربحية.

3- يفقد قاضي الأحداث دوره الحقوقي الفاعل بنص القانون للتدخل من أجل ضمان حماية أساسية لحقوق الأطفال

خامسا - تحديد المفاهيم:

تعد خطوة تحديد المفاهيم من أهم خطوات البحث العلمي، لذا لابد من تحديد المفاهيم المرتبطة بفرضيات الدراسة، وذلك نظريا وإجرائيا:

أولا- الطفل القاصر:

الطفولة مرحلة أساسية من مراحل النمو الأولى في تكوين و نمو الشخصية، فأول مركز يشغله الفرد في البناء الاجتماعي هو مركزه كطفل في نسق الأسرة، و" يحدد المجتمع للأطفال حقوقهم و واجباتهم، و هم يتميّزون بألعابهم، و طرقهم الخاصة في التعامل مع الآخر، و أغانيهم، و حكاياتهم، و نوادرهم الخاصة بهم، بل و أمراضهم كذلك ، و إذا كان المجتمع قد حدد ملامح مجتمع الأطفال على هذا النحو، فإن المسؤولية ليست من السمات التي يتميزون بها، إذ يعتمدون على الكبار، ولا يكترثون بالنظام، لكنهم يتفردون بالتعاون غير الغرضي بينهم "[1].

[1]- سعيد فرج محمد. الطفولة و الثقافة و المجتمع، دار المعارف، الاسكندرية، 1993 ، ص ص15 -16.

مفهوم الطفل لغة:

الطفل بكسر الطاء مع تشديده ، يعني الصغير من كل شيء عينا كان أو حدثا والطفل والطفلة الصغيران و الجمع أطفال ، والطفل المولود ،وقال ابن الهيثم : الصبي يدعى طفلا حين يسقط من بطن أمه إلى أن يحتلم[1]

ولا تطلق كلمة طفولة إلا على الكائنات الحية ، فلا يمكننا أن نقول طفل سيارة أو طفولة شارع ، أو طفل منضدة ، لكن يمكننا أن نقول طفل كلب ، وطفل بشري فللكائنات الحية طفولة تبدأ مع مولدها و ظهورها ، أما الجماد فلا طفولة له ولكن بالجدة وإذا طال به العمر نصفه بالقدم "[2].

و تعني" الذي لا يتكلم ، *(infans)*في اللغة اللاتينية و(*enfant)* في اللغة الفرنسية والطفل اصطلاحا هو كائن بشري في عمر الطفولة، و الطفولة هي المرحلة الأولى من عمر الإنسان،من الميلاد إلى المراهقة، و قد تستعمل مجازا للتعبير عن المرحلة الأولى من حياة أي شيء.

و يستعمل مصطلح طفل للدلالة على الكائن البشري في علاقته بوالديه، بمعنى إبن أو بنت، في هذه الحالة لا يوجد حد معين لعمره." [3]

و ثمة مسميات أربع" تشير جميعها إلى صغر السن و ما ينطوي عليه من قصور عقلي و ضعف النفس و التأثر بشكل كبير بالظروف الخارجية المحيطة،و تتمثل هذه المسميات الأربع في : الطفل، الحدث ،الصبي و القاصر"[4]

و تعرّف جرافيتز *(M.Grawitz)* الطفولة بأنها مرحلة تطور الفرد من الميلاد إلى المراهقة، و تحدّدها بمراحل عمر كالتالي:

-الرضيع ، من الميلاد إلى عام واحد.

-طفل قبل التمدرس، من عام إلى خمسة أعوام.

---

[1]- ابن منظور . لسان العرب ، الجزء الثامن ، المكتبة التوفيقية، القاهرة ، ص 198 :و199

[2]- حسين عبد الحميد احمد رشوان . الطفل دراسة في علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2007 ،ص1.

[3] - Rey Alain Rey-Debove Josette et collaborateurs. **Le petit Robert**, dictionnaire alphabetique et analogique de la langue française, Paris, 1984, pp 641,642 .

[4] - محمود أحمد طه. الحماية الجنائية للطفل المجني عليه، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999 ص12 .

-عمر التمدرس، من خمسة أعوام إلى ثلاثة عشر عاما.

-المراهقة، من 12 و 13 عاما إلى 18 و 20 عاما"[1].

و"هذه المراحل لا تتجزأ بطريقة دقيقة و منتظمة، فكل فرد له وتيرته الخاصة به في النمو، و التي تتأثر من حيث تسارعها بظروف حياته ."[2]

ولهذا اختلف العلماء في تحديد معنى الطفولة، وإن كان هناك تقارب في رأي علماء الاجتماع، وعلماء النفس الذين قسموا الطفولة إلى مراحل زمنية، تتميز كل مرحلة عن غيرها من حيث النمو العضوي والنفسي والسلوكي والاجتماعي، مع وجود فروق فردية ترجع لاختلاف ظروفهم الخاصة التي يتعرضون لها أثناء مراحل النمو المختلفة.

* فعلماء الاجتماع يرون بأن طور الطفولة يتحدد استنادا إلى نوع العلاقات بين الطفل والمحيطين به، والذين يتم التفاعل بينهم، ويتزعم تالكوت هذا الرأي، حيث يرى: "أن الانتقال من طور الطفولة إلى طور الرشد أشبه بتطور المجتمعات من مرحلة البساطة والبدائية إلى مرحلة التعقيد، والتراكم والتماسك العضوي، أي تحول علاقات الشخص مع الموضوعات الإجتماعية من البساطة إلى التعقيد كلما كبر واتسعت علاقاته"[(3)].

كما بين بارسونز أن "شخصية الطفل نسق، وربط بين أطوار نمو شخصية الطفل وبين تغير الأنساق الاجتماعية، وبالتالي ربط بين أشكال سلوك الطفل والراشد، وبناء الأنساق الاجتماعية التي يتفاعل معها الشخص في أطوار النمو"[(4)].

* وأما علماء النفس فيرون "أن عملية نمو الشخصية هي عملية نفسية توضح دعامتها في طور الطفولة ويرتبط كل طور بمواضيع جسدية"[(5)].

---

[1]- وديع شكور خليل .مرجع سابق، ص121 .

[2]- نفس المرجع ، ص112 .

[3] - محمد سعيد فرج . الطفولة والثقافة والمجتمع ، منشأة المعارف ،الإسكندرية ، 1993، ص 18.

[4]- نفس المرجع، ص 127.

[5] - نفس المرجع، ص 17.

* ويكاد يتفق علماء الاجتماع وعلماء النفس على أن "الطفولة تبدأ من لحظة الميلاد حتى إتمام العام الثاني عشر" ومراحل الطفولة هي:

"1- مرحلة الطفولة المبكرة، وتبدأ من الميلاد حتى سن السادسة

2- مرحلة الطفولة المتأخرة، وتبدأ من سن السادسة حتى سن الثانية عشرة"[1]

وتتميز كل مرحلة من مراحل الطفولة بسمات مميزة، لها متطلباتها الإجتماعية، والنفسية.

* ويعرف محمد عاطف غيث الطفولة بأنها "فترة الحياة التي تمتد من الميلاد حتى الرشد، وهي تختلف من ثقافة إلى أخرى، فقد تنتهي الطفولة عند البلوغ، أو عند الزواج، أو يصطلح على سن محددة لها"[2].

* ويرى جورج هاربرت ميد "أن الطفل كائن يولد بكل الاستعدادات الفطرية لأنه يصبح إنسانا اجتماعيا يقوم بدور في جماعة أو مجتمع"[3].

ويقصد هنا بأن الطفل لا يولد مزودا بالقيم والمعايير الإجتماعية بل يكتسبها من البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، ولقد حدد جورج هاربرت ميد الطفولة بالمرحلة التي يكون الطفل فيها غير قادر على أداء دور فاعل في جماعة أو مجتمع.

من العرض السابق يتضح أن كثيرا من علماء الاجتماع، وعلماء النفس حددوا الطفولة بأنها حتى سن إثني عشر عاما، إلا أن الرؤية القانونية تختلف، "وتمتد فيها

---

1 - حامد زهران . علم نفس النمو، عالم الكتب، القاهرة ،1977،ط4، ص 121.

2 - محمد عاطف غيث . قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 55.

3- عبد السلام الدوبي . المدخل لرعاية الطفولة ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ،طرابلس ، 1985، ص 180.

مرحلة الطفولة إلى سن الثامنة عشرة عاما"[1] أي يضم فيها مرحلة الطفولة مع المراهقة رغم اختلاف السمات النفسية والاجتماعية والجسمية لكلتا المرحلتين.

*التعريف الإجرائي للطفل القاصر:

تم تحديد مفهوم الطفل القاصر في بحثنا على أنه الطفل الذي يمارس نشاطا اقتصاديا ربحيا، يتراوح عمره بين 10 و 15 سنة، حيث تم تحديد سن 10 سنوات كأدنى سن من أجل أن يتمكن الطفل من فهم الأسئلة والإجابة عنها، وتم تحديد سن 15 سنة كأقصى سن، لأن التشريع الجزائري لا يسمح للأطفال الذين لم يتجاوزوا سن السادسة عشر بالعمل، إضافة إلى أن مرحلة التعليم الإجباري حتى سن الخامسة عشر.

ثانيا- النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين :

يشكل" النشاط الاقتصادي "مفهوماً واسع النطاق يشمل الأنشطة الأكثر إنتاجية التي يقوم بها الأطفال، سواء أكانت في سوق العمل أو خارجها، مدفوعة الأجر أو غير مدفوعة الأجر، متممة لبضع ساعات فقط أو طيلة الوقت، على أساس عرضي أو منتظم، قانوني أو غير قانوني، وُيستثنى من النشاط الاقتصادي الأعمال التي يقوم بها الأطفال داخل منازلهم أو في إطار المدرسة، ولكي يعتبر الطفل نشطاً اقتصادياً، لا بد من أن يكون قد عمل على الأقل ساعة واحدة في أي يوم من أيام فترة مرجعية تمتد على سبعة أيام، وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح" :الأطفال النشطون اقتصادياً"، هو مصطلح مستخدم لأغراض الإحصاء أكثر منه لأغراض قانونية[2].

---

[1]- علا مصطفى وعزت كريم . عمل الأطفال في لمنشآت الصناعية الصغيرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة ، 1996 ، ص 94.

[2]- المنظمة الدولية للعمل . وضع حد لعمل الأطفال هدف في المتناول التقرير الأول ، مكتب العمل الدولي ، جنيف ،2006 ، ص 06.

وهو" مجموعة الأعمال التي تفقد الطفل طفولته و تؤثر على نموه النفسي و الفيزيولوجي و الاجتماعي كما تؤثر على تعليمه في حالة مزاولته التعليم فقد تعرضه للتسرب من المدرسة".([1])

***التعريف الإجرائي للنشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين:**

هو تلك النشاطات التي يمارسها الأطفال القاصرين و تعود بالضرر على صحتهم الجسدية أو العقلية أو النفسية ، و التي يعاقب عليها القانون ومن بين الأنشطة الاقتصادية التي يمارسونها : أنشطة ذات طابع تجاري وأخرى ذات طابع حرفي وأخرى ذات طابع فلاحي ،وفي مجملها تعيق نمو الطفل .

ثالثا- التسرب المدرسي:

هو مصطلح عام يطلق على كل من تلفظه المنظومة التعليمية، بما في ذلك التلاميذ الذين تخلو عن الدراسة والتلاميذ النافرين منها، وحتى أولئك الذين يتوجهون إلى التكوين المهني.

والتسرب المدرسي حسب اليونسكو «يخص التلاميذ الذين لا ينهون دراستهم في عدد السنوات المحددة لها، إما لأنهم ينقطعون عنها نهائيا وإما لكونهم يعيدون السنة لعدة مرات"[(2)]

*** التعريف الإجرائي للتسرب المدرسي:**

هو عدم مواصلة بعض التلاميذ لتعليمهم، قبل إتمام مرحلة التعليم الإجباري، بقرارهم أو بقرار المؤسسة التعليمية (المدرسة)، ويكون ذلك خلال العام الدراسي أو في نهايته.

---

[1] – Kamel Boucharef . **le travail des enfants en Algérie** , Alger , 2004, P 4.

[2] – عائشة بلعنتر و حبيبة بوكرتوتة. التسرب المدرسي ، المركز الوطني للوثائق التربوية ، الجزائر ،2001، ص 9.

رابعا-الأسرة:

بالرغم من أن الأسرة هي من أهم النظم الاجتماعية التي يتكون منها البناء الاجتماعي للمجتمع، إلا أنه ليس لاصطلاح الأسرة تعريف ومعنى واضحان يتفق عليهما العلماء، لهذا تعددت تعريفات الأسرة بتعدد العلماء واتجاهاتهم النظرية والفكرية.

ولقد جاء في معجم علم الإجتماع "أن الأسرة هي عبارة عن جماعة من الأفراد يرتبطون معا بروابط الزواج والدم والتبني، ويتفاعلون معا وقد يتم هذا التفاعل بين الزوج والزوجة، وبين الأم والأب، وبين الأم والأب والأبناء، ويتكون منهم جميعا وحدة اجتماعية تتميز بخصائص معينة"[1].

وفي اعتقاد "إيميل دوركايم" (Emile Durkheim) "أن الأسرة ليست ذاك التجمع الطبيعي للأبوين وما ينجبانه من أولاد – على ما يسود الإعتقاد- بل إنها مؤسسة اجتماعية، ويرتبط أعضاؤها حقوقيا وخلقيا ببعضهم البعض"[2].

ويرى "عاطف غيث" أن الأسرة "عبارة عن جماعة اجتماعية بيولوجية نظامية تتكون من رجل وامرأة (تقوم بينهما رابطة زواجية مقررة)، وهي تقوم على أساس الوظائف لإشباع الحاجيات العاطفية وممارسة العلاقات الجنسية وتهيئة المناخ الإجتماعي، الثقافي الملائم لرعاية وتنشئة وتوجيه الأبناء"[3]

---

[1]– Joseph Sumph et Michel Hugues . **Dictionnaire de sociologie Librairie Larousse** , Paris, 1973, P. 31.

[2]– Emile Durkheim . " La famille Conjugale **in** " **Revue Philosophique.** (Janvier – Février, 1921): P. 06.

[3]– محمد عاطف غيث . قاموس علم الإجتماع ، مرجع سابق ، ص 176.

أما "ماكيفر" (Maciver) فيعرفها "بأنها وحدة بنائية تتكون من رجل وامرأة تربطهما علاقات روحية متماسكة مع الأطفال والأقارب ويكون وجودهما قائما على الدوافع الغريزية والمصالح المتبادلة والشعور المشترك"[1]

و "راد كليف براون" (Radcliff Brown) "يقول أنها مجموعة أطلق عليها اسم الأنثروبولوجيا الأولية والمؤلفة من الرجل وزوجته وابنهما أو أبنائهما"[2]

ويرى كل من "أوجبرن ونيمكوف"(Ogburn and Nimcoff) بأنها "رابطة اجتماعية من زوج وزوجة وأطفالهما أو بدون أطفال أو من زوج بمفرده مع أطفاله أو من زوجة بمفردها مع أطفالها"[3].

أما "برجس ولوك" (Burgess and Luck) فيعرفان الأسرة على أنها "جماعة من الأشخاص يرتبطون بروابط الزواج والدم والتبني، ويعيشون معيشة واحدة، ويتفاعلون كل مع الآخر في حدود أدوار الزوج، والزوجة، الأم والأب، الأخ والأخت، ويشكلون ثقافة مشتركة"[4].

أما "مصطفى بوتفشوشنت" فيعرف الأسرة على أنها "وحدة اجتماعية حيث أن الأبناء والأحفاد لا يتركون الأسرة الأم، فيشكلون أسر زوجية صغيرة تابعة للعائلة ويعيشون تحت سقف واحد"[5]

---

[1] – إحسان محمد الحسن. العائلة والقرابة، والزواج ، دار الطليعة للطباعة للنشر ، بيروت ، 1985، ط2 ، ص 10.

[2] – كلر ليفي ستراوس . البنيوية ، ترجمة مصطفى صاح ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق ، 1977، ص 73 .

[3] – سيد أحمد غريب وآخرون. دراسات في علم الإجتماع العائلي ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1955، ص18.

[4]– محمد الطاهر البشير الخاقاني. دراسات في علم الاجتماع بين المتغير و الثابت ،دار مكتبة الهلال،بيروت ، 1987،ط1، ص117.

[5]– Mostefa ,Boutefnoucht, op.cit P.30.

وتعرفها "سناء الخولي" بأنها تتكون من ثلاث أعضاء على الأقل ينتميان إلى جيلين فقط جيل الآباء وجيل الأبناء، وهي تشتمل على شخصين بالغين وهما الذكر والأنثى الذين يعرفان بأنهما الأبوان البيولوجيان للأطفال[1].

وترى الدكتورة "عالية حلمي عبد العزيز حبيب"، "أن الأسرة هي التي تتكون من الزوج والزوجة وأطفالهما المباشرين، المستقلين معيشيا واقتصاديا ومكانيا عن الأسرة الممتدة، ويتمثل هذا الإستقلال في مصادر الدخل والإنفاق وفي جميع أوجه الحياة المعيشية، من مأكل ومشرب، وملبس"[2]

***التعريف الإجرائي للأسرة:**

لقد اعتمدنا في دراستنا على الأسرة بنمطيها النووي و الممتد، وهي أسرة الطفل العامل وقد تتكون من الأبوين معا أو من أحدهما إضافة إلى الإخوة في حالة وجودهم.

خامسا- الحاجة:

عرفها محمد عاطف غيث بأنها "حالة من التوتر أو عدم الإشباع يشعر بها فرد معين ويدفعه إلى التصرف متجها نحو الهدف الذي يعتقد أنه سوف يحقق له الإشباع ،والحاجة الإجتماعية يتعلمها الفرد من خلال عملية التنشئة الإجتماعية "

الحاجات الفزيولوجية: (الحاجات الأولية) مثل الجوع، العطش، الخوف،...إلخ.

الحاجات السيكولوجية الإجتماعية: مثل الحاجة إلى الاعتراف الشخصي،...الخ".[3]

1- سناء الخولي. الزواج والعلاقات الأسرية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة ، 1983، ص 51.

2-علياء السكري وآخرون. الأسرة و الطفولة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1987، ص1 27.

3 - محمد ، عاطف غيث. قاموس علم الإجتماع. الاسكندرية : الهيئة المصرية للكتاب، 1979، ص 301.

*التعريف الإجرائي للحاجة:

وبالنسبة لموضوع دراستنا هذا تعني افتقار الطفل إلى أشياء مادية كالطعام ، اللباس الأدوات المدرسية ،...إلخ وافتقاره لأشياء معنوية كالرغبة في إثبات الذات ،النجاح ،ملأ الفراغ...إلخ وبالتالي يكون عدم إشباع هذه الحاجات في مجالها الطبيعي هو الدافع أو المحرك إلى ممارسة النشاط الاقتصادي ليتمكن الطفل من إشباعها بمفرده

المبحث الثاني:المنهجية المتبعة في الدراسة

أولا-المناهج المستخدمة:

اعتبارا للعلاقة المنهجية التي تربط بين الموضوع والمنهج في الدراسة الاجتماعية حيث أنهما قضيتان متلازمتان، فطبيعة الموضوع هي التي تحدد نوع المنهج المناسب من أجل الإلمام بأهم جوانبه، باعتبار أن المنهج هو "مجموعة من الخطوات والطرق المنتظمة يتبعها الباحث في معالجة الموضوعات التي يقوم بدراستها إلى أن يصل إلى نتيجة معينة"[1] ، وعليه فإننا اعتمدنا في هذه الدراسة على المناهج التالية:

1- المنهج الوصفي التحليلي:

يعد المنهج الوصفي التحليلي من أكثر مناهج البحث ملائمة لتحقيق فهم أفضل للظاهرة التي ندرسها لأنه يساعدنا على فحص العوامل المختلفة المؤثرة في تنظيم الظاهرة المدروسة وفي وظائفها، ولا يعني أننا سوف نقتصر على مجرد وصف وإنما يعطي المنهج "صورة تمثيلية للواقع بأدق صورة ممكنة، إذ يشكل مرحلة وسيطية بين الملاحظة والتفسير"[2]

1- أحمد سيد محمد. الدليل إلى منهج البحث العلمي، دار المعارف، مصر، 1973، ص 9.

2- Del Bayle Jean- Louis Loubet . **introduction aux méthodes des sciences sociales** , éditions Privat , Toulouse , 1991, P 132.

ويمكننا من "دراستها كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كيفيا وكميا، فالتعبير الكيفي يبين لنا خصائص الظاهرة، موضوع الدراسة، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقميا يوضح مقدار الظاهرة وحجمها"[1]

ويأخذ هذا المنهج جانبا كبيرا من الدراسة، حيث اعتمدنا عليه من البداية إلى النهاية من خلال تحليل الوثائق المتعلقة بالموضوع ومعالجة المتحصل عليها من الميدان.

2- المنهج الكمي:

يهتم هذا المنهج بالجانب الكمي، وهو عبارة عن "مجموعة من الأساليب والتقنيات المتنوعة التي تستعمل لجمع المعطيات الإحصائية"[2] المستقاة من الميدان، وذلك بتحويل المعطيات الكيفية إلى معطيات كمية ذات دلالة إحصائية، بهدف "تقويمها ومقارنتها ببعضها قصد الوصول إلى النتائج العلمية المطلوبة"[3] .

وقد تم توظيف هذا المنهج في هذه الدراسة كمنهج مكمل، بحيث تم من خلاله تحويل المعطيات الكيفية إلى معطيات كمية، تم عرضها في جداول بسيطة، وأخرى مركبة، وتم استخدام النسب المئوية والمتوسط الحسابي واختبار كاي مربع ($كا^2$) ومعامل الارتباط لامدا و معامل الاقتران(الصيغ الإحصائية موجودة في الملاحق) إضافة إلى عرض بعض خصائص العينة في رسومات بيانية، كي تكون أكثر وضوحا.

---

[1] -عمار بوحوش و محمد محمود الذنيبات. مناهج البحث العلمي، وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1995، ص 129.

[2] - عبد القادر حليمي. مدخل إلى الإحصاء، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1994،ط1، ص11 .

[3]- إحسان محمد الحسن. الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي، دار الطليعة، بيروت ،1981، ص 35.

ثانيا- العينة وكيفية اختيارها:

تعد عملية اختيار عينة البحث وطريقة سحبها من أهم مراحل البحث العلمي، إذ تتوقف عليها صحة و مصداقية نتائج الدراسة،و تختلف طريقة سحبها حسب طبيعة الموضوع، وحسب مجتمع البحث، ويعرفها إحسان محمد الحسن، بأنها "مجموعة من الأشخاص ينتمون لمجتمع البحث...،ويجب أن تكون العينة المختارة ممثلة لمجتمع البحث في مزاياه الديموغرافية والاجتماعية والحضارية"[1].

ونظرا لانعدام الأرقام الدقيقة حول الظاهرة، يصعب اختيار عينة ممثلة لمجتمع البحث "فطرح مشكلة التمثيل في حد ذاتها والرغبة في تمثيل العينة بشكل كامل مهما كلف الأمر، يفرض إلزاما من الصعب الوفاء به وهو غالبا غير مقيد، لذلك ينبغي إبدال الفكرة العامة للتمثيل بفكرة أكثر اتساعا، فكرة تلائم العينة مع الأهداف المقصودة"[2].

لذلك اعتمدنا العينة العمدية أو المقصودة، والتي يعرفها إحسان محمد حسن بأنها "النموذج المختار من عدد السكان الكبير بطريقة مقصودة ومتعمدة، أي بطريقة لا تعطي جميع وحدات السكان أو مجتمع البحث فرصة متساوية للاختيار، فالباحث يحدد حجم العينة ويطلب من المقابل اختيار وحداتها بالطريقة والأسلوب الذي يلائمه"[3].

ولقد استعنا بطريقة الكرة الثلجية أي التراكمية والتي تعتبر من أنواع العينة العمدية، وتستعمل هذه الطريقة "في حالة معرفة بعض أفراد المجتمع المدروس الذين يرشدوننا

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 19.

[2]- Rodolf Ghiglione et Benjamine Matalon . **les enquêtes sociologiques théorie et pratique**, Armand colin, Paris , 1978, P 53.

[3]- إحسان محمد الحسن ، مرجع سابق، ص 52.

إلى آخرين، إذ هم أفرادا من مجتمع البحث، يساعدوننا على إنشاء العينة، عندما يكون المجال غير معروف أو غير محدد أو مغلق أو عندما ندرس مجال نفوذ"[1].

وهكذا قصدنا مجموعة من الأطفال يمارسون نشاطات اقتصادية متنوعة و الذين أرشدونا إلى أماكن أخرى يتواجد فيها أطفال ناشطين كذلك، وبلغ حجم العينة 400 مبحوث.

و بالنسبة لعينة القضاة كذلك تم سحبها بطريقة الكرة الثلجية ، كما استعنا بشبكة العلاقات الاجتماعية من أجل الحصول على موافقة المبحوثين ،لذلك لم نتمكن من الحصول على عينة كبيرة الحجم ،حيث قمنا بإجراء 11 مقابلة فقط .

ثالثا- مجالات الدراسة:

1- المجال البشري:

يضم المجال البشري لدراستنا الأطفال االقاصرين الذين يمارسون نشاطا اقتصاديا ما من كلا الجنسين، و الذين ينتمون إلى الفئة العمرية (10-15) سنة، وقد تم تحديد هذه الفئة العمرية خصيصا لأن الطفل الذي بلغ عمره 10 سنوات أو أكثر يمكنه الإجابة على الأسئلة خاصة تلك التي تتعلق بأسرته، واكتفينا بمن هم أقل من 16 سنة لأن التشريع الجزائري يسمح لمن بلغوا 16 سنة بالعمل في بعض المجالات ، وبالتالي تم اختيار الأطفال القاصرين الذين ينشطون دون السن القانوني، ويمارسون نشاطات مختلفة، يحصلون من خلالها على دخل نقدي .

ويضم المجال البشري لدراستنا بالنسبة لعينة القضاة ، القضاة الذين يعملون بشكل متخصص في قضاء الأحداث أو يعملون كقضاة أحداث و قضاة تحقيق في نفس الوقت .

---

[1]- Maurice Angers, **initiation pratique à la méthodologie des sciences Humaines** . C.E.C. : I.N.C .Québec, 1969.P 62.

2-المجال الزماني:

وهو الفترة الزمنية المستغرقة للدراسة الميدانية، ولقد قمنا بزيارات ميدانية في إطار الدراسة الاستطلاعية، وذلك لجمع المعطيات حول موضوع الدراسة، حيث قمنا بإعداد استمارة أولية موجهة للأطفال القاصرين الذين يمارسون نشاطا اقتصاديا ما و دليل مقابلة موجه لقاضي الأحداث ، وتم ذلك خلال سنة2015 وبعد التحقق من أسئلة الاستمارة ودليل المقابلة والتي تم تعديلها بإضافة بعض الأسئلة وإلغاء بعضها الآخر، فبالنسبة للاستمارة الموجهة للأطفال أجرينا عدة مقابلات مع الأطفال القاصرين الذين يمارسون نشاطا اقتصاديا في ولاية البليدة ،و أما بالنسبة لدليل المقابلة الخاص بقضاة الأحداث فقمنا بإجراء مقابلات مع العديد من قضاة الأحداث بمختلف المحاكم الواقعة بولاية المدية و البليدة.

وبعدها تم تصميم الشكل النهائي لكل منها ، ولقد تم البحث الميداني خلال مدة زمنية امتدت من بداية شهر أوت سنة 2015 إلى غاية نهاية شهر مارس من سنة 2016 .

3- المجال المكاني:

أجريت هذه الدراسة في عدة ولايات وهي البليدة، وتم اختيارها كونها قريبة من العاصمة وكثيفة من الناحية السكانية، ولأن المدينة يقيم بها الريف والحضر، على حد السواء ،إضافة إلى كل من ولاية المدية ،عين الدفلى ،البويرة ، الجلفة ،و لقد تم اختيار هذه الولايات بالذات لأننا اكتشفنا خلال دراستنا الاستطلاعية و التي أجريناها في ولاية البليدة أن الكثير من أفراد العينة ،الأصل الجغرافي لأسرهم كان من تلك الولايات المجاورة وقد يكون هذا راجع لمخلفات الأزمة الأمنية التي تسببت في نزوح الكثير من سكان الأرياف إلى المدن طلبا للأمن، وسعيا للرزق.

نبذة عن الولايات المقصودة :

نبذة عن ولاية البليدة:

عرفت البليدة في التاريخ باسم "المتيجة" وهذا باتفاق المؤرخين المسلمين وغير المسلمين، كما أطلق عليها البعض اسم خزرونة نسبة إلى إحدى القبائل الزناتية الإباضية التي كانت تقيم ببني خزرون (خزرونة). وتعني كلمة خزرونة باللغة التركية مكان الراحة، أما لفظ البليدة فقد استعمل في المرة الأولى في الحقبة التي جاء فيها أهل الأندلس إلى المنطقة وأقاموا فيها منذ القرن الخامس عشر ميلادي، وهو تصغير لكلمة البلدة.

وقد اشتهر سكان البليدة منذ القدم وخاصة في الأرياف بالنشاط الفلاحي وتربية المواشي والنحل وغرس الأشجار المثمرة"[1]، وقد "امتدت البليدة على وقعة جغرافية هائلة، واستراتيجية من سلسلة جبال الأطلس جنوبا إلى سهل المتيجة شمالا، انتهاءا عند الروابي المطلة على فحص جزائر بني مزغنة.

وتجمع مختلف المصادر على أن مدينة البليدة تأسست في النصف الأول من القرن السادس عشر الميلادي على يد العلامة سيدي احمد الكبير الوافد من الأندلس مهاجرا مع من هجر تلك البلاد تحت مطاردة الإسبان بعد سوط آخر معاقل المسلمين بالأندلس سنة 1492،فمع مطلع العقد الثالث من القرن السادس عشر الميلادي قدم العلامة سيدي أحمد إلى المنطقة وأقام في منطقة وادي الرمان، التي كانت تزخر بخيراتها، وبنى لأسرته بيتا متواضعا على ضفة الوادي، أصبح مع مرور الوقت مزار يأتي إليه طلبة العلم والمريدون من كل الأصقاع.

وعندما استقر بها مع من هاجر إليها من مسلمي الأندلس، جند هو ووالده سيدي بلقاسم ومجموعة أخرى من كبار القوم ومن أهل العلم والفقه والسياسة سكان المنطقة

---

[1]- حمدان بن عثمان خوجة. **محمد العربي الزبيري**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1982.

وقبائلها "بني صالح" و"بني خليل" وغيرهم للدفاع عن العاصمة والمدن الساحلية إلى جانب القادة العثمانيين ضد الهجمات الإسبانية الصليبية، واعترف خير الدين باشا بالسلطة المعنوية والمادية لسيدي أحمد الكبير على المنطقة وقبائلها الملتفة حوله.

وقد شيد الأندلسيون بيوتهم وحولوا الأراضي المحيطة بها إلى بساتين للأشجار المثمرة بمختلف الفواكه وحقول للحضر والفواكه.

ولقد أثار جمال مدينة البليدة إعجاب شيخ مدينة مليانة المشهور سيدي أحمد بن يوسف فقال فيها مقولته التي حفظتها كتب التاريخ إلى يومنا هذا: "لقد سموك البليدة أما أنا فسميتك الوريدة".

وتقع مدينة البليدة بالجنوب الغربي لولاية الجزائر تبعد عنها بنحو 50 كلم وتقع في السفح الشمالي للأطلس التلي، وتمتد إلى الطرف الجنوبي لسهل متيجة،وتبلغ مساحة اقليم بلدية البليدة بعد إعادة التقسيم الجديد بـ 5326 كلم^2، يحدها من الشمال بلديات وادي العلايق، بني مراد، بن تامو ومن الجنوب بلديتا بوعرفة والشريعة،ومن الشرق بلدية أولاد يعيش،أماغربا بلديتا بوعرفة وشفة.

كما اكتسبت بلدية البليدة الطابع الإداري في 13 أفريل 1848 وكانت تتكون من 4 فروع هي :جوانفيل (زعبانة)، دالماسي (أولاد يعيش)، مونبانسي (بن بوالعيد)، بني مراد

وفي عام 1873 فصلت بني مراد عن البليدة، وفي عام 1958 أسست بلديتان جديدتان هما بوعرفة والشريعة اقتطعتا من إقليم البليدة بعد الاستقلال وبالتحديد في الفاتح جويلية 1963 أعيد إدماج البلديات الثلاثة آنفا في إقليم بلدية البليدة.

وعند صدور قانون التنظيم الإقليمي لولايات الوطن عام1974، أصبحت البليدة مركز الولاية بعد أن كانت مركز دائرة.

كما تم إحداث تنظيم إقليمي جديد للولايات والبلديات عام1984، نتج عن هذا التنظيم تقسيم بلدية البليدة إلى عدة بلديات هي:

البليدة مركز الولاية، أما أولاد يعيش، بني مراد، بوعرفة والشريعة بلديات جدد"[1]

"ولقد بلغ عدد سكان المدينة سنة 2002 بـ 859.880 نسمة حيث قدر عدد سكان مدينة أولاد يعيش بحوالي 100.660 نسمة، أما مدينة مفتاح فقدر عدد سكانها حوالي 59.527 نسمة"[2].

نبذة عن ولاية المدية[3] : ولاية من ولايات الجزائر ، تقع في الأطلس التلي على بعد 90 كلم تقريبا جنوب الجزائر العاصمة ،تتربع على مساحة قدرها 8.700 كلم^2 تقريبا ، تضم 64 بلدية موزعة على 19 دائرة و3 مقاطعات إدارية، و حسب تعداد السكان لسنة 2008 بلغ عدد سكانها 138355 نسمة.

تشترك المدية في الحدود مع العديد من ولايات الوسط ، تحدها من الشمال ولاية البليدة ومن الجنوب ولاية الجلفة ومن الشرق ولايتي المسيلة و البويرة وغربا ولايتي عين الدفلى وتيسمسيلت.

تعتبر الولاية بفضل موقعها الجغرافي همزة وصل بين الساحل والهضاب العليا، وهي ذات طابع فلاحي رعوي إذ تقدر الأراضي الفلاحية بمساحة 341.000 هكتار ومساحة غابية تقدر ب161.885 هكتار، تتوفر على إمكانيات حقيقية للنشاطات الاقتصادية المتعددة ،و يتميز مناخ المدية بخصائص فرضتها عوامل طبيعية منها:

---

[1]- المجلس الشعبي البلدي. البليدة خمس قرون من الحضور...آفاق واحدة، القرطبة للإعلام والنشر والإشهار، 2000،ص9.

[2]- المجلس الولائي. دليل الإحصائيات 2002، ولاية البليدة. أفريل 2003،ص5.

[3] -Agence Nationale de Développement de l'Investissement (ANDI)-2015

ارتفاعها بـ 1.240 م عن مستوى سطح البحر (قمة بن شكاو)، وقوعها في سلسلة الأطلس التلي و تعرضها للرياح والتيارات الهوائية الغربية.

وبذلك فإنها تتميز بمناخ متوسطي شبه قاري، بارد ورطب شتاء، معتدل ربيعا، حار وجاف صيفا، وتسمى بوابة الأمطار والثلوج.

و من الناحية التاريخية اختلف المؤرخون والباحثون على أصل كلمة المدية و قيل بأنها اسم أميرة رومانية كانت تحكم في المدية اسمهاMEDEA .

مر على المدية عبر العصور أحداث كثيرة وسكنها قديما البربر وكانت تمثل الحد الجنوبي لمنطقة القبائل ثم سكنها الصنهاجيون وهم من أصل أمازيغي، ودخلها الرومان وحكموها ومر بها الوندال وفتحها العرب بالإسلام.

عرفت مدينة المدية حالة من العزلة حتى دخلها الاتراك من جديد وأعادوا إعمارها وجعلوها قاعدة مهمة لهم وأسكنوا فيها قبائلهم وعشائرهم التركية وحولوها إلى مدينة تركية مثل مدنهم و بنوا فيها القصور والحمامات والصور التركي الذي لا يزال قائم ليومنا هذا واتخذوا منها عاصمة لبيليك التيطري كما سكنها المسلمون اللاجئون من الأندلس ومعهم اليهود الذين فروا من مذابح الصليبيين في الأندلس آنذاك. بدأت المدينة عهدا جديدا مع قدوم الأتراك وإنشاء إيالة الجزائر. قسم حسان باشا البلاد إلى ثلاث مناطق وجعل المدية عاصمة بايلك التيطري في الوسط. وعين أول باي للمنطقة سنة 1547 م.

و بعد سقوط مدينة المدية في أيدي الفرنسيين عمدوا على القضاء على القبائل التركية التي كانت تسكن المدية قبل القضاء على بقية الجزائريين فقتلت منهم ماقتلت وشردت البقية الأخرى واحرقت قصورهم وبنت المستوطنات وأسكنت بها الأوربيين كمعمرين جدد .

نبذة عن ولاية البويرة [1]: هي ولاية جزائرية تحدها شمالا ولاية تيزي وزو وجنوبا ولاية المسيلة ، غربا ولايتي البليدة والمدية ،و شرقا ولاية برج بوعريريج. رمز الولاية: 10.وتسمى من قبل توفيرست ، تأسست باسم البويرة بموجب الأمر رقم 1325/74 المؤرخ في 02 جويلية 1974.

تبلغ مساحتها 4.456,26 كم²، و قدر عدد سكانها بحوالي 708343 نسمة ، مكونة من 12 دائرة و 45 بلدية

وأهم معالمها السياحية جبال تيكجدة ، كما تتميز بتنوع التضاريس ، و بالأودية والجبال والتلال والمضائق ،مناخها قاري بارد في الشتاء وحار في الصيف هذا بالنسبة إلى المناطق الجنوبية ، أما في شمال الولاية ووسطها فيسود مناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يمتاز بشتاء ممطر ومعتدل أما في الصيف فيمتاز بالحرارة.

تعتبر البويرة مدينة سياحية غير مستغلة أعلى قمة بها قمة لالا خديجة التي يبلغ ارتفاعها 2308 متر والتي يقصدها السياح من كل بقاع العالم .

نبذة عن ولاية عين الدفلى[2]: تقع ولاية عين الدفلى في الإقليم الشمالي الأوسط للجزائر على بعد 145 كلم جنوب غرب العاصمة، يحدها من الشمال ولاية تيبازة، و من الجنوب ولاية تيسمسيلت، و من الغرب ولاية الشلف، و من الشرق و الشمال الشرقي ولايتي البليدة و تيبازة.

كما تقع الولاية بين خطي طول 1-2° شرقا، و بين دائرتي عرض 36-37 °شمالا،و تتربع ولاية عين الدفلى على مساحة إجمالية تقدر بحوالي4.544.28 كلم2 و بلغ عدد سكانها السكاني 809.106 نسمة.

---

[1] - مديرية السياحة لولاية البويرة ، **البويرة لقاء الثقافات العربية في حضن البيئة الساحرة** ، دليل سياحي ، 2008.

[2] - https://ar.wikipedia.org/wiki/عين الدفلى , تاريخ الإطلاع:2016/09/22

كغيرها من مناطق الوطن المختلفة مرت ولاية عين الدفلى بمراحل تاريخية بارزة، بداية بالمرحلة الفينيقية الرومانية، إذ إن منطقة الظهرة, و سهل المينة كانتا محتلتين من طرف القبائل الماسوشية، و كان ذلك قبل مجيء الرومان في بداية القرن الأول الميلادي، و بدخول الرومان المنطقة قاموا بإنشاء مراكز مراقبة مثل: اوبيديم نوفيم الذي أنجز على هضبة تطل على الطريق الممتد على الضفة الشرقية لواد الشلف، و بالضبط بالجهة الشمالية الشرقية لمدينة عين الدفلى، و كانت مهمتها الأساسية مراقبة السهول و التصدي لهجمات القبائل الرحل.

وتعد مليانة القديمة من أكبر المناطق بالإمبراطورية الرومانية بعد العاصمة، إذ تم العثور على مجموعة من الكتابات والقبور والتماثيل التي تؤرخ لتلك الفترة. ومع قدوم المسلمين إلى المنطقة خلال القرن العاشر (10م) قام بولوغين بن زيري بإنشاء مليانة حوالي (362 هـ) على أنقاض مليانة الرومانية نظرا لموقعها الاستراتيجي.

و مع بداية القرن السادس عشر (16م) تمكن الأتراك من دخول المدينة و قاموا بضمها إلى بابليك الغرب و نصبوا قبائل المخزن على أطراف المدينة وأثناء الاحتلال الفرنسي اتخذ الأمير عبد القادر مليانة مقرا لخلافته و جعلها إحدى أهم مدنه، و انشأ بها مصنعا للأسلحة و مخازن للذخيرة بقيت شاهدة إلى يومنا هذا.

و نظرا لأهميتها الاستراتيجية و قربها من الجزائر العاصمة فان المنطقة كانت تشكل محورا نشيطا خلال كل المراحل التحضيرية للحركة السياسية الوطنية.

و ابتداء من سنة 1900م شهدت المنطقة عدة أحداث لعل أبرزها: انعقاد أول مؤتمر لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية بمدينة زدين، إضافة إلى الدور الذي لعبته المنطقة أثناء الثورة التحريرية (1954-1962)، إذ كانت محورا هاما في مواجهة الاحتلال بحكم موقعها ضمن الولاية الرابعة التاريخية

تأسست ولاية عين الدفلى إثر التقسيم الإداري لسنة 1984، حيث كانت تابعة قبل ذلك لولاية الأصنام (الشلف حالياً)، وهي متكونة من 36 بلدية ، يبلغ عدد السكان حوالي 809 ألف نسمة (إحصاء 2011)، تمتاز الولاية بالطابع الفلاحي حيث تنتج 50 بالمائة من الانتاج الوطني للبطاطا و حوالي ثلث الإنتاج الوطني للتفاح، حيث تشتهر بزراعة الأشجار المثمرة. تعتبر عين الدفلى واحدة من أجمل المدن الجزائرية، لكنها ليست من أكبرها، و تعد من أكثر الولايات نمواً، خاصة في قطاع الزراعة، حيث خصصت لها مبالغ هامة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي اتبعته الجزائر منذ سنة 2000، وكذا برنامج دعم النمو ابتداء من سنة 2004. توجد على مستوى الولاية عدة مواقع تاريخية اهمها الاثر الروماني في مدينة العامرة و مدينة مليانة 975م، وقد بدأت هذه الولاية بالتطور والازدهار فأصبحت محور تجاري لمختلف الولايات الجزائرية الأخرى، كما تزخر هذه الولاية بعدة معالم طبيعية مثل سلسلة جبال الظهرة، وجبل زكار كما لها دور في الاقتصاد الجزائري نظرا لأنها تملك العديد من الموارد كالفحم المتواجد بكثرة في بلدية الرويبة.

نبذة عن ولاية الجلفة [1]: تبعد بحوالي 300 كم عن الجزائر العاصمة، يحدها شمالا ولاية المدية و شرقا ولاية المسيلة ، ومن الشمال الغربي ولاية تيسمسيلت من الجنوب الشرقي ولاية بسكرة وولاية ورقلة ، من الجنوب ولاية غرداية من الجنوب الغربي ولاية الأغواط من الغرب ولاية تيارت

ترتفع عن سطح البحر بأكثر من 1000 م وهي منطقة سهبية شبه صحراوية تجمع بين التل والصحراء شتاؤها بارد وصيفها حار و جاف ، ويكون غالبا ألطف عن مناطق الساحل وذلك بالنظر للحزام الغابي الأخضر المحيط بها.

---

[1]- https://ar.wikipedia.org الجلفة 2016 /09/22 تاريخ الإطلاع.

تقع في سفح الأطلس الصحراوي وبمفترق الطرق من الشمال إلى الجنوب، بين أحضان السهوب الوسطى عند التحام الصحراء بالهضاب العليا، وشساعة المساحة أعطت المنطقة تنوعا طبيعيا، إذ نجد مثلا أنواعا تضاريسية متعددة على امتداد مساحتها الشاسعة فهناك سلسلة جبلية في وسط الولاية تمتد من دائرة دار الشيوخ شرقا إلى الإدريسية في أقصى الغرب.

قُسمت ولاية الجلفة بمقتضى التقسيم الإداري عام 1974 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تضم : 12 دائرة و 36 بلدية،و قدر عدد سكانها حسب إحصاء 2011بحوالي 1.092.184 نسمة .

إن موقع وموضع مدينة الجلفة كان منذ عهود قديمة و منذ العهد الروماني والبربري مفترق طرق قديم حيث تقول الروايات الشفوية أن تسمية الجلفة تسمية ليست قديمة جدا بل وقعت في العهد التركي حيث من الراجح أنه قبل إنشاء المدينة، كان سكان المناطق المجاورة ينظمون سوقا أسبوعيّة يقصدونها من كل الجهات والأماكن البعيدة، وترعى مواشيهم في مفترق الطرق الذي عرف بالجلفة وترعى مواشيهم في أرضه المسقيّة بفيضانات الأودية، حيث التربة الخصبة ولكن بعد أن يحل الجفاف صيفا على أرض هذا المفترق تتشكل قشرة (أو جلفة) يابسة تميز أرضه ومنها جاءت تسمية الجلفة أي من تقشر الأرض بعد الجفاف إلى قشر يابسة

كما أن لهذه المنطقة دورا حضاريا كبيرا منذ أقدم العصور، حيث عرفت قمة ازدهارها في العهدين النوميدي والروماني، وما بقايا المدن الأثرية المنتشرة في نواحي المنطقة إلا دليل على عراقتها وشاهد على احتضانها لحضارات إنسانية فتحت بها صفحات مشرقة على دروب الحضارة والتمدن، وأضافت للتاريخ تراثا حضاريا وكنوزا أثرية أضحت من أكبر المعاني التي تزخر بها الجزائر، والمتتبع لمراحل تاريخ هذه المنطقة يلاحظ اختلاف وتعاقب الأزمنة عبر ربوعها منذ العصور الغابرة بدءا

بالعصور الحجرية القديمة وانتهاء بالفتوحات الإسلامية التي تمت على يد عقبة بن نافع رضي الله عنه ومن جاء بعده ، فحسب الآثار المكتشفة يرجع الوجود الإنساني في منطقة الجلفة إلى مائتي ألف سنة، مثل ما دلّت عليه الشواهد والأحجار المنحوتة من الحصى الصلب والتي تعود إلى العهد الحجري القديم، وقد دلّت هذه الشواهد والآثار كذلك على أن المنطقة ظلّت عامرة، وتمثّل ممرا مهما لعمق الصحراء مثلما تدل على ذلك المواقع الأثرية للفترتين ما قبل التاريخ والفترة الوسيطية بين العصر الحجري القديم والعصر الحجري الجديد، وقد وجدت آثارا في ناحية عمورة التي تبعد عن مقر الولاية بـ 160 كلم تعود إلى 20000 سنة وأخرى في الطبقات الأثرية والملاجئ يعود تاريخها إلى 7000 سنة، وبعكس التجمعات المتأخرة التي تعود إلى الفترة الاستعمارية. ويرجع تاريخ وجود الإنسان بالمنطقة إلى عصر ما قبل التاريخ فقد تم العثور- منذ بداية القرن العشرين- على نقوش ورسومات صخرية وكتابات ليبية بربرية يعود أقدم تاريخ لهذه الآثار إلى حوالي 9000 سنة قبل الميلاد.

*وللتعرف عن **توزيع المبحوثين حسب الولايات و البلديات التي يقيمون بها أنظر الجدول رقم(01) في الملاحق.**

المبحث الثالث: تحليل نتائج بعض الدراسات السابقة :

إن الهدف من مراجعة الدراسات السابقة هو الحصول على رؤية واضحة عن التراكم المعرفي في مجال الدراسة، بما يساعد على تصميم هذه الدراسة لتكون إضافة علمية جديدة لهذا التراكم و بالتالي فإن الدراسات السابقة لها أهمية كبرى للتحكم في موضوع البحث، وفق تجربة سابقة، وفي هذا السياق وقع اختيارنا على بعض الدراسات الهامة رغم قدمها و سوف نعرضها على النحو الآتي.

أولا- دراسة أجنبية:

* **الآثار الصحية المترتبة على عمالة الأطفال في بنغلاديش**[1] : هي دراسة ديموغرافية هامة تم إجراؤها من قبل الباحثين سلمى أحمد و رانجان راي سنة 2014 .

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات المسح الوطني لعمالة الأطفال لسنة 2002-2003 ، و لقد تم التركيز على الأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 17 عاما الذين كانوا يمارسون نشاطا ما قبل انطلاق المسح ، وهم إما عاملون بأجر (نقدا أو عينا)، أو عاملون لحسابهم الخاص، أو العاملون بدون أجر على سبيل المثال الذين يعملون في مزرعة الأسرة أو في الأسرة أو العمل لصالح الأسرة

ولقد تبين أنه يوجد في بنغلاديش 7.9 مليون طفل ناشط اقتصاديا ، تتراوح أعمارهم بين 5 و 17 سنة ،و تبين أن نسبة 8 % منهم أصبحوا يعانون من عدة أمراض بسبب العمل لساعات طويلة.

بلغ حجم عينة الدراسة 16010 طفل ،منهم 77 % ذكور(12363 طفل) و 23 % إناث (3647 طفلة) .

و أظهرت الدراسة أن متوسط عمر الأطفال الذين يعملون في الزراعة والصناعة، و تجارة الجملة والتجزئة بلغ 13 سنة ، أما بالنسبة للعاملين في قطاعات البناء والخدمات فبلغ متوسط عمرهم 14 سنة .

---

[1] -Salma Ahmed and Ranjan Ray . "Health consequences of child labor in Bangladesh" , in **Demogrqphic Research** . 30, 4 (17 JANUARY 2014) , PP. 111-150 .

كذلك تبين أن ما يقرب من 45 % من الأطفال الأصغر سنا يمارسون نشاطات زراعية ، و حوالي 27٪ منهم يمارسون نشاطات البيع بالجملة والتجزئة ، 22 % ينشطون في مجال الصناعة التحويلية و 11 % في مجال التصنيع.

كما أظهرت هذه الدراسة أن نسبة المرض أعلى في قطاع الزراعة و ذلك بما نسبته 49 %يليه قطاع التصنيع بنسبة 23 %.

وفيما يتعلق بأعراض الإصابة بالمرض، فتبين أن ما يقرب من61 %من الأطفال يعانون من التعب / الإعياء في الزراعة، و النسب المناظرة في التصنيع والبيع بالجملة والتجزئة هي ما يقرب من 18 % و 12% على التوالي، في حين ما يقرب من 30% من الأطفال يعانون من إصابات في الجسم في قطاع التصنيع، و في قطاع الزراعة ما يقرب من 20 % .

تبين أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين النشاط الاقتصادي للأطفال في بنغلاديش، واحتمال الإبلاغ عن أي إصابة أو مرض (عدوى العين / الأذن،عدوى الجلد، تصلب الرقبة أو الظهر، ومشاكل في المعدة أو أمراض الرئة، التعب / الإعياء والحروق (أي نوع)، إصابات الجسم، وفقدان الأطراف، ومشاكل صحية أخرى و تبدو هذه النتيجة بشكل بارز في المناطق الريفية.

كشفت هذه الدراسة على قوة العلاقة بين عدد ساعات العمل واحتمال الإصابة و المرض، و الأطفال الأصغر سنا هم الأكثر عرضة للمعاناة من آلام الظهر ومشاكل صحية أخرى (العدوى والحروق، وأمراض الرئة) .

كما أن شدة الإصابة أو المرض تزداد بزيادة عدد ساعات العمل في مختلف القطاعات ، خاصة في قطاع البناء والصناعات التحويلية .

* ومع ذلك، يعاب على هذه الدراسة استعمال مقاييس ذاتية في تقدير حالة الضرر الصحي الناتجة عن ممارسة النشاط ، وعدم استعمال المقاييس الموضوعية لإ ثبات حالة الضرر على سبيل المثال، الوزن بالنسبة للعمر، كما تم إهمال الآثار الصحية التي تظهر على المدى البعيد .

لكن هي دراسة قيمة ذات بعد وطني تشترك مع الدراسة الحالية في كونها دراسة تحليلية خصت كل الأطفال الناشطين اقتصاديا في البنغلاديش ، في مختلف مجالات نشاطهم ،ذكورا و إناثا ، إلا أنها كانت تهدف للكشف عن الأضرار الصحية التي تسببها ممارسة النشاط الاقتصادي في سن مبكر ،بينما تهدف دراستنا الحالية إلى الكشف عن علاقة اختلال النظام الاجتماعي بانتشار النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين في المجتمع الجزائري .

ثانيا – دراسات عربية:

1-عمل الأطفال في قطاع الزراعة في الأردن [1]: هي الدراسة التي قام بها **المجلس الوطني لشؤون الأسرة سنة 2012** ، ضمن مشروع مكافحة عمل الأطفال عبر التعليم و الممول من وزراة العمل الأمريكية، بالتعاون مع وزارة العمل لإعداد هذه الدراسة التي يهدف من خلالها إلى المساهمة في تكوين فهم عميق، وجمع معلومات علمية دقيقة حول عمل الأطفال في الأردن بشكل عام وفي القطاع الزراعي بشكل خاص ، و توفير بيانات تمكن الجهات المعنية والمختصة بعمل الأطفال والعاملين معها من تصميم البرامج الهادفة وتطويرها، و صياغة السياسات الفعالة لتعزيز القضاء

[1]- المجلس الوطني لشؤون الأسرة. برنامج مكافحة عمل الأطفال عبر التعليم، عمل الأطفال في قطاع الزراعة في الأردن ، وزارة العمل ، عمان ،2012.

على هذا العمل، والحد من هذه الظاهرة، ومن تأثيرها على الحالة الصحية الحالية والمستقبلية للأطفال العاملين والمتعاملين مع المبيدات الزراعية والمعدات الثقيلة.

وكذا العمل على مأسسة العمل التشاركي الوطني، والتنسيق بين الشركاء لضمان توفير الحماية والوقاية لهؤلاء الأطفال وتبني المبادرات والبرامج التي من شأنها أن تسهم في مواجهة هذه الظاهرة بأنجع السبل والآليات.

و لضمان ترجمة هذه الأهداف على أرض الواقع فقد عمدت الدراسة الحالية إلى استخدام المنهج التحليلي باستخدام أسلوب المقابلة الشخصية المعمقة ، وقد تم تدريب فريق متخصص من الباحثين لجمع البيانات باستخدام الاستبيان الذي اشتمل على محاور لأهم خصائص العينة الاجتماعية، والاقتصادية، والوضع التعليمي للطفل، بالإضافة إلى الأعمال والمهام وطبيعتها، وأسس الوقاية المهنية، والوضع الصحي، بالإضافة إلى الفحوصات السريرية والمخبرية ، وقد أجريت المقابلات مع الأطفال في المدارس، والمنازل و المزارع التي يعملون بها في خمس محافظات في المملكة ممن تتراوح أعمارهم بين 7 -17سنة.

فيما استهدف الفحص المخبري والسريري10% من العينة الأصلية الإجمالية للدراسة أي ما يعادل45 طفل.

ولغايات تحقيق مستوى أكثر تمثيلا لفئة الأطفال العاملين في الزراعة فقد توزعت عينة الدراسة على مستوى المملكة لتشتمل الثلاثة أقاليم(شمال ووسط وجنوب) ففي إقليم الشمال تم استهداف محافظتي المفرق بنسبة % 5.6 بمجموع 25 طفلاً واربد التي شكلت ما نسبته % 25.5 بمجموع 115 طفلا ، تلتها محافظة الكرك في إقليم الجنوب، حيث شكلت ما نسبته % 25.5 بمجموع 115 طفلاً من إجمالي العينة، هذا وقد مثلت كل من محافظتي الزرقاء والبلقاء إقليم الوسط بنسبة % 14.5 وبمجموع 65 طفلاً، و % 28.9 بمجموع 130طفلاً لكل منهما على التوالي.

أما بالنسبة للفئة المستهدفة من الدراسة فقد مثّل الذكور غالبية عينة الدراسة بنسبة 78.4 % بمجموع 353 طفلاً، فيما كانت نسبة الإناث 21.6 % بمجموع 97 طفلة ، وهكذا بلغ حجم العينة 450 طفلا.

ومن النتائج التي خلصت إليها الدراسة أن مسببات الظاهرة –عمل الأطفال –تعزى لمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والنفسية التي تشكل بيئةً خصبة لخروج الطفل للعمل، وتعرضهُ للعديد من المخاطر التي تؤثر في خصائصه النمائية ، كونها تشكل حاجزا دون توفر أي من متطلبات النمو السليم، ناهيك عما يتعرض له هذا الطفل من انتهاكات عدة على المستوى النفسي والاجتماعي والمعرفي والاقتصادي.

كما بينت الدراسة أن ما نسبته 82.2 % هم من الملتحقين بالمدرسة ويعملون في القطاع الزراعي، وأن 8.7 % هم من المنقطعين عن الدراسة، و 7.8 % هم من المتسر بّين من المدرسة، و 1.3 % لم يلتحقوا بالمدرسة أبداً.

وأظهرت الدراسة أن 57 % من عينة الدراسة يعملون في مزرعة للغير، و 26 % يعملون في مزرعة للأسرة، و 17 .% يعملون في مزرعة لدى الأقارب، بمعنى أن عمل الأطفال في الزراعة إنما يتركز في العمل لدى الآخرين لا في مزارع مملوكة للأسرة.

و أوضحت الدراسة أن معظم الأطفال العاملين في القطاع الزراعي يعملون في زراعة المزروعات، وريها، وقطفها، وتعشيبها بنسبة90.2 % ، فيما شكلت نسبة الأطفال العاملين في تربية المواشي والدواجن فقط 1.1 %وعند النظر في طبيعة عمل عينة الدراسة في قطاع الزراعة فقد أكدت النتائج أن 84 % من إجمالي عينة الدراسة تعمل عملاً مؤقتا مرتبطا بالمواسم الزراعية ومساعدة الأهل، في حين انخفضت نسبة من يعلمون بصورة دائمة لتصل إلى 16% .

فبالنسبة إلى العوامل التي دفعت الأطفال إلى العمل، توصلت الدراسة إلى أن الفقر والتسرب من التعليم هما المحدّدين الرئيسيين والمترابطين لعمل الأطفال، إضافة إلى التفكك الأ سري .و أكدت النتائج ما توصلت إليه الدراسات السابقة بشأن الإرتباط بين عمل الأطفال وبقاء الأمهات خارج صفوف القوى العاملة، حيث أن غالبية أمهات الأطفال العاملين الذين شملهم الاستقصاء الميداني لا يعملن.

و بالنسبة الى التوزيع الجغرافي والقطاعي لعمل الأطفال، سجّل بعض الاختلاف عن نتائج الدرا سات السابقة، إذ تركّز عمل الأطفال في المناطق الريفية أكثر منه في المناطق الحضرية، وتحديداً في قطاع الخدمات، يليه قطاع الصناعة فالزراعة ثم الأعمال الرثة كالتسول وجمع النفايات إضافة إلى الدعارة، ثم الحرف والبناء، ويُعزى ذلك إلى تراجع دور الزراعة في الإقتصاد، وانحصار فرص العمل فيها، وبخاصة نتيجة سنوات الجفاف والسياسات الاقتصادية الجديدة.

بالنسبة إلى الآثار الناتجة من عمل الأطفال، برز بشكل أساسي العنف بمختلف أشكاله في بيئة العمل وخاصة بالنسبة للإناث العاملات في المنازل إضافة الى التحرش، والاستغلال من جانب العصابات، والتدخين والمخدرات وتعاطي الكحول والانحراف الجنسي وحوادث العمل والأمراض المهنية.

ونظرا لأن الأطفال الذين شملهم البحث لم يتجاوزوا جميعهم الخامسة عشر من العمر و بالتالي هذا ما جعلهم عرضة للكثير من المخاطر .

ولقد تبين من خلال هذه الدراسة أن عمل الأطفال يبدأ في سنّ مبكرة تتراوح بين 9 و 10 سنوات و يزداد عدد الأطفال الذكور مع ازدياد العمر، بينما يتركز عمل الإناث بنسبة أكبر في الشرائح العمرية الصغيرة، وتنخفض هذه النسبة مع تقدم العمر.

ظاهرة عمل الأطفال هي محل التناقض والتضارب بين معيارين: معيار رسمي من خلال القوانين والأحكام والتشريعات الدولية والوطنية التي تمنع عمل الطفل، ومعيار اجتماعي (هو الحقيقة المعاشة في الواقع)، نمو الاقتصاد غير الرسمي الذي يشغل اليد العاملة الطفولية من أجل الحصول على دخل إضافي للمساعدة العائلية.

العلاقة بين وضعية الفقر وعمل الأطفال و قطع سيرورة تمدرس الطفل مقابل صعوبات تلبية الحاجيات الأساسية، العوز المالي هو الذي يدفع الطفل للعمل .

عمل الطفل وتمدرسه في نفس الوقت، عامل للتنشئة الاجتماعية على أساس الأدوار الجنسية (الذكورة)، بسبب ثقل المسؤولية الأبوية إلى جانب أخطار الفراغ التي تمثل للطفل وسيلة لضمان استقلالية تدريجية .

اعتمد الباحث على الاقتراب الكيفي الذي يتناسب مع أهداف البحث الموضوعي، أما التقنيات المستخدمة من طرف الباحث هي تقنية الملاحظة، إضافة إلى الاستمارة الموجهة للطفل العامل والاستمارة الموجهة للعائلة، اعتمد الباحث على منهجية Simpok و التي تعتبر طريقة لجمع البيانات تتم من خلال المرور في وقتين متتاليين، المرحلة الأولى جمع المعلومات والبيانات بصفة عامة حول الوسط العائلي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6و17 سنة (استمارة العائلة)، أما المرحلة الثانية من أجل جمع المعلومات حول الأطفال العاملين، من أجل معرفة العلاقة التي تربط بين محتوى كل استمارة، ويمكن عن طريق استمارة العائلة الكشف عن النشاطات الممارسة في الخفاء كالعمل المنزلي، هناك ثلاث أنواع من الاستمارات موجهة للطفل العامل-1 :استمارة الطفل المتمدرس -2 .استمارة الطفل المتسرب -3 . استمارة الطفل الذي لم يلتحق بالمدرسة.

تم سحب عينة البحث من 12 ولاية (تبسة، تيارت، الجزائر، الجلفة، سيدي بلعباس، قالمة، المدية، مستغانم، الطارف، تيبازة، عين تموشنت و غرداية) من كل ولاية أخذت أربع بلديات، ومن كل بلدية أخذ منها بعض المقاطعات ، ترتيب المقاطعات موضوع على أساس ست معايير هي نسبة تمدرس الإناث من 6إلى 17سنة ،نسبة تمدرس الذكور من 6إلى 17سنة ، معدل الأمية عند الإناث من 6إلى 17سنة، معدل الأمية عند الذكور من 6إلى 17سنة، العدد المتوسط للأطفال حسب الأسر وأخيرا العدد المتوسط للمستخدمين أو المستقلين حسب الأسر.

تتكون العينة من981 أسرة جرى معها التحقيق، تحتوي على 7948 شخص، 2877 طفل أعمارهم ما بين 6 و17سنة من بينهم 906 طفل عامل، مقابل1826 طفل لا يعمل 2194 طفل عمره ما بين 6 و15سنة، من بينهم 536 طفل عامل 1540 طفل لا يعمل.

ومن بين النتائج التي توصل إليها الباحث ما يلي :الأولياء يرون بأن الطفل الذي يعمل هو رمز القوة ومصدر فخر و ذلك بنسبة 42.91% و انضمامه إلى التضامن مع أعضاء العائلة، المشاركة في المصاريف العائلية، على المستوى الفردي، العمل هو مقياس هام وأساسي للتنشئة الاجتماعية للطفل، أغلبية الأطفال العاملين في الجزائر هم متمدرسين،الأطفال يعملون أكثر في النشاطات التجارية بنسبة .40.30% أو يعملون لحسابهم الخاص، أو يعملون في الفلاحة، إما يكون المستخدم شخصا غريبا أو من العائلة – الأطفال يعملون لأن لديهم وقت فراغ كبير،النشاطات المنزلية الممارسة من طرف الإناث هدفها التنشئة الاجتماعية، ولها ثقل سوسيو–ثقافي وبفضل التقسيم الجنسي للعمل– ، علاقة عمل الطفل المبكر مع المستوى المعيشي للعائلة، الدخل العائلي يترجم لنا المستوى المعيشي الذي تعيش فيه العائلة (الفقر)، انقلاب الأدوار في العائلة، أصبح الطفل هو المعيل بدل المعال فيما

يسمى بالتضامن ما بين الأجيال في العائلة – فيما يخص النجاح المدرسي ، الإناث ينجحن أكثر من الذكور (16.4%مقابل 23.6%)، 24.2 %من الأطفال يعملون بصفة دائمة مقابل 75.8% يعملون بصفة مؤقتة، أغلبية الأطفال المتسربين هم في فئة السن من 14إلى 15 سنة، أغلبية الأطفال العاملين والمتمدرسين يفضلون إنهاء تعليمهم بنسبة 73.6%، 54.54% من الأطفال يعانون عند آباءهم، مستخدمين من طرف الأولياء أو الأقارب خاصة في ميدان النشاط العائلي لها معنى "تدريب وتكوين الطفل على مهنة "، انتشار الأمية بين أرباب العائلات في المجتمع الجزائري في إطار العينة المأخوذة 56.3% مقابل 81.7% لديهم مستوى ابتدائي بين الأوساط الحضرية والريفية، إضافة إلى أن الأمية تمس فئة الأجيال الشابة – التي ولدت بعد الاستقلال – أولياء الأطفال الذين يتحصلون على دخل قدره 30.000 دج هم إما مستخدمين أو مستقلين، في المناطق الريفية سيطرة النشاط الزراعي مقابل البيع في المناطق الحضرية، أما في ما يخص نوع المسكن، الحوش هو المسكن المتكرر في الوسط الريفي على العكس في الوسط الحضري 76.8 %يقطنون البيوت القصديرية، وضعية الفقر تتعلق بثغرتين هما: العمل المأجور للأطفال هناك أطفال يعملون مع آبائهم، وليس لديهم أجر بلغت نسبتهم 13.4% حتى نجد من بينهم الإناث، عمل الأطفال يصب كإستراتيجية عائلية في ظله قيمة العمل المضافة التي تمارس من طرف الأطفال تأخذ جانب التنشئة الاجتماعية والتدريب.

هي دراسة قيمة و دقيقة ، ركزت بشكل معمق على مختلف أبعاد الظاهرة الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية، و كذا مختلف النشاطات التي يمارسها الأطفال في مختلف الولايات، و تناولت كذلك الآثار السيئة على عمل الطفل، و تشترك هذه الدراسة مع الدراسة الحالية كونها تتناول الظاهرة بالوصف و التحليل.

المبحث الرابع: المقاربة السوسيولوجية للدراسة و صعوبات الدراسة

أولا- المقاربة السوسيولوجية

إن أي بحث في ميدان علم الاجتماع، يتطلب اقترابا نظريا خاصا يكون بمثابة القالب الفكري الذي يمكن الباحث من التحليل والتفسير، وطبيعة الظاهرة موضوع البحث هي التي تحدد النظرية، أو النظريات التي يمكن اعتمادها "فالنظرية عبارة عن إطار فكري يفسر مجموعة فروض علمية يضعها في نسق علمي مرتبط"[1] بهدف "معرفة التغيرات التي تطرأ على المجتمع عبر مراحل التطور التاريخي"[2]

ومن هذا المنطلق، تم اعتماد نظرية التغير الاجتماعي ونظرية التفكك الاجتماعي (اللامعيارية) و نظرية الحاجات التي هي من بين نظريات التنشئة الاجتماعية، كاقتراب نظري يمكننا من تحليل وتفسير الظاهرة موضوع البحث.

"فالمجتمع الإنساني بما يشمله من علاقات اجتماعية وبما يتضمنه من بناء و نظم لا يبقى على حال واحد لا يتغير، وإنما شأنه شأن الأفراد ومظاهر الطبيعة، فكما أن هذه الأخيرة في تغير دائم ومستمر كذلك المجتمع في حالة دائمة من الحركة والتعديل والتغير" [3].

والتغير الاجتماعي يشير إلى إحداث أوضاع جديدة تؤثر في البناء الاجتماعي وتؤثر على نظمه وعاداته وهو ما يحدث في المجتمع الجزائري ، فبالتغيرات التي تعرفها الجزائر على كل الأصعدة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والمراحل التي مرت بها من تدهور الأوضاع الأمنية وانتهاجها لنظام التعددية والديمقراطية، وكذا

1- طلعت همام. قاموس العلوم الإجتماعية والنفسية ، مؤسسة الرسالة، ، القاهرة ، 1984، ص 70.

2- عبد الحميد حسين و أحمد رشوان. دور المتغيرات الاجتماعية في الطب والأمراض، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة ، 1988، ط2، ص 301.

3- عبده إبراهيم الدسوقي. التغير الاجتماعي والوعي الطبقي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية ، 2004، ص 61.

تطبيق نظام اقتصاد السوق، وفي وقت كان فيه المجتمع الجزائري غير مهيأ للتأقلم مع هذه الأنظمة الجديدة.

ومن بين النظريات التي أولت اهتماما بتفسير ظاهرة التغير الاجتماعي نجد النظرية المادية التاريخية التي تزعمها كارل ماركس الذي أرجع التغير الاجتماعي إلى التناقضات الموجودة في علاقات الإنتاج المتمثل في الصراع الطبقي الذي يتحكم في ظاهرة التغير الاجتماعي.

كما نجد أن **هربرت سبنسر**" فسر ظاهرة التغير الاجتماعي تفسيرا علميا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والذي اعتقد بأن المجتمع يتطور ويتحول من مجتمع بسيط بتركيبه ووظائفه إلى مجتمع معقد ومتشعب معتمدا في ذلك على آراء تشارلز داروين "[1].

ووضع العالم الأنثروبولوجي الأمريكي **لويس موركن** في كتابه "المجتمع القديم" نظرية تحولية تفسر التطور الحضاري تقول بأن المجتمع يمر بثلاث مراحل حضارية هي المرحلة المتوحشة، المرحلة البربرية، ومرحلة المدنية "[2].

أما **ماكس فيبر** فقد "عبر عن أفكاره حول التغير الاجتماعي من خلال دراسته لأصل الرأسمالية ،والطريقة التي اعتمدها ماكس فيبر في تفسيره لتغير المجتمع هي الطريقة التاريخية، إذ اعتبر التاريخ بمثابة المختبر الطبيعي لفحص صحة وشرعية الفرضيات التي طرحها بشان علاقة العوامل المادية بالعوامل الإيديولوجية وقت دراسته للمجتمع دراسة متكاملة "[3].

---

[1]- عبده إبراهيم الدسوقي، نفس المرجع السابق، ص 190.

[2]- نفس المرجع، ص 191.

[3]- نفس المرجع، نفس الصفحة .

وفي الوقت الراهن يعتبر علماء الاجتماع التغير الاجتماعي بأنه حالة طبيعية من الحالات التي لابد أن يمر بها كل مجتمع.

ويذكر العالم **ألبرت مور** أهم الصفات التغيرية التي يشهدها المجتمع المعاصر فيدرجها كالآتي:

-" التغير السريع الذي يحدث في المجتمع أو الحضارة يكون غما مستمرا أو متقطعا.

- تكون التغيرات بشكل سلسلة متتابعة من الأحداث تتبعها فترات هادئة يعم فيها البناء والتعمير ويكون لنتائجها صدى على العالم كله.

- أن نسبة التغير في الوقت الحاضر هي أعلى نسبة التغير من الزمن السابق.

- يكون التغير سريعا في مجالات التكنولوجيا المادية والسياسية الاجتماعية.

- يؤثر التغير على خبرات الأفراد وعلى النواحي الوظيفية للمجتمعات المعاصرة وذلك لتعرض جميع أجزاء المجتمع لعمليات التغير"[1].

كما أن التغير الاجتماعي"يعتبر بالدرجة الأولى تغير في بنية المجتمع وفي التنظيم الاجتماعي"[(2)] والتنظيم الاجتماعي حسب **مالينوفسكي MALINOWSKI** له أغراض معينة " فهو يوجه نحو إشباع حاجات معينة ،و فكرة النظام عنده تقتضي وجود اتفاق عام على فئة معينة من المعايير تتألف من المهارات المكتسبة و العادات و القيم الخلقية و القانونية ،كما أنها تتضمن في الوقت نفسه وجود جماعة من الناس ينتظمون فيما بينهم و يدخلون في علاقات محددة أحدهم بالآخر من ناحية ،و بالبيئة التي يعيشون فيها من ناحية أخرى سواء في ذلك البيئة الطبيعية أو المصنوعة .

---

[1]- عبده إبراهيم الدسوقي، نفس المرجع السابق، ص 191.

[2]- سناء الخولي. التغير الإجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ،2003، ص 211.

و يعتبره **راد كليف براون** Radclieff Brown الأداة التي بواسطتها تستطيع شبكة العلاقات الاجتماعية أن تحافظ عليه على أساس أن كل نمط سلوكي له نوع محدد من الأهداف و وظيفة معينة من الوظائف .

حيث يؤدي كل نظام وظيفة في الحياة الاجتماعية ،ويحقق بالضرورة غرضا محددا بالذات ما دام المجتمع يعترف به و يقره ، ذلك أننا نجد أن النظام الاجتماعي يؤدي أكثر من وظيفة فقد ذكر **ميرتون** Robert Merton أن النظام الاجتماعي يقوم بوظيفة ظاهرة و وظيفة كامنة ،و في الأغلب وظيفة أساسية أو مركزية و إلى جانبها عدد كبير من الوظائف الجانبية أو المساعدة".[1]

و صنف هربرت سبنسر Herbert Spencer كل أنماط السلوك في ستة من النظم هي" النظام العائلي ،ونظام الطقوس أو الشعائر ،و النظام السياسي ،و النظام الديني والكنسي ،والنظام المهني ،ثم الصناعة ،و قد أضاف بعض العلماء إلى هذا التصنيف النظم التعليمية ،و النظم المتعلقة بالرعاية الاجتماعية".[2]

و بما أن التغير سمة ملازمة لواقع كل المجتمعات البشرية فإنه لا محال من التعرض للتفكك و الاختلال حيث "يربط **وليام أوجبرن** William Ogbern التفكك الاجتماعي بالتغير السريع و الواسع الانتشار الذي يصيب أحد أجزاء أنماط أنساق حياة الناس الثقافية و الاجتماعية.[3]

التفكك الاجتماعي نتيجة سلبية يفرزها التغير ، وهو يعبر عن عدم التوازن بين قوى التغير و الواقع الاجتماعي السائد ،و يعكس عجز التنظيم عن إشباع حاجات و رغبات أعضاء التنظيم و يزداد عدد التفككات كلما زادت سرعة التغير ،و يصل

---

[1]- معن خليل العمر .**التفكك الاجتماعي**،دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن ، 2005 ،ص74 ، 75.

[2]- نفس المرجع ،ص79.

[3]- نفس المرجع السابق، ص 65.

التفكك إلى أوج خطورته عندما يصل إلى حالة "اللامعيارية" (Anomie) و الذي يشير إلى التحلل من الالتزام القيمي و عدم الخضوع له و التصرف حسب ضوابطه[1] .

و" التفكك الاجتماعي يشبه تلك الأمراض الاجتماعية التي تظهر على الجسد الاجتماعي (أي في نظامه الاجتماعي) فتبلور أمراضا شخصية و اجتماعية على السواء".[2]

ويقسم **ميرتون** Merton المشكلات الاجتماعية إلى نمطين،الأول: يطلق عليه التفكك الاجتماعي ويقصد به الوهن التنظيمي ، الثاني: يطلق عليه السلوك المنحرف .

والتقسيم لا يعني أن كل نمط يركز على ظواهر متباينة، وإنما يتناولان جوانب مختلفة من نفس الظاهرة.

كما يحدد مصادر للتفكك الاجتماعي وهي:

*"صراع المصالح والقيم: يرتبط بجماعتين كل واحدة منهما تسعى بالدرجة الأولى لتحقيق مصالحها.

*صراع المكانة والتزامات الدور: يرتبط بالتغير التطوري، ونظراً لتباين مكانة الأفراد داخل المجتمع الواحد، وتعدد الأدوار الاجتماعية للفرد داخل المجتمع الواحد ، يحدث له صراع بين الأدوار بسبب غموض الدور فينتج عن هذا الصراع فشل في أداء الدور وبالتالي يظهر التفكك الاجتماعي.

القصور في عملية التنشئة الاجتماعية: التنشئة الاجتماعية هي عملية يكتسب منها الأفراد الاتجاهات والقيم التي تتوافق مع أدائهم لأدوارهم الاجتماعية، ويترتب على القصور في عملية التنشئة الاجتماعية تفكك اجتماعي ناتج عن عدم وضوح للتوقعات

---

[1]- نفس المرجع، ص 82.

[2]- نفس المرجع ،ص 54.

المتبادلة بين الأفراد في المجتمع، بسبب الصراع القيمي، والصراع بين السلوك الجديد والسلوك القديم للأدوار.

*قصور قنوات الاتصال الجماعي:يظهر التفكك الاجتماعي بسبب قصور أو خلل في أداء الأفراد لوظائفهم داخل التنظيم الاجتماعي حتى ولم يكن هناك صراع بين المصالح أو القيم .

ويفرق ميرتون بين مفهوم التفكك وبين مفهوم اللاتنظيم حيث " يرى أن نسق العلاقات الاجتماعية في اللاتنظيم لم يتشكل بينما في حالة التفكك فالعلاقات الاجتماعية قائمة بالفعل والخلل يصيب تلك العلاقات الموجودة"[1]

ويقصد **ميرتون** Merton بالوهن التنظيمي" فشل الأفراد في تحقيق التوقعات الاجتماعية للأدوار التي يحددها المجتمع لأفراده، فيحصل صراع بين ما يقوم به الفرد من سلوك يومي وبين توقعات المجتمع، وعادة ما يحدث الوهن التنظيمي بسبب التغير الاجتماعي المفاجئ"[2] فيحدث عدم توازن أو عدم انسجام بين أجزاء النظام الاجتماعي العام في المجتمع، أي عدم توازن في وظائف النظم الاجتماعية كأجزاء للنظام الاجتماعي العام.

وينتج عدم التوازن من فشل الأفراد في أدوارهم ، ويحدث الفشل من خلال ثلاثة طرق هي: الفشل المعياري، الفشل الثقافي، الشعور بالإحباط."[3]

1-Merton Robert and Nisbet Robert . **The Sociology of social Problem,** Harcourt Brace Jovanovich Inc , New York , 1976, PP.26-28.

[2] -Ibid,P27.

[3] -Ibid,P28.

وبالتالي نرجع المشكلة الاجتماعية المتضمنة في التفكك الاجتماعي إلى" إخفاق النسق في أن يجعل التنظيم الاجتماعي للمراكز ملتحماً ومتماسكا مع الأدوار المتوقعة ،أي عدم قدرة النسق على القيام بمتطلباته الوظيفية بطريقة فعالة".[1]

من الآثار السلبية للتفكك الاجتماعي حالة "اللامعيارية "(Anomie) والتي "تشير إلى التحلل من الالتزام القيمي و عدم الخضوع له و التصرف حسب ضوابطه ، فحدث تمزق في النسيج الاجتماعي القائم بسبب اللامعيارية المتصفة بالفقر العاطفي و الوجداني بين علائق الأفراد التي يغيب فيها التعاون و التنسيق الاجتماعي "[2].

والمجتمع الجزائري كسائر المجتمعات تعرض للتغير نتيجة تحولات اجتماعية، اقتصادية،و سياسية.

فالتحولات الاجتماعية التي كانت بتغير بنية الأسرة، حيث أخذت البنية الممتدة في التلاشي، وظهرت البنية النووية التي انحصرت التزاماتها في الزوجين وأطفالهما غير المتزوجين فقط، فاتسعت الهوة الاجتماعية، وزال التضامن العضوي والآلي بين أسر النسق القرابي الواحد، وفقدت بعض وظائفها، حيث يرى **أوجبرن** (William Ogburn) أن "مأساة الأسرة تكمن في فقدانها لأغلب الوظائف التي كانت تؤديها"[3] وهكذا أصبحت الأسرة النووية تحمل عبئا ثقيلا، كونها أصبحت المصدر الوحيد لإعالة أفرادها.

في ظل التحولات الإقتصادية التي كانت بتغير النظام الاقتصادي من النظام الموجه إلى النظام الليبيرالي، وقعت أزمات اقتصادية وسياسية، أدت إلى انتشار البطالة والتفكك الأسري والفقر،...إلخ إضافة الواقع الصعب الذي فرضه الانخفاض الشديد

---

[1]– معن خليل العمر، مرجع سابق،ص55.

[2] –نفس المرجع ،نفس الصفحة.

[3]– Philippe Villemus . **Motivez vos équipes**, 5ème édition. Paris, 1999, P 31.

لأسعار البترول مما تسبب في انخفاض القدرة الشرائية للأسر خاصة تلك التي تعاني من انعدام الدخل أو انخفاضه،و هذا ما جعل النظام الأسري عاجز عن آداء وظيفته الاقتصادية، فالأسرة أصبحت عاجزة عن تلبية وإشباع كل حاجات أفرادها خاصة الأطفال من غذاء وكساء، وصحة وتعليم، وترفيه، وغيرها من الحاجات التي كانت تبدو في الماضي وظائف ثانوية، أضحت اليوم من الضروريات. وكذلك النظام التربوي أصبح عاجز عن إشباع حاجة الطفل إلى النجاح ومواصلة تعليمه فمعدلات التسرب المدرسي مرتفعة ،وهذا ما يجعل الطفل بحاجة إلى الإنتماء إلى مجال يحقق له القبول والنجاح و الإندماج ويملأ الفراغ الذي أحدثته المدرسة ، وفي ظل عجز مراكز التكوين المهني عن استيعاب كل الأطفال المتسربين مدرسيا لا يجد الطفل سوى سوق العمل يحقق له حاجته.

هكذا لما ينشأ الطفل في وسط لا يحقق له إشباع حاجاته، فإنه يسعى لإشباع حاجته بنفسه خارج هذا الوسط.

ولقد صنف "**أبراهام ماسلو**" (ABRAHAM Maslow) الحاجات إلى خمسة مستويات مرتبة في شكل هرم تصاعدي، حسب أهميتها، ويكون إشباع الحاجة الأولى بدرجة معقولة ضروري قبل أن يتطلع إلى إشباع الحاجة التي تليها "بحيث لا يمكن أن يكون هناك تحفيز إلا بتحقيق الحاجات الدنيا في الهرم"[1] وهذه الحاجات هي حاجات فيزيولوجية الحاجة إلى الأمان، والحاجة إلى الانتماء، والحاجة إلى التقدير، والحاجة إلى الإنجاز.

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين سنا هو تجل من تجليات التغير الاجتماعي الذي تعرض له المجتمع الجزائري والذي أنتج عدة تفككات ، مما جعل بعض نظمه الاجتماعية عاجزة عن إشباع حاجات أفرادها

---

[1] Ibid , P.31

خاصة الأطفال ، هذا ما دفعهم إلى ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية الوضيعة إضافة إلى الانحراف القيمي من خلال انتشار القيم المادية على حساب القيم الأخلاقية و اهتمام الأفراد بمصالحهم الذاتية حيث أصبحت الكثير من الممارسات غير السوية على غرار النشاط الاقتصادي للأطفال القصر تحظى بالقبول المجتمعي حتى من النظم التي يفترض أن تضمن الحماية لهؤلاء كنظام القضاء ممثلا في قاضي الأحداث والمخول قانونا بحماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي ،وكل هذا سوف نعرضه مفصلا في الفصول الموالية.

ثانيا- صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي من مشاكل وصعوبات تعيق سيرورته، سواء في الجانب النظري أو في الجانب الميداني ومن الصعوبات التي واجهت دراستنا:

- عدم التمكن من إجراء مقابلات مع الإناث اللائي يعملن في البيوت بسبب امتناع العائلات التي تشغلهن.
- رفض بعض أصحاب ورش النجارة والميكانيك استجواب الأطفال العاملين لديهم ظنا منهم أننا من الرقابة.
- رفض كل رؤساء العمل في مجال ورش البناء من إجراء مقابلة مع الأطفال العاملين في هذا المجال بحجة تعطيلهم عن العمل.
- خطورة المكان الذي يعمل فيه الأطفال، والمخصص لجمع النفايات المنزلية بسبب تواجد المدمنين والمنحرفين.
- التعرض للمضايقات من قبل البالغين لكون أن مكان المقابلة هو سوق العمل.
- التعرض للعنف اللفظي في كثير من الحالات التي يكون فيها الطفل يعمل عند شخص غريب خاصة لما يكتشف بأن الطفل متوقف عن العمل ويجيب عن الأسئلة.

- امتناع القضاة عن إجراء مقابلات معنا وعدم رغبتهم الحديث عن القانون رقم 15 - 12 المتعلق بحماية الطفل كونه تعرض لجملة من الانتقادات لأنه لم يأت بالجديد

خلاصة:

و خلاصة يمكننا القول بأنه من خلال التطرق لهذا الفصل المنهجي اتضح لنا المسلك العلمي للبحث بأكمله.

الفصل الثاني: واقع النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين في العالم

تمهيد

المبحث الأول : لمحة تاريخية عن النشاط الاقتصادي للأطفال في العالم

المبحث الثاني : التقدم المحرز في مجال محاولة القضاء على النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين والمجهودات الدولية الهادفة لذلك.

المبحث الثالث: التقديرات العالمية لعدد الأطفال الناشطين اقتصاديا خلال الفترة 2000-2012 و نشاطهم في بعض الدول وأهم المجالات التي يظهر فيها نشاطهم

المبحث الرابع :الإطار التشريعي للنشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين و الآثار المترتبة

خلاصة

تمهيد:

يعد النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين سنا ، ظاهرة من الظواهر الاجتماعية التي تنتشر في مجتمعات كثيرة، سواءا كانت متقدمة أو نامية ، و هي ليست وليدة الساعة، بل لها امتدادها التاريخي و لكنها كانت بحجم محدود و في مجالات خاصة،و تختلف محدداتها من مجتمع لآخر وفقا لثقافة كل مجتمع، ووضعه الاقتصادي والاجتماعي .

ونظرا للانتشار المفرط والتوسع الكبير للظاهرة في السنوات الأخيرة ظهر الاهتمام العالمي من أجل معالجتها نظرا لما لها من أثر سلبي على الطفل العامل وعلى أسرته وعلى المجتمع ككل .

وسوف نحاول في هذا الفصل إعطاء لمحة تاريخية عن الظاهرة في العالم ثم نتعرض بالتفصيل للظاهرة في بعض الدول من مختلف القارات لمعرفة حجم الظاهرة وبعض محدداتها .

ولمحاولة تصنيف الأنشطة التي يمارسها الأطفال في العالم ، سوف نتطرق إلى أهم المجالات التي ينشط بها الأطفال في العالم ككل و العالم العربي خصوصا.

ولكون الظاهرة غير قانونية إرتأينا أن نضعها ضمن إطارها التشريعي وذلك من خلال التشريع الدولي و الإفريقي و العربي .

وبما أن كل التشريعات الدولية و العربية تحضر النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين قبل سن معين و تعتبره جريمة في حق الأطفال ، فإننا سنتطرق في نهاية هذا الفصل إلى الآثار الناتجة عن ممارسة النشاط الاقتصادي في سن مبكر سواءا كانت آثارا إيجابية أو سلبية.

المبحث الأول : لمحة تاريخية عن النشاط الاقتصادي للأطفال في العالم

كان النموذج التقليدي لنشاط الأطفال في المجتمعات الزراعية ينحصر في استثمار الآباء لأطفالهم لكي يتأكدوا من وجود من يعيلهم في شيخوختهم فكانوا ينتجون أيدي عاملة تعمل وتستغل في أصغر سن ممكنة، وكان الاعتقاد السائد في القرن الثامن قبل الميلاد هو أن "الإله زيوس يستطيع إيجاد الطرق لإثراء العائلة الكبيرة، وإن كثرة الأطفال تعني العز والعون الأكبر والأرباح الوفيرة"[1].

لذلك "كانت العائلة تميل إلى إنجاب عدد كبير من الأطفال، لإعانتها على العيش، فكان الأطفال يعملون جنبا إلى جنب مع عائلاتهم في خدمة الأرض التي تمتلكها العائلة أو خدمة أراضي الإقطاعيين خاصة وأن السيد الإقطاعي كان يفضل تأجير أرضه لفلاحين ذوي عائلات كبيرة العدد لكون أن الأجور تحسب على أساس إلزام جميع أفراد عائلة الفلاح بالعمل بما في ذلك الأطفال، إضافة إلى أشكال أخرى من مظاهر استغلال الطفولة مثل استخدام الأطفال كخدم منزليين من عائلات ذات قرابات بعيدة أو لقاء ديون يقع فيها الآباء فيؤخذ منهم طفل، ويستخدم كخادم في منزل الدائن إلى حين سداد الديون".[2]

وهكذا لم تكن هذه المجتمعات تهتم بالطفولة من حيث ما تتطلبه من رعاية وحماية بقدر اهتمامها بما تتيحه من عون وثروة.

واستمر استغلال الطفولة في نطاق العائلة لأزمنة مديدة إلى أن حدث تقهقر في أنظمة الإنتاج القائمة على العائلة، وفي نهاية القرن الثامن عشر تسارعت خطوات التغيير بسبب الثورة الصناعية، حيث أدى النمو النسبي لقوى الإنتاج والذي لم يتلائم

---

[1] -Rodgers Guy and Gery Standing .**child work: poverty and under development**, ILO ,Geneva,1981,p23.

[2] -Ibid ,P24.

مع طموحات النظام الرأسمالي في تحقيق الربح السريع إلى ضرورة إيجاد يد عاملة رخيصة وهكذا ظهر شكل جديد من نشاط الأطفال والذي يعتبر صورة للثورة الصناعية "وفي غياب التشريعات، تعرض الأطفال للاستغلال داخل المصانع والمناجم والمطاحن ومثل نشاط الطفل الاقتصادي مصدرا حيويا للدخل بالنسبة لميزانية العائلة الفقيرة، إلا أن الفجوة اتسعت بين حياة الطفل وحياة عائلته بسبب طول ساعات العمل "[1]

حيث يرى لايتن Lieten [2] بأنه منذ التاريخ القديم للبشرية " لم يحدث أن أصبح عمل الأطفال ظاهرة اجتماعية أو مشكلا اجتماعيا إلا بعد ظهور الرأسمالية في أواخر القرن 18م ،و تمكن ألاك فيف (1928 1989) من استنتاج هام هو أن الصناعة لم تخلق عمل الأطفال ولكن كثفته و حولته إلى نشاط اقتصادي.

كما يرى لايتن Lieten أن عاملان اثنان كانا بمثابة خصائص مشتركة في ما قبل التصنيع يتمثل العامل الأول في غياب تقسيم العمل ،حيث كانت القبائل وبعدها العائلات تمارس نشاطا اقتصاديا أساسيا هو الصيد و الزراعة ،إذ كان العمل قليل التنوع ،و كان الأطفال يكلفون تدريجيا بممارسة بعض النشاطات بالرغم من بساطة البنية الإنتاجية ،فكان العمل في سن مبكر يتم بشكل جماعي و كان السبيل الوحيد للتعلم ،فإلى غاية نهاية المراحل قبل الإنتاجية كان الأطفال الذين لا يمارسون أي نشاط مع عائلاتهم في الأرض ، ينتقلون للعيش عند أرباب العمل و يعملون كأعوان لديهم ، و أما العامل الثاني فيتمثل في أن العمل قليل التنوع مساره يتناسب مباشرة مع الفائض في الجيل الأصغر أي كثرة عدد الأطفال ذلك أنه كان كل أفراد العائلة بما فيهم الأطفال يشاركون في العمل من أجل توفير لقمة العيش و إشباع حاجاتهم

---

[1]- علا مصطفى و عزة كريم. عمل الأطفال في المنشآت الصناعية الصغيرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ،القاهرة، 1996، ص 3.

* **لايتن أستاذ محاضر حول دراسات عمل الأطفال في المعهد الدولي للتاريخ الاجتماعي ، و في جامعة أمستردام :مدير الدراسات الدولية لعمل الأطفال.**

الأساسية من خلال خدمة الأرض ،كان العمل شاقا ،إلا أنه كان موسمي حسب الفصول ، و يتناوب بين الراحة و الرجوع إلى العمل .

غير أن كلا العاملين تعرضا لتغير مفاجئ بسبب ظهور الرأس مالية ،فمع البنية الإنتاجية الجديدة ابتداءا من الثورة الصناعية في إنجلترا خلال سنة 1760 ،شهد النشاط الاقتصادي للأطفال تغيرا نوعيا لعدة أسباب منها أن عمل كل أفراد العائلة في الأرض ألغي ،و أصبح على العائلات أن تبحث عن عمل برئيس ،ويواصل الأطفال الذين كانوا يعملون مع والديهم فعل ذلك لكن تحت ظروف بالغة التغير ، وأصبح الجميع ،البالغين و الأطفال عرضة للطاعة و الخضوع لسيطرة الآلة ما يعني ساعات عمل مكثفة في محيط مؤذي و غير صحي ،و إنتاج السلع الذي كان من أجل الاستهلاك الذاتي أو المقايضة ،قد مهد الطريق لبيع القوة العاملة لمقاول يكون ربحه معتمدا على استغلال الأطفال و البالغين بشكل غير إنساني ،إضافة إلى فصل الأطفال عن والديهم ،و الذي جعلهم عرضة لاعتداءات قسرية و غير أخلاقية" [1]

وفي سنة 1802 ظهر في بريطانيا رد فعل إزاء استغلال الأطفال من خلال تحقيقات الحكومة ومحاولة البدء في إجراء إصلاحات بهذا الصدد، وفي سنة 1819 "صدر قانون يمنع تشغيل الأطفال في مصانع القطن قبل تجاوزهم تسع سنوات، كما حددت ساعات العمل اليومية وأيام العطل إضافة إلى منع العمل الليلي، ومنع تشغيل الأطفال في الأعمال التي تقرر مشقتها وخطورتها"[(2)] وفي هذا الصدد و ابتداءا من هذه المرحلة " بدأت المحاولات لدراسة الظاهرة من خلال المسوح والبحوث الميدانية من طرف أطباء وسياسيين وأرباب المصانع عام 1830، حيث قاموا بدراسة الظروف التي

---

[1]– Hugh Hindman .**The world of child labor : An historical and regional survey, M .E. Sharpe, New York, 2015,P26-27.**

[2] –Schlemmer Bernard . **L' Enfant exploité** , Editions Karthala, Orstom , Paris, 1996, P32.

يعمل فيها الأطفال ومدى تأثيرها على صحتهم الجسدية والنفسية والعقلية، ومن تلك المسوح نذكر المسح الذي قام به كل من Le Grand سنة 1831 وVillermé سنة 1840 وDupin سنة 1840 و Ducpetiaux سنة 1843".[1]

حيث أوضحت النتائج التي تحصل عليها Ducpetiaux سنة 1843 أن "مصانع النسيج ببريطانيا قامت بتشغيل أزيد من 355377 طفل سنة 1835، من بينهم 6% تتراوح أعمارهم بين 8 و10 سنوات، و10% تتراوح أعمارهم بين 12 و13سنة و30% تتراوح أعمارهم بين 13 18 سنة."[2]

وحسب المسح الذي أجراه Villermé سنة 1840 اتضح أن الأجر الذي يتقاضاه الطفل عن عمله أقل بكثير من الأجر الذي يتقاضاه العمال البالغون، حيث قدّر "متوسط الأجر في مصانع النسيج 2 فرنك بالنسبة للرجال و 1 فرنك بالنسبة للنساء و 0.75 فرنك بالنسبة للأطفال الذي تتراوح أعمارهم بين 13 و 16 سنة و 0.45 فرنك بالنسبة لأطفال الذي تتراوح أعمارهم بين 8 و 12 سنة."[3].

"كما كان الأطفال يعملون في المناجم، حيث كان يستمر عملهم أحيانا من أربعة عشر ساعة إلى خمسة عشر ساعة، ويستمر من الساعة الرابعة أو الخامسة صباحا إلى غاية الساعة الرابعة أو الخامسة مساءا، ويشتغل البالغون على جولتين، مدة كل منها ثماني ساعات، ولكن ليس ثمة تناوب بالنسبة للأطفال، بدافع التوفير، ويعمل الأطفال بصفة رئيسية في فتح وغلق الباب في مختلف أقسام المنجم"[4] وبالنسبة للإناث "منع عملهن تحت سطح الأرض سنة 1842، حيث تعمل الإناث في المناجم

1- Ibid, P. 31

2- Ibid, P. 32.

3-Ibid, P .33.

4- كارل ماركس. رأس المال، نقد الإقتصاد السياسي، تر محمد عيتاني، منشورات مكتبة المعارف، بيروت، 1981، ج1، ص 707.

فوق سطح الأرض ابتداءا من سن الثانية عشر، حيث يقمن بتحميل الفحم وغربلته، وجرّ البراميل نحو الأفنية وشاحنات السكة الحديدية"[1]

وخلال هذه المرحلة، بلغ استغلال الأطفال واستثمارهم ذروته، فتجاوز كل ما كان سائدا في المراحل السابقة، وفي ظل هذه الظروف أصدرت لجنة التحقيق في تشغيل الأحداث تقرير عام 1842 والذي تصف استغلال الأطفال "أفضح لوحة من لوحات الجشع و الأنانية ووحشية الآباء والرأسماليين، لوحة للبؤس والانحطاط، وإفناء الأطفال حتى ليظن أن التقرير يصف فضائع عهد غابر، إن هذه الفظائع ما تزال مستمرة وعلى أشد ما تكون... إذ هذه التعديات فضحت عام 1842، إلا أن هذا التقرير حفظ دون أن يؤبه له، وتعني عشرين عاما كاملة، استطاع خلالها هؤلاء الأطفال أن يصبحوا آباءا دون أن تكون لديهم أدنى فكرة عما نسميه الأخلاق، كما نشأوا دون ثقافة، ودون دين ودون أن يتعرفوا إلى مشاعر الطبيعة، مشاعر الحب العائليّ"[2]

وتضاربت الآراء بشأن عمل الأطفال، فقد كان الاتجاه الشائع هو أن "عمل الأطفال ضار بهم، إلا أنه ظهر في بداية القرن 19 العديد من الكتاب المؤيدين للتصنيع والمؤكدين بأن الأطفال أحسن حالا في المصانع عن وجودهم في الشوارع أو كعمالة ريفية، أو في المناجم، إلا أن الرأي العام وقف خلال ثلاثينيات القرن الماضي، ضد الرأي الأخير"[3]

"وبدأ تطبيق القوانين التي تحد من مشاركة الأطفال في العمل بأجر، وفي نفس الوقت قدم انتشار التعليم بديلا مشروعا لعمل الطفل وتبريرا للحد منه، وقيل أن عمل الأطفال يحرمهم من تعلم القراءة والكتابة والحساب، وتوسيع نظرتهم إلى العالم ويساعد على تطبيق نظام التعليم الإلزامي، وحينما أصدر البرلمان البريطاني أول تشريع لحماية

---

[1]- نفس المرجع، ص 710.

[2]- نفس المرجع، ص 702-703.

[3]- علا مصطفى عزت كريم. عمل الأطفال في المنشآت الصناعية الصغيرة، المرجع سابق، ص 4.

الطفل في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، فقد كان الهدف منه هو منع استغلال الأطفال الذين زجوا في العمل في المصانع والمناجم، وعند صدور هذا القانون اعتبر أنه يمثل تدخلا في حقوق رب الأسرة، وواجه مقاومة، ولم ينتقل الاهتمام من رعاية الأطفال الذي يتم استغلالهم في الصناعة إلى الاهتمام برعايتهم في المنزل والمدرسة والمجتمع بشكل عام سوى في القرن العشرين"[1]

وفي أعقاب الثورة الصناعية، وبعد مرحلة استغل فيها الطفل، ظهرت الحاجة إلى القوى العاملة الماهرة، التي تتطلب تدريبا نوعيا، ومع الالتحاق الإجباري للأطفال بالمدارس، بالإضافة إلى عوامل أخرى، كل هذا أدى "إلى الانسحاب التدريجي للطفل من العمل في القطاع الإنتاجي"[2] وقد كان هذا مبشرا بتغيير جذري في مفهوم الطفولة ومواقف المجتمع اتجاهها، وهكذا أصبح الطفل مسؤولية اقتصادية بدلا أن يكون مظهرا من مظاهر الربح الاقتصادي، ولقد اشتملت النتائج السريعة لهذا التغيير في حالة الأطفال وأوضاعهم تقليصا عاما بالنسبة للمواليد وأصبح تبني الطفل الذي كان واسع الانتشار في السابق نادر وقليل، ولقد تزايد تقلص الوحدة العائلية نتيجة لضغوط متزايدة من قبل التشريعات والقوانين، وفي نفس الوقت أصبح الأطفال الذين كانوا في العهود السابقة يحتلون هامش القطاع الإنتاجي، تحت سيطرة الوالدين المطلقة، أصبح هؤلاء حائزين على قيمة شخصية جعلتهم موضوع أبحاث علمية ورعاية التشريعات الحكومية"[3]

إلا أنه بالرغم من النجاح النسبي للحملة العالمية الموجهة للقضاء على عمل الأطفال على مدى الأعوام الخمسين الأخيرة، إلا أنها لم تستطع إنهاء الظاهرة، خاصة في بلدان العالم النامي.

1- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

2- Rodgers, Guy and standing Gery ,opcit, P. 25.

3- Ibid, P 26.

المبحث الثاني : التقدم المحرز في مجال محاولة القضاء على النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين و المجهودات الدولية الهادفة لذلك

أولا – التقدم المحرز في مجال محاولة القضاء على النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين سنا :

بالرغم من الحملة العالمية التي تقوم بها منظمة العمل الدولية للقضاء على النشاط الاقتصادي للأطفال– كما هو موضح في التقرير العالمي – والتي حددت سنة 2016 كسنة يتم فيها القضاء على أسوأ أشكال النشاط الاقتصادي للأطفال ، إلا أنه لا تزال أعداد الأطفال الناشطين اقتصاديا في الانخفاض على الصعيد العالمي ولكن بوتيرة أبطأ بكثير مما كان من قبل، فتقرير الأمين العام لسنة 2010 ، بعنوان " **تسريع وتيرة العمل لمكافحة عمل الأطفال**"، بين أن هناك علامات ملموسة للتقدم ولكن أيضا فجوات مقلقة و فوارق في الاستجابة العالمية.

ثانيا– المجهودات الدولية الهادفة للقضاء على النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين سنا :

لقد " تم إعداد البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال (ايبك) سنة 1992 لتحسين استجابة منظمة العمل الدولية ، بهدف القضاء الفعلي على النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين.

ومن خلال المؤتمرات الدولية التي تمت خلال سنة 1997 في أمستردام وأوسلو تم اعتبار النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين سنا مشكلة دولية ينبغي وضع استراتيجية طويلة الأجل للقضاء عليها"[1] ،وتم اعتماد إعلان منظمة العمل الدولية لسنة 1998 ،

---

[1] - Organisation internationale du travail. **Programme international pour l'abolition du travail des enfants (IPEC)** , Genève , 2010 ,P1.

بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل تتعهد فيه جميع الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية باحترام وتعزيز هذه المبادئ.

وفي سنة 1999" تم اعتماد اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (182) بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والتي شدت انتباه العالم إلى الحاجة لاتخاذ إجراءات فورية للقضاء على أشكال عمل الأطفال التي تشكل خطرا و ضررا على صحتهم البدنية والعقلية والمعنوية .

ولقد نشرت منظمة العمل الدولية أول تقرير عالمي بشأن عمالة الأطفال سنة 2002 وحدد يوم 12 جوان كيوم عالمي لمكافحة عمل الأطفال كما قامت المنظمة بتدعيم أكثر من 80 بلدا لمساعدتهم على صياغة برامجها الخاصة بمكافحة عمل الأطفال.

وفي سنة 2004، صدرت أول دراسة شاملة من منظمة العمل الدولية بشأن تكاليف وفوائد القضاء على عمل الأطفال، وبينت بأن الأرباح أعلى بست مرات من التكاليف

و في سنة 2006 أطلقت منظمة العمل الدولية حملة عالمية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال و حددت سنة 2016 كموعد نهائي للقضاء عليها .

و اعتمدت منظمة العمل الدولية - إعلان العدالة الاجتماعية - من أجل عولمة عادلة سنة 2008، مما يؤكد معنى خاص لحقوق الإنسان ، بما في ذلك القضاء الفعلي على عمل الأطفال.

و أطلقت منظمة العمل الدولية سنة 2010 التقرير العالمي الثالث عن عمالة الأطفال ، محذرة من أن وتيرة التقدم غير كافية للوفاء بالموعد النهائي سنة 2016 للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال"[1].

[1] -Ibid,P 2.

كما تم تصميم مؤتمر لاهاي العالمي لعمل الأطفال لتسريع التقدم للتصديق وتنفيذ الاتفاقيتين رقم 138 و 182، لهدف سنة 2016

المبحث الثالث: التقديرات العالمية لعدد الأطفال الناشطين اقتصاديا خلال الفترة 2000-2012 و نشاطهم في بعض الدول وأهم المجالات التي يظهر فيها نشاطهم

أولا - التقديرات العالمية لعدد الأطفال الناشطين اقتصاديا خلال الفترة 2000-2012:

على الصعيد العالمي " انخفض العدد الإجمالي للأطفال الناشطين اقتصاديا بمقدار الثلث منذ عام 2000 أي انخفض من 246000.000 طفل سنة 2000 إلى 168000.000 طفل سنة 2012 ، ولقد انخفض كذلك عدد الأطفال الذين يمارسون نشاطات خطيرة تندرج تحت مسمى أسوأ أشكال عمل الأطفال من 171000.000 طفل سنة 2000 إلى 85000.000 طفل سنة 2012 ، وهو ما يمثل نسبة 11 % من مجموع الأطفال الذين يؤدون الأعمال الخطرة التي تهدد صحتهم وسلامتهم و أخلاقهم ، كما تشكل أكثر من نصف مجموع الأطفال الناشطين .

ولقد انخفضت نسبة الإناث الناشطات اقتصاديا بحوالي 40٪ منذ سنة 2000، في حين سجل الذكور انخفاضا قدر بما نسبته 25 ٪.

و أما على الصعيد الإقليمي ، فلا تزال منطقة آسيا والمحيط الهادئ تسجل أكبر عدد من الأطفال الناشطين اقتصاديا ، أي ما يقرب من 78 مليون طفل ، ولكن لا تزال أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المنطقة التي لم تشهد تراجعا لعدد الأطفال الناشطين اقتصاديا حيث بلغ عددهم 59 مليون طفل، بمعدل طفل واحد من بين خمسة أطفال في حالة نشاط لمدة 12 سنة ابتداء من سنة 2000 .

و هناك 13 مليون من الأطفال الناشطين اقصاديا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في حين يوجد حوالي 9.2 مليون طفل ناشط في منطقة الشرق الأوسط و 'افريقيا الشمالية.

و بالنسبة للنشاطات التي يمارسها الأطفال عالميا،تظل الزراعة القطاع الأكثر استقطابا للأطفال حيث يمارسها حوالي 98 مليون طفل أي ما يعادل نسبة 59٪، يليها قطاع الخدمات إذ يقدر عدد الأطفال الناشطين فيه حوالي 54 مليون طفل، و أما قطاع الصناعة فينشط به حوالي 12 مليون طفل و أغلبهم في الاقتصاد غير الرسمي.[1]

وقد تميزت فترة السنتين 2012-2013 بعدد من الأحداث الكبرى، بما في ذلك المؤتمر العالمي الثالث لعمل الأطفال بالبرازيل، وتبقى استراتيجية البرنامج الدولي للقضاء على النشاط الاقتصادي للأطفال القصر متواصلة من خلال التنفيذ الفعال للاتفاقية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن العمل ، والاتفاقية رقم 182 بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، و كذا اعتماد إعلان برازيليا الصادر في أكتوبر سنة 2013 والذي وافق عليه مجلس منظمة العمل الدولية في دورته 320 في شهر مارس من سنة 2014.[2]

---

[1] – Bureau international du Travail .Programme international pour l'abolition du travail des enfants(IPEC) . **Mesurer les progrès dans la lutte contre le travail des enfants – Estimations et tendances mondiales 2000-2012** . 2013 .Première édition ,BIT, Genève, P P ,4 ,5.

[2] –Organisation internationale du travail._Programme international pour l'abolition du travail des enfants (IPEC) . **Stratégie et priorités de l'IPEC pour luter contre le travail des enfants et ses besoins de ressources** , OIT, Genève , 2013,P .01 .

و بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال 12 جوان من سنة 2015 تم إجراء حلقة نقاش تفاعلية حول موضوع "لا للنشاط الاقتصادي للأطفال القصر – نعم لجودة التعليم" ، و لقد تم ذلك بقصر الأمم، في سويسرا بهدف لفت الانتباه إلى الارتباط القوي الموجود بين التعليم و النشاط الاقتصادي للأطفال، فمن جهة إن عدم الحصول على التعليم الجيد هو سبب اتجاه الأطفال نحو ممارسة النشاط الاقتصادي ومن جهة أخرى إن واقع العمل يمنع الأطفال من الذهاب إلى المدرسة أو الاستفادة الكاملة من دراستهم.

أيضا في رسالتها خلال اليوم العالمي لسنة 2015،" أكدت منظمة العمل الدولية على أهمية التعليم في القضاء على النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين ، ودعت إلى توفير التعليم المجاني والإلزامي؛ في بيئة تعليمية جيدة وآمنة، مع تزويد المعلمين بالمهنية والتدريب المناسبين .

ولقد جاء في التقرير الذي دعت إليه الوثيقة الختامية، وخارطة الطريق، المنبثقة عن مؤتمر لاهاي العالمي للنشاط الاقتصادي للأطفال، التبليغ بالجهود العالمية للفترة التي تسبق الموعد المستهدف 2016 للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في مجال السياسة المتعلقة بعمل الأطفال وهي مبادرة بحثية مشتركة من منظمة العمل الدولية، اليونيسيف والبنك الدولي.

والتقرير العالمي الحالي يقيم التفاعل بين الطفل و العمل وتشغيل الشباب، بالاعتماد على تحليل البيانات التي تم إنشاؤها من قبل منظمة العمل الدولية لبرنامج المعلومات الإحصائية والرصد بشأن عمل الأطفال (SIMPOC) ويقيم برنامج منظمة العمل الدولية مسح الانتقال من المدرسة إلى العمل (SWTS)

يركز هذا التقرير العالمي على التحدي المزدوج المتمثل في القضاء على النشاط الاقتصادي للأطفال وضمان العمل اللائق للشباب، فتحقيق العمل اللائق للجميع واحد من أهداف التنمية المستدامة المرجح لفترة ما بعد عام 2015، و الذي لن يكون ممكنا من دون القضاء على النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين" .[1]

ثانيا – النشاط الاقتصادي للأطفال في بعض الدول :

ينتشر النشاط الاقتصادي للأطفال في أماكن عديدة من العالم، و ينتشر بكثافة في الدول النامية، في كل من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ،غير أنه حتى الدول المتقدمة، لا تخلو من الظاهرة ، فرغم التطور التكنولوجي و النمو الاقتصادي والوعي الاجتماعي، الذي تشهده هذه الدول المتقدمة ورغم حرصها الشديد على حماية الطفولة وضمان كل حقوقها، إلا أن البعض منها تنتشر بها ظاهرة النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين، في كل من أوربا و أمريكا الشمالية ، ولكن المشكل أنه لا تتوفر الأرقام الدقيقة عنهم ،وسوف نحاول في هذا المبحث التطرق لبعض النماذج الدالة على انتشار الظاهرة من خلال التطرق لبعض الدول المتقدمة و النامية .

1-النشاط الاقتصادي للأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية :

غالبا ما يتم التركيز على انتهاكات حقوق الأطفال في البلدان الفقيرة أو تلك المثقلة بالحرب ، غير أن الكثير من الأطفال في أكثر الدول تقدما في العالم يشاركون في النشاط الاقتصادي ويعانون كأقرانهم المتواجدين في أكثر الدول فقرا ، حيث يوجد في الولايات المتحدة، أطفال قاصرين سنا يعانون أيضا من بعض انتهاكات حقوقهم فالولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في العالم التي لم تصادق على الاتفاقية الدولية

---

[1] – Organisation internationale du travail. Programme international pour l'abolition du travail des enfants (IPEC) . **Rapport mondial sur le travail des enfants**, OIT Genève , 2015 ,PP ,2–9.

لحقوق الطفل للأمم المتحدة ، والقوانين الحالية في الولايات المتحدة تسمح للأطفال بالعمل في الزراعة، في سن مبكرة ولفترات أطول وفي ظروف أكثر خطورة مما كانت عليه في أي نشاط آخر، و شرطها الوحيد هو أن يكون الاتفاق من الآباء والأمهات .

ويتجلى عدم الامتثال لقوانين حقوق الأطفال في الولايات المتحدة في مجال النشاط الاقتصادي للأطفال، في مجال الزراعة بوجه خاص حيث يمارس الكثير من الأطفال نشاطهم في مزارع أمريكا الشمالية بدون حماية من استخدام الآلات و المبيدات الخطيرة لأن بيئة العمل تعرض الأطفال للعديد من الحوادث بسبب الأدوات الحادة و الآلات الثقيلة أثناء العمل .

وتشير البيانات التي تم جمعها من قبل حكومة الولايات المتحدة أن الزراعة هي القطاع الأكثر خطرا على العمال الأطفال حيث سجلت8001 إصابة في سنة 2012 في مزارع أمريكا الشمالية، أما في سنة 2016 فإن ثلثي وفيات الأطفال التي وقعت في أماكن العمل وقعت في القطاع الزراعي.

فالعمل في مزارع التبغ يعرض الأطفال للمبيدات الحشرية والوزن الثقيل وخطر النيكوتين أيضا ، خاصة و أن المبيدات المستخدمة في العديد من مزارع التبغ خطيرة بشكل خاص على الأطفال لأنها تحتوي على مواد تؤثر على الجهاز العصبي وتؤثر على صحتهم على المدى الطويل – من السرطان، الإعاقة وتعطل نموهم المعرفي و تؤثر على الخصوبة والإنجاب ، لأن أجسامهم وعقولهم لا تزال في مرحلة التطور والنمو .

و يوجد مئات الأطفال الذين يعملون في القطاع الزراعي في أمريكا الشمالية كل عام، ولكن ليس هناك بيانات دقيقة عن جزء من العاملين في مزارع التبغ، ومعظم الأطفال يتلقون الحد الأدنى للأجور .

فالعديد من الأطفال بدؤوا العمل في مزارع التبغ في سن 11 أو 12 عاما، خلال أشهر الصيف لمساعدة أسرهم. معظم هؤلاء الأطفال هم من الفتيات وأبناء المهاجرين الإسبانيين .

في هذا القطاع، يعمل الأطفال لفترات طويلة جدا من الزمن تمتد من 50إلى 60 ساعة في الأسبوع في الحرارة الشديدة دون فواصل كافية للراحة وبمعدات وقائية قليلة أو معدومة.

وبالرغم من أن القانون الأمريكي يحضر بيع التبغ للأطفال القاصرين الذين لا تتجاوز أعمارهم 18 سنة ، إلا أن الأطفال يعملون بشكل قانوني في سن مبكرة في مزارع التبغ، وخاصة في جنوب شرق الولايات المتحدة حيث تتركز 90 % من محاصيل التبغ في ولاية كارولينا الشمالية، كنتاكي، تينيسي و فيرجينيا [1].

و في تقرير أصدرته منظمة **رصد حقوق الإنسان** " أن الولايات المتحدة تخفق في حماية مئات الآلاف من الأطفال المشاركين في عمل المزارع الخطير والشاق في أغلب الأحيان، ودعت الكونجرس إلى تعديل القانون الفيدرالي الذي يسمح بعمل الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم 18عاما.

و الأطفال عمال المزارع يخاطرون بسلامتهم وصحتهم وتعليمهم في المزارع التجارية في شتى أنحاء الولايات المتحدة، وقالت زاما كورسن نيف، نائبة مديرة قسم حقوق الأطفال في المنظمة أن "الولايات المتحدة الأمريكية دولة نامية عندما يتعلق الأمر بعمل الأطفال في المزارع ، فالأطفال الذين يقطفون الطعام الأميركي يجب أن يحظوا

---

[1] Kati, Karakouf . **report child-workers-danger-tobacco-farms** , united - states,2014 , P 1-6

على الأقل ببعض تدابير الحماية التي يحصل عليها العمال القائمون على تقديم هذا الطعام".

وأطفال المزارع الذين تبلغ أعمار بعضهم 12 عاماً، يعملون بأجر لمدة 10 ساعات أو أكثر يومياً، من خمسة إلى سبعة أيام في الأسبوع، و بدوام جزئي بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سن 6 إلى 7 سنوات ، مثل الكثير من عمال المزارع البالغين، يكسبون أقل بكثير من الحد الأدنى للأجور، ويتم الاقتطاع من أجورهم أيضاً ، ويجبرونهم على إنفاق النقود على الأدوات والقفازات، ومياه الشرب التي من الواجب أن يوفرها لهم أصحاب العمل بموجب القانون.

و الزراعة هي العمل الأخطر المُتاح أمام الأطفال في الولايات المتحدة، طبقاً لمركز الرقابة على الأمراض بالمعهد القومي للسلامة والصحة المهنية (NIOSH)، ويتعرض الأطفال لخطر التسمم بالمبيدات الحشرية، والإصابات الجسيمة، والأمراض المتعلقة بدرجات الحرارة الزائدة. ويعانون من نسب إصابات تبلغ أكثر من أربعة أضعاف إصابات الأطفال العاملين في مجالات أخرى. بعضهم يعملون دون حتى معدات الحماية الأساسية، ومنها الأحذية والقفازات. والفتيات معرضات بشكل خاص للإساءات الجنسية.

وجراء ساعات العمل المطولة، فإن الأطفال الذين يعملون بالزراعة يتسربون من التعليم بمعدل يفوق المعدل الوطني أربعة أضعاف

وقالت كورسن نيف: "قانون عمل الأطفال الحالي تمت صياغته في ثلاثينيات القرن العشرين، عندما كان هناك الكثير من الأطفال يعملون في مزارع الأسرة، لكن هذا العهد انتهى"، وأضافت: "لقد حان الوقت كي تحدث الولايات المتحدة قوانين عمل الأطفال القديمة التي تتبناها وأن تمنح الأطفال العاملين في الزراعة نفس تدابير الحماية الممنوحة لغيرهم من الأطفال المشتغلين".

كما يخرق عمل الأطفال في المزارع الأميركية الالتزامات القانونية الدولية للولايات المتحدة بموجب اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال الصادرة عن منظمة العمل الدولية.
وقالت كورسن نيف: "تنفق الولايات المتحدة أكثر من 25 مليون دولار سنوياً – أي أكثر من جميع الدول الأخرى مجتمعة – على القضاء على عمل الأطفال بالخارج، لكنها تتسامح مع سياسات عمل الأطفال المسيئة في الداخل[1].

2-النشاط الاقتصادي للأطفال في الكاميرون

بالرغم من أن" الكامرون تقدمت تقدما معتدلا بخصوص الجهود المبذولة للقضاء على أسوأ أشكال النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين ،إلا أنهم ما زالوا- الأطفال- ينشطون في الزراعة وفي أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي و التجاري وذلك لأن الحكومة لم تصادق على البروتوكول الاختياري للجنة حقوق الطفل للأمم المتحدة بشأن بيع ، وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال، كما أنها لم تحظر استخدام الأطفال في الأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك إنتاج و بيع المخدرات.

وكل هذا بسبب العراقيل التي تحول دون تعليم الأطفال الذين لا يملكون شهادات ميلاد ، لأن الكثير منهم لا يولدون في المرافق الصحية الرسمية، التي تصدر تصاريح الولادة، و يظهر هذا بشكل خاص في أقصى الشمال ، حيث تشير تقديرات اليونيسيف أن ما يقرب من 65 % من الأطفال ليس لديهم شهادات ميلاد.

ومن الأسباب التي تؤدي إلى انتشار المشكل الأزمة الاقتصادية والبطالة حيث يعمل الأطفال لمساعدة أسرهم وإعالة أنفسهم ويساهم في تفاقم الظاهرة تزايد الأنشطة الهامشية في القطاع غير الرسمي، خاصة وأن الحكومة خفضت الدعم على القطاع

---

[1] –United Nations , report of Human Rights Watch. **Child Labor in US Agriculture** , United States , New York, United Nations.2010.

الإستثماري والإجتماعي وكذلك على قطاع الصحة والتعليم، حيث يتعرض الأطفال للإستغلال من خلال الأجر المنخفض، ومخاطر العمل، وطول ساعاته، وغيرها من الممارسات المنتهكة لحقوق الطفل، وهذا يؤثر على نمو الطفل من النواحي الصحية والبدنية والعقلية والتعليمية، وقد يؤثر على فرصه في الحياة"[1]،و حسب معطيات المسح الذي أجري سنة 2014 بلغت نسبة الأطفال الناشطين اقتصاديا الذين تتراوح أعمارهم بين 5-17 سنة 47 % من إجمالي عدد الأطفال "[2].

3-النشاط الإقتصادي للأطفال في نيجيريا:

ينتشر النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين سنا بشكل بارز في نيجيريا ، حيث يمثل الأطفال الناشطين الذين تتراوح أعمارهم بين 5-14 عاما ما نسبته " 47 % من إجمالي عدد الأطفال ، مع فروق بين الجنسين ،إذ بلغت نسبة الإناث 48٪ من إجمالي عدد الإناث مقابل نسبة 46٪ من الذكور من إجمالي عدد الذكور .

وكذلك هناك تفاوت حسب فئات العمر ، حيث يشارك في النشاط الاقتصادي57 % من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5-11 سنة مقابل 17 % من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12- 14 .

كما يظهر الفرق في النسب حسب التقسيم الجغرافي حيث يوجد في شمال غرب نيجيريا ما يعادل 21 % من الأطفال الناشطين اقتصاديا الذين تتراوح أعمارهم بين 12-14 سنة ، في حين يوجد في الجنوب الغربي أقل من 10 %، أما في الجنوب

---

[1]–L'Institut National de la Statistique , Ministère de l'économie de la planification et de l'aménagement de territoire. **Enquête démographique et de santé et à indicateurs multiples 2011** , 2012, Cameroun ,P.356.

[2] – Ministère de la Santé Publique et I 'Institut National de Statistique . **Enquête par grappes à indicateurs multiples (MICS5 2014) .Rapport de résultats clés** , Cameroun , Juillet, 2015, P .15 .

الشرقي فتوجد به أعلى نسبة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5-11 سنة تعادل 69% .

من ناحية أخرى يذهب حوالي 76 % من الأطفال القاصرين الناشطين اقتصاديا إلى المدرسة فممارسة القاصرين للنشاط الاقتصادي في نيجيريا لا تعني التوقف عن مواصلة التعليم "[1].

كما أن الطفل في نيجيريا يخضع لتربية صارمة، حيث "تكلفه الأسرة بأعمال يعتقد أنها تعطيه تأهيلا وتدريبا بدنيا وذهنيا في حياته المستقبلية،ويمكن إرجاع الظاهرة إلى عدة أسباب أهمها الحاجة الإقتصادية للأسرة الفقيرة، ورغبة الطفل في اكتساب نوع من التدريب الذي يعده مهنيا"[(2)]

ويشيع عمل الأطفال في القطاع غير الرسمي، يليه القطاع شبه الرسمي كأعمال البناء وينخفض في القطاع الرسمي، كما يعمل الأطفال في الأعمال التي تديرها الأسرة.

4- النشاط الاقتصادي للأطفال في الأردن :

لقد أظهرت العديد من الدراسات التي أجريت في الأردن أن هناك العديد من الأسباب التي يعزى لها انتشار ظاهرة النشاط الاقتصادي للأطفال ، حيث " يساهم كل من **الفقر وارتفاع معدل البطالة وتدني مستوى المعيشة** في دفع العديد من الأطفال للاتجاه نحو سوق العمل رغبة في زيادة دخل الأسرة أو بسبب عجز الأهل عن الإنفاق على الطفل وخاصة في الأوضاع الاقتصادية الحالية، حيث تشير دراسة المؤشرات الإقتصادية والاجتماعية والصحية لعمل الأطفال في الأردن، أن 65 % من عينة

---

[1] – Multiple Indicator Cluster Survey (MICS4 2011). **MAIN REPORT, Monitoring the situation of children and women** , Nigeria, April 2013, P193.

[2] علا مصطفى وعزت كريم، مرجع سابق، ص 16.

عددهم يبلغ نحو 1.6 مليون طفل، منهم 83% يعملون فى الريف مقابل 16% فى المدن ، وأن 46% من إجمالي هؤلاء الأطفال تتراوح أعمارهم بين 15 إلى 17 سنة ، وأن 78% منهم من الذكور و 21% من الإناث "[1]، وأن عدد ساعات العمل التي يقضيها هؤلاء الأطفال في العمل " تتعدى أكثر من 9 ساعات يومياً في المتوسط ، وأكثر من ستة أيام في الأسبوع، أي أن عدد ساعات العمل بالنسبة للطفل قد تتجاوز عدد ساعات عمل الكبار.

ووفقا للدراسات الإحصائية الصادرة عن مركز الطفل العامل، فإن عدد الأطفال الناشطين اقتصاديا يبلغ نحو 3 مليون عامل ، يمثلون ثلث الشريحة العمرية الموجودة بالتعليم الأساسي، وطبقا للمسح القومي لظاهرة عمل الأطفال في مصر والصادر عن المجلس القومي للطفولة والأمومة فإن هناك 2.76 مليون طفل عامل في مصر، يمثلون حوالي 26% أي أكثر من خمس الأطفال في الشريحة العمرية من 14-16 سنة "[2].

ورغم تباين الإحصائيات السابقة وعدم دقتها إلا أن جميعها تشير إلي ارتفاع عدد الأطفال الناشطين اقتصاديا في مصرعلى نطاق واسع،و غالبا ما يكون ذلك بسبب" الفقر و الأمية و تدهور الأمن الغذائي ونقص الوعي و القصور في تطبيق التشريعات ذات الصلة"[3] .

وترجع أسباب انتشار ظاهرة عمل الأطفال في مصر إلى "تردي المنظومة التعليمية، وكثرة مشاكلها، إضافة إلى تزايد معدلات الفقر خاصة بعد إلغاء الدعم على بعض

---

[1]- سحر عبد الستار إمام." ظاهرة عمالة الأطفال فى مصر فى ضوء قانون مكافحة الاتجار فى البشر"،ب **المجلة المصرية المحكمة للدراسات القانونية و الاقتصادية** ، 07 ، القاهرة، (مارس 2014)، ص 9.

[2]- نفس المرجع السابق،نفس الصفحة.

[3]- منظمة الأمم المتحدة، **مكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال من خلال التعليم في مصر**، برنامج الأغذية العالمي،القاهرة، **ماي 2007** ، ص 20.

السلع والخدمات وبهذا لا تجد الأسر الفقيرة مخرجا سوى بالزج بأطفالها في سوق العمل"[1] .

ثالثا- أهم المجالات التي يظهر فيها النشاط الاقتصادي للأطفال:

ينشط الأطفال في عدة مجالات، سواءا أكانت في إطار العائلة أو خارجه وغالبا ما تكون مجالات غير رسمية، وتتنوع بين ما هو بسيط وما هو خطير، وفيما يلي أهم المجالات التي يعمل فيها الأطفال في مختلف أنحاء العالم.

1- أهم مجالات النشاط الاقتصادي للأطفال في العالم:

في تقرير أعدّه الخبير التونسي عبد الواحد بوحديبة وسلمه إلى منظمة الأمم المتحدة، قام فيه بتصنيف المجالات التي يعمل بها الأطفال في العالم والتي تتمثل في ما يلي:

أ - النشاط في إطار العائلة وبدون وساطة:

***الزراعة:**

"ينشط أغلب الأطفال المقيمين بالريف في الزراعة حيث يشارك الأطفال في كل النشاطات العائلية، خاصة وأن العائلات الريفية تعاني من الفقر ومن نقص الخدمات الاجتماعية والتعليمية لذلك يتعاون كل أفراد العائلة على توفير لقمة العيش، ونشاط الطفل في هذا المجال له وجهين، الوجه الأول ويتمثل في مشاركة الطفل في الأعمال المنزلية لمساعدة الأم، حيث يقوم بتنظيف البيت ونقل الماء والحطب، ورعاية الإخوة الصغار، وهكذا تدريجيا يأخذ الطفل مكان الأم خاصة الأنثى، وعندما يكبر الطفل، ينتقل من العمل في المنزل إلى جانب الأم إلى العمل في المزرعة إلى جانب الأب، حيث يقوم بتنقية الأرض من الأعشاب الضارة والسقي، وجني المحاصيل الزراعية (الخضر، الفواكه، الحبوب)، وحراسة الحيوانات.

---

[1]- فتحي سرور. تطوير التعليم في مصر، وزارة التربية والتعليم،القاهرة ، 1989 ، ص 5-7.

ويتم العمل في هذا المجال في ظروف قاسية وشاقة، حيث يتعرّض الطفل للتقلبات المناخية وطول ساعات العمل إضافة إلى ما يواجهه من حشرات سامة وحيوانات مفترسة خاصة إذا كانت المزرعة بعيدة عن المنزل، وهكذا يتعوّد الطفل منذ نعومة أضافره على حياة قاسية وصعبة"[1]

الصناعة الحرفية:

"تنتشر الصناعة الحرفية في المدينة أكثر منها في الريف، وتستعمل هذه الأخيرة مواد تقليدية ويكون إنتاجها موجه لتلبية حاجيات السكان الضرورية بما في ذلك العائلة، وتهتم بهذه الصناعة العائلات الفقيرة أكثر من غيرها ويقحم الطفل في النشاط كذلك، ويكون الإنتاج الحرفي في المجالات التالية: الفخّار، السلال، النسيج، الطرز، صناعة الجلود، والنقش على النحاس والنجارة، ويتحدد حسب الفصول ، وحسب حاجات العائلة"[2]

ب- النشاط في إطار العائلة وبوساطة:

الصناعة الحرفية:

"يوجد اختلاف بسيط مع مجال النشاط السابق، نفس المواد المستعملة ونفس التقنيات وفي نفس الإطار، أي في إطار العائلة، ولكن تتم على عاتق شخص غريب،حيث يقوم بتقديم رأس المال إلى العائلة، وتقوم هذه الأخيرة بإنتاج السلع التي يطلبها صاحب رأس المال، وهكذا يعمل الطفل تحت الإشراف المباشر للعائلة، ولكن لصالح شخص غريب، وبهذا تتحوّل الورشة العائلية إلى مؤسسة إنتاجية ضمن الشبكات التجارية"[3].

---

[1]-Bonnet Michel. **sur les enfants travailleurs**, cahiers libres, édition page deux, Paris , 1998, P. 41-47.

[2]-Ibid ; P. 47-48.

[3] Ibid ; P 49.

ت- النشاط خارج إطار العائلة وبدون وساطة:

نشاط الطفل لحسابه الخاص:

"يعتبر النشاط في هذا المجال حلم كلّ الأطفال العاملين، حيث يمثّل لهم نوع من أنواع التحرّر من الضغط العائلي ويحقق لهم مكانة اجتماعية ويمارس الطفل في هذا المجال نشاطات غير دائمة كتنظيف السيارات وتلميع الأحذية، والحمالة، وجمع الفواكه والخضر من فضلات الأسواق وإعادة بيعها وتتم هذه النشاطات في قطاعي التجارة والخدمات"[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود اختلاف واضح بين الأطفال العاملين في العالم النامي أين يعتبر عملهم في هذا المجال من أجل كسب لقمة العيش على عكس الأطفال العاملين في العالم المتقدّم أين يعتبر دخولهم هذا المجال من أجل الحصول على مصروف الجيب.

ث- النشاط خارج إطار العائلة وبوساطة:

نشاط لحساب شخص غريب:

"ويكون هذا النوع أكثر شيوعا في المدينة،حيث يعمل الطفل لحساب شخص غريب ويكون على شكل نشاطات تجارية بسيطة، ففي الهند مثلا يقوم الأطفال ببيع بطاقات القمار، وفي أوربا الأمر مختلف، حيث يعمل الطفل إلى جانب شخص بالغ ويكون بمثابة الأب الروحيّ له حيث يقوم بمراقبته أثناء العمل وتكون العلاقة بينهما ودّية"[2]. وهناك نوع آخر من الأطفال العاملين في هذا المجال، حيث "يقوم الأطفال بجمع الخردوات من الشوارع والأحياء السكنية،كالملابس القديمة والأواني المعدنية والبلاستيكية والصحف والمجلات وغيرها ثم يبيعونها، وعمل الأطفال في هذا المجال

---

[1] - Ibid, P 50.

[2] Ibid. P 51

يتم على مستويين، المستوى الأول ويخص تجميع الخردة، وتكون بتقسيم منطقة العمل بحيث كلّ جماعة رفاق تأخذ منطقة سكنية معينة، وهذه الأخيرة تقسم إلى شوارع، توزّع على أفراد جماعة الرفاق، وتصبح هذه المنطقة حكرا لجماعة لا يسمح لجماعة أخرى بدخولها والاستفادة من الخردة الموجودة بها، وهكذا ينشط الطفل داخل حلقة ويقوم بجمع الخردة من الشارع المخصص له.

والمستوى الثاني ويخص بيع الخردة المجمعة، حيث يتم تنظيم كل نوع من الخردة على حدى، وبعدها يلتقي الطفل مع مجموعة من المشترين البالغين حيث كلّ واحد منهم متخصص لشراء نوع معيّن من الخردة، فمثلا هناك من يشتري القماش، وهناك من يشتري المعادن، وهناك من يشتري البلاستيك....إلخ. ويحدد السعر حسب الوزن"[1].

نشاط موسمي في الزراعة:

النشاط الموسمي هو نشاط تقليدي يميز الحياة في الوسط الريفي ويرتبط بالطبيعة والثقافات والمواسم،ويكون الأطفال كعمال موسميون، حيث "يقومون بجني المحاصيل الزراعية وفي بعض الأحيان يكون الأطفال، كعمال في المدينة ولكن عندما تحين المواسم الزراعية، يأخذون عطلة أو يتركون العمل للالتحاق بالعمل في المجال الزراعي ويتقاضى الطفل أجره إماّ نقدا وإما جزء من المحصول على حسب تقدير صاحب العمل،وهناك بعض المناطق الريفية تعطي المدرسة عطلة للأطفال عندما تحين مواسم جني المحاصيل، خاصة في المناطق الفقيرة حتى يتمكن الأطفال من توفير بعض النقود، التي تساعدهم على اقتناء مستلزماتهم المدرسية"[2].

التربص (التكوين المهني):

1- Ibid ; P 51-54.

2- Ibid ,P 54.

"ينشط الأطفال تحت غطاء التربص أو التكوين المهني، حيث يتم التربص أو التكوين المهني نظريا بصفة رسمية ومراقبة، في مراكز مخصصة بطريقة تعليمية أو في وحدات إنتاجية مكلفة بالتكوين، ولكن هذه المراكز أو الوحدات الإنتاجية تقوم باستغلال الأطفال حيث تعلمهم أبجديات المهنة عن طريق المساهمة في الإنتاج"[1].

الخدمة المنزلية:

تشير البحوث إلى أن "العمل كخادم أو خادمة في المنازل، على المستوى العالمي، يعدّ النشاط الإقتصادي الرئيسي للفتيات الأقل من 16 سنة، حيث يعتبر عدد الفتيات المستخدمات في البيوت أكثر من عددهن في أي شكل من أشكال العمل الأخرى، وحسب الدراسات التي أجريت في عقد التسعينات من القرن الماضي، أن 90% من الأطفال الذين يعملون في مجال الخدمة المنزلية هن فتيات، ويصبح هذا بشكل خاص في أمريكا اللاتينية، ففي غواتيمالا على سبيل المثال، عدد الذكور العاملين يساوي ضعف عدد الإناث العاملات، ولكن عمل الإناث في مجال الخدمة المنزلية أكثر من عمل الذكور"[2]، وفي العديد من الدول في "شرق وجنوب شرق آسيا، يرسل الآباء والأمهات أطفالهم للعمل،خدما في المنازل لأنهم يرون في ذلك العمل، استعدادا جيدا للزواج، وفي الهند، فإن صغار الفتيات كثيرا ما يرافقن أمهاتهن أثناء قيامهن بالأعمال المنزلية، ويتم استئجارهن بأنفسهن في سن 8 أو 9 سنوات للعمل كخادمات في المنازل، أما في غانا، حيث ينظر إلى الفتيات كمدبرات للمنازل، فإن الكثير من الأمهات يشجعن فتياتهن للعمل كخادمات في المنازل" [3].

---

[1]- Ibid ;p-55.

[2]- منظمة الأمم المتحدة للطفولة، **وضع الأطفال في العالم 2007**، مرجع سابق، ص48.

[3]- نفس المرجع ، نفس الصفحة.

فعندما يعمل الأطفال والكبار خدما ضمن خصوصية منازل الأفراد فإنهم غالبا ما يكونون محجوبين عن أنظار العالم الخارجي، مما يجعلهم عرضة للعنف والاستغلال والإساءة ويصبح العمل أكثر خطرا عندما يتم خطف الأطفال إلى مدينة أخرى.

العمل الاسترقاقي (عبودية الديون):

وفي هذا المجال يكون الأطفال عرضة للعبودية، إيفاءا لديون والتزامات ترتبت على عائلاتهم، حيث "يقوم الآباء الفقراء بتقديم أطفالهم كرهن عند الدائنين ليعملوا عندهم، مقابل تأمين بعض أساسيات الحياة، وهذا نتيجة اقتناع الآباء لأن أوضاع أطفالهم تكون في أحسن الأحوال بعيدا عن البؤس الذي يعيشونه مع أسرهم"[1].

الاستغلال الجنسي (الدعارة):

تعد الإناث أكثر عرضة لهذا النوع من الاستغلال، ويعتبر العمل في هذا المجال مربح جدا، حيث يحقق مليار دولار في السنة، يسقط حوالي 1.2 مليون طفل ضحايا لهذه التجارة كل عام، ويوجد حوالي "800 موقع على شبكة الانترنت للترويج لدعارة الأطفال"[2] ويمثل "الفقر عامل أساسي في دفع الأطفال للوقوع في هذا العمل والذي له آثار سلبية على أجسامهم ونفسياتهم لما يسببه لهم من أمراض كالإيدز والزهري"[3] وينتشر هذا العمل جنوب شرق آسيا وأمريكا الجنوبية والوسطى.

2- أهم مجالات النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين في العالم العربي:

ينشط الطفل في العالم العربي في مجالات مختلفة، في إطار العائلة وخارج إطار العائلة ويمارس نشاطات بسيطة وهامشية ونشاطات خطيرة وشاقة.

---

1 – BIT ," espoir d'une vie meilleur " . **le magazine de O.I.T**, 41,Genève, (décembre 2001), P9.

2- سليمان خالد و مرنة سوسن. **أضواء على ظاهرة عمالة الأطفال**،عالم الفكر،الأردن ،2002، ط2 ، ص 128.

3- نفس المرجع، نفس الصفحة.

ولأن عمل الأطفال يتم في غفلة من القانون، فإن عملهم ينتشر في المجالات التي تسجل بصفة رسمية، كالعمل في القطاع الزراعي الذي لا يمثل خطورة شديدة، حيث يجذب هذا النوع من النشاط أعدادا كبيرة من الأطفال، خاصة في بعض المواسم الزراعية، (فترات جني المحاصيل) وهي نشاطات موسمية تنتشر في الأرياف خاصة، كما يعمل الأطفال في المنشآت الصناعية الصغيرة وورش الميكانيك وأفران الحديد. وأعمال البناء والتشييد والتجارة والخدمات، كما يعمل الأطفال في مجال صناعة النسيج والسجاد وغزل الخيوط والتطريز مثل ما هو الحال في المغرب، حيث "يعمل الأطفال في مجال الصناعات اليدوية بنسبة 18% من مجموع القوى العاملة"[1] و"يعمل الأطفال كخدم في المنازل ويعملون كركاب في سباق الجمال وهذا ما ينتشر في دول الخليج"[2]

المبحث الرابع :الإطار التشريعي للنشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين و الآثار المترتبة عنه

أولا- الإطار التشريعي للنشاط الاقتصادي للأطفال:

يحتاج الطفل إلى الحماية التي يتعين أن يوفرها له المجتمع، وتتبلور هذه الحماية في شكل قوانين وقرارات وزارية، واتفاقيات ومعاهدات دولية، تلزم أصحاب الأعمال، سواء من حيث تحديد سن أدنى للعمل أو نوع العمل أو الظروف وأوضاع التشغيل.

1- التشريع الدولي للنشاط الاقتصادي للأطفال:

اهتمت الأمم المتحدة ممثلة في الجمعية العامة وبعض المنظمات المتخصصة مثل منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسيف) اهتماما خاصا بمشكلة النشاط الاقتصادي للأطفال، فقامت منذ مرحلة مبكرة بجهود كبيرة للتصدي لها

---

[1]- ناهد رمزي. ظاهرة عمالة الأطفال في الدول العربية ، مرجع سابق، ص 30.

[2]- منظمة العمل الدولية. عمل الأطفال في البلدان العربية، مرجع سابق، ص 18.

على المستوى التشريعي بشكل خاص، بالإضافة إلى المستويات الأخرى، مثل القيام بالبحوث أو المساهمة في تبني برامج تساعد على حل المشكلة على المدى القريب.

وقد أولت منظمة العمل الدولية منذ إنشائها عام 1919 اهتماما كبيرا من أجل القضاء تدريجيا على عمالة الطفل ورعايته، ضمن مجالات اختصاصها، حيث ترجع أوّل المحاولات للتعاون الدولي في مجال تنظيم عمل الأطفال إلى القرن التاسع عشر، "ففي مدينة برلين وفي عام 1890 انعقد المؤتمر الدولي بشأن تنظيم العمل، وقد صدر عن هذا المؤتمر مجموعة من القرارات، وإن كانت غير موجهة إلى حكومات الدول ولكن هذه القرارات كانت بمثابة اللبنة الأولى للأسس والتنظيمات الدولية اللاحقة في مجال العمل ويشير الجزء الثالث من القرارات الصادرة عن المؤتمر إلى عمل الأطفال الأقل من 12 سنة، كما يعالج الجزء الخامس عمل العمال البالغين. وطبقا لهذه القرارات فإنه من المرغوب فيه استبعاد الأطفال من الجنسين، الذين لم تبلغ أعمارهم 12 عاما، من العمل في المنشآت الصناعية، وتوصي بعض القرارات الأخرى الصادرة عن المؤتمر بحظر العمل الليلي للأطفال الذين لم تبلغ أعمارهم 16 عاما"[1]

"وتحديد يومية لا تتجاوز ست ساعات لمن هم أقل من 14 سنة ولا تتجاوز عشر ساعات لمن هم أقل من 16 سنة، كما توصي بعدم السماح بالعمل الليلي للبنات اللائي تتراوح أعمارهن بين 16-21 عاما، وأن لا تتجاوز ساعات عملهن اليومي عن أحد عشر ساعة وقد أكدت القرارات الصادرة عن المؤتمر الدولي الثاني لحماية العمال المنعقد في برن سنة 1912، نفس الرغبات التي عبر عنها المؤتمر الدولي الأوّل"[2] وقد أسندت المهمة المنصوص عليها في العهد إلى منظمة العمل الدولية التي "أنشئت بمقتضى الجزء الثالث عشر من معاهدة فرساي والذي ينص على أن أحد الأهداف

---

[1]- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي. حقوق الطفل، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، 2005، ط2، ص43.

[2]- نفس المرجع، ص44.

الرئيسية للمنظمة هو تدويل قانون العمل، وحماية الأطفال القصر في مجال العمل"[1]، ولقد شهدت الفترة الممتدة من سنة "1919 حتى سنة 1939 نشاطا ملحوظا في إصدار القواعد المتعلقة بعمل الأطفال، فخلال هذه الفترة وافق مؤتمر العمل الدولي على ثلاث عشرة وثيقة في هذا المجال منها عشر اتفاقيات تتعلق بالحد الأدنى لسن الاستخدام في المهن المختلفة، أما في المرحلة الموالية والتي تمتد من نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945 حتى أيامنا هذه، ثلاث عشرة اتفاقية تتعلق بتنظيم عمل الأطفال أو تحسين القواعد التي سبق الموافقة عليها وعلى وجه الخصوص: الفحص الطبي، العمل الليلي والعمل تحت الأرض في المناجم"[2]

ويمكن تقسيم الأحكام الواردة في الإتفاقيات الدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية بشأن الأطفال العاملين على النحو التالي:

أ- الحد الأدنى لسن التشغيل:

اهتمت الاتفاقيات الدولية الصادرة عن مؤتمر العمل الدولي بشأن النشاط الاقتصادي للأطفال بتحديد الحد الأدنى لسن التشغيل بالنسبة للأطفال، حفاظا على صحتهم، ومنحهم الفرصة لاكتساب قدر من التعليم خاصة في مراحله الأولى، بحيث لا يؤدي عمل الطفل إلى حرمانه من متابعة دروسه في المراحل التعليمية المختلفة.

وتعدّ "الإتفاقية رقم "5" لسنة 1919 بشأن الحد الأدنى للسن التي يجوز فيها تشغيل الأطفال في الأعمال الصناعية هي الاتفاقية الأولى من نوعها التي تضع حدا لسن التشغيل"[3]، إلا أن هذا الحد الأدنى وهو أربعة عشر عاما قد تم تعديله بموجب "الإتفاقية رقم "59" لسنة 1937 إلى خمسة عشر عاما، فطبقا لأحكام هذه الأخيرة لا

1- نفس المرجع، نفس الصفحة.

2 -نفس المرجع، ص 150.

3- Nation Unies . **L'exploitation du travail des enfants**, New York, 1982, P 28.

يجوز –المادة الثانية– تعيين أو تشغيل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر سنة في المنشآت الصناعية العامة أو الخاصة أو في أي من فروعها"[1].

هناك أيضا اتفاقيات أخرى تعالج الحد الأدنى لسن تشغيل الأطفال، "فالاتفاقية رقم "7" لسنة 1920 والمعدلة بالاتفاقية رقم "58" لسنة 1936"[2]، و"الإتفاقية رقم "10" لسنة 1921 بشأن الحد الأدنى للسن التي يجوز فيها قبول الأطفال للعمل في الزراعة، إضافة إلى الاتفاقية المعدلة رقم "59" لسنة 1937 بشأن تحديد السن الأدنى لقبول الأطفال في الأعمال الصناعية قد ذكرت العمل في المناجم ضمن الأعمال التي تنطبق عليها، فطبقا لها يجوز استخدام الأطفال الذين تقل سنهم عن الخامسة عشر في المؤسسات الصناعية، إلا أن الإتفاقية رقم "123" لسنة 1965 بشأن السن الأدنى للقبول في العمل تحت الأرض بالمناجم قد رفعت هذا الحد الأدنى للسن إلى ستة عشر سنة، ولا يجوز بأي حال من الأحوال الإخلال بهذا الحد الأدنى"[3].

أما فيما يتعلق بالعمل في الصيد فقد نظمت "الإتفاقية رقم "112" لسنة 1959 بشأن السن الأدنى لتشغيل صيادي الأسماك[4].

وخلاصة القول أن منظمة العمل الدولية "قد اهتمت منذ نشأتها بعمل الأطفال، خاصة فيما يتعلق بالحد الأدنى للسن التي يجوز فيها قبول الأطفال للعمل"[5].

ولقد خطت منظمة العمل الدولية خطوة هامة بشأن تحديد السن الأدنى لتشغيل الأطفال والأحداث بإصدار الاتفاقية رقم "138" لسنة 1973 بشأن السن الأدنى للتشغيل، حيث "وضعت هذه الاتفاقية أحكاما جديدة تتصف بصفة مميزة، الأولى هي

1– Ibid ; P 30

2– Ibid , P 30.

3 –Ibid, P 30.

4 –Ibid, P 31.

5 –Ibid, P 31.

رفع السن الأدنى للتشغيل، أما الثانية فهي انطباق السن الأدنى على كافة الأعمال التي يمارسها الطفل دون تمييز "[1].

و"تلزم الإتفاقية كل دولة عضو طرف في الإتفاقية بتعيين حد أدنى لسن التشغيل لا يقل عن السن التي تنتهي فيها مرحلة التعليم الإلزامي أو على الأقل خمسة عشر سنة.

أما بالنسبة للأعمال التي تضر بصحة الطفل أو بأخلاقه من حيث طبيعتها أو ظروف ممارستها ينبغي أن لا يقل الحد الأدنى لسن التشغيل عن ثماني عشرة سنة "[2].

ب- الفحص الطبيّ:

إن عمل الطفل في سن مبكر، قد يضر بصحته ونفسيته ونموه، لذا لم تقتصر التنظيمات الدولية لعمل الأطفال على مجرد تحديد السن الأدنى لتشغيل الأطفال، بل اهتمت كذلك بموضوع اللياقة الطبية للطفل عند ممارسته لبعض المهن والأعمال.

ولتنظيم هذا الموضوع وافق المؤتمر الدولي للعمل على اتفاقيتين: الأولى هي "الإتفاقية رقم "77" لسنة 1946 بشأن الفحص الطبي لتقرير لياقة الأطفال والمراهقين للعمل في الصناعة، والاتفاقية رقم "78" بشأن الفحص الطبي لتقرير لياقة الأطفال والمراهقين للعمل في المهن غير الصناعية "[3].

ويتم "إجراء الفحوص الطبية مجانا ودون أن يتحمل الطفل أو المراهق أو ذويه أية نفقات وعلى صاحب العمل أن يحتفظ ، وأن يضع تحت تصرف مفتش العمل، إما شهادة اللياقة الصحية للعمل أو التصريح بالعمل، أو سجل العمل الذي يبين عدم وجود موانع طبية تحول دون العمل.

1- International Labour Organization . **child labour**, Geneva, 1986, P 47-5.4

2-Ibid, p 54

3- علا مصطفى و عزة كريم. عمل الأطفال في المنشآت الصناعية الصغيرة، مرجع سابق، ص 66.

وتعالج الاتفاقية الثانية "(رقم 78 لسنة 1946) موضوع الفحص الطبي لتقرير لياقة الأطفال والمراهقين للعمل في المهن غير الصناعية"[1]

كما تنص "الاتفاقية رقم "16" لسنة 1961 بشأن الفحص الطبي الإجباري للأطفال الذين يشتغلون على ظهر السفن، في مادتها الثانية على عدم جواز تشغيل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة على ظهر السفينة، إلا بعد تقديم شهادة طبية تثبت لياقتهم البدنية لمثل هذا العمل، موقعة من طبيب تعتمده السلطة المختصة".[2]

ت- تحديد العمل الليلي للأطفال:

مما لا شك فيه أن تشغيل الأطفال أثناء الليل في الأعمال الصناعية أو في المهن أو الحرف غير الصناعية من شأنه إلحاق الضرر بصحة الطفل وتكوينه نظرا لأن هذه المرحلة العمرية تتطلب الحصول على قسط كاف من النوم.

ولم تغفل التنظيمات الدولية الخاصة بعمل الأطفال عن هذه المسألة، فقد وافق مؤتمر العمل الدولي على "الإتفاقية رقم "6" لسنة 1919 المعدلة بالإتفاقية رقم "90" لسنة 1948 بشأن العمل الليلي للأطفال العاملين في الصناعة، وكذلك الإتفاقية رقم "79" لسنة 1946 بشأن تقييد العمل الليلي للأطفال في الحرف غير الصناعية"[3].

وطبقا لأحكام الاتفاقية رقم "90" لسنة 1948 "لا يجوز توظيف الأحداث دون الثامنة عشر أو تشغيلهم أثناء الليل في أية منشأة صناعية عامة أو خاصة أو في أي من فروعها"[4].

1- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي. حقوق الطفل، مرجع سابق، ص 165.

2- نفس المرجع، ص 166.

3-علا مصطفى و عزت كريم. عمل الأطفال في المنشآت الصناعية الصغيرة، مرجع سابق، ص 65.

4- Nations Unies . **L'exploitation du travail des enfants**, Op cit, P 32.

"أما بالنسبة للعمل الليلي في الأعمال غير الصناعية فقد عالجته "الإتفاقية رقم 79 لسنة 1946"[1].

2- التشريع الإفريقي للنشاط الاقتصادي للأطفال:

اهتمت التشريعات الإفريقية بحماية الطفل بصفة عامة، والطفل العامل بصفة خاصة، من خلال الميثاق الإفريقي الذي تم الإعلان عنه في الدورة السادسة عشر لمنظمة الوحدة الإفريقية سنة 1979 "فحسب العوامل الاجتماعية و الاقتصادية

والثقافية والتقليدية والكوارث الطبيعية والأعباء السكانية، والنزاعات المسلحة والاستغلال والجوع وعدم نضوج الطفل البدني والعقلي مما يتطلب العناية والحماية"[2].

وتنص المادة "15" من هذا الميثاق على "منع عمل الأطفال وحمايتهم من كل أشكال الاستغلال الاقتصادي الذي يتضمن مخاطر تهدد نموهم السليم، بدنيا وذهنيا، وروحيا وأخلاقيا واجتماعيا"[3] مع حرص كل الدول الأطراف في هذا الميثاق على اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة بشأن تحديد السن الأدنى لقبول الطفل في العمل وكذا الظروف التي يتم فيها العمل.

3-التشريع العربي للنشاط الاقتصادي للأطفال:

تناولت الاتفاقية العربية رقم "1" لسنة 1966 موضوع عمل الأطفال من المادة 57 إلى غاية المادة 64 تتعلق بشروط وظروف عمل الأطفال، حيث "تلزم في البداية التشريع الوطني لكل دولة بتحديد الأعمال التي لا يجوز تشغيل الأطفال فيها من الجنسين قبل 12سنة، ولا يجوز تشغيلهم في الأعمال الصناعية قبل سن 15 سنة، باستثناء الملتحقين بالتدريب، كما تقضي الاتفاقية بعدم جواز تشغيل الأطفال قبل سن

---

[1]- Ibid, P 32.

[2]- منظمة الوحدة الإفريقية . **يوم الطفل الإفريقي**، أديس أبابا (أثيوبيا) 16 جوان، 1997، ص 1.

[3]- نفس المرجع، ص 10.

17 سنة في الصناعات الخطيرة أو المضرة بالصحة حيث تركت للتشريعات الوطنية في كل دولة، تحديد الأعمال التي تعتبر خطيرة ومضرة بصحة الأطفال وأخلاقهم"[1]

كما تحدد الاتفاقية ساعات العمل اليومية للأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، فتجعلها "ست ساعات في اليوم، تتخللها فترة أو أكثر للراحة، لا تقل مدتها عن ساعة، بحيث لا يشتغل الطفل أكثر من أربع ساعات متوالية، إضافة إلى ذلك تعتبر الاتفاقية بأن ساعات العمل التي يقضيها الطفل في التدريب أثناء ساعات العمل العادية ضمن ساعات العمل"[2].

وتناولت الاتفاقية أيضا "أجور الأحداث المنخرطين في التدريب، حيث نصت على أنه يحق للأطفال الذين يعملون بمقتضى "عقد التدرج" الحصول على أجر عادل، أو منح ملائمة أثناء فترة تدريبهم وتحظر الاتفاقية تكليف الأطفال بأي عمل إضافي أو تشغيلهم بالإنتاج أو أثناء الليل، فيما عدا بعض الأعمال التي يحددها التشريع الوطني، وتلزم الاتفاقية بإجراء الفحص الطبي للأطفال قبل التحاقهم بأي عمل، مع إعادة هذا الفحص بشكل دوريّ".

وأخيرا تلزم الاتفاقية "بمنع الأطفال دون الثامنة عشر سنة عطلة سنوية تزيد على العطلة السنوية المقررة للعمال البالغين، كما تنص على عدم جواز تجزئة أو تأجيل العطلة الممنوحة للأطفال.

كما أصدرت المنظمة العربية، الاتفاقية رقم 6 لعام 1976 بشأن مستويات العمل (معادلة)، تناولت في أحكامها نفس النصوص الخاصة بالأطفال التي جاءت في الاتفاقية رقم 1 لسنة 1966، دون أن يطرأ عليها أي تغيير"[3]

1- علا مصطفى وعزة كريم. عمل الأطفال في المنشآت الصناعية الصغيرة، مرجع سابق، ص 71.

2- نفس المرجع السابق، ص 72.

3- نفس المرجع ، نفس الصفحة.

ثانيا- الآثار المترتبة عن النشاط الاقتصادي للأطفال:

تتخذ مشكلة النشاط الاقتصادي للأطفال شكل سلسلة متصلة، في أحد طرفيها نشاط نافع يشجع ويعزز نمو الطفل دون التدخل في تعليمه المدرسي ووقت فراغه وراحته وفي طرفها الآخر، نشاط محفوف بالمخاطر والإستغلال، فمارسة النشاط الاقتصادي في سن لا يسمح به القانون تترتب عليه آثار إيجابية وأخرى سلبية نوجزها فيما يأتي:

أ- الآثار الإيجابية المترتبة عن النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين :

نشاط الطفل في سن مبكر "يعزز إحساسه بالرجولة المبكرة، إذ يشعر الطفل بالثقة لقدرته على مساعدة أسرته اقتصاديا والإنفاق على نفسه، كما يزيد من قدرة الطفل على حل كثير من مشاكله، وهذا يساعده على الإعتماد على نفسه أكثر من اعتماده على الآخرين، إضافة إلى أن ممارسته العديد من المهن والحرف في سن مبكر يمكنه من اكتساب مهارات وقدرات في الكبر، هذا علاوة على الحفاظ على بعض الحرف التي تأثرت بالمتغيرات الاقتصادية والتي هجرتها العديد من التخصصات"[1]

وبغض النظر عن الآثار الإيجابية التي تميز النشاط الاقتصادي للأطفال سواء بالنسبة لأنفسهم أو بالنسبة للآخرين إلا أن هناك آثار سلبية تنعكس على الطفل وعلى أسرته وعلى المجتمع ككل.

ب- الآثار السلبية المترتبة عن النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين :

بما أن القانون يمنع الأطفال قبل سن معينة من العمل، فإن هذا لأبلغ حجة وأكبر دليل على خطورة العمل على الطفل من الناحية الصحية والنفسية والتعليمية خاصة وأنه في طور النمو، يكون أقل تحملا للمصاعب، "كالضوضاء الشديدة وخاصة

---

[1]- أماني عبد الفتاح. عمالة الأطفال كظاهرة اجتماعية ريفية ، عالم الكتب،القاهرة ، 2001، ط1، ص 100.

في مصانع النسيج وورش النجارة والميكانيك وغيرها، والتي ينتج عنها الصمم، وعدم التركيز، كما تؤثر على الجهاز العصبي"[1]

إضافة إلى التعرض "إلى الحرارة الشديدة في بعض الصناعات مثل صناعة الحديد والصلب والزجاج والأفران والسبائك، وما ينتج عنها من التهابات جلدية وحروق وقرح العين وغير ذلك من الأمراض والإصابات، وكذا الإضاءة الضعيفة وما تسببه من ضعف الأبصار وقلة التركيز وزيادة نسبة الحوادث"[2]، بالإضافة إلى "الأغبرة

والأتربة التي تصاحب صناعات معينة كصناعات الغزل والنسيج والإسمنت، والتي قد تتسبب في أمراض الجهاز التنفسي وحساسية العيون وغيرها من الأمراض"[3].

هذا إضافة إلى المخاطر الناجمة عن استعمال "المواد الكيماوية دون ارتداء الملابس الواقية كاستعمال الأحماض والقلويات والمذيبات العضوية والمنظفات ومواد الصباغة والدباغة، وما ينتج عن هذه المواد من التهابات جلدية وحروق وأمراض عضوية أخرى، خاصة بالنسبة للدم والجهاز العصبي، كما تسبب السرطان في بعض الحالات"[4]

كما يتعرض الأطفال العاملون إلى الإجهاد والتعب لطول ساعات العمل، في بيئات عمل متدنية في أغلب الأحيان، وعدم توفير مياه الشرب النقية، وسوء التهوية كما لا يحصل الأطفال على تغذية صحية حيث يتناولون أغذية ملوثة وأحيانا تكون فاسدة وهو ما يؤثر سلبا على صحتهم وعلى نموهم السليم، "كما يستمر أغلب الأطفال في العمل أثناء مرضهم ولا يتلقى أغلبهم علاجا مناسبا، ولا يتمتعون بتأمين إصابات العمل، لكونهم يعملون قبل السن القانوني"[5]

---

[1]- نفس المرجع، ص 92.

[2]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3]- ناهد رمزي، مرجع سابق، ص 78.

[4]- أماني عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 92.

[5]- ناهد رمزي، مرجع سابق، ص 78.

كما يؤثر النشاط الاقتصادي على الطفل من الناحية النفسية، حيث يصبح "أكثر عدوانية مقارنة بالأطفال غير الناشطين"[1]، كما يكون الطفل مرهق نفسيا نتيجة شعوره بالمسؤولية والقهر الاجتماعي الواقع عليه من بعض المحيطين به وإحساسه بانعدام العدالة الاجتماعية بينه وبين أقرانه، هذا ما يجعل الطفل في صراع، بين رغبته في أن يكون كغيره من الأطفال يلعب ويمرح ويتمتع بطفولته، وبين واجب مساعدة أسرته والعمل من أجل كسب لقمة العيش.

ويؤثر العمل كذلك على الطفل من الناحية التعليمية، حيث يشغل الطفل عن دروسه، ويعيق نمو ذكائه خاصة بالنسبة لأولئك الذين يمارسون نشاطات هامشية ومتكررة، حيث أن تكرار العمل يؤدي إلى الملل وعدم التركيز، وعدم إعمال العقل، وفي حالات كثيرة ينسحب الطفل نحو العمل تاركا المدرسة لعدم قدرته على التوفيق بينهما حيث ترتبط ظاهرة عمل الأطفال ارتباطا وثيقا بالتسرب المدرسي والذي يعتبر سببا ونتيجة في ذات الوقت.

وهكذا فإن العمل على ما قد يتيحه من خبرات عملية مهمة، تؤهل صاحبها إلى التعرف على عالم جديد، وتفتح أمامه مجالا للتعامل مع الغير، على اختلاف طبائعهم وأخلاقياتهم، وتعينه على كسب عيشه، إلا أنها خبرات لا تتلائم ومرحلته العمرية فضلا عن كون غالبها خبرات يدوية متكررة، تقتل الروح الإبداعية لدى الطفل، كما تحصر تفكيره في هذا المجال دون غيره، وتمنعه من الإرتقاء في السلم المهني مستقبلا.

كما يؤثر العمل سلبا على الطفل من الناحية الأخلاقية، لأن الطفل العامل يتعامل مع أشخاص بالغين، ومراهقين، وبما أن الطفل في هذه المرحلة العمرية يميل إلى تقليد من هم أكبر منه، فإنه يكتسب عادات سيئة كالتدخين والمخدرات ويصبح فريسة سهلة للانحراف للتسول والسرقة.

---

[1]- نفس المرجع، ص 81.

كما لا يفوتنا أن نشير إلى أن النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين يؤثر على الاقتصاد بشكل عام حيث يؤدي إلى هبوط مستوى الإنتاج من حيث الكم والكيف، وكذا تضخم حجم قطاع الخدمات غير الإنتاجية.

ويتضح من خلال ما سبق أن عمل الطفل دون السن القانوني يضره أكثر مما ينفعه

خلاصة:

وخلاصة يمكننا القول بأن النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين عرف بروزا ملحوظا في المجتمعات وخاصة المجتمعات النامية، وإن كانت تختلف في درجة حدته ومحدداته والآثار الناتجة عنه من مجتمع لآخر وذلك تبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل مجتمع .

الفصل الثالث: واقع النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين في المجتمع الجزائري

تمهيد

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين في المجتمع الجزائري

المبحث الثاني : حجم النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين في المجتمع الجزائري.

المبحث الثالث: أهم مجالات النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين في المجتمع الجزائري.

المبحث الرابع: الإطار التشريعي لظاهرة عمل الأطفال في المجتمع الجزائري

خلاصة

تمهيد :

انتشر النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين سنا في المجتمع الجزائري كباقي المجتمعات النامية، فبالرغم من أن الأطفال كانوا يمارسون بعض النشاطات في مراحل تاريخية سابقة في إطار العائلة، ولكن كان يعتبر وسيلة إدماج واستراتيجية تعلم، للحصول على مكانة اجتماعية في الجماعة، وكذلك خلال المرحلة الاستعمارية مارس الأطفال بعض النشاطات الاقتصادية من أجل مساعدة أسرهم الفقيرة، إلا أن نشاطهم لم يكن يشكل ظاهرة، ذلك أنه كان يعتبر نمط ثقافي يميز كل فئات المجتمع فكل الأطفال كانوا يعملون تحت إشراف عائلاتهم، سواء كان ذلك في المدينة أو في الريف، إضافة إلى كون مجالات عملهم لم تكن تشكل خطرا على نموهم.

ولكن في السنوات الأخيرة برز نشاط الأطفال بشكل ملفت للانتباه ، نظرا لاقتحام الأطفال مجالات تهدد نموهم وتعيق تعليمهم، وذلك رغم حضر التشريع الجزائري للنشاط الاقتصادي للأطفال ، والذي تزامن مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري.

وللتوسع أكثر في مميزات الظاهرة في المجتمع الجزائري سوف نحاول إعطاء لمحة تاريخية عن الظاهرة في الجزائر وحجمها في الوقت الحالي وكذا المجالات التي اقتحمها الأطفال ونوضح الإطار التشريعي لها ثم نتعرف على علاقة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع الجزائري بانتشار النشاط الاقتصادي للأطفال في الجزائر.

المبحث الأول:لمحة تاريخية عن النشاط الاقتصادي للأطفال في المجتمع الجزائري:

النشاط الاقتصادي للأطفال ليس بالظاهرة الجديدة على المجتمع الجزائري، بل يضرب بجذوره في أعماق التاريخ، فخلال المرحلة الاستعمارية، كان أغلب أفراد المجتمع يعانون الفقر والجوع، حيث تميزت هذه الفترة "بانخفاض متزايد للمردود، وتزايد

عدد السكان، فكمية الحبوب التي كان يتصرف بها كل مواطن جزائري انخفضت في الفترة 1878-1948 من 6 إلى 3 قنطار في السنة".[1]

إضافة إلى انتشار الأمية، حيث كان التعليم مقتصرا على فئة قليلة من الأطفال الجزائريين" نتيجة تطبيق القوانين المتعلقة بالتعليم العمومي الفرنسي بموجب المرسوم المؤرخ في 13-02-1883 في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة، كما أغلقت السلطات الفرنسية أزيد من ألف مدرسة" [2] ورفضت إنشاء مدارس لتعليم الأطفال الجزائريين،حيث أعلنت عام 1880 بأنه" من الحمق أن يستفيد الأطفال من التعليم في مدرسة وضعت لأشخاص ينتمون لحضارة، لا لأشخاص بائسين متأخرين حاربوهم وشاركوا في ثورات نظمت ضدهم"[3].

ونتيجة لهذا الإعلان قرر الشعب الجزائري مقاطعة المدرسة الفرنسية وعدم تسجيل أطفالهم بها لأنها لا ترم إلى تحقيق أهدافه ولا تلائم تقاليده، سيما تلك المدارس التي يشرف عليها مسيحيون والتي تحمل طابع تبشيري، وهكذا وبعد قرن و ربع قرن من احتلال الجزائر ومع "اندلاع الثورة المسلحة عام 1954 وصلت نسبة الأمية إلى 91%"[4].

وفي ظل هذه الظروف السيئة التي خلقها الإستعمار الفرنسي، دفعت العائلة الجزائرية أطفالها إلى العمل من أجل مساعدتها على تحصيل لقمة العيش من جهة، وكبديل عن مدرسة أغلقت في وجوههم وحرموا من مقاعدها من جهة ثانية.

1- الهواري عدي. الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الإقتصادي الإجتماعي ما بين 1830-1960 ،ترجمة جوزيف عبد الله ، دار الحداثة للطباعة والنشر، لبنان، 1983، ص 93.

2- الطاهر زرهوني. التعليم في الجزائر قبل وبعد الإستقلال، موقم للنشر، الجزائر، 1993، ص 11.

3- نفس المرجع، ص 16.

4- نفس المرجع، ص 12.

وكان الأطفال المقيمين في الأرياف يساعدون عائلاتهم في النشاطات الفلاحية "كخدمة قطعة الأرض الصغيرة التي يمتلكونها، أو بالعمل في المساحات الواسعة التي يمتلكها المعمرون"[1].

وكان الأطفال المقيمين في المدن يعملون كذلك من أجل مساعدة عائلاتهم حيث كانوا يمارسون نشاطات مختلفة، كبيع الصحف، وتلميع الأحذية، ومسح زجاج السيارات، وتحميل مشتريات المعمرين من السوق إلى منازلهم، وغيرها من النشاطات.

وبعد نهاية المرحلة الاستعمارية وحصول الجزائر على استقلالها، تبنت سياسة تنموية شاملة، كان أحد أولوياتها التعليم، حيث أقره الدستور الجزائري في المادة 53 من القانون الأساسي، كما نص على أن "التعليم الأساسي إلزامي ومجاني لكل الأطفال"[2]

وخلال هذه الفترة اتجهت الجزائر إلى بناء البنية التحتية للاقتصاد الوطني واعتمدت في ذلك على بناء جهاز إنتاجي يقوم على قاعدة صناعية عصرية تخدم مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الفلاحة، وتمركزت هذه الأخيرة في المدن والمناطق الحضرية الكبرى، هذا ما أدى إلى انتقال عشوائي لكثير من العائلات الريفية صوبها حيث "سجل حوالي 600000 مهاجر من المناطق الريفية نحو المناطق الحضرية خلال الفترة الممتدة بين 1962 و1966، وجاء هذا كرد فعل للتوفر المفاجئ للسكن ومناصب الشغل بعد مغادرة المحتل الفرنسي"[3]، "فارتفعت نسبة الساكنين في المناطق الحضرية من 32% عام 1967 إلى 42% عام 1978"[4]، واستمرت هذه

---

[1]- عبد اللطيف بن آشنهو . **تكون التخلف في الجزائر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر، 1979،ص 135.

[2]- Ministère de la solidarité nationale et de la famille. **Guide des droits de l'enfant** . Algérie, 1999, P 20.

[3]- علي مانع. **جنوح الأحداث والتغيير الإجتماعي في الجزائر المعاصرة**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1996.

[4]- وزارة التخطيط . **منشورات احصائية** ، وزارة التخطيط ، الجزائر،1980، بدون صفحة.

النسبة في الارتفاع، إلى أن حدث اختلال في التوازن، فتقلص بذلك عدد مناصب الشغل وعدد السكنات، فانخفض المستوى المعيشي لكثير من العائلات الجزائرية خاصة العائلات النازحة من الريف التي كانت تعتمد بصفة مطلقة في معيشتها على الأرض والفلاحة وهذا ما لم يتوفر لها في المدن، فأصبحت عاجزة عن توفير حاجياتها الضرورية وهكذا وفي هذه الظروف اعتمدت بعض العائلات الجزائرية الفقيرة على عمل أطفالها، من أجل مساعدتها على تحسين ظروفها المعيشية، وتوفير بعض حاجاتها الضرورية ولكن عددهم كان قليل وكانوا يمارسون نشاطات تتم في أغلب الأحيان في إطار العائلة، وفي السنوات الأخيرة ومع تنامي القطاع غير الرسمي، الذي يشكل "البوتقة التي يتولد فيها نشاط الأطفال بجميع أشكاله بما فيها أشكال الاستغلال المحظورة"[1]

ارتفع عدد الأطفال الممارسين للنشاط الاقتصادي وأصبحوا يشكلون ظاهرة بارزة في المجتمع وهذا ما يكشف عن وضع خطير في المجتمع الجزائري.

المبحث الثاني:حجم النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين في المجتمع الجزائري

على غرار ما يجري في بلدان العالم النامي بصفة عامة، وبلدان العالم العربي على وجه الخصوص، تعاني الجزائر من تفاقم مشكل النشاط الاقتصادي للأطفال خاصة في السنوات الأخيرة، حيث أن عدد الأطفال العاملين في سن لا يسمح به القانون في تزايد مستمر، وهذا ما تؤكده المشاهدة اليومية للأطفال المنتشرين في الأسواق اليومية والأسبوعية، وفي محطات الحافلات وعلى الأرصفة وفي الساحات العامة وحتى في أماكن تجميع القمامة والتي تحولت إلى معمل لهم، ولأسباب مختلفة يزج بالطفل في عالم الكبار، لممارسة نشاطات أقل ما يقال عنها أنها شاقة وتحرمهم من التمتع

---

[1]- وزارة العمل والحماية الاجتماعية. الندوة العلمية حول "سوء معاملة الأطفال واستغلالهم غير المشروع"، معطيات حول الوضع في الجزائر. المفتشية العامة للعمل ، 2000، وزارة العمل والحماية الاجتماعية ،الجزائر، ص 10.

بطفولتهم ولا يمكن ضبط الحجم الفعلي للظاهرة وما الإحصائيات التي تقدر عدد الأطفال العاملين في الجزائر، إلا غيض من فيض، فالعدد الحقيقي لا يمكن تحديده نظرا لصعوبة وعمق الظاهرة وكذا تعدد أشكال النشاط الذي يمارسونه، ولكن رغم ابتعاد هذه الإحصائيات عن الواقع إلا أنها تقرب نوعا ما الصورة، حيث تشير تقديرات وزارة التضامن الوطني والعائلة بأن "عدد الأطفال العاملين بالجزائر بلغ حوالي 500000 طفل عامل، أي ما يعادل 5% من مجموع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و18 سنة"[1]

وتشير إحصائيات اللجنة الملاحظة لحقوق الطفل "D.D.E" بأن "هناك أكثر من 13000 طفل مجبر على العمل بسبب الفقر حيث يعملون خارج أوقات الدراسة"[2]

و لقد أشارت نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات الذي تم خلال سنة 2012-2013 في ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي ، أنه" يشارك 6٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 14 سنة في النشاط الاقتصادي و 8 % ممن تتراوح أعمارهم بين 5-11 سنة ،كما تقدر نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 14 سنة ويقيمون في المناطق الريفية 8% مقابل 6٪ ممن يقيمون في المناطق الحضرية،أما بالنسبة للأطفال الناشطين اقتصاديا الذين يعيشون في المحافظات الشمالية الوسطى فبلغت نسبتهم 8٪ مقابل 7% ممن يعيشون في الجنوب "[3].

---

[1] Ministére de la solidarité nationale et de la famille . **Le travail d'enfant en Algérie**, Unicef, 1999 , P. 117.

[2]- FOREM. **Bultin de l'observation des droits de l'enfant** , Centre culturel d'hussein dey , Alger, Numéro 2, Mars 2005, P 02.

[3] Ministère de la Santé ,de la Population et de la Réforme Hospitalière .Fonds des Nations Unies pour l'enfance. Fonds des Nations Unies pour la population ._ **Enquête par Grappes à Indicateurs Multiples (MICS) 2012-2013 Suivi de la situation des enfants et des femmes** ,**République Algérienne Démocratique et Populaire** ,**2015**, Alger .**P 185**.

كما تبين أن "الأطفال الذين يعيشون في أفقر الأسر أكثر عرضة للنشاط الاقتصادي حيث بلغت نسبتهم 8٪ مقابل 4% من الأطفال الذين يعيشون في أسر غنية.

وبالنسبة للتعليم فأظهرت النتائج بأن 92٪ من الأطفال الذين يمارسون النشاط الاقتصادي والذين تتراوح أعمارهم بين 5-14 سنة ملتحقين بالمدارس،من بينهم 7٪ ذكور مقابل 6٪ إناث "[1]

المبحث الثالث:أهم مجالات النشاط الإقتصادي للأطفال القاصرين في المجتمع الجزائري

اقتحم الطفل في الجزائر مجالات عدة، تختلف تماما عن المجالات التي ينشط بها الطفل العربي حيث تنتمي في أغلبها إلى القطاع غير الرسمي، فحسب وزارة العمل والحماية الاجتماعية فإن "الطفل يعمل بنسب ضعيفة في مجال الفلاحة وكذا مجالي التجارة والحرف، إضافة إلى مجال الخدمات الصغيرة كتوزيع الصحف وبيع المستهلكات وغيرها"[(2)].

ولقد قام الباحث "جيلالي صاري" بتصنيف المجالات التي يعمل بها الأطفال في الجزائر إلى الأنشطة الأكثر ظهورا في الإقتصاد غير الرسمي، والأنشطة الأقل مشاهدة والأنشطة التي تتم في إطار العائلة[(3)] والتي عرفها على النحو الموالي:

---

[1] -Ibid,P185.

[2]- وزارة العمل والحماية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 5.

[3]- Schlemmer Bernard , Op. cit, PP. 100. 101. 102.

1-الأنشطة الأكثر ظهورا في الإقتصاد غير الرسمي:

وهي أنشطة حديثة الظهور تنتشر في المناطق الشعبية المزدحمة، في الساحات والحدائق العامة والأسواق ومحطات نقل المسافرين، حيث يقوم الأطفال ببيع المواد الغذائية، كالخبز والحلويات التقليدية وغيرها، وبيع المواد الإلكترونية، وغالبا ما تكون سلع مفقودة في نقاط البيع الرسمية، كما يقوم الأطفال ببيع السجائر وعلب الكبريت (أعواد الثقاب)، ويقومون كذلك بممارسة بعض الأنشطة الخدماتية كتلميع الأحذية وتحميل مشتريات الأشخاص من السوق إلى بيوتهم. وهي في الغالب نشاطات هامشية تنتشر في أغلب المدن الجزائرية.

2- الأنشطة الأقل مشاهدة:

وهي سلسلة من النشاطات التي تتم في الأحياء القديمة والبعيدة عن الأنظار، وتتم في ظروف استغلالية، وتكون خفية عن السلطات العمومية، مثل الصناعات الصغيرة والحرف التقليدية والتي تنتشر في المدن القديمة كتلمسان، وبالخصوص الطرز على الجلود والتي كان يمارسها في القرن السابق، أشخاص بالغين في محلاتهم التي كانت تنتشر على قارعة الطرقات ولكن في هذه الأيام أصبحت تمارس خفية وبأنامل أطفال وفي مجالات عدة كالنسيج، والخياطة والحياكة في ظل القطاع غير الرسمي، ويستمر هذا الاستغلال في غياب الرقابة القانونية.

3-الأنشطة التي تتم في إطار العائلة:

وهذه الأنشطة غير الرسمية التي لا يمكن ضبطها أو تحديدها خاصة وأنها تتم يوميا في المنازل سواء في الوسط الريفي أو الوسط الحضري، وفي الحالتين هي قبل كل شيء من أجل إدماج الطفل، وتخص الصناعات التقليدية والصناعات الصغيرة، والتي تستجيب لحاجات العائلة، وتستغل هذه الظاهرة خاصة في مواسم الأعراس والأعياد الدينية، وشهر رمضان، وفي مواسم عودة الحجيج من مكة ...إلخ. وتميز هذه

النشاطات العائلات الفقيرة، وهكذا يعمل الأطفال تحت إشراف عائلاتهم من أجل مساعدتها.

وهناك مجالات أخرى ينشط فيها الطفل في الجزائر، لم يرد ذكرها في تصنيف الباحث جيلالي صاري ولا في تحديد وزارة العمل والحماية الإجتماعية وهي مجال العمل تحت غطاء التربص أو التدريب في ورش تصليح السيارات وورش النجارة وغيرها، إضافة إلى العمل الموسمي في الزراعة كجني المحاصيل، وكذلك العمل في جمع النفايات المنزلية كالمواد المعدنية والبلاستيكية وإعادة بيعها، والخدمة المنزلية بالنسبة للأطفال الإناث.

وهي في الغالب نشاطات استغلالية لا تتناسب وإمكانيات الأطفال الصحية والبدنية والنفسية.

المبحث الرابع: الإطار التشريعي للنشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين في المجتمع الجزائري:

"وضع التشريع الجزائري منذ الاستقلال أحكاما مشددة بالنسبة لعمل الأطفال بحيث منع منعا باتا أن يعمل الأطفال تحت سن السادسة عشر عاما، فسواء تعلق الأمر بالقوانين التي كانت تطبق على القطاع الخاص أو على ما كان يسمى بالقطاع الإشتراكي فإن نفس القاعدة كانت سائدة مع التشديد على القطاع الخاص"[1] حيث تنص المادة 182 من قانون العمل الجزائري على أنه "يمنع أي استخدام لمن كان عمره دون السادسة عشر إلا باستثناءات خاصة ممنوحة من وزير العمل بالنسبة لبعض الاستخدامات المؤقتة والمحددة المدة"[2]

1- وزارة العمل والحماية الاجتماعية. **الندوة العلمية حول "سوء معاملة الأطفال واستغلالهم غير المشروع"، معطيات حول الوضع في الجزائر**، المفتشية العامة للعمل ، مرجع سابق، ص 7.

2- حسين مصطفى حسن. **قانون العمل** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1980، ص55.

فإلى غاية سنة 1990 حين أعيد النظر في تشريعات العمل مع توحيدها لجميع القطاعات "كان القطاع العام (الاشتراكي) أكبر المشغلين لليد العاملة وكانت القوانين الخاصة بهذا القطاع تنص على أن السن الأدنى للتوظيف بموجب القانون الأساسي الخاص بكل مؤسسة، غير أنه لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يقل عن ستة عشر عاما.

كما أكدت التشريعات المعمول بها على أن حقوق وواجبات صغار العمال من 16 سنة إلى سن الرشد المدني مماثلة لحقوق وواجبات العمال الذين يشغلون مناصب العمل نفسها، وحدد التشريع الشروط التي يمكن أن يشغل بمقتضاها القصر"[1].

أما تشريعات القطاع الخاص، فكانت "تمنع تشغيل من يقل سنه عن 16 سنة وتمنع العمال الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 21 عاما نفس الحقوق التي تعود لعمال من أصنافهم المهنية كما تجبر صاحب العمل على أن يسهر على حسن أخلاق المستخدمين الصغار وإعلام والديهم والممثلين لهم عن أحوال مرضهم أو غيابهم أو كل واقعة من شأنها أن تستدعي تدخلهم، كما كانت تنص على عدم جواز في أي حال تخفيض أجور العمال الصغار أو تنحيتهم من التصنيف المهني بسبب سنهم"[2]، ونلاحظ في هذا الصدد أن قوانين القطاع الخاص، ورغم تشديدها على احترام سن 16 سنة غير أنها أشارت إلى استثناءات خاصة يمنحها وزير العمل بالنسبة لبعض الاستخدامات المؤقتة والمحددة المدة، وكان يقصد في الغالب النشاطات الفلاحية الموسمية.

أما بالنسبة للجهاز التشريعي لسنة 1990 الذي جاء تكملة للإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في إطار الدخول في اقتصاد السوق، حيث تنص أحكام المادة

1- وزارة العمل والحماية الاجتماعية . الندوة العلمية حول "سوء معاملة الأطفال واستغلالهم غير المشروع"، معطيات حول الوضع في الجزائر، مرجع سابق، ص 7.

2- نفس المرجع، نفس الصفحة.

15 من قانون العمل على "عدم جواز تشغيل من يقل عمره عن الستة عشر سنة، كما لا يسمح بتشغيل القصر إلا بعد تقديم تصريح من طرف وليهم الشرعي، ولم يسمح باستخدام القصر في مراكز عمل غير صحية أو خطرة وكذلك في أعمال تتطلب جهدا لا يتناسب مع قوتهم ومضرة بصحتهم كما يمنع استخدام القصر من الجنسين في أشغال تتنافى مع الأخلاق بالنظر لطبيعتها والظروف التي تتم فيها كذلك يحظر تشغيل من يقل عمره عن 19 سنة من الجنسين في أعمال ليلية وذلك حسب ما تنص عليه المادة 28 من قانون العمل"[1].

كما نشير في الأخير أن التشريع الجزائري "مطابق لأحكام الإتفاقية الدولية رقم 138 حول السن الأدنى للعمل التي صادقت عليها الجزائر بتاريخ 30 أفريل 1984 وهي تعد ضمن 38 دولة التي صادقت على الاتفاقية من أصل 157 دولة عضوا في منظمة العمل الدولية، كما نلاحظ أن أغلبية الدول التي صادقت على الإتفاقية حددت السن الأدنى 14 أو 15 سنة، بينما توجد الجزائر من بين 21 دولة المصادقة على الاتفاقية والتي حددت تشريعاتها السن الأدنى للعمل بستة عشر عاما"[2].

خلاصة:

وخلاصة القول أن المجتمع الجزائري شهد خلال السنوات الأخيرة توسعا ملحوظا للنشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين ، حيث ظهر بشكل جديد مغاير لما كان معروفا في السابق، ذلك أن الأطفال القاصرين أصبحوا يمارسون نشاطات تضر بنموهم النفسي والبدني والاجتماعي، وهو وليد سلسلة من الأزمات التي تعرض لها المجتمع الجزائري والتي تجلت آثارها السلبية بوضوح على العديد من الأسر الجزائرية ومن خلالها الأطفال.

---

[1]- Recueil des textes législatifs et réglementaires, **code du travail**, 2ème édition, Berti éditions, Alger, 2003, P 16-17.

[2]- وزارة العمل والحماية الاجتماعية، مرجع سابق ، ص 8.

الفصل الرابع: التغير الاجتماعي و علاقته باختلال النظام في المجتمع الجزائري

تمهيد

المبحث الأول : التحولات الاجتماعية للمجتمع الجزائري

المبحث الثاني :التحولات الاقتصادية للمجتمع الجزائري

المبحث الثالث : انعكاسات التحولات الاجتماعية و الاقتصادية على المجتمع الجزائري

المبحث الرابع : انعكاسات التغير الاجتماعي على اختلال النسق القيمي في المجتمع الجزائري و بعض مظاهره.

خلاصة

تمهيد:

لقد عرف المجتمع الجزائري تحولات اقتصادية و اجتماعية عميقة، نتيجة ظهور حركة التصنيع والتحضر، وانتشار العمل المأجور، فنشأت المدن، وظهر طابع مختلف للحياة الاجتماعية لم تألفه المجتمعات التقليدية و لقد تمت هذه التحولات على النحو التالي

المبحث الأول : التحولات الاجتماعية للمجتمع الجزائري:

لقد تمت التحولات الاجتماعية من خلال التغير الذي أصاب الأسرة الجزائرية في بنيتها وفي وظائفها وهو كما يلي :

أولا- تغير بنية الأسرة الجزائرية :

كانت العائلة التقليدية أو "الأسرة الممتدة" تعرف بأنها تضم مجموعة كبيرة من الأسر تقيم في مسكن واحد وتضم "من 03 إلى 05 أزواج أو حتى أكثر ولكل منهم من 08إلى 12 ابن وقد أطلق عليها "مصطفى بوتفنوشت" اسم "الدار الكبير" عند الحضر و"الخيمة" عند البدو وهي عائلة بطريقية، الأب فيها والجد هو القائد الروحي للجماعة العائلية[1]، وتسودها علاقات القرابة والتضامن القوي نتيجة حياتهم الإجتماعية والإقتصادية المشتركة التي تخضع إلى تنظيم محكم يترأسها رب العائلة، هذا التنظيم سمح لها بالحفاظ على توازنها وإثبات وجودها، مع تحقيق استقرارها مدة طويلة من الزمن والذي يعكس مدى تأقلمها مدة طويلة من الزمن والذي يعكس مدى تأقلمها مع ظروف حياتها الطبيعية، وكنتيجة لكل هذه المعطيات استطاعت الاستجابة إلى مجمل مطالب أعضائها الذين يحسون بعضويتهم الفعالة داخل وحدتها لكن سرعان ما عرفت خلال مراحل نموها تحولات تدريجية أثرت على طبيعة حياتها التقليدية شيئا فشيئا، أدى التزايد المتواصل في حجمها إلى زيادة سكانية كثيفة مقابل بقاء اعتمادها على نفس الطرق التقليدية في إعالة أعضائها مما جعلها عاجزة عن تحقيق كفايتها

---

[1]- مصطفى بوتفنوشت. العائلة الجزائرية (التطور والخصائص الحديثة)، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1984، ص 38.

إذ عرفت الحياة الريفية تدهورا أثر على تفكك ملكيتها الجماعية التي انعكست على إنتاجها الاقتصادي، الذي لم يعد يسد حتى حاجاتها الأساسية، بسبب بروز بعض الخلافات التي ساهمت بدورها في تقسيم هذه الملكية بين أعضاء العائلة الواحدة، حيث اختار كل منهم أسلوبه في الحياة، فمنهم من استمر في خدمة الأرض التي تعد ملكيته الفردية، ومنهم من فضل بيعها والتحق بالعمل في المصانع مقابل أجر معين، ومنهم من اتجه نحو الاستثمار، هذه التحولات ساعدت هي الأخرى في تفكك العائلة تدريجيا وشجعت على انفصال أعضائها الذين اختلفت طريقتهم في العيش، ليستمر هذا الانقسام بعد وفاة الأب أو بتواجده، فيتخذ صورته الكاملة بالاستقلال عن المسكن العائلي والإنفراد في المسكن الأسري، وظهرت الهجرة المكثفة نحو المدن للبحث عن ظروف معيشية أحسن وأصبح كل فرد من أفراد الأسرة يفكر في كيفية تحقيق رغباته ليستقل استقلالا نسبيا عن الأسرة بتحمل مسؤولياته الاقتصادية لتحقيق مصلحته الخاصة، وقد كان "للتصنيع والحضرية أثرهما الواضح في جميع المجتمعات، مع تفاوت درجة هذا التأثير من مجتمع لآخر"[2] وهكذا أثرت هذه التحولات على تقلص حجم العائلة وتغيرت بذلك بنيتها فظهر ما يسمى بالأسرة النواة أو الأسرة الزواجية التي تضع كل من الزوجين والأبناء غير المتزوجين فقط، هذا النوع من الأسر، أصبح اليوم أكثر انتشارا، والتي لم يعد بإمكانها العيش "في ظل الجماعات القرابية الممتدة، ولتحقيق التكامل الإجتماعي في المجتمع كان من الضروري أن يتلاشى بالتدرج الشكل الممتد للأسرة لتحل محله الأسرة الصغيرة أو الزواجية"[3] .

ثانيا – تغير وظيفة الأسرة الجزائرية:

إن تغير بنية الأسرة في إطار المجتمع الحضري انعكس على تغيير وظائفها، إذ اختفى بعضها، وأسند بعضها الآخر إلى هيئات أخرى تهتم بأدائها على غرار ما كان يحدث في

2- سناء الخولي . الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1978، ص 391.

3- عبد المنعم محمد حسين. الأسرة ومنهجها التربوي لتنشئة الأبناء في عالم متغير، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ،1985، ص 40.

العائلة التقليدية التي كانت تشرف بنفسها على كل نشاطاتها دون أن تدخل أي وسيط خارجي في نظامها، فتحولت الوظيفة الإنتاجية للعائلة من وحدة اقتصادية مكتفية بذاتها إلى وحدة استهلاكية أي "الانتقال من نمط العمل العائلي إلى نمط العمل المأجور"[4]

فتفككت ملكيتها الجماعية واتجه أعضائها إلى البحث عن طرق أخرى تحسن مستواهم المادي وتستجيب لمطالبهم، فكان امتهانهم للعمل، وبرزت بذلك علاقات جديدة بين أفراد المجتمع الحضري، ومن خلال هذا التحول في العمل، اختفى التعاون الداخلي بين أعضاء العائلة، هذا ما ساهم في بروز الفردانية وامتداد المصلحة الذاتية، لأن "المظهر الجمعي للعمل والحياة كذلك، أصبح كل فرد يتصل به اتصالا مباشرا ولصالحه الخاص، وحياته تتعلق به أكثر مما تتعلق بمجموعة أكبر"[5] خاصة بعد زيادة المتطلبات المادية في الحياة الحضرية.

وقد أدى ظهور العمل المأجور إلى تفكيك وظائف العائلة التقليدية، فبعدما كانت هذه الأخيرة تؤدي وظيفة الإنتاج على قوة أعضائها، تحولت إلى وحدة مستهلكة تعتمد على مؤسسات أخرى توفر لها فرص العمل مقابل أجر معين، حيث "قضى الإنتاج الصناعي الكبير على وظيفة الأسرة الاقتصادية في المجتمع الحضري"[6] وإن انعدمت هذه الفرص – فرص العمل– تبقى الأسرة بدون أجر.

المبحث الثاني: التحولات الإقتصادية للمجتمع الجزائري:

لقد شهد المجتمع الجزائري تحولات اقتصادية هامة كانت بتحوله من النظام الموجه إلى النظام الليبرالي(اقتصاد السوق) ، وتمت هذه الأخيرة عبر المراحل الموالية:

4– ثريا التركي و هدى رزيق . " تغير القيم في العائلة العربية_ " ب **مجلة المستقبل العربي**،200(أكتوبر 1995) ، ص 84.

5– محمد عاطف غيث. **التغيير الاجتماعي في المجتمع القروي** ، الدار القومية للطباعة والنشر،الإسكندرية، 1965، ص 279.

6– محمود حسن . **رعاية الأسرة** ، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية ، 1977، ص 15 .

أولا- المرحلة الأولى (1967-1979):

" اعتمدت الجزائر في هذه المرحلة على إستراتيجية تنموية لتطوير قواها المنتجة التي تركها المستعمر في وضع مفكك ومختل، من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين والرفع من مستواهم المعيشي وتقليص البطالة والنزوح الريفي، محتوى هذه الإستراتيجية هو بناء جهاز إنتاجي وطني يقوم على قاعدة صناعية عصرية تخدم مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، خاصة قطاع الفلاحة، وكذا القيام بالتحولات الهيكلية الضرورية في القطاع الفلاحي بهدف الرفع من إنتاجيته، وخلق مناصب شغل ووقف النزوح الريفي، إضافة إلى مد الصناعة بالمواد الأولية والاستهلاكية الضرورية، كل هذا يتم بالتكامل بين مختلف قطاعات الاقتصاد، كما" حاولت الدولة هيكلة الاقتصاد ابتداءا من سنة 1964 وذلك من خلال إنشاء الشركات الوطنية الكبرى مثل(SONATRACH, S.N.S) .

وعلى أساس هذه القاعدة الأصلية توسع قطاع الدولة أكثر فأكثر، والعمل أصبح منظما بطريقة إرادية"[7] ، حيث جاء في برنامج طرابلس الذي أعد من طرف جبهة التحرير الوطني وتبناه المجلس الوطني للثورة سنة1962أن "التنمية الحقيقية للبلاد لوثيقة الصلة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية لتلبية احتياجات زراعية عصرية و لهذا الغرض توفر الجزائر إمكانيات ضخمة للنفط و صناعة الحديد والصلب و لهذا يتعين على الدولة أن توفر الشروط اللازمة لخلق صناعة ثقيلة " [8] وفي هذا السياق "أحدثت الجزائر ثورة صناعية كانت تشكل عاملا حاسما في تنمية البلاد اقتصاديا و اجتماعيا وثقافيا ،كما كان لابد من إحداث ثورة زراعية تهدف بدورها إلى خلق تحولات جذرية في الوسط الريفي،هذا إلى جانب ديمقراطية التعليم ومجانيته،العلاج المجاني والرعاية الصحية لجميع المواطنين ،القانون العام للعامل ،شق الطرق وبناء السدود وتوفير وسائل النقل إلى غير ذلك من الانجازات ،فضلا

---

[7]- بوتفنوشات مصطفى. "التغيرات الإجتماعية في الجزائر منذ الإستقلال" **ب المجلة السنوية لعلم الإجتماع**، 3، (1986) ، ص2.

[8]- جمال الدين لعويسات . **التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-1978)**، ترجمة الصديق سعدي ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1986 ،ص19.

عن تدعيم القدرة الشرائية للمواطنين ،وبذلك عرف المجتمع الجزائري ازدهارا اقتصاديا واجتماعيا و ثقافيا .

هذا المستوى المرتفع من الإستثمار قد سمحبارتفاع نسبة التشغيل حيث بلغت 4.4%سنويا هذا ما جعل البطالة تنخفض من % 33 سنة 1966 إلى حوالي % 20 سنة 1978"[9] حيث تم إنشاء 1100000 منصب شغل أي ما يعادل 100000 منصب سنوي بمعدل تكلفة 270000 د.ج للمنصب الواحد" [10]

ثانيا- المرحلة الثانية (1980 -1989) :

شكلت هذه المرحلة منعرجا حاسما في تطور الإقتصاد الجزائري، بحيث تميزت بترك استراتيجية التنمية المعتمدة في المرحلة السابقة، وتفكيك الجهاز الإنتاجي الوطني الذي كان بإمكانه بعث دينامية جديدة تسمح ببناء قاعدة صناعية وطنية، وضمان نسبة عالية من التشغيل، حيث انطلقت عملية إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية في بداية الثمانينات و التي تهدف إلى "تحسين الوضعية الاقتصادية للمؤسسات وذلك بالتوزيع السليم و المحكم لكل الثروات المادية و البشرية في مختلف الوحدات الإنتاجية "[11]

فالتراجع السريع عن استراتيجية التنمية الوطنية وتقليص الاستثمارات وإعادة توجيهها للقطاعات غير الدائمة في خلق مناصب الشغل، وكذلك الأزمة الاقتصادية الحادة التي ضربت الاقتصاد الجزائري بسبب انخفاض أسعار البترول سنة 1986 ، هما حدثان ساهما بصفة كبيرة في زعزعة وشل الجهاز الإنتاجي الوطني، الذي كان يعتمد أساسا في مدخولاته

---

[9]- شفير أحمين. التحولات الاقتصادية والاجتماعية وأثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العربي، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر، 1998، ص 129.

[10] Hamid Temmar . **Stratégie de dévelopement indépandant , le cas de l'Algérie**, Un billan edition publisud, Paris, P .32.

[11]- محمد روراوة و بدر الدين الميلي .الاقتصاد في ظل الإصلاحات:الدليل الاقتصادي والاجتماعي ، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار،الجزائر، 1989،ص55.

على المواد التجهيزية والوسيطية المستوردة، حيث عرفت معدلات النمو الاقتصادي، و معدلات نمو الناتج الداخلي الخام انخفاضا مستمرا إلى غاية 1989.

فخدمة الدين ابتلعت جزءا هاما من مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، ولكن رغم ذلك استمرت الجزائر في دفع خدمات ديونها باللجوء إلى تقليص كبير في وارداتها وهو الأمر الذي انعكس على تقلص الإنتاج الوطني نتيجة ندرة مواد التجهيز، كما تسبب في انخفاض استيراد السلع الإستهلاكية وأحيانا حتى السلع الحيوية كالأدوية الحبوب، بودرة الحليب، البن، السكر...إلخ .الأمر الذي سبب ندرة كبيرة في هذه المواد، وفجر موجة المضاربة التي أدت إلى ارتفاع الأسعار هذا ما دفع الجزائر إلى اللجوء للمنظمات المالية الدولية من أجل إعادة جدولة ديونها لفترات لاحقة والحصول على قروض جديدة ، واستمرت في دفع خدمات ديونها باللجوء إلى القروض القصيرة الأجل لتمويلها.

ثالثا- المرحلة الثالثة(1990-1999):

"عرفت مرحلة التسعينات وضعا اقتصاديا صعبا للغاية يتمثل في اختلال التوازنات الاقتصادية الكبرى، وأساسا ميزان المدفوعات جراء ارتفاع الديون وخدماتها، هذا الوضع أدخل الإقتصاد الجزائري في مرحلة الإنكماش الخطير الذي كان له انعكاسات مأساوية على الجانب الإجتماعي خاصة البطالة والفقر.

"خلال هذه الأوضاع المتأزمة انتهجت الجزائر سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي كانت أهدافها إحداث تغيير في قواعد سير الاقتصاد الجزائري نحو النظام الليبرالي بتقليص أكثر فأكثر دور الدولة في التخطيط وإعطاء مكانة أكبر للسوق والقطاع الخاص وهذا من أجل تحسين أداء وفعالية المؤسسات الاقتصادية بغرض دفع النمو والتشغيل وتحسين التوازنات الاقتصادية الكبرى للتقليص من ضغط المديونية وخدمات ديونها.

لكن أظهرت هذه الإصلاحات محدوديتها منذ البداية فنتج عنها تقليص إنشاء فرص العمل وهو ما تسبب في "عدم رضا بعض الإطارات على الظروف الجديدة للعمل مما دفع بهم إلى الإستقالة وبالتالي فقدت هذه المؤسسات خبرتهم"[12] .

وكذا زيادة أعداد البطالين سنة بعد سنة حيث " تم تسريح أكثر من 260 ألف عامل سنة 1995 وتقلصت مناصب العمل "[13].

ونتيجة إغلاق المؤسسات الاقتصادية لانعدام مردوديتها المالية أو بسبب المنافسة التي تتعرض لها نتيجة فتح أبواب التجارة الخارجية على مصراعيها وإغراق السوق بالمنتوجات المستوردة ونتيجة عملية الخوصصة الناتجة عن أزمة تسيير الدولة لرأس المال بواسطة صناديق المساهمة لم تتمكن الدولة من الفصل بين السيادة والتجارة دفع الدولة مرة أخرى إلى التنازل عن السلطة القانونية والاقتصادية لصالح شركات رؤوس الأموال مجموعات صناعية ومالية أو شركات مراقبة متمثلة في الشركات العمومية القابضة.

حيث" قامت الجزائر بتحرير التجارة الخارجية وتشجيع القطاع الخاص للعمل في مختلف مجالات الإنتاج والتوزيع والتسويق دون التركيز فقط على الأنشطة التجارية التي تحقق أرباحا مرتفعة وسريعة تعتمد على الاستيراد وإعادة البيع في السوق المحلي، كل هذا أدى إلى دخول الجزائر في دوامة اللااستقرار الاقتصادي والاجتماعي، خاصة

بعد تقرير إلغاء الدعم للمواد الأساسية ، دون تقديم تعويضات للفئات الأكثر حرمانا

وقد نتج عن هذه الظروف أن "ازدهرت فئات اجتماعية وصعدت إلى أعلى السلم الاجتماعي ،حيث وصلت إلى مناصب سياسية وإدارية عليا في الدولة معتمدة في ذلك على ما حققته من كسب وثراء فاحش في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي ،في حين ازدادت

---

[12] -Ahmed Dahmani .L'Algérie à l'épreuve économie politique des réformes 1980-1997. Casbah, 1999 ,p 18.

[13]- الديوان الوطني للإحصائيات . "مؤشرات عن الوضع الإجتماعي المتدهور"الجزائر بالأرقام، نشرة رقم 19، الديوان الوطني للإحصائيات ، الجزائر،2000.

الطبقات الوسطى بمجملها أكثر تهميشا و تدهورا ،ولهذا نرى حدوث تشوه في البنية الطبقية ،وقد جاء هذا التشوه نتيجة الاختلال في الهيكل الاقتصادي الذي أدى أيضا إلى اختلال في الهيكل الاجتماعي"[14] .

المبحث الثالث: انعكاسات التحولات الاجتماعية و الاقتصادية على المجتمع الجزائري :

إن التحولات الاقتصادية التي تعرض لها المجتمع الجزائري أفرزت عدة أزمات لكون أن الجانب التشريعي لم يكن يلبي إطلاقا الحاجة الاجتماعية الاقتصادية التي أحالت المجتمع للانتقال من نظام إلى آخر، ومن تلك الأزمات:

الأزمة الاقتصادية والتي كانت بتخلي الدولة عن تسيير الاقتصاد وتراجعها عن سياسة الوظيف العمومي واعتمادها سياسة رأسمالية الدولة، هذا ما جعلها تفكر فقط في المشاريع التي تحقق راحة لصناديقها المالية والتأمينية وهذا ما تسبب في ارتفاع معدلات البطالة خاصة بطالة أرباب الأسر الذين تم تسريحهم نتيجة خوصصة المؤسسات العمومية وإفلاس بعض الشركات التي عجزت عن المنافسة وانتشار القطاع غير الرسمي.

والتحولات السياسية والتي حدثت بالتحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية حيث خلفت أزمة أمنية، دامت عشرية كاملة من سنة 1990 إلى سنة2000 والتي "تركت آثارا وخيمة على المجتمع ، فضحايا الأزمة بحسب التقديرات لا يقلون عن مائة ألف ،وهناك مفقودين لا يعرف عددهم بالضبط و هناك دمار في المنشئات القاعدية وتعطيل للإنتاج"[15] كما تسببت في تدمير المؤسسات الاقتصادية العمومية وهذا ما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة خاصة بالنسبة لأرباب الأسر ، وهكذا أصبحت هذه العائلات تعاني من

---

[14]- عبد الناصر جابي و علي الكنز. الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة :الأزمة الجزائرية بين الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ،سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،1996، ص223.

[15]- عبد الحميد مهري ." الأزمة الجزائرية:الواقع والآفاق "، ب **مجلة المستقبل العربي** ، 226، (ديسمبر 1997) ص4-5.

البطالة والفقر وغيرها من المشاكل كأزمة السكن و التفكك الأسري من خلال قتل أرباب الأسر وهكذا فقدت الكثير من الأسر الجزائرية معيلها سواء كان الأب أو الابن ، و نزوح العائلات من الأرياف نحو المدن كان بحثا عن الأمن، و التي كانت آثارها عميقة على المجتمع الجزائري .

الهجرة الريفية الحضرية :

لقد عرف المجتمع الجزائري ظاهرة الهجرة الريفية الحضرية خلال عدة فترات تاريخية، لكن الحركة الهجرية التي تمخضت عن الأزمة السياسية – كانت أكثر تأثيرا على المجتمع الجزائري ذلك أنها تسببت في إحداث تغيرات بارزة في بناءه الاجتماعي "فتدهور الوضع الأمني بسبب انتشار ظاهرة الإرهاب تسبب في هجرة السكان الريفيون نحو المدن إذ قدر عددهم بحوالي 3 ملايين مهاجر" [16] كما أن نزوح العائلات من الأرياف نحو المدن بحثا عن الأمن جعلها تفقد مصادر رزقها خاصة وأن أغلب العائلات الريفية كانت تحقق نوعا من الاكتفاء الذاتي ذلك أنها كانت تعتمد في عيشها على زراعة الأراضي وتربية الحيوانات، وهكذا أصبحت هذه العائلات تعاني من البطالة والفقر وغيرها من المشاكل .

انعكاسات الهجرة الريفية الحضرية على الوسط الحضري:

إن الهجرة الريفية الحضرية تسببت في فرض واقع اجتماعي مختل ،حيث فقد الريف وظيفته الإنتاجية ،واكتظت المدن وتريفت ففقدت وظيفتها في توفير الخدمات الحياتية المختلفة لجميع ساكنيها ، وتشوهت صورة نسيجها العمراني بفعل النمو الحضري العشوائي وظهور أزمة الأحياء العشوائية التي تتميز بالفقر والبؤس والهامشية ،في ظل التعايش والتداخل بين الأنساق القيمية الريفية والأنساق القيمية الحضرية ،غير خاف أن هذه الثنائية التي كثيرا ما تحول دون ظهور ثقافة حضرية متميزة تحكم الفعل الاجتماعي من ناحية

16– حسين خريف . المدخل إلى الاتصال والتكيف الإجتماعي ، مخبر علم إجتماع الإتصال للبحث و الترجمة ، قسنطينة ،2005، ص125.

وتكرس مقولات –"استمرار الترييف "،"الفلاحون في المدينة "،"الفلاحون الحضريون" –من ناحية أخرى" [17] وحسب بعض المختصين التابعين للوزارة المنتدبة للمدينة الذين أعدوا وثيقة حول الاختلال السكاني ومدى تأثيره على الوضعية الحالية للمدن الجزائرية فإن هذا الواقع أفرز عدة ظغوطات تمثلت أساسا في ظاهرة النمو المتسارع للمدن ،بشكل صعب على السلطات إمكانية التحكم فيه ،وهو ما أفرز بدوره ما أصبح يسمى حاليا عدم الانسجام الحضري ،الذي يبدو جليا في التدهور الحاصل للفضاءات الحضرية،وانعدامها أحيانا إضافة إلى بروز اختلالات في الوسط المعيشي للمناطق الحضرية وهو ما أثر سلبا على سلوكيات المواطن" [18].

هذه الاختلالات من شأنها تحويل المدينة من مركز للإشعاع الحضاري إلى مركز للتدهور الاجتماعي خاصة الصناعية منها كمدينة الجزائر،البليدة ،عنابة، سكيكدة ، وهران ...إلخ

ذلك أن التصنيع لعب دورا محوريا في خلق واقع فوضوي للحياة الحضرية ،فعوض أن يكون أداة للتقدم والانتعاش الاقتصادي بكيفية متوازنة ومن ثم يكون توسع المدن مبنيا على تصورات جمالية عمرانية تسبب في تشويه الوسط الحضري وتضخمه،وكل هذه الظروف خلفت انعكاسات سلبية على الواقع الاجتماعي والاقتصادي للأسر.

ومن مظاهر الفوضى التي تميز الوسط الحضري، فوضى السوق ،حيث عمت ظاهرة **الاقتصاد الموازي** إذ عرف المجال غير الرسمي للاقتصاد الموازي في السنوات الأخيرة إبداعات كبيرة على مستوى المنهج و المفهوم،فعلى المستوى المنهجي تعددت تقنيات التقييم والتحليل أكثر فأكثر،كما توفرت أدبيات ليست بالهينة على مستوى المفهوم ،من خلال النظام

17– اسماعيل قيرة . أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية ، مخبر الانسان والمدينة ،قسنطينة ، ص170.

18– الخبر اليومي، الإثنين 30جانفي 2006 ، ص12.

الجديد للمحاسبة الوطنية للأمم المتحدة لسنة 1993الذي استعمل تعبير الاقتصاد غير الملاحظ،الذي جاء ليوسع مفهوم الاقتصاد غير الرسمي وفيه ثلاث فئات :

* "**الاقتصاد غير القانوني :**

ويتمثل في النشاطات غير الشرعية و الممنوعة بقوة القانون أو النشاطات الشرعية الممارسة من أشخاص غير مصرحين .

***الاقتصاد السفلي :**

ويتعلق الأمر بالنشاطات القانونية التي يكون فيها جزء من الإنتاج أو كله مخفيا لأسباب مختلفة ،ومن أمثلة الإخفاء أو الكتمان يذكلر نظام المحاسبة الوطنية أربع أمثلة :

1-التهرب الضريبي على الدخل،الرسم على القيمة المضافة أو بعض الرسوم الأخرى بسبب التصريح الجزئي بالإنتاج والدخل،

2-التستر على التصريح بالشغل والعمالة .

3-الغش في المساهمات الاجتماعية ،خرق وتجاوز ضوابط العمل المنصوص عليها قانونا(الأجر الأدنى،عدد ساعات العمل ،تجهيزات الأمن)

4-عدم الالتزام بتطبيق بعض الإجراءات الإدارية .

كما يفرق نظام المحاسبة الوطنية في هذه الفئة من الاقتصاد غير الملاحظ بين مكونين أساسيين:الاقتصاد السفلي وذلك لأسباب اقتصادية(التهرب الضريبي ،التصريح الجزئي برقم الأعمال والشغل)والاقتصاد السفلي لأسباب إحصائية(غياب الوحدات المؤسسية للسجلات الإحصائية،عدم التسجيل ،وعدم الإجابة)

*الإقتصاد غير الرسمي:

يعني القطاع غير الرسمي الوحدات الإنتاجية المتصفة بضعف مستوى التنظيم،ووسائل إنتاج بدائية وغياب تقسيم العمل ورأس المال ووسائل عمل قائمة بالأساس على العمالة الموسمية أو على الروابط العائلية أو الشخصية أوالإجتماعية،هذه الوحدات تنتمي إلى القطاع العائلي ولا تستطيع أن تشترك مع وحدات أخرى،وبعبارة أخرى القطاع غير الرسمي يتضمن مؤسسات بحسابات خاصة ومؤسسات للمستخدمين غير الرسميين".[19]

وعليه يمكن القول أن الاقتصاد الموازي هو"مجموعة من الأنشطة التي تحقق دخلا لا يتم تسجيله بصفة رسمية ضمن حسابات الناتج القومي إما لتعمد إخفائه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة وإما بسبب أن هذه الأنشطة المولدة للدخل بحكم طبيعتها ،تعد مخالفة للقوانين السائدة في البلاد"[20] وأوضح رئيس منتدى رؤساء المؤسسات رضا حمياني خلال منتدى دولي حول الاقتصاد الموازي في الجزائر أن"ظاهرة الاقتصاد الموازي هي نتيجة اختلال الاقتصاد الذي لا يستجيب لحاجيات خلق مناصب شغل دائمة من قبل القطاع الإنتاجي ،و يرى بأن مكافحة هذا النوع من الاقتصاد مرهون بإطلاق جهاز إنتاج وطني الذي تراجعت نسبة تغطيته لحاجيات السوق من20% إلى 5% في ظرف 20 سنة "[21].

---

[19] – Hamid Zidouni . évaluation et analyse de la place de l'économie informelle en Algérie ,Approche de la comptabilité nationale , objet d'une communication au séminaire sur l'économie informelle Alger 09 avril 2003.

[20]– صفوت عبد السلام عوض الله . <u>الاقتصاد السري-دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه</u> ، دار النهضة العربية،القاهرة ،2002،ص9.

[21]– خبراء ومختصين أجانب وممثلين عن مؤسسات ذات خبرة . " الاقتصاد الموازي " وكالة الأنباء الجزائرية ،13 مارس 2012 ، ص3.

ولقد أكد مدير الدراسات بوزارة التجارة نور الدين زايت أن" ظهور الاقتصاد الموازي في الجزائر يعود إلى عهد الاقتصاد المسير الذي كان يتميز باضطرابات دورية في تموين السوق وبالمضاربة أيضا،ومن جهة أخرى أشار باحث بمركز البحث التطبيقي للتنمية نصر الدين حمودة أن ظاهرة الاقتصاد الموازي راجعة إلى اختلال اقتصادي ،حيث لا يوفر القطاع القانوني مناصب شغل كثيرة لأصحاب الطلبات،وأشار أن الثقل الضعيف للاقتصاد غير التجاري والسوق غير التنافسية والاحتكار تشكل جميعها عناصر انتشار الاقتصاد الموازي موضحا أن الإقصاء الإجتماعي هو المصدر الرئيسي لبروز هذه الظاهرة ،وأكد أنه من بين 10جزائريين 7 يدخلون عالم الشغل دون أية شهادة ولا تأهيل وحاجيات السوق تفوق مستوى طالبي مناصب الشغل لاسيما الشباب،وقال أن قطاع البناء والأشغال العمومية يعرف أعلى نسبة من الاقتصاد الموازي بينما يستفيد هذا القطاع من أهم حصة من الميزانيات المخصصة خلال البرامج الخماسية ".[22]

ويرى الخبير البيروفي هيرناندو دي سوتو أنه "يجب أن تتم معالجة الاقتصاد الموازي من خلال جعله شرعيا وهو عمل يتطلب معرفة جيدة للظاهرة و ضرورة قيام رجال السياسة بوضع قواعد في متناول الجميع .[23]

وحسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء، فإن الاقتصاد غير الملاحظ يسود قطاع المؤسسات الصغيرة والتي تعتبر جزءا من النشاط العائلي،وأيضا قطاعات التجارة والبناء والأشغال العمومية والنسيج الصناعات التقليدية والنقل،نظرا لعدم خضوعها للرقابة.[24] أما معطيات البنك الدولي فتشير إلى أن نسبة الاقتصاد الموازي في الجزائر سنة 2006 قدرت

---

[22]- نفس المرجع السابق ، ص ص4-5.

[23]- نفس المرجع ، ص 5.

بحوالي 33.4% أي قيمة 20 مليار دولار من مجموع الناتج المحلي الإجمالي المقدرة بحوالي 60 مليار دولار ما يعني أن ثلث الثروة المنتجة في الجزائر أضحت في شكل موازي.[25]

فبالرغم من أن هذا النوع من الاقتصاد يساهم في حل مشكلة البطالة ولو مؤقتا وينتج بعض السلع والخدمات بأسعار منخفضة لتلبية حاجات الفئات ذات الدخل المنخفض،كما يساهم في رفع معدلات النمو من خلال توظيفه للأموال المتولدة من نشاطاته في ميادين الاستثمار المتعددة ،إلا أنه يتسبب في تشويه البنية الاجتماعية من خلال إدخال عادات سيئة وقواعد جديدة لم يألفها المجتمع ،وكابحة للتطور، كتعميق مجتمع الاستهلاك والعزوف عن الرشادة الاقتصادية في الانفاق،والميل نحو الاستهلاك البذخي،والتباهي بكل ماهو فاخر وحب الظهور أمام الفئات الاجتماعية الدنيا ،كما يضر بذوي الدخول القارة(الضرائب على المصدر) وبروز أصحاب الدخول السرية الذين يطمحون إلى تشكيل طبقة اجتماعية تهدف إلى الوصول إلى أعلى درجات السلم الاجتماعي دون جهد،إضافة إلى نشر الفساد بكل أشكاله (إداري و مالي وقضائي و سياسي) وهو تجل من تجليات اختلال النسق القيمي في المجتمع الجزائري

المبحث الرابع : انعكاسات التغير الاجتماعي على اختلال النسق القيمي في المجتمع الجزائري و بعض مظاهره

---

[24] – Hamid Zidouni . évaluation et analyse de la place de l'économie informelle en Algérie ,Approche de la comptabilité nationale, objet d'une communication au séminaire sur : l'économie informelle. 09 avril 2003 Alger , pp .11-13.

[25]– حفيظ صواليلي. " البيروقراطية،العمولات والرشاوى سرطان الاقتصاد الجزائري "، الخبر اليومي ، 14 سبتمبر 200، ص 15.

أولا: انعكاسات التغير الاجتماعي على اختلال النسق القيمي في المجتمع الجزائري

يعتبر النسق القيمي "نموذج منظم للقيم في مجتمع أو جماعة ما ،وتتميز القيم الفردية فيه بالارتباط المتبادل الذي يجعلها تدعم بعضها البعض وتكون كلا متكاملا ، هذا و يحدد النسق القيمي إطارا لتحديد المعايير و المثل والمعتقدات و السلوك الاجتماعي"[26].ولكل نسق قيمي مصادره المادية والتاريخية التي تفرزها الخبرات الاجتماعية في مجتمع معين "[27]

و القيم عبارة عن تصورات إدراكية واضحة مميزة للفرد أو الجماعة والتي من خلالها يمكن الاختيار بين البدائل وهي التي تقود سلوك الفرد ليتمكن من التعبير وبطريقة شرعية عن الفعل الاجتماعي.

فالقيمة عند بارسونز تشير إلى جوانب من موجهات الفاعل التي تلزمه المحافظة على معايير معينة ومقاييس للاختيار حينما يكون في موقف طارئ وحينما يكون الفاعل مجبر على الاختيار فإن موجهات القيمة قد تلزمه بمعايير معينة تساعده على اختياراته، ويرى جورج لندبرج "أن الشيء له قيمة أو هو قيمة عندما يسلك الناس نحوه كما لو أنهم يحفظونه أو يزيدون من ملكيتهم له"[28].

أما ماكس فيبر فيعرف القيم على أنها: "عبارة عن الموجهات التي تفرض نمط السلوك وشكله، وتتضمن هذه القيم بعض الأوامر التي تحكم السلوك الانساني بطريقة ضاغطة، قد تصنع هذه القيم بعض المطالب التي قد يضطر الإنسان إلى السعي لتحقيقها ".[29]

---

[26]- محمد عاطف غيث . قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ،1995ص506.

[27]- إبراهيم سعد الدين. مصر في ربع قرن :1952-1977،دراسات في التنمية والتغير الإجتماعي ، معهد الإنماء العربي،القاهرة ،1978، ص42.

[28]- فوزية دياب. القيم والعادات الاجتماعية- مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية ، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ط2، ص28 .

[29]- حميد خروف وآخرين. الإشكالات النظرية والواقع، منشورات جامعة منتوري،قسنطينة ،1999، ص110-111.

"كما يتخذ بعض الباحثين من القيم الاجتماعية دليلا موجها في دراستهم للثقافة والشخصية ويعتمده الكثير من الباحثين الأنثروبولوجيين والاجتماعيين كقاعدة عامة ترتكز عليها بحوثهم بشكل أو بأخر"[30]

و القيم تفرض نفسها على الأفراد كمقاييس مشتركة يسخرونها في أي مجتمع كان، لحل مشاكلهم وحسم خلافاتهم وتحقيق حالة من الإجماع والاتفاق الضمني والعلني حول قضايا مختلفة، "وتعمل القيم كقوى اجتماعية في تشكيل اتجاهات الاختيار عند الأفراد وهي التي توجه الفعل الاجتماعي نحو الأهداف الخاصة أو العامة، وكذلك تشكل المعايير التي بدورها تحكم على الفعل بالصواب أو الخطأ، وتعمل كمبررات أو كمرشد للسلوك، أكثر من هذا فان القيم هي ما ينبغي أن يكون أو الواجب أو المثال لأي تراث أو ثقافة " [31].

ولقد اهتم دور كايم بموضوع القيم أي الجانب المعياري للحياة الاجتماعية ويظهر إسهامه في تأكيده على دور نسق القيمة في تحديد السلوك الاجتماعي وفي الحقيقة إن دور كايم وجه انتباه السوسيولوجيين إلى أهمية القيم والأفكار في الحياة ولتأكيد المستوى الاجتماعي للقيم فان دور كايم رفض العملية التقييمية التي يقوم بها الفرد ولقد وضع دور كايم كتاب بعنوان (تقسيم العمل) ولقد حاول في هذا الكتاب التصدي لدراسة التغيرات التي تحدث في المجتمع نتيجة للتكنولوجيا وكيف يؤثر ذلك في نسق القيم والتوقعات المشتركة وطبيعة النظام الأخلاقي، وأطلق دور كايم على ذلك اسم التضامن العضوي في مقابل التضامن الآلي فهذا الأخير عند دور كايم متأصل في نسق القيمة، وهكذا ففي المجتمعات غير الصناعية يتم الوصول إلى التكامل أو التضامن العضوي فانه نتيجة العلاقات المتداخلة لنسق مركب من تقييم العمل.

---

[30]- رسان عزير داخر، مرجع سابق.

[31]- محمد أحمد بيومي. القيم وموجهات السلوك الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية،2006، ص78-79.

أما ماكس فيبر فان نظرته السوسيولوجية تتجلى في أن السلوك الذي تفرضه القيم هو سلوك يصدر أصلا لتحقيق قيمة اجتماعية معينة بالذات، ذلك أنه حينما يسلك الفاعل الاجتماعي سلوكا وفقا لقيمة ما أو طبقا لمثل أعلى، إنما تفرض عليه هذه القيمة أن يوجه نمط سلوكه وفقا لها بمعنى القيم عبارة عن الوجهات التي تفرض نمط السلوك وشكله .[32]

كما أن القيم تؤدي دورا مهما في حياة الفرد والمجتمع، حيث تحتل مرتبة رفيعة في أحاديثنا وسلوكياتنا اليومية، باعتبارها انعكاسا للأسلوب الذي يفكر به الأفراد ومحددات هامة للسلوك الفردي والاجتماعي على السواء.

وهي توجه سلوك الأفراد وأحكامهم فيما يتصل بما هو مرغوب فيه أو مرغوب عنه من أشكال السلوك في ضوء ما يضعه المجتمع من قواعد ومعايير، وعليه يمكن اعتبار القيم الركيزة الأساسية في تشكيل كينونة المجتمع، وحماية البناء الاجتماعي من التدهور والانهيار،غير أن تعرض المجتمع للتغير ينعكس على نسقه القيمي " فالقيم ترتفع وتنخفض، وتتبادل المراتب فيما بينها، إلا أنها تختلف في سرعة التغير، فبعضها يتغير ببطء مثل القيم الأخلاقية والروحية، وبعضها يتغير بسرعة كالقيم الاقتصادية."[33]

إن تعرض المجتمع الجزائري للتغير من خلال التحولات الاجتماعية والاقتصادية وما تمخض عنها من أزمات كان له عميق الأثر على النسق القيمي الذي كان سائدا في المجتمع الجزائري التقليدي،والذي كانت القيم الأخلاقية والدينية فيه تفرض سيطرتها على مختلف سلوكات الأفراد ونظم الجماعات، واعتبارها أهم من الجانب المادي والشهوات والرغبات والميول التي تغوي الفرد، إضافة إلى الوفاء لتقاليد الأجداد.

---

[32]- حميد خروف وآخرين، الإشكالات النظرية والواقع، مرجع سابق، ص-ص،110-111

[33]- فوزية دياب. القيم والعادات الاجتماعية- مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية ،مرجع سابق ص28.

ويقول بوتفنوشات في وصفه للنظام القيمي في المجتمع الجزائري التقليدي "يبدو أن كل شيء ينصب حول الشرف الذي يكتسبه الشخص من تصرفاته الأخلاقية، من تدينه والتسيير النزيه للشؤون الاقتصادية للجماعة" التي تسودها علاقات القرابة والتضامن القوي نتيجة حياتهم الاجتماعية والاقتصادية المشتركة التي تخضع إلى تنظيم محكم يترأسها رب العائلة ،أما بالنسبة للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الكبير فإن المهم بالنسبة للأطراف المعنية هو المحافظة على روح البركة ، فالإخلاص إلى الله حتى لا يرفع بركته ، وحتى يستحقوا هذه البركة فمن الضروري أن يكون الفرد متصفا بالأخلاق الحميدة.

إلا أن النظام القيمي التقليدي فقد الكثير من قوته، حيث شهدت القيم تغيُّرات كثيرة، فأصبحت قِيَما مادِية، ومن أمثلة ذلك ظهور النزعة الفردية والمتمثلة في البحث عن الاستقلالية بالسكن مما أدى إلى تفكك العائلة الممتدة وظهور الأسرة النووية، التي أصبحت تواجِه خطر التفكّك بسبب زيادة مؤشِّرات الفردية والاستغراق في المظهرية والتطلّعات الشخصية،حيث ارتفعت معدلات الطلاق في المجتمع الجزائري ،و زاد الحرص على إثبات التميُّز الاجتماعي، مما ساعد على ظهور المُباهاة الاجتماعية والنَّهم في اقتناء الغالي والثمين، كما ساعد على بروز التعالي والأنانية، وانتِهاز الفرص وتنمية العلاقات الشخصية بأصحاب النفوذ،إضافة ظهور نوع جديد من الزواج يقوم على الارتباط العاطفي قبل الخطوبة، وضُعف التمسُّك بالأخلاق كما ظهرت قيم أخرى في المجتمع الجزائري كالتعلّق بكل ما هو أجنبي في المظهر والسلوك وتدهْوَرت لُغة الخطاب التي دخلت عليها العامية المُبتذلة والمفردات الفرنسية و التقليد الكبير لنمط الألبسة الغربية وهذا يبين أن القيم في المجتمع الجزائري تأثرت بشكل كبير بالقيم الغربية بسبب الغزو الثقافي الذي فرضته وسائل الإعلام والاتصال، و أصبح الوضع المادي للفرد هو الذي يحدد مكانته ومقدار ما يحظى به من تقدير واحترام داخل المجتمع، حيث يقول المثل الشعبي "عندك دورو تسوا دورو ،عندك مليار تسوا مليار". وقلّت معايير الثِّقة بين الأفراد بسبب انتشار ظاهرة الاحتيال وزاد

الاندفاع نحو الاستهلاك وانتشار الاستثمار غير المُنتج، الأسرع في العائد والأقل في المخاطرة والتهرّب من الضرائب لعدم الثّقة في أداء السلطة ،ومع اتساع نطاق اقتصاد السوق بآليات العرض والطلب والمنافسة، سادت الرؤية الفردية الصراعية في المجتمع ،فتراجع التراحم الشخصي لصالح علاقات التعاقد اللاشخصية.

وهذا ما ساهم في تردّي منظومة القيم باستفحال الشكلية الفارغة من الجوهر، و البراغماتية النفعية التي تحرّض الانسان على بلوغ غاياته بغض النظر عن الوسائل المستخدَمة لذلك، وبالتالي صارت النفعية هى المعيار الذى يحكم على صواب أو خطأ فعل ما ، حيث يرى "جون لوك" الفيلسوف الإنجليزى الشهير:"إن صواب أى عمل إنما يحكم عليه بمقدار ما سيسهم به في زيادة السعادة الإنسانية، أو في التقليل من شقاء الإنسان، ولا يهم شئ سوى ذلك من قبيل مطابقة الفعل للوحي، أو للسلطة، أو التقاليد، أو للضمير والحس الأخلاقي .

ثانيا- بعض مظاهر الاختلال القيمي في المجتمع الجزائري :

تعددت صور الاختلالات القيمية في المجتمع الجزائري نذكر منها انتشار الفساد بكل أنواعه :

أ- انتشار الفساد في المجتمع الجزائري :

يعتبر الفساد من تجليات الانحراف القيمي الذي يعشش في رحم المجتمع الجزائري ،فهو "ظاهرة اجتماعية غير قانونية تتمثل في المحسوبية والرشوة و الابتزاز والسرقة وانتهاك الإجراءات المتبعة في تحقيق مصالح شخصية ،و استخدام الموارد العامة لتحقيق مكاسب شخصية ،بسبب ضعف وسائل الضبط الاجتماعي (العرف، نظرة الناس، كلام الناس،النوازع الدينية ،الآداب العامة ،النواميس الاجتماعية ،الأخلاق الرسمية مثل القانون ،الدستورو الأنظمة الداخلية)" وحسب البنك العالمي "الفساد هو إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص أو استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة،أو الاستغلال السيئ للوظيفة العامة أي الرسمية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة ،فالفساد يحدث عادة عندما

يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة ،كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية ،كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب وسرقة أموال الدولة مباشرة "

،و من أبرز السلوكيات التي تعبر عن ظاهرة الفساد ما يلي :

الرشوة :أي الحصول على أموال أو منفعة من أجل تنفيذ عمل مخالف لأصول المهنة .

المحسوبية :أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة دون أن يكونوا مستحقين لها .

المحاباة:أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة .

الواسطة :أي التدخل لصالح فرد ما ،أو جماعة دون الإلتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الإنتماء الحزبي رغم كونه غير كفء ،وهي منتشرة كثيرا في العالم العربي .

نهب المال العام: أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق بشكل سري تحت مسميات مختلفة .

الإبتزاز:أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.

ولقد انتشر الفساد في الجزائر بشكل ملفت للانتباه خاصة في السنوات الأخيرة ،حيث "صنفت منظمة الشفافية الدولية الجزائر في المرتبة 94 عالميا والعاشرة عربيا ضمن

مؤشر الدول الأكثر فسادا تضمن 177 دولة."[34] ومن تجليات الفساد في المجتمع الجزائري تلك التي تعلقت "ببنك وشركة طيران الخليفة ،و مؤسسة القرض الشعبي الجزائري وكذا الشركة المختلطة "براون روث كوندور " المكلفة بإنجاز عدد من المشاريع لفائدة شركة سوناطراك ووزارة الدفاع الوطني ، إضافة إلى إبرام عدة مؤسسات و شركات وطنية لصفقات غير قانونية ،و التواطآت الحاصلة في العقار بوجه عام ،وفي أراضي البناء بوجه خاص ،و حتى في مجال التربية ،التكوين، التعليم العالي "[35]

فالفساد من زاوية التنظيم الاجتماعي يمثل الوهن التنظيمي الذي ينطوي على عدم فاعلية المواقع التنظيمية و أدوارها داخل التنظيم أو عدم آدائها لمستلزماتها كما هو محدد و مطلوب منها هيكليا .[36]

ومن ثم فالفساد يلحق حتما الضرر بالمصلحة العامة،إذ يحدث "اعتلالا وظيفيا داخل النسق البنائي متناميا مع كافة الأنساق المكونة للبناء الاجتماعي" .[37]

ذلك أن الفساد يؤدي إلى نتائج سياسية و إقتصادية و إجتماعية في غاية الخطورة، إذ أن هذه الآفة تنخر جسد الدولة والمجتمع من الأساس مما يتسبب في انحلال النسيج الاجتماعي، إذ أصبح الأفراد المواطنون لا يثقون في مؤسساتهم، وصاروا يلجأون إلى أشخاص موجودين على مستويات مختلفة يمكنهم أن" يمنحوهم "بعض الحقوق والمزايا على حساب التشريع والتنظيم المعمول بهما، ولقد قام هؤلاء

---

[34]– محمد شراق . " الجزائر تطعن في مصداقية تقرير الشفافية الدولية حول الفساد" ، الخبر اليومي، الثلاثاء 10ديسمبر 2013 ، ص03.

[35]– موسى بودهان . النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر، مرجع سابق، صص34-35

[36]– معن خليل العمر . التفكك الاجتماعي ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2005، ص254.

[37]– نفس المرجع ،ص255

الأشخاص، من إطارات أو أعوان في الدولة، بخصخصة الوظيفة التي يمارسونها، وساعدهم في ذلك تعيينهم إلى" ما لا نهاية "في وظائفهم، وصاروا يسيّرون مختلف المؤسسات والإدارات التي كلّفوا بها كما لو كانت ملكا يدرّ عليهم مزايا مادية عن أي عمل يقومون به أو قرار يتخذونه، ويلاحظ مثل هذا السلوك على جميع مستويات المسؤولية.

فحالة التفسخ هذه تغلغلت في أوصال المجتمع ، وعززت لدى الفرد اقتناعه بأن الفساد قد عمّ وما عليه إلا أن يعمل على هذا الأساس، و لا سيما الفقراء و الضعفاء، و هي فئات لا تستطيع دفع الرشاوي و لو لتلبية أبسط الاحتياجات.

ب-غياب العدالة الاجتماعية:

تمثل فكرة العدالة الاجتماعية التعبير القانوني والسياسي لمفهوم الخير العام ،وهي المقوم الأساسي للمجتمع المنظم الذي تتجسد فيه المساواة في الحقوق والواجبات مع مراعاة الفروق بين الأفراد في الجهد المبذول في الأعمال المختلفة وفيما تتطلبه من مهارة أو تأهيل علمي أو خبرة ، وكذلك الفروق العمرية و الصحية وغيرها ، والحريات العامة .

وتعتبر العدالة الاجتماعية مطلبا واستحقاقا إنسانيا أساسيا،يمكن الفرد من التمتع بمجموعة من الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية الضرورية لحياة لائقة،وهو ما قرره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و كذا العهود والمواثيق والاتفاقات الدولية كالعهد الدولي .

حيث توجد علاقة وطيدة بين العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان وإشباع حاجاته كالتعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق الحراك الاجتماعي الصاعد والمشاركة السياسية وما إلى ذلك ،وللعدالة الاجتماعية صورا متعددة باعتبارها مرجعية معيارية لكافة القيم الإنسانية ،فهي عدالة مبدأ تكافؤ الفرص و هي عدالة في توزيع الناتج أو الدخل المحلي،ومن أجه المساواة في تكافؤ الفرص غياب التمييز بين الأفراد ،وإزالة كل ما يؤدي إليه كالتهميش والإقصاء الاجتماعي والحرمان من بعض الحقوق ،الفقر وغيرها .

وهكذا فإن استحواذ بعض الفئات الاجتماعية على غالبية الفرص المتاحة وحرمان فئات أخرى منها ،يعد إخلالا صارخا لمبدأ العدالة الاجتماعية ،وتعديا واضحا على حقوق الإنسان . :حيث عَلا شأن لاعبي الكرة والمغنين، في حين تراجَعت حظوظ المفكّرين والعلماء وغابت العدالة الوظيفية بسبب المحسوبية، والعدالة السياسية جرّاء تزوير الانتخابات، والعدالة الاقتصادية بسبب الرشوة والفساد، والعدالة الاجتماعية بسبب تصعيد المُنافقين والمؤيِّدين وكتّاب السلطة. ومن ثم، باتت قِيم النِّفاق والوصولية والنفعية والتواكل والصعود على أكتاف الآخرين، هي الصِّفات الغالبة، وغدا التّفاني في العمل أو العِلم والابتكار وتعليم الأجيال، من الأمور غير الهامة ، وبالتالي أصبح المجتمع الجزائري يشهد انحرافات معيارية متعددة ،تمخض عنها ما يعرف بالصراع القيمي .

ت- **صراع القيم (Anomie اللامعيارية)** : هو تباين القيم و تغاير واختلاف وظيفة كل منها وتعارضها مع وظائف وغايات القيم الأخريات، ويرتبط هذا التباين في جوهره بالجماعات والطبقات والنظم الاجتماعية، أما تضاد القيم فهو وجود اتجاهين متعارضين أو أكثر من اتجاهات القيم، وقد يكون هذا التعارض بين وسائل كل منهما أو أهدافه كوجود وسيلة تقليدية تستند إلى العرف في مقابل عقلية أخرى متحررة تميل إلى التجديد والموازنة العقلية

وفي ضوء نظرية اللامعيارية سواء أفكار دوركايم أو ميرتون ، فترى هذه النظرية بأن في كلتا حالتي الاقتصاد، المزدهر أو المنحدر تنهار ميكانيزمات الضبط والكبح الاجتماعي .

فالعنصر الرئيسي في تفسير دوركايم هو التوازن بين الحاجات والإشباع، وأي شيء يخل بهذا التوازن يؤدي إلى الاضطراب والمعانات والسلوك اللانظامي، فالاقتصاد المنحدر أو المنهار يؤثر في التوازن لأنه يجعل من الصعوبة بالنسبة للأشخاص إشباع حاجاتهم المشروعة والمحددة بأنها طبيعية، أما الاقتصاد المزدهر فهو يؤثر في التوازن من حيث أنه يوحي للأفراد بأن أنماط الحاجات المحددة والمشروعة في المجتمع قد تكون متواضعة، وأنه

يمكن للشخص أن يتوقع أكثر من ذلك، وحين ترفع الكوابح عن الحاجات تزداد توقعات الفرد للإشباع وتخرج عن نطاق الضبط.

خلاصة:

وهكذا فإن الصراع القيمي تسبب في اختلال النظام الاجتماعي وتفككه ،حيث أصبح هذا الأخير-النظام الاجتماعي- عاجز عن إشباع حاجات أفراده، ذلك أن نظمه لم تعد فاعلة في آداء وظائفها التي وجدت من أجلها.

الفصل الخامس:

اختلال النظام الاجتماعي و علاقته بانتشار النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين في المجتمع الجزائري

تمهيد

المبحث الأول : اختلال النظام الأسري في المجتمع الجزائري

المبحث الثاني : اختلال النظام التربوي في المجتمع الجزائري

المبحث الثالث : اختلال النظام القانوني في المجتمع الجزائري

خلاصة

تمهيد:

يعتبر اختلال النظام الاجتماعي مظهرا من مظاهر التغير السريع الذي تعرض له المجتمع الجزائري و الذي يعبر عن حالة العجز الوظيفي لمختلف النظم الاجتماعية و بالتالي هذا ما أفرز عدة ظواهر سلبية من بينها النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين سنا ،حيث سنعرض في هذا الفصل ،علاقة عجز كل من النظام الأسري والنظام التربوي بانتشار النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين

و كذلك عجز النظام القضائي عن آداء وظيفته والمتمثلة في تفعيل النصوص القانونية الرامية لحماية الأطفال القاصرين سنا من الاستغلال الاقتصادي .

المبحث الأول: اختلال النظام الأسري:

ينظر عادة إلى الأسرة، بصفتها جماعة اجتماعية، ونظام اجتماعي، فهي جماعة لأنها تتشكل من أفراد تربطهم علاقات اجتماعية ، وهي نظام اجتماعي، أي مجموعة من القواعد التي تنظم عملية الارتباط بين الذكور والإناث، في الزواج، والعلاقات الأسرية، وإنجاب وتربية الأطفال،وتسير مختلف الوظائف

ولما كانت الأسرة تمثل ظاهرة اجتماعية ذات انتشار عالمي، يفضل العلماء دراستها كنظام اجتماعي .

أ- ماهية النظام الأسري :

تواجه العلماء صعوبات جمة في تعريف الأسرة الإنسانية، نظرا لأنها تخلط بين عناصر بيولوجية عامة، يشترك فيها جميع البشر، ويتعلق الأمر هنا بتنظيم النشاط الجنسي، التكاثر وحفظ النوع البشر ي، وعناصر أخرى اجتماعية ثقافية، يختلفون فيها عبر المكان وعبر الزمان وهي نظام الزوا ج، شكل التنظيم الاجتماعي للأسرة، طبيعة العلاقات القائمة بين مختلف الشخصيات التي تشكل أدوارا اجتماعية داخلها، وماهية الوظائف الشخصية التي

تؤديها الأسرة لأفرادها، والوظائف المجتمعية التي تمارسها بوصفها مؤسسة اجتماعية،حيث" يرى لندبرج أن الأسرة هي النظام الإنساني الأول ومن أهم وظائفها إنجاب الأطفال للمحافظة على النوع الإنساني "[38]

ولقد عرف بيرجس ولوك " (E.W BURGESS.H & H.J. LOOCKE) الأسرة بأنها جماعة من الأشخاص يرتبطون بروابط الزواج والدم والتبني، ويعيشون معيشة واحدة، ويتفاعلون كل مع الآخر في حدود أدوار الزوج والزوجة، الأم والأخ والأخت ويشكلون ثقافة واحدة ومشتركة[39]".

هذا التعريف يركز بشكل أساسي على ظاهرة التفاعل الاجتماعي داخل الأسرة، ولقد وجهت له عدة انتقادات، أهمها أنه لم يراع الفروق الجوهرية والاختلافات البينة بين المجتمعات البشرية، في تنظيم الأسرة، كما أن الروابط التي ذكرها روابط الزواج والدم والتبني، قد تتطلب في بعض المجتمعات – خاصة تلك التي تجهل الدور البيولوجي للرجل في عملية الإنجاب– اعترافا وقبولا من المجتمع، قد يصاحبه أداء بعض المراسيم والطقوس الرمزية " ففي بعض أجزاء، جزيرة ميلنزيا لا تعتبر ولادة الطفل في العائلة، العامل الوحيد االذي يحد إنتماء الأفراد إلي العائلة، فالرجل الذي يدفع نفقات عملية الولادة للقابلة يصبح الأب الشرعي للطفل المولود وزوجته تصبح أما للطفل، وفي أجزاء أخرى من هذه الجزيرة يتحول الرجل إلي أب عندما يقوم بزراعة شجرة السيكاس أمام باب داره ، وهناك مجتمعات أخرى يعتبر فيها ابن الزوجة ابنا لزوجها حتى لو كان أبوه شخصا آخر[40]".

---

[38]– حسين عبد الحميد أحمد رشوان . البناء الاجتماعي –الأنساق و الجماعات ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ،2010 ، ص93.

[39]– نخبة من الأساتذة. المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية،ص177 .

[4]– دينكن ميتشيل . معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، دار الطليعة ، بيروت،1986 ، ط2، ص 98.

ويعتبر هذا التعريف في نظر المختصين أحسن من التعريف الأول تعريف كينكزلي الذي تجاهل إمكانية انضمام بعض الأفراد إلى الأسرة عن طريق التبني، وتمتعهم بحقوق كاملة، دون وجود رابطة دموية في بعض المجتمعات، مثل المجتمعات الأوروبية.

أما ايميلو وليامز: فعرف الأسرة قائلا " (EMILIO Williams) الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية التي تشمل رجلا أو عددا من الرجال، يعيشون زواجيا مع امرأة أو عددا من النساء، ومعهم الخلف الأحياء وأقارب آخرين وكذلك الخدم[41] " فهذا التعريف يفسح المجال واسعا أمام الباحث لحصر أنواع الزواج الممكنة: الزواج الجمعي، نظام تعدد الأزواج، نظام تعدد الزوجات، وأخيرا الزواج الأحادي، وأشكال التنظيم الأسري التي تتوافق مع أنماط الزواج المتعددة وتنهض عليها فهو يركز بخاصة على أشكال التنظيم الأسري، ويغفل الوظائف التي تقوم بها الأسرة، وكذا صور التفاعل الاجتماعي التي تقع بين أفرادها.

وفي ضوء هذه التعاريف التي قدمه علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا للأسرة، يمكن القول أنه يصعب على الباحث الاجتماعي وضع تعريف للأسرة، يتفق عليه الجميع، فكل تعريف يركز على بعض الجوانب التي تبدو أهم من غيرها في نشوء الأسرة واستمرارها، سواء كانت التنظيم، الوظائف، التفاعل الاجتماعي...الخ.

ويمكننا القول أن الأسرة هي مؤسسة اجتماعية أساسية، ونظام اجتماعي ذو انتشار عالمي، يعتمد في وجوده على عناصر بيولوجية ضرورية، وتتدخل الثقافة في توجيه وتعديل هذه العوامل بما يناسب طبيعة المجتمع وظروفه وتحولاته.

وإذا كان الاختلاف واضحا بين العلماء في تعريف ماهية الأسرة، فإن هذا الاختلاف يظهر جليا كذلك بين العلوم الاجتماعية التي تشترك في دراسة الأسرة، وعلى رأسها الأنثروبولوجيا،

---

[41] – Emilio Williams. **Dictionnaire de sociologie**, ed M. Rivière, Paris, 1970, p106.

علم الاجتماع وخاصة علم الاجتماع الأسري، والديموغرافيا، لأن هذه العلوم تتبنى كل منها زاوية تنظر منها إلى هذه الوحدة الاجتماعية "[42] .

فهي مجموعة من الأشخاص يرتبطون فيما بينهم بواسطة الزواج والنسب، أي الوحدة القرابية، وهنا يكون التعبير عنها غالبا بمصطلح القرابة وهذا هو الإطار العام الذي ترتكز عليه الأنثروبولوجيا في تعريف ودراسة الأسرة.

وهي جماعة منزلية، أي جماعة اجتماعية تكون وحدة بنائية داخل المجتمع، ويضمن استمرارها الوظائف التي تؤديها للفرد والمجتمع، وأشكال التفاعل الاجتماعي القائمة بين أفرادها الذين يشغلون أدوارا اجتماعية يحددها المجتمع، وهذا هو التعبير عنها بمصطلح الجماعة المترلية مجال علم اجتماع الأسرة بامتياز. أما الديموغرافيون) العلماء المختصين في علم الديموغرافيا أو دراسة السكان فيتخذون من المشاركة في السكنى والاستقلال الاقتصادي المنزلي،المحكان الأساسيان لتعريف الأسرة، ويطلقون عليها الأسرة المعيشية ويقصدون بها" أي وحدة اجتماعية مكونة من شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص، تكفل لنفسها استقلالا اقتصاديا سواء انطوت هذه المجموعة على أطفال أو اقتصرت على عنصر الرجال فقط[43]".

وعلى الرغم من اختلاف صورة الأسرة من مجتمع لآخر، وبالرغم من التغيرات التي مست نظام الأسرة في مختلف الأنشطة الاجتماعية إلا أنه بقي معترفا بها في المجتمعات القديمة والمعاصرة.

---

42 –Thérèse, Locoh . **Familles africaines, population et qualité de vie**, les dossiers du CEPED, n°31, Paris, 1995, pp01-10.

43– سيد عبد المعاطي وأخرون. علم إجتماع الأسرة ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1999 ، ص 20.

ب-وظائف النظام الأسري :

تتنوع أشكال الحياة الأسرية و تختلف من مجتمع إلى آخر ،وحتى في المجتمع الواحد من زمن إلى زمن ،ومع ذلك فإن وظائفها واحدة في كل المجتمعات ، حيث تواجه العديد من المطالب و الاحتياجات ،وتقوم الأسرة بعدد من الوظائف الأساسية هي الوظيفة الجنسية و وظيفة الإنجاب و التكاثر ، والوظيفة الاقتصادية و الوظيفة التربوية "[44].

1-الوظيفة الجنسية : فالأسرة توفر إطارا ملائما للأفراد لإشباع حاجاتهم ورغباتهم الجنسية، غير أن الحاجة إلى الإشباع الجنسي، لا يعتبر عاملا كافيا لنشوء الأسرة، واستمرار العلاقات الزوجية في كل المجتمعات، كما أن هناك ثقافات ومجتمعات كثيرة تسمح لأفرادها بإقامة علاقات جنسية قبل الزواج أو خارج نطاقه.

فالتزاوج " ظاهرة فيزيولوجية تخضع لمجموعة من الضوابط الثقافية... ومعنى هذا أن المسموحات الجنسية تختلف اختلافا كبيرا جدا من ثقافة إلى أخرى، بل قد يختلف المجتمع الواحد في أقسامه المختلفة إزاء النظر إلى هذا الخبرات الجنسية التي تمارس خارج نظام الزواج"[45].

"فالأسرة تهتم بحفظ النوع البشري من خلال اتصال مشروع يستلزم تصديق المجتمع وقبوله وذلك وفق قواعد تمثل في جملتها تنظيمات اجتماعية تتحكم فيها العادات والتقاليد المجتمعية على تعاليم دستورية إلاهية"[46].

2- الوظيفة الإنجابية : تعتبر الأسرة الخلية الأساسية المسؤولة عن تزويد المجتمع بأعضاء جدد، أو تعويض الأفراد الذين ماتوا أو هاجروا، وهي بذلك تعمل على استمرارية الحياة من جيل إلى جيل، وتعمل على تطعيم قوة العمل بطاقات جديدة.

---

[44]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان . البناء الاجتماعي -الأنساق و الجماعات ، مرجع سابق ،ص101.

[45] محمد عاطف غيث. علم الاجتماع نظريات وتطبيقات، دار المعرفة، مصر، 1986، ص ص 198-199.

[46] - خيري خليل الجميلي، مرجع سابق، ص 27.

3- الوظيفة الاجتماعية:

وهي من الوظائف الأساسية للأسرة بغض النظر عن الإنجاب والتناسل، تكمن في إكساب الفرد الخصائص الاجتماعية و الثقافية وترقية شخصيته البيولوجية كشخصية اجتماعية، وذلك بفعل كل ما يتشربه فيها من سلوكات وأخلاق وعادات ومعتقدات دائما في إطار العلاقات الأسرية وأنماط التفاعل الاجتماعي بين أفراد الأسرة التي تؤثر في شخصية الفرد بشكل أو بآخر، هذا بالإضافة إلى مسؤولية الأسرة في منع أفرادها وتجنبهم اقتراف السلوكات اللا اجتماعية ذات التأثيرات الضارة والتي لا تتناسب مع قيم المجتمع الحضارية، فالأسرة مؤسسة لنقل الثقافة إلى الأعضاء بما يمكنهم من الاندماج المجتمعي، ولهذا "فإن الوظيفة الحقيقية للأسرة تتمثل في بناء وتكوين الشخصية الثقافية الاجتماعية للإنسان، في إطار جماعة صغيرة تتميز علاوة على هذا بأن أفرادها تجمع بينهم مشاعر وأحاسيس شديدة الألفة والقوة"[47]، وبناء عليه تعتبر الأسرة المهد الحقيقي الذي يعتمد عليها المجتمع للقيام بعملية التنشئة الاجتماعية أو التطبيع الاجتماعي.

على الرغم من تعدد المؤسسات والهيئات والأنظمة الاجتماعية التي تشارك الأسرة في هذه الوظيفة، وانطلاقا من أداء الأسرة لمهمتي التنشئة والتطبيع الاجتماعي تنطلق معها مسؤولية تشكيل شخصية الفرد وفقا للأنماط والسلوكات الثقافية الموجودة داخل مجتمعه.

ويدلنا ذلك على أن البقاء البيولوجي للإنسان يخضع في جوهره للظروف والاعتبارات الاجتماعية التي تصيغه وتكيفه، وهنا تبدأ الوظيفة الحقيقية لجماعة الأسرة والتي لم يكن هناك أي مؤسسة أو نظام آخر يستطيع أن يحققها ولا حتى بشكل جزئي ولمثل هذا الأمر يقول العالم "رينيه كونيج" إلى القول بأن "الميلاد البيولوجي للفرد ليس هو الأمر الحاسم في وجوده واستمراره، وإنما العامل الحاسم هو "الميلاد الثاني"أي تكونه كشخصية اجتماعية ثقافية

---

[47] - علياء شكري وآخرون. دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية،مصر، 1991، ص 184.

تنتمي إلى مجتمع بعينه وتدنى بثقافة بذاتها. والأسرة هي صاحبة الفضل في تحقيق هذا الميلاد الثاني[48].

وتتم عملية تكوين وإعداد الشخصية الإنسانية للحياة داخل نسق الأسرة على مرحلتين أساسيتين:

مرحلة التهيئة: أو تنسيق القوى والاستعدادات البيولوجية والنفسية وغيرها بحيث يصبح الفرد مهيأ لعملية التنشئة الاجتماعية، ومن العناصر الأساسية التي تقوم على تحقيقها هذه المرحلة، تنمية القدرات الأساسية والتي تكون في حالة كمون عند الولادة، وكذلك بذر البذور الأولى لثقة الإنسان وتكوين إيقاعات الحياة الأساسية التي يختلف شكلها اختلافا بعيدا من ثقافة لأخرى.

عملية التنشئة الاجتماعية ذاتها: و تعد إيذانا بدخول الفرد عالم العلاقات الاجتماعية المنظمة، وهنا يبدو بأقصى درجة الوضوح مدى ضخامة وتنوع تأثير الأسرة على الفرد.

و هي ذات أبعاد ثقافية ، اجتماعية، ونفسية وتربوية، فالطفل داخل الأسرة يتعلم قيم، رموز وتقاليد، ومعتقدات ومهارات مجتمعه، و فيها تتشكل سمات شخصيته، لأنها تحتكر التأثير في ارتقائه في مرحلة الطفولة المبكرة، كما تطبعهم بطابعها حيث تكسبهم القيم التي تتبناها و العادات والتقاليد التي تؤمن بها ، فتصقل شخصيتهم، وكذلك " تكسب الأسرة الفرد مهنته ،وملكيته ،و تعليمه ،ودينه ،وانتسابه السياسي"[49] كما يتعلم الطفل من أسرته بذور التعاون و التنافس و تعمل الألفة بين أعضاء الأسرة على التعاون فيما بينهم[50].

والأسرة هي الآلة التي عن طريقها ينتقل تراث المجتمع من جيل إلى جيل و هي المدرسة التي تعلم أولادها الأمانة ،و الخير و الشر ،والفضيلة والرذيلة ، تعلمهم كيف يطيعون

---

[48] – المرجع السابق، ص 184.

[49]– نفس المرجع،.ص104 .

[50]–نفس المرجع،ص114.

السلطة العليا وكيف يتعاونون مع غيرهم لتحقيق الهدف المشترك .كما أنها تعرفهم بعادات المجتمع و تقاليده و لغته و المعايير الاجتماعية التي تؤهل الفرد ليكون مواطنا صالحا كما أنها تحدد مستوى تعليمه"[51] ،وقد تتسم الأسرة بالدكتاتورية و التسلط ،أو بالحرية و الديمقراطية وقد ميز بورمان Bowerman بين مفهوم الأم التقليدية و الأم المتطورة ،حيث ربط بين الأم التقليدية وعلاقة التسلط ،فعلاقة هذه الأم بأطفالها هي علاقة ضبط و تنظيم من جانب الأم و طاعة وامتثال من جانب الأطفال وربط بورمان بين الأم المتطورة وعلاقتها بالديمقراطية .[52]

4-الوظيفة الاقتصادية :تشكل الأسرة نظاما اجتماعيا لتبادل المصالح وتبادل المساعدات الاقتصادية، والرعاية المادية بين مختلف الأعضاء، ويعد تقسيم العمل بين الرجال والنساء من جهة، وبين الكبار والصغار من جهة أخرى،إحدى سمات هذا التكافل الاقتصادي داخل الأسرة في غالب المجتمعات، فبينما يشتغل الرجال عادة بالأعمال التي تتطلب جهدا كبيرا وقوة عضلية خارج البيت، توكل للنساء الأعمال المترلية وتربية الأطفال، وقد يسند للأطفال الكبار بعض الأعمال، تتعلق برعاية منهم أصغر سنا[53] ،فالأسرة وحدة متكاملة على درجة كبيرة من الكفاءة، فالرجل بقوته الجسمية التي تفوق قوة المرأة يستطيع أن يقوم بصورة أفضل بالأعمال التي تطلب بعض القوة وكذا المرأة تقوم بالوظائف الاقتصادية التي تناسب طبيعتها الفيزيولوجية والتعاون الاقتصادي يؤدي إلى تقوية العلاقات الاجتماعية بين جميع أفراد الأسرة، بين الآباء والأبناء وبين الإخوة والأخوات".

ولما كانت السلع والخدمات التي يقدمها المجتمع في تطور متزايد تسعى بذلك الأسرة لزيادة دخلها بكل الوسائل حتى نتحصل على ما تحتاج له وهذا ما يدفع الأسرة إلى تقبل

---

[51]- نفس المرجع،ص116.

[52]- المرجع السابق ، ص120.

[53]- وصفي، مرجع سابق، ص170

الظروف التي تفرض عليها من أجل الحصول على الدخل الذي يضمن العيش الحسن وإن كان ذلك يؤدي إلى ابتعاد رئيسها عنها.

5-الوظيفة العاطفية: يحتاج الفرد في حياته اليومية إلى إشباع الكثير من الحاجات النفسية والسيكولوجية حتى يتمتع بصحة نفسية سليمة، فهناك بعض الاحتياجات لا يمكن أن يشبعها الفرد إلا في ظل الحياة الجماعية، فالفرد في حاجة إلى الشعور بالأمن والاحترام والتقدير وهي احتياجات نفسية لا تجد مجالا لإشباعها سوى عن طريق الجماعات التي ينتهي إليها الفرد، والأسرة على قمة هذه الجماعات، ولذلك فإن "الأسرة تعتبر الجماعة الأولية الهامة التي توفر أكبر قدر ممكن من الحنان والعطف، ولذلك يتوقف قدر كبير من التكامل الانفعالي والعاطفي عند أعضاء الأسرة على مبلغ ما يتوفر لهم من إشباع لرغباتهم المتعددة[54] ولذلك نجد أن للجو النفسي السائد داخل الأسرة أهمية بالغة في تكوين شخصية الأبناء، وتنميتها وفقا لكل مرحلة من مراحل نموه.

والأسرة توفر لأفرادها علاقات الاهتمام والتكافل والتضحيات والأمن وهي عناصر تساهم في تهيئة جو من الصحة النفسية داخل الحياة الأسرية، وهي المكان الأول الذي يتلقى فيه الفرد دروسا في معاني المشاعر الإنسانية، كالحب والكراهية والعطف والحنان والأمن والقسوة، فالفرد نجده دائما بحاجة إلى تلك العلاقات الودية التي تؤمن له أشخاصا يضع فيهم كامل ثقته ويكن لهم الحب والتقدير.

فالإنسان بطبعه يحلم دائما بتحقيق الاطمئنان النفسي داخل أسرته لأن هذا الجو المستقر يشعره بالأمان والراحة النفسية " وإن طمأنة الطفل في الأسرة وخلق جو من الإشباع النفسي يخلق من الطفل إنسانا متزنا مستقرا وشاعرا بالانتماء الأسري ويعكس صورة إيجابية على الإحساس بمشاعر الولاء للمجتمع الخارجي"[55]

---

[54] – محمد عاطف غيث. علم الاجتماع نظريات وتطبيقات، مرجع سابق، ص 198- 199.

[55] – خيري خليل الجميلي، مرجع سابق، ص 27.

حيث تقوم الأسرة بتوفير الحماية والرعاية النفسية والجسدية لأطفالها ، فهي تحتضنهم وتطعمهم وتأويهم ، وتكسوهم و تحافظ على صحتهم من الأمراض ، ويقول إميل دوركايم في هذا الصدد "إن الإنسان يشعر ضمن الأسرة بنعيم فريد لأنه يعيش بين هؤلاء الذين يحبهم "[56] .

فعلاقة الأب بالأم و الطريقة التي يتعاملان بها لها تأثير في حياة الطفل وسلوكه فالأسرة السعيدة تنعكس سعادتها على طفلها ، و انعدام الصراع و الشجار يؤدي إلى تكيف الفرد مع بيئته [57].

ارتبطت الأسرة ارتباطا وثيقا بالأنظمة الاقتصادية والسياسية والعلاقات الاجتماعية فأصبح لها بهذا وظائف متعددة منها الاقتصادية، الدينية، السياسية، الترفيهية والتربوية"[58].

والأسرة إذا نجحت في أداء وظائفها بالصورة السليمة، تؤثر بدرجة كبيرة على النظم الأخرى، أما إذ فشلت في أداء وظائفها أو بعض وظائفها فسيكون هذا الفشل في الأداء الوظيفي للأسرة تأثير بالغ الخطورة على المجتمع، مما يعطل تطوره ويظهر في صورة مشكلات متعددة ومتنوعة، سواء كانت نفسية أو اجتماعية أو اقتصادية ،**وهذا بدوره يعرض** النظام الأسري للتفكك ، و من مظاهر التفكك الأسري كما صنفها وليام جود ما يلي :

1-المغادرة الاختيارية :

ويقصد بها الطلاق أو الانفصال أو الهجران ،و يسبب هذا النوع خللا في الآداء الوظيفي للأسرة ،هذه الرؤية مستقاة من التغير الديني و إرث المجتمعات المقدس الذي ينص على رضى وقناعة وحاجة و رغبة الزوجين بالاقتران ببعضهما البعض و العيش معا و بناء خلية

---

[56]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان . **البناء الاجتماعي –الأنساق و الجماعات** ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ،2010.ص113.

[57]- نفس المرجع،ص113-114 .

[58] – منير مشابك موسى. المطول في علم الاجتماع ، مطبعة جامعة دمشق، دمشق ، 1970، ط3، ص 289.

اجتماعية ،لكن هناك بعض الحالات يكون فيها الزواج غير متمتع برضى أو قناعة الزوجين أو أحدهما بزواجهما لكنهما يستمران معا خوفا من ضغوط المجتمع العرفية أو الدينية أو كلاهما ،وهناك حالات في المجتمعات ما قبل التصنيع تؤكد على أن العلاقة القرابية أكثر من علاقة الزواج و يكون الابن الأكبر هو الموجه لشؤون الأسرة ويتدخل الأهل في اختيار الشريك للإبن أو للبنت و التدخل السافر في شؤون وعلاقة الزوجين و هنا تكون العاطفة ضعيفة ، أي العلاقة العاطفية بين الشريكين لا تكون حاضرة أو لا تربط بينهما بل الزواج تم لتمتين رابطة أسرتي الشريكين أو تعزيز الرباط الدموي –القرابي بين الأسرتين ولا يهم نجاح أو فشل الزواج مع ذلك فإن التوترات العلائقية بين هذين الزوجين ومشاكلهما تكون قليلة و ذلك بسبب الضغوط الأسرية و الدينية الموجهة عليهما ، يعني زواجا ظبطيا عرفيا لا عاطفيا أو علائقيا بين الزوجين فيحصل عدم الوئام الذاتي و الانسجام العاطفي ، بل آداء واجب اجتماعي قيمي لا غير ، فتكون المغادرة في الرباط العاطفي قائمة منذ ارتباطهما القيمي و يكون التفكك الأسري مستترا مبطنا ،إنما الواجب الديني و القيمي يفرض على الزوجين بقائهما في الخلية الاجتماعية [59].

2–المأوى الفارغ أو العش الزوجي الفارغ :

عندما تغيب العلاقة العاطفية بين الزوجين بحيث لا يشعر أحدهما بوجود الآخر أو بأهميته في حياته الوجدانية أو ينظر كل منهما إلى الآخر على أنه غريب ،عندئذ تصبح خلية الأسرة فارغة من المشاعر و واهية في روابطها العاطفية و تضحى عواطفهم غير مشبعة و تمسي التزاماتهم الأسرية كزوج أو زوجة شكلية فارغة من روحها أنما يبقيان مرتبطان اسميا و ظاهريا فقط دون انفصال أو طلاق بينهما .

هذا النوع من الوضع الأسري يشوبه العنف و الشجار المستمر الذي يعمل على أذابة السعادة الزوجية و روح المرح بينهما و هذا يعني أن تفاعلاتهما لا تحدث إلا عند الضرورة

---

[59]– معن خليل العمر ، التفكك الاجتماعي ،مرجع سابق ، ص217.

و الحاجة ،أما نقاشاتهما في شؤون المنزل و الأسرة و ميزانيتهما المالية لا تحدث و إن حدثت فتنتهي بشجار و عراك ،أما تفاعل الأبناء مع والديهم فإنها تحدث عند الضرورة أيضا و حسب التزاماتهم العامة خالية من التعابير الودية أو المشاعر الحارة ."[60]

3- الأزمات الخارجية :

مثل موت أو سجن أحد الشريكين أو حدوث فيضان أو حروب أو كساد اقتصادي يضر بأحدهما أو كليهما إذ تؤثر على درجة تكيف أفراد الأسرة لهذه الأحداث بعد أن تخلق لها مشكلات اقتصادية و نفسية واجتماعية ،لأن الأسرة لا تستطيع التحكم بهذه الأزمات التي تحدث خارجها أولا و لأنها تعمل على فقدان أحد أركانها أو تعيق طموحاتها حيث تؤدي البطالة الناتجة عن الكساد الاقتصادي ص220 إلى إفقارها و إرباك ميزانيتها المالية و بالتالي لا تستطيع تحقيق العديد من احتياجاتها المادية ،أو إذا اشتغلت الزوجة خارج المنزل و الأولاد كذلك فإن ذلك يعني انهماك كافة أفراد الأسرة بالعمل من أجل العيش بالمستوى المطلوب لها وهذا يولد تفككا أسريا داخلها ويفقدها نسيجها العاطفي[61] .

4-نكبات داخلية:

مثل الأمراض العقلية و العصبية التي تعطل ممارسة أحد الأبوين داخل الخلية الأسرية لأنها تدمر إمكانية أو كفاءة أو طاقة أحد الزوجين في استمرار رعاية الأسرة "[62]

ت - لمحة تاريخية عن تطور النظام الأسري في المجتمع الجزائري :

شهد المجتمع الجزائري منذ أوائل القرن التاسع عشر، تغيرات اجتماعية كبرى بفعل تدخل الاستعمار الاستيطا ني، ثم بفعل تنفيذ المخططات التنموية التي أشرفت عليها الدولة ،

---

[60]- المرجع السابق ،ص219.

[61]- نفس المرجع ص221.

[62]- نفس المرجع ،نفس الصفحة .

وتعتبر تلك التغيرا ت، بمثابة تحول نوعي من مجتمع ظل طيلة قرون عديدة يحافظ على نمط وأسلوب حياته، إلى مجتمع آخر يتميز

بخصائص اجتماعية وثقافية تمثل تهديدا وتحديا لخصائص المجتمع الأول.

فجل التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري، لم تكن عفوية و لا ذاتية، بل كانت ناتجة أساسا عن احتكاك ثقافي، كما أنها كانت عنيفة وتمت في ظرف زمني قصير نسبيا ولمعرفة التحولات التي عرفتها الأسرة الجزائرية المعاصرة، لا بد من الإلمام بالخصائص السوسيولوجية للعائلة أو الأسرة التقليدية، كما أننا لا نستطيع الوقوف على طبيعة وحجم التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري، دون أن نقوم بتحديد الوحدات الاجتماعية التي كان يتركب منها المجتمع الجزائري التقليدي، وبيان مميزاته على مختلف الأصعدة، وإبراز السمات الأساسية التي ميزت التحديث في الجزائر، وطبيعة التحولات التي صاحبت مسيراته.

ث- ماهية النظام الأسري خلال المجتمع الجزائري التقليدي:

تميز المجتمع التقليدي الجزائري بقوة رابطة الدم ، حيث كانت تشكل محور التعاون والتماسك الاجتماعي وهو ما يطلق عليه ابن خلدون مصطلح العصبية، " أي الرابطة الاجتماعية الطبيعية التي تجمع بين مجموعة متجانسة من البشر بصلة الولاء وتدفعهم جميعا إلى الحركة والفعل والبناء والدفاع عن النفس ضد عدوان الغير.[63]

في إطار تنظيمات رسمية عرفت بالقبيلة لها " رئيس يحظى باحترام الجميع، ويشاركه في رعاية شؤون القبيلة مجلس يسمى"مجلس القبيلة ويتكون في الغالب من رؤساء العشائر و كانت القبيلة تتكون من عشائر2"[64]

ويعرف علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا العشيرة بأنها "مجموعة من الأفراد تنحدر من نسب واحد ولها جد مشترك والانتماء إليها يكون إما عن طريق النسب الأبوي أ و النسب الأمي ولا يكون عن طريق النسبين"[65]

---

[63]- محمد جابر الأنصاري. مراجعات في الفكر القومي، وزارة الإعلام، الكويت، 2004 ، ص137 .

[64]- وصفي عاطف .الأنثروبولوجيا الثقافية ، دار النهضة العربية ، بيروت،1971، ص196 .

و" تقوم العشيرة في المجتمع الجزائري التقليدي أساسا على القرابة من جانب الأب، ويكون النسب في هذه البنية الاجتماعية حقيقيا أكثر منه شكليا أو خرافيا،عكس ما هو معروف عن القبيلة[66].

وبوصفها وحدة التفاعل الاجتماعي الحقيقي داخل القبيلة، تقوم العشيرة أو الفرقة، بعدة و ظائف اجتماعية لأ فرادها، فهي المسؤولة على تنظيم النشاط السياسي والاقتصادي ورعاية شؤون الزواج، والسهر على الضبط الاجتماعي والتضامن بين أفرادها.

وتعتبر العائلة وحدة اجتماعية أضيق نطاقا وأصغر حجما من العشيرة،وهي حجر الزاوية في التنظيم الاجتماعي التقليدي، والقالب الذي على شاكلته ترتسم الجماعات النموذجية الأخرى من عشيرة، قبيلة ودولة.

فالأسرة الممتدة هي الخلية الاجتماعية الأساسية حيث يقول بيير بورديو (Pièrre BOURDIEU): "

بأنها "النموذج الذي على صورته تنتظم البنيات الاجتماعية، لا تقتصر على جماعة الأزواج و ذرياتهم، ولكنها تضم كل ا لأقارب التابعين للنسب الأبوي، جامعة بذلك تحت رئاسة قائد واحد عدة أجيال في جمعية واتحاد حميميين[67]".

فهي" أسرة ممتدة تجتمع فيها عدة أسر نووية وعدة أجيال، ويشرف على هذا التجمع رئيس واحد بيده السلطة المادية والروحية. [68]

---

[65]– دينكن ميتشيل. **معجم علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص 46.

[66]– محمد الطيبي. **الجزائر عشية احتلالها أو سوسيولوجيا قابلية الاحتلال**، وحدة البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، 1992، وهران ، ص 28 .

[67] –Pièrre Bourdieu . **Sociologie de l'Algérie** , Que sais je ? n°802, PUF, 1974, Paris ,p12.

[68]–Lhouari Addi . **De l'Algérie précoloniale à l'Algérie coloniale**, ENAL, Alger, 1985, P93.

ويعرف الأستاذ مصطفى بوتفنوشت العائلة بأنها " : أسرة ممتدة تعيش في أحضانها عدة أجيال، عدة أسر زواجية ،تحت سقف واحد" الدار الكبرى "عند الحضر، و"الخيمة الكبرى " عند البدو، إذ نجد من 20 إلى 60 شخصا أو أكثر"[69]

فهو يشير بصفة خاصة إلى الوحدة السكنية التي تجمع العائلة، مهما اختلفت ظروف الإقامة وظروف البيئة المادية المحيطة بالأسرة.

أما العيد دبزي وروبير ديكلوتر فيعرفان الأسرة الجزائرية التقليدية بأنها" جماعة منزلية تدعى"العائلة"، مكونة من الأقارب القريبين الذين يشكلون وحدة اجتماعية –اقتصادية قائمة على علاقا ت الالتزام من تبعية وتعاون".[70]

فهذا التعريف يجعل من علاقات الالتزام والاعتماد المتبادل، التي تربط بين أفراد العائلة الواحدة – كل حسب جنسه وسنه – فهي من الناحية البنائية تتركب من خليتين أسريتين أو أكثر، وتضم أكثر من جيلين اثنين، فتشمل الأجداد والآباء والأحفاد، ويقيم هؤلاء جميعا في وحدة سكنية مشتركة .ويمكن أن يكون هذا الامتداد عموديا فيضم مثلا أسرة الأب التي تمثل النوا ة، وأسر أبنائه المتزوجين التي تحيط بها أو أفقيا فيشمل اتحاد أسر الأخوة بعد وفاة أبيهم.

ولقد شكلت العائلة في المجتمع التقليدي، وحدة إنتاجية غير منقسمة، و تماسك الأفراد داخل هذه البنية الاجتماعية نابع أساسا من رابطة الدم، لكن يضمن وحدة العائلة وتلاحمها أيضا وحدة الملكية، سواء كانت أرضا، قطيعا أو وسائل عمل جماعي...الخ، فالملكية

---

69 – Mostefa Boutefnouchet . **La Famille Algérienne, évolution et caractéristiques récentes**, SNED, Alger , 1982, P40.

70– Robert Descloîtres et Laïd Debzi. **Système de parenté et structure familiales en Algérie**, **in Annuaire de l'Afrique du nord.** Paris: CNRS, 1963, p29.

العائلية هي ملكية خاصة، ولكن لا يجوز بيعها أو تقسيمها، فإذا حصل التقسيم وتم البيع، غالبا ما يكون بين الأقارب أنفسهم.

يقول محمد الطيبي ":فأولوية القرار العائلي على القرار الفردي في مسألة التصرف بأراضي الملك، جعل من هذه الأراضي إسمنت العائلة وأحد أسس ترابطها[71]".

ونظرا لأهمية الوظيفة الاقتصادية التي تؤديها العائلة لأفرادها في المجتمع التقليدي، فإنه "كان لا يحدد مركز الشخص كفرد معزول، ولكن ينظر إليه كعضو في أسرة محددة معينة، إذ كان اسم الأ سرة هو المهم والمؤشر وليس اسم الشخص الفرد، فاسم الأسرة يمثل بطاقة تعريف يجب المحافظة عليها وحمايتها[72] "ولكن من يسهر على وحدة الملكية العائلية وبقائها كاملة لا تتجزأ هو الجد، الأب أو أحيانا الأخ الأكبر، والذي يعتبر رئيسا ومركز قوة، وسلطته ذات طبيعة مطلقة ولائية ، وانطلاقا من هذه الميزة التي يخولها له العرف والعادة، يسهر على وحدة الملكية وعلى تماسك الجماعة العائلية، وينوب عن أفرادها ويمثلهم في جميع المعاملات والعلاقات خارج الأسرة.

وهي كذلك أبوية من حيث النسب وأبوية من حيث السكن ، أي أن إقامة الزوجين تخضع لقاعدة السكن مع والد الزوج.

يمكن كذلك أن نصف الأسرة الجزائرية التقليدية بأنها طبقية، فيحتل الأب رأس الهرم، ويكون تقسيم العمل والنفوذ والمكانة على أساس الجنس والعمر.

حيث تتركز السلطة في يد كبار السن وعلى رأسهم رب العائلة، وهؤلاء الكبار الشيوخ والكهول يمارسون سلطتهم وتسلطهم على الصغار من الشباب والأطفال، ويتوقعون منهم الطاعة، والامتثال للأوامر، واجتناب النواهي.كما أن السلطة الأسرية تتركز خاصة في يد

---

[71]– محمد الطيبي. الجزائر عشية احتلالها أو سوسيولوجيا قابلية الاحتلال، مرجع سابق، ص17 .

[72]– الوحيشي أحمد بيرى . الأسرة والزواج : مقدمة في علم الاجتماع العائلي، الجامعة المفتوحة، طرابلس،1998 ،ص71.

الذكور، وهذا كله يترتب عنه شكلا هرميا سلميا لتوزيع السلطة، وعلاقات اجتماعية تراتبية، وتقسيما للفضاءالاجتماعي :فضاء عام مخصص للرجال وممنوعا على النساء، وفضاء خاص داخل البيت، يحرم على الرجال المكوث فيه طويلا في النهار.[73]

لقد "هيمن الطابع الزراعي الرعوي على الإنتاج الاقتصادي، اما النشاطات التجارية والصناعية فكانت مكملة للنشاط الاقتصادي السائد أي الزراعي– الرعوي، فالصناعات كانت يدوية تقليدية، مثل صناعة الأدوات الفلاحية، صناعة الجلود، صناعة الحلي، صناعة النسيج...إلخ، وتنتشر خاصة في المراكز الحضرية، مثل قسنطينة، الجزائر، تلمسان...إلخ. ولعل أبرز ما ميز الاقتصاد في المجتمع الجزائري التقليدي، هو ارتكازه على الاقتصاد المنزلي الذي يتسم بالتموين والاكتفاء الذاتي، أي قيام أفراد الأسرة الذين يعملون جماعيا بتوفير احتياجاتهم من المنتوجات الزراعية، ومنتجات الصناعة اليدوية التي يحتاجون إليها"[74].

إن هذا الوضع الاقتصادي جعل من الأرض وليس المال، المصدر الأساسي لإنتاج الثروة والقاعدة التي ينهض عليها الإنتاج المادي؛ ومن الريف وليس الحضر، مركز قوة ومحور العلاقات الاجتماعية والسياسية في المجتمع الجزائري التقليدي .

ج–ماهية النظام الأسري خلال المجتمع الجزائري الانتقالي الحديث:

يعتبر التحديث عملية انتقال تدريجي من المجتمع التقليدي التراتبي المغلق، إلى المجتمع الحديث المفتوح على كل ما هو خارجي، والمتحرر من سلطة التقاليد والسلطة السياسية التقليدية المطلقة، وهذا التحول يشمل جميع أنشطة ومجالات الحياة الإنسانية.

---

[73]– حليم بركات. المجتمع العربي المعاصر :بحث استطلاع اجتماعي ، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،1984 ، ص179.

[74]– محمد الطيبي، مرجع سابق،ص 28 .

ففي المجال الاقتصادي يتم االتحول من هيمنة نمط الانتاج الزراعي التقليدي إلى هيمنة نمط الانتاج الصناعي الحديث، ويصاحب هذا التحول انتقال ونزوح السكان من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري. وفي المجال الثقافي – الاجتماعي يتم الانتقال من نظام التضامن العضوي وأولوية علاقات القرابة الدموية، وسيادة القيم المتوارثة، إلى دينامية اجتماعية جديدة تسودها قيم ومعايير الاستقلا ل والحرية النسبية للفرد في اختياراته وبالتالي مسؤولياته الفردية ووعيه الذاتي[75]".

فالتحديث بهذا المعنى يعتبر تحريرا للأفراد من عبء العادات و السلطات التقليدية داخل الأسرة والمجتمع.

فحركة التحديث في الجزائر، وعلى غرار مثيلاتها في الوطن العربي تميزت بعدة خصائص أهمها أنها "نشأت في ظل الهيمنة والسيطرة الأجنبية، وهي بذلك لم تكن نابعة من الذات، أي من التطور الذاتي والطبيعي للمجتمع، ثم تواصلت وتعمقت وتسارعت بعد الاستقلا ل بتوجيه من الدولة الوطنية، التي قامت بوضع وتنفيذ مشاريع التنمية الاجتماعية بما توفر لها من رؤوس أموال ضخمة ناتجة عن عائدات المحروقات"، ولقد صاحب ظاهرة التحديث المادي في الجزائر تحولات اجتماعية كبرى أهمها:تغير نمط الإنتاج و موجات النزوح الريفي والتحضر و كذا انتشار التعليم الحكومي[76]

فالحداثة بهذا المعنى في المجتمع الجزائري لم تكن حركة ذاتية تماما، فهي لم تنبثق وتتطور نتيجة لعوامل داخلية بحتة، ولا حتى داخلية في المحل الأول؛ لكنها بدأت في ظل سيطرة استعمارية، وتأثرت في سيرتها ونتائجها بالنفوذ الأجنبي إلى حد بعيد.

---

[75] –Djilali Sari . "l'ampleur de l'urbanisation et ses répercussion sur la famille" in **les mutations sociaux – économiques et spatiales en Algérie**, OPU, Alger ,1993, PP. 241–252,.

[76]– عزت حجازي. خصائص التحديث في الوطن العربي ، مرجع سابق، ص70 .

كما أنها كانت ومازالت حائرة بين التراث العربي الإسلامي والثقا فة الأوروبية الغربية، تحاول أن تجمع بينهما دون نجاح ملحوظ وبتكلفة عالية.

واضطرت، بسبب إيقاع العصر المتصاعد إلى السير بسرعة فائقة، فلم يتح لها ما أتيح للتجربة الأوروبية الغربية من الوقت والمحاولة والخطأ وإعادة التنظيم والتكيف،فهي تتم لا في حالة فراغ حضاري ودون تحد، وإنما في مواجهة حضارة أجنبية مؤثرة تمارس من خلال سيادتها ضغوط معوقة هائلة من جهة، وتقدم نماذج تغري على تبينها من جهة أخرى."

فالاستعمار الفرنسي لعب دورين متناقضين، السيطرة والنهب من جهة وإنجاز التحديث والتقدم من جهة ثانية ، وعلى هذا الأساس اعتبر" الاستعمار الأداة التي اتخذ عبره التحديث طابعا كونيا[77] ".

حيث كان الطابع الزراعي – الرعوي يهيمن على البنية الإنتاجية لجزائر ما قبل الاحتلال الفرنسي، " فمنتجات الأرض ولاسيما الكرو م، لعبت– في تطوير الاقتصاد الجزائري– نفس الدور الذي لعبه القطن في مصر والقهوة والسكر في لبرازيل.[78]

غير أن حركة التصنيع في الجزائر لم تعرف انطلاقتها الحقيقية إلا مع ظهور الدولة الوطنية الحديثة المستقلة، ففرنسا خلال حقبة الاستعمار لم تستطع إنشاء اقتصاد قائم على الصناعة، وكل ما أنجزته هو تطوير اقتصاد تصديري يرتكز بالأساس على مورد واحد ألا وهو المحروقات، " فبناء قاعدة اقتصادية وطنية وعصرية تسمح بتمركز ذاتي مع تجنب تعميم العلاقات الرأسمالية، ذلك هو الطموح المؤكد للدولة الوطنية [79]

---

[77]– محمد سبيلا . التحديث وتحولات القيم، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط ،2001 ، ص368 .

[78] – Mohammed El Hocine BENIASSAD. **Economie du développement de l'Algérie: Sous –Développement et Socialisme,** OPU, Alger , 1982, 2ème ed, p9.

[79]– عبد القادر جغلول. تاريخ الجزائر الحديث : دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،1983، ط3 ، ص 224 .

ولقد اعتبر نزوح الفلاحين الجزائريين من قراهم نحو المدن بحثا عن عمل، جراء الحملة الواسعة التي شنتها عليهم الإدارة الفرنسية لاغتصاب أراضيهم، الموجة الأولى في تاريخ الهجرة الريفية في الجزائر .

هذا ما أفرز أكبر التفككات الاجتماعية حيث رصد بيير بورديو وعبد المالك صياد جانبا منها في كتابهما الإجتثات أي إقتلاع السكان الريفيين من أراضيهم وإجبارهم على السكن في محتشدات خصصت لهم، قصد تحقيق إستراتيجيتين،قطع مصادر التموين ومنع الاتصال بين السكان والثوار من جهة،وإحكام السيطرة وفرض المراقبة على هؤلاء السكان المجمعين من جهة أخرى، فالأعداد الهائلة من الفلاحين المطرودين من أراضيهم لا يمكن أن نطلق عليهم سوى اسم" الرا بظين على أبواب الحضارة "[80]

وتلت هذه الموجة موجتان، حيث "رافق الاستقلال موجة ثانية من النزوح الريفي وفي هذه المرة ينبغي احتلال مكان المستعمر والدخول في عالم كان ممنوعا من الآخر والاستفادة أيضا من التحديث المكتسب، أما الموجة الثالثة فهي مصاحبة لانطلاقة التصنيع.[81]

ولا شك أن التوزيع غير المتكافئ لفرص العمل ومختلف الخدمات الاجتماعية، الصحية، التعليمية، والترفيهية...الخ، ساهم في استمرار ظاهرة النزوح الريفي .

وهكذا عرفت الحياة الريفية تدهورا أثر على تفكك ملكيتها الجماعية التي انعكست على إنتاجها الاقتصادي، الذي لم يعد يسد حتى حاجاتها الأساسية، بسبب بروز بعض الخلافات التي ساهمت بدورها في تقسيم هذه الملكية بين أعضاء العائلة الواحدة، حيث اختار كل منهم أسلوبه في الحياة، فمنهم من استمر في خدمة الأرض التي تعد ملكيته الفردية، ومنهم

---

[80] 1 –Pierre Bourdieu et Abdelmalek Sayad. **Le Déracinement : La Crise de L'agriculture traditionnelle en Algérie**, Minuit, **Paris**, 1964.

[81]– محمد السويدي. مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري :تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية،1996.الجزائر ، ص95 .

من فضل بيعها والتحق بالعمل في المصانع مقابل أجر معين، ومنهم من اتجه نحو الاستثمار، هذه التحولات ساعدت هي الأخرى في تفكك العائلة تدريجيا وشجعت على انفصال أعضائها الذين اختلفت طريقتهم في العيش، ليستمر هذا الانقسام بعد وفاة الأب أو بتواجده، فيتخذ صورته الكاملة بالاستقلال عن المسكن العائلي والإنفراد في المسكن الأسري، وظهرت الهجرة المكثفة نحو المدن للبحث عن ظروف معيشية أحسن وأصبح كل فرد من أفراد الأسرة يفكر في كيفية تحقيق رغباته ليستقل استقلالا نسبيا عن الأسرة بتحمل مسؤولياته الاقتصادية لتحقيق مصلحته الخاصة، وقد كان" للتصنيع والحضرية أثرهما الواضح في جميع المجتمعات، مع تفاوت درجة هذا التأثير من مجتمع لآخر[82]"وهكذا أثرت هذه التحولات على تقلص حجم العائلة وتغيرت بذلك بنيتها فظهر ما يسمى بالأسرة النواة أو الأسرة الزواجية التي تضم كل من الزوجين والأبناء غير المتزوجين فقط، هذا النوع من الأسر، أصبح اليوم أكثر انتشارا، والتي لم يعد بإمكانها العيش" في ظل الجماعات القرابية الممتدة، ولتحقيق التكامل الاجتماعي في المجتمع كان من الضروري أن يتلاشى بالتدرج الشكل الممتد للأسرة لتحل محله الأسرة الصغيرة أو الزواجية[83]"

وتعتبر هذه الظواهر بمثابة العوامل التي ساهمت في تغير المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، وبالتالي تغير لبنته الأساسية ألا وهي النظام الأسري، حيث يربط العلماء عادة بين التركيب الاجتماعي للأسرة وعناصر التحديث، ويرون في هذه الأخيرة عوامل انتقال من الأسرة التقليدية الممتدة إلى الأسرة النووية الحديثة،فتغير نمط الإنتاج من زراعي – رعوي تقليدي إلى صناعي خدمي حديث، يعني كذلك تحولا من نمط العمل العائلي التقليدي إلى العمل الاقتصادي المأجور، وحراكا اجتماعيا ومهنيا متسارعا.

---

[82]– سناء الخولي. الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1978 ،ص 391.

[83]– عبد المنعم محمد حسين. الأسرة ومنهجها التربوي لتنشئة الأبناء في عالم متغير، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1985، ص 40.

ح- اختلال النظام الأسري و علاقته بالنشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين في المجتمع الجزائري

إن تغير بنية الأسرة في إطار المجتمع الانتقالي تسبب في اختلال النظام الأسري و الذي أصبح عاجز عن آداء أغلب وظائفه حيث اختفى بعضها، وأسند بعضها الآخر إلى هيئات أخرى تهتم بأدائها على غرار ما كان يحدث في النظام التقليدي،إذ كانت العائلة تشرف بنفسها على كل نشاطاتها دون أن تدخل أي وسيط خارجي في نظامها، فتحولت العائلة من وحدة اقتصادية منتجة مكتفية بذاتها إلى وحدة استهلاكية أي" الانتقال من نمط العمل العائلي إلى نمط العمل المأجور[84]

فتفككت ملكيتها الجماعية واتجه أعضائها إلى البحث عن طرق أخرى تحسن مستواهم المادي وتستجيب لمطالبهم، فكان امتهانهم للعمل، وبرزت بذلك علاقات جديدة بين أفراد المجتمع الحضري، ومن خلال هذا التحول في العمل، اختفى التعاون الداخلي بين أعضاء العائلة، هذا ما ساهم في بروز الفردانية وامتداد المصلحة الذاتية، لأن "المظهر الجمعي للعمل والحياة كذلك، أصبح كل فرد يتصل به اتصالا مباشرا ولصالحه الخاص، وحياته تتعلق به أكثر مما تتعلق بمجموعة أكبر [85]خاصة بعد زيادة المتطلبات المادية في الحياة الحضرية.

وقد أدى ظهور العمل المأجور إلى اختلال وظائف العائلة التقليدية، فبعدما كانت هذه الأخيرة تؤدي وظيفة الإنتاج على قوة أعضائها، تحولت إلى وحدة مستهلكة تعتمد على مؤسسات أخرى توفر لها فرص العمل مقابل أجر معين، حيث" قضى الإنتاج الصناعي

84_ 84- ثريا التركي و هدى رزيق " **تغير القيم في العائلة العربية** "، **مجلة المستقبل العربي**، 200(أكتوبر 1995) ص 84.

85_ محمد عاطف غيث. **التغيير الإجتماعي في المجتمع القروي**، الدار القومية للطباعة والنشر، الإسكندرية ، 1965، ص 279.

الكبير على وظيفة الأسرة الإقتصادية في المجتمع الحضري [86]"وإن انعدمت هذه الفرص – فرض العمل –تبقى الأسرة بدون أجر.

وهكذا ونتيجة للتحولات الإجتماعية التي تعرض لها المجتمع الجزائري تحولت العائلة إلى نواتات أسرية متفرقة، ينعدم فيها التواصل الإجتماعي والتوافق العلائقي، كما فقدت العائلة في ظل هذه التحولات معظم وظائفها، وأصبحت عاجزة عن أداء بعض الوظائف الأخرى ولعل أهمها الوظيفة الإقتصادية، إذ لم تعد قادرة على تلبية كل حاجات أفرادها ونظرا لغياب التضامن العضوي والتماسك العائلي الذي كان سائدا في العائلة التقليدية ذات النسق القرابي الواحد، وجدت الأسرة نفسها وحيدة تواجهها صعوبات المعيشة خاصة في حالة انعدام دخلها المالي أوفي حالة انخفاضه ،ما صعب عليها إمكانية خلق جو من الرفاه الاجتماعي، يمكنها من الاهتمام بأطفالها بطريقة عادلة وسوية وإشباع حاجاتهم وتحقيق رغباتهم ذلك أن ميزانيتها عاجزة على الإنفاق لإشباع الحاجات الضرورية كالغذاء والعلاج وهي تهمل بشكل مطلق الإنفاق على الحاجات الأخرى التعليمية والترفيهية، والتي تعتبرها حاجات ثانوية وغير ضرورية.

وهكذا تجد الأسرة نفسها مضطرة لدفع طفلها لممارسة النشاط الاقتصادي، نتيجة الفضاء الاقتصادي الذي تعيش فيه، والذي حولها وبالخصوص الأبوين إلى عضوين يبحثان عن مصادر دخل، من أجل تلبية المطالب الحاجية لها، وهكذا صار الأبوان يغضان الطرف عن اتجاه طفلهم أو أطفالهم نحو سوق العمل في سن مبكرة لممارسة أي نشاط اقتصادي في أي مجال كان، هذا ما يدفع الطفل إلى ممارسة أي نشاط اقتصادي من أجل إشباع حاجاته التي عجزت أسرته عن إشباعها، خاصة و أن التقاليد في هذا النوع من الأسر" تحول دون

---

[86]– محمود حسن . رعاية الأسرة ، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1977، ص 15 .

السماح للمرأة بالعمل مما يلقي عبئا ماليا على رب الأسرة و لا يتبقى لديه فائض يستطيع ادخاره أو تحسين حالته " [87]

وبما أن الأسرة هي المؤسسة الأولى التي "تمنح الطفل ثقافة وقيم وموروثات المجتمع، وهي الإطار الذي يحدد تصرفاته"[88]، وهي التي تقوم "بإدماج الطفل في إطارها الثقافي وتورثه إياه عن طريق تدريبه على طرق التفكير السائدة فيها وغرس المعتقدات الشائعة بها"[89] ، تتعمق فكرة العمل لدى الطفل عندما ينشأ في أسرة فيها الأب وباقي الإخوة أو بعضهم يمارس أعمال حرفية أو خدمية دون الحصول على مستوى تعليمي مرتفع، وبما أن الأب يمثل القدوة التي يقتدي بها الطفل في تشكيل اتجاهاته وتحديد طموحاته المستقبلية فهو يحاول تقليده وتقليد إخوته الكبار بأن ينتهج مناهجهم في التعليم والعمل، وبما أن العمل هو المصدر الأساسي لمنح المكانة الاجتماعية المرتفعة عند هذا النوع من الأسر نظرا لما يساهم به العضو العامل من دخل يرفع من مستواها المادي ويشبع العديد من حاجاتها، فإن هذا ما يدفع الطفل إلى ممارسة العمل من أجل الحصول على المكانة، خاصة وأنه في هذه المرحلة العمرية يكون شديد الحرص على تحمل بعض المسؤولية ليحقق ذاته ويحصل على احترام المحيطين به.

المبحث الثاني- اختلال النظام التربوي في المجتمع الجزائري :

يواجه النظام التربوي في الجزائر اليوم ضغوطات وتحديات كبيرة نتيجة لثورة التكنولوجيا الحديثة، التي جعلت التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول قائمة على أساس الاقتصاد المعرفي في ظل التحول السريع إلى مجتمعات المعرفة الذي أدخل المجتمعات الحديثة في مرحلة جديدة من التطور تجاوزت بكثير ما أحدثته الصناعة من قبل.

أولا- السياق العالمي لإصلاح النظام التربوي:

---

[87]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق .ص118.

[88] - فادية عمر الجولاني . الأسرة العربية، تحليل اجتماعي لبناء الأسرة وتغيير اتجاهات الأجيال، الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية ، 1998، ص 17-18.

[89]- نفس المرجع، ص 121.

يعتبر التعليم بمثابة المحرك الرئيس لمجتمع المعرفة ،و العامل الأكثر حيوية في تشكيله وبنائه ،الأمر الذي دفع معظم دول العالم إلى إعادة النظر في بنيتها التعليمية على مستوياتها المختلفة ، والمراجعة العميقة لبرامج إعدادها لمعلميها " [90]

خاصة وأننا في عصر" الثورات المعرفية المتلاطمة و تيارات العولمة الضاغطة ليس أمامنا من خيار إلا أن نواجه ضرورات التغيير من أجل تعليم متميز ،تتخرج منه قوة عاملة على مستوا عال من جودة المعرفة و كفاية المهارات و محصنة بقيم و أخلاقيات العمل المهني و الانتماء الوطني" [91].

ذلك أن الهدف من التعليم هو تحقيق المساواة من خلال تكافؤ الفرص في التعليم وفي الحياة بالتالي تحقيق الاستقرار الاجتماعي لذلك " كل الدول ،الفقيرة والغنية ، على حد السواء تسعى جاهدة نحو توفير تعليم راق لأبنائها ،بوصفه أداة للحراك الاجتماعي و بوابة الدخول لعصر المنافسة على كافة الأصعدة [92]".

و التعليم الحديث يختلف عن التعليم التقليدي بأنه "تعلم نشط ، يضم و يستوعب المتعلمين في النشاط الذي يدعوهم للتفكير و التعليق على المعلومات المعروضة عليهم و بذلك لن يكون التلاميذ مجرد مستمعين فقط ،ولكنهم سوف يطورون المهارات في تداول المفاهيم المتصلة بالمجالات العلمية المختلفة ،كما يساعدهم في تجميع المعلومات و تحليلها وتقويمها في إطار مناقشتها مع غيرهم من التلاميذ "[93].

ولقد أصبح ينظر للتعلم كوسيلة رئيسية لتحقيق التنمية البشرية فهو يعمل على تقليل الفقر و الجهل و الاظطهاد و الحرب ففي سنة 1996 أصدرت منظمة اليونسكو الدولية في تقرير أعدته المفوضية الدولية عن التعليم في القرن الحادي و العشرون برئاسة جاك ديلور

---

[90]– أمين محمد النبوي .**الاعتماد الأكاديمي و إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي**، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، 2007 ،ص31.

[91]– نفس المرجع،ص25.

[92]– شبل بدران . **قضايا تربوية و مجتمعية** ، الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة، ،2007، ط1 ،ص67.

[93]– نفس المرجع ،ص22.

Jacques Delors تحت عنوان "التعلم ذلك الكنز المكنون ،وقد حدد موقع ووظيفة التعليم و ارتباطه بالتنمية الفردية و الاجتماعية في العالم المتغير حاليا و مستقبلا ، وقد حدد هذا التقرير أربع دعائم أساسية للتعلم ،تحدد أنه إذا كان للتعليم أن ينجح في مهامه يجب تنظيمه حولها وهي : التعلم للعيش معا ،التعلم للمعرفة ،التعلم للعمل ،التعلم للتواجد في الحياة "[94].

كما دعت منظمة اليونسكو –منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم والثقافة – سنة 2005 إلى ضرورة تحقيق الجودة في التعليم من خلال تقريرها المعنون "التعليم للجميع – ضرورة ضمان الجودة "[95].

و لتحقيق الجودة في السياق التربوي يتطلب ذلك توفر العديد من العوامل الداعمة ،لعل من أولوياتها أن " المجتمع داخل وخارج المؤسسة التربوية يجب عليه أن يثمن الجودة و يسعى إلى أن تكون الجودة ثقافة و إيديولوجيا و عقيدة تنعكس في كل أنشطته ،يصاحب ذلك توفر العوامل الداعمة بشريا وماديا و ثراءا معرفيا في بيئة التعلم ،إضافة إلى التعاون بين المدرسة و الأسرة ،وبين المعلمين والخبراء في وضع مناهج يكون واضعوها أنفسهم متطورين يتطلعون إلى الجودة من خلال استراتيجيات تعليم وتعلم تتوافق مع الزمان والمكان لصالح إنسان هذا الزمان وذلك المكان حاضرا ومستقبلا "[96].

كل هذا دفع الجزائر إلى إجراء إصلاح شامل، مس مختلف مستويات التعليم لمواكبة الركب الحضاري من خلال سياسة تربوية وتعليمية قائمة على أسس عالمية،و لقد تم ذلك على النحو التالي :

ثانيا – السياق السياسي لإصلاح النظام التربوي في الجزائر:

---

[94]– محمد محمد الهادي . نظم المعلومات التعليمية ،الواقع و المأمول ،الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة،2008،ط1،ص ص22-23.

[95]– أمين محمد النبوي . لاعتماد الأكاديمي و إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة،2007،ص20.

[96]– وليم عبيد .استراتيجيات التعليم والتعلم،في سياق إدارة الجودة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة ،الأردن،2009،ط1،ص22.

تم تنصيب اللجنة الوطنية للإصلاح في شهر ماي سنة 2000 ،وهي مكونة من 157 عضوا ،ذووا خبرة في مجال التربية والتكوين ،تم تكليفهم بإجراء تشخيص موضوعي و شامل حيث استغرقت هذه العملية تسعة أشهر وفي ختام الأشغال قدمت اللجنة تقريرها في شهر مارس سنة 2001 إلى السيد رئيس الجمهورية فعرضه بدوره لنظر الحكومة .

" لقد كان التقرير العام للجنة الوطنية للإصلاح محل دراسة معمقة من طرف السلطات ،ولقد خصص مجلس الحكومة خمس اجتماعات لدراسة هذا الملف الشديد الأهمية استعرض خلالها النقاط التالية :

*الجوانب المتعلقة بتشخيص المنظومة التربوية و بالتحديات التي ينبغي عليها مواجهتها ،و كذا المحورين الأول و الثاني من محاور الإصلاح وهما : إرساء منظومة للتكوين ولتحسين مستوى التأطير من جهة و تجديد الفعل البيداغوجي و مجال المواد الدراسية من جهة أخرى (اجتماع الحكومة 03 فيفري 2002).

*أما القطب الثالث في مشروع الإصلاح فيتعلق بإعادة تنظيم شامل للمنظومة التربوية (اجتماع الحكومة في 06 فيفري 2002).

ثم تواصلت مناقشة مشروع الإصلاح في اجتماع آخر لمجلس الحكومة ، انعقد في 06 مارس 2002،حيث قرر السيد رئيس الحكومة تشكيل فريق عمل مكلف بظبط خطة عمل لتنفيذ الإصلاح .

وفي 30 أفريل 2002 عرض ملف الإصلاح لنظر مجلس الوزراء تحت إشراف السيد رئيس الجمهورية و الذي أقر مجموعة من القرارات تعلقت بثلاث محاور كبرى وهي:

أ- إصلاح مجال البيداغوجيا :

وأهم ما جاء فيه إصلاح البرامج التعليمية ، وإعداد جيل جديد من الكتب المدرسية و كذا تعديل المحتوى المعرفي لبعض المواد كمادة التربية الإسلامية والتربية المدنية،إضافة إلى تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة"[97] .

ب-" إرساء منظومة متجددة للتكوين و تحسين مستوى التأطير البيداغوجي والإداري

ويتعلق الأمر بتكوين المعلمين و الأساتذة لمختلف الأطوار التعليمية ، إضافة إلى إعداد مخطط وطني لتحسين وترقية مستوى التأطير وكذا إعادة تأهيل الأسلاك التعليمية.

ج-إعادة التنظيم الشامل للمنظومة التربوية:

و أهم ما جاء فيه التعميم التدريجي للتربية ما قبل المدرسية لفئة الأطفال البالغين خمس سنوات ،و كذا تقليص مدة التعليم في المرحلة الابتدائية إلى خمس سنوات ، وتمديد مدة التعليم في المرحلة المتوسطة إلى أربع سنوات .

لقد تم الشروع في تطبيق هذا الإصلاح ميدانيا سنة 2003، ولقد حضي بمساندة منظمة اليونسكو من خلال مساعدات علمية و مالية معتبرة "[98].

وهكذا فإنه لا مناص من التسليم بأن سياسة الإصلاح لها جوانب متعددة ومتداخلة ولعل المسألة البيداغوجية هي المحور الأساسي والمحرك المركزي لها ذلك أن مناهج التعليم الثرية و المتوازنة والعصرية ،و التي تستمد جذورها من قيم المجتمع و تتبنى أحدث ما توصلت إليه البحوث العلمية و الاختراعات التكنولوجية ،هي الكفيلة بجعل المدرسة ذلك المكان الذي يتم فيه التعلم و تكتسب فيه المعارف ،و بجعل الفعل البيداغوجي المتجدد هو المحرك الحقيقي للتغيير نحو الأفضل .

---

[97]- أبو بكر بن بوزيد . صلاح التربية في الجزائر ،رهانات و إنجازات ، دار القصبة للنشر،الجزائر،2009، ص25-28.

[98]نفس المرجع السابق ،ص34-35.

كل هذا يقتضي أن تكون طرائق التعليم و وسائله متلائمة مع حاجات التلميذ و مع وتيرة التعلم لكل واحد منهم ، ولهذا الغرض تم إعداد البرامج الدراسية وفق مقاربة جديدة تدعى المقاربة بالكفاءات وهي متفرعة عن المنهج البنائي ، "تعتمد على منطق التعلم المتمركز حول التلميذ و أفعاله وردود أفعاله أمام وضعيات إشكالية "[99]

إذ أصبح مصطلح الكفاءات متداولا في مجال التربية ، وفرضت "المقاربة بالكفاءات" نفسها في كل الميادين ،واعتمدتها البلدان المتقدمة في أنظمتها التربوية ، ولا تقتصر أهمية هذه المقاربة على المجال التربوي فحسب بل لها انعكاسات مباشرة على الأفراد في عالم الشغل بمختلف أبعاده (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية).

ذلك أن الكفاءة تتطلب تحويل المعارف و المكتسبات ،إذ لا يكفي أن ينفذ المتعلم عملية تمرن عليها ،أو يسترجع معلومات مخزنة في ذاكرته ،بل الكفاءة بمعناها الحقيقي تظهر في قدرة المتعلم على أن يختار بنفسه من بين ما يمتلكه من موارد وما يناسب وضعية هو بصددها ،أي أن كفاءته تبرز حينما يقوم بتجنيد معارف حسن الآداء و التكوين مع وضعيات جديدة وواقعية ".[100]

و "تدريبه على كفاءات التفكير المتشعب والربط بين المعارف في المجال الواحد و الاشتقاق من الحقول المدرسية المعرفية المختلفة عند سعيه إلى حل مشكلة أو مناقشة أو مواجهة وضعية "[101]، فالمقاربة بالكفاءات تؤدي إلى الاهتمام ببعض الوضعيات المهمة والمثمرة

---

[99] – Phlippe Perrenoud ."**L'école saisie par les compétences**" .Université de Genève ,Faculté de psychologie et des sciences de l'éducation,1999.P53.

[100]– Roegiers Xavier . **Une pédagogie de l'intégration– Compétences et intégration des acquis l'enseignement**, De Boeck , Paris, 2002, p. 74.

[101] – Jonnaert Philippe. **Compétences et sociocontructivisme un cadre théorique,** Ed.De Boeck université Bruxelles, Paris, 2002, p.139 .

التي تدور حول معارف هامة الأساس يكمن في تكريس وقت أكبر لبعض الوضعيات المعقدة بدلا من التطرق إلى مواضيع كثيرة

كما تؤكد المقاربة بالكفاءات مدى أهمية ربط المعارف بالوضعيات التي تمكننا الكفاءة فيها من التصرف خارج المدرسة ، والتصرف هنا يعني مواجهة وضعيات معقدة ،أي التفكير و التحليل و التأويل و التوقع و اتخاذ القرارات و التنظيم و التفاوض ،و مثل هذه العملية لا تكتفي بمجرد مهارة حركية إدراكية أو شفوية و حسب بل تشترط المعارف ،غير أن هذه المعارف لن تكون ذات أهمية إلا إذا كانت متوفرة وقابلة للتجنيد في المكان و الوقت المناسبين "[102].

وترمي المقاربة الجديدة إلى منح التلميذ الكفاءات التي تمكنه في نهاية المطاف، من تحديد مستقبله ،واختيار مشروعه الشخصي عن بينة من أمره، حيث تتيح له الكفاءات أيضا أن ينضج وأن يكون مستقلا عن محيطه ، ويجب أن ينتقل التلميذ من مؤسسة قصرية تمارس المراقبة إلى مؤسسة أكثر انفتاحا وتقترح مقاييس جديدة لتسيير العلاقات بين شركائه .

و هي ثورة تعليمية للمعلمين والأساتذة، إذ تتطلب بالفعل وضع وتوضيح عقد تعليمي جديد و تَبني تخطيط مرن وذو دلالة و العمل باستمرار عن طريق المشكلات واعتبار الموارد كمعارف ينبغي تسخيرها و ابتكار أو استعمال وسائل تعليمية مناسبة وهادفة،إضافة إلى مناقشة وقيادة مشاريع مع التلاميذ ،و ممارسة تقويم تكويني في وضعيات العمل التي تتطلب إعطاء علاقة بمعارف نظرية لا بد أن ينتقل التلميذ فيها من نظام استهلاك المعارف إلى نظام إنتاجها ، وفي المقابل يبقى من الضرورة بمكان أن يكتشف التلاميذ بأنفسهم بعض المعارف القاعدية عن طريق مساع متأنية وحثيثة قريبة من البحث والمناقشة ، من المهم أن يصلوا بهذه الكيفية إلى الأسئلة التأسيسية التي تشكل طابع المادة الدراسية ،فمن المحتمل أن

---

[102] – Phlippe Perrenoud ,Opcit. P .06.

إعادة بناء فيزياء نيوتن وباسكال في القسم من جديد أسهل من أن يعاد بناء فيزياء هاينشتاين و هيسانبيرغ ، فالمقصود ليس أن نتصفح خلال السنة الدراسية انتهاجا للنظام السريع ،و اعتمادا على طريقة البحث والمجادلة تاريخ العلوم والمواد الأخرى كاملا فحسب ،بل يكفي أن يعاد تركيب جزء من هذا المسار على سبيل الاستكشاف المدعم ،المؤطر،المبسط ،لكن البعيد عن البيداغوجيا التبليغية" .[103]

بهذه الكيفية سيتخذ التلاميذ وضعية علمية وتجريبية ،وأكثر من ذلك ، ستبدو لهم المعارف النظرية ذات معنى بحيث سيعرفون عن أي سؤال علمي أو فلسفي هم يجيبون ،فالكفاءة الدراسية الأولى تتمثل في مساءلة الواقع داخل تقطيع معين وانطلاقا من المكاسب المحصلة تدريجيا و باحترام بعض الطرائق ،ولتطوير هذه الكفاءة يجب تخفيف البرامج لتوفير الوقت اللازم لبناء بعض المعارف وفق خطوات تنتسب إلى البحث وقلب طريقة التدريس رأسا على عقب و العمل بطريقة الألغاز والمناقشة ،وطريقة الإشكاليات و مشاريع البحث الصغيرة ،و الملاحظة و التجربة ."[104]

ثالثا- تقييم الإصلاح التربوي :

إن إصلاح النظام التربوي رمز للتحول الاجتماعي الواعي ،الذي يستفيد من التراكم المعرفي المتجدد، ويصبو إلى مسايرة التطورات العلمية والتقنية، ويساعد على تسريع النمو الاقتصادي وتحقيق الازدهار الثقافي والاجتماعي و يسعى لتحقيق تعلم نوعي ومتميز للجميع، وتوظيف فعال لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وهو بالتالي يعتبر أحد أهم الأولويات الوطنية التي تعمل على إرساء المستلزمات الضرورية لتعزيز مكانة مجتمعنا ضمن الأمم المتقدمة.

---

[103] - Ibid ,P.12.

[104] -Ibid ;P .13.

و من أجل هذا كانت الأهداف المرجوة من الإصلاح التربوي جد طموحة ،تبلورت في إحداث تغيير جذري على المضامين الدراسية والطرائق التعليمية، وترقية وتعبئة الموارد وتصميم وصياغة الهياكل بالشكل الذي يجعلها تتناغم مع متطلبات الإصلاح ومقتضياته، ولتصبح بمثابة المحرك الذي يقود قاطرة المجتمع نحو العصرنة والرقي الحضاري.

وهذا ما انعكس على نسبة تمدرس الأطفال في سن السادسة التي تعد أهم المؤشرات المدرسية ، حيث انتقلت من " نسبة 93% سنة 1999 لترتفع إلى 97% سنة 2007،هذه النسبة التي تضع الجزائر في مستوى الدول المتقدمة مثل إيطاليا ،أي أهداف التربية للجميع قد تحققت بشكل واسع بل و قد اتسع هذا التمدرس ليمس أطفال السن الخامسة في إطار التعليم التحضيري "[105]

كما ارتفع تعداد المعلمين و الأساتذة بزيادة قدرها "39000 معلم و أستاذ ،حيث كان عددهم خلال السنة الدراسية 1999-2000حوالي 327000 ليصبح عددهم خلال السنة الدراسية 2008-2009 حوالي 366000 "[106].

و عرفت المنشآت القاعدية تزايدا هاما لاستيعاب التزايد المتواصل لأعداد الأطفال المتمدرسين و الجدول الموالي يوضح ذلك

---

[105]- بن بوزيد بوبكر . إصلاح التربية في الجزائر ،رهانات و إنجازات ،دار القصبة للنشر ،2009،ص 304.

[106_106]- نفس المرجع ،نفس الصفحة.

الجدول رقم (01) :توزيع عدد الهياكل القاعدية حسب السنوات

السنوات الدراسية	عدد المدارس الابتدائية	عدد المتوسطات
2000-1999	15729	3315
2001-2000	16186	3414
2002-2001	16482	3526
2003-2002	16714	3650
2004-2003	16899	3740
2005-2004	17041	3844
2006-2005	17163	3947
2007-2006	17357	4104
2008-2007	17487	4272
2009-2008	17796	4584

المصدر : دليل الإحصاء السنوي لوزارة التربية .

ولقد صاحب هذا الارتفاع في الهياكل القاعدية انخفاض نسبة شغل الحجرات الدراسية – عدد التلاميذ في القاعة الواحدة – بنسبة " 40 % في مدة استغرقت 37سنة امتدت من سنة 1962 إلى سنة 1999،بحيث انخفض عدد التلاميذ في القاعة من 66 تلميذ إلى 40

تلميذ ،في حين انخفظت هذه النسبة في ظرف سبع سنوات فقط من سنة 1999 إلى سنة 2006 بحوالي 20%،لتصل إلى32 تلميذ في القاعة "[107].

وهكذا يتضح أن هناك تطورا ملحوظا فيما يخص نسبة التلاميذ الملتحقين في الطور الابتدائي،وزيادة معتبرة في عدد المعلمين و الأساتذة ، وكذا تطور جلي في ما يخص الهياكل البيداغوجية بالنسبة لمختلف الأطوار ، إلا أنه بالرغم من كل هذه الإنجازات ، هناك بعض العراقيل والصعوبات حالت دون أن يحقق الإصلاح النجاعة المرجوة منه، خاصة في ما يتعلق بتطبيق منهجية المقاربة بالكفاءات .

فكثافة البرامج الدراسية –التي تفوق مستوى استيعاب التلميذ– لا تسمح للمدرس بالتوفيق بين إتمام البرنامج وبين تطبيق أهم بنود المقاربة بالكفاءات ألا وهو إعطاء الوقت الكافي للتلميذ ليتوصل إلى الإجابة بنفسه ليبني معارفه من خلال طرح إشكالية ،وعندما يراعي المدرس الفروق الفردية بين التلاميذ كل هذا يتطلب وقت ، وبما أنه تحت رقابة المفتش الذي يطالبه بضرورة إتمام البرنامج المقرر فإنه لا يستطيع الالتزام بتطبيق المقاربة بشكل تقني.

وكذلك قاعات التدريس غير مهيأة لممارسة هذه المقاربة ذلك أنها تتطلب العمل في أفواج ، و مع كثافة الأقسام ، يصعب على المدرس التحكم في هدوء التلاميذ كون أن التلاميذ هم الذين يقومون بتحويل الطاولات من أماكنها وجعلها تناسب العمل في مجموعات .

إضافة إلى ضعف مستوى الرقابة، والذي سببه نقص عدد المفتشين ،وضعف مستوى تكوين بعضهم ،إضافة إلى غياب الضمير المهني وتلاشي روح المسؤولية لدى البعض الآخر، إذ يهتم هؤلاء بالوليمة التي تقام على شرفهم – بعد ترسيم المدرس في منصبه – أكثر من اهتمامهم بمستوى المدرس الذي يشرفون على ترسيمه ،وهذا ما جعل الكثير من

---

[107]–نفس المرجع ،ص320 .

المدرسين يلجأون إلى إعادة تقديم درس سبق تناوله، حتى يسهل عليهم تحقيق التفاعل مع التلاميذ .

وهكذا" أصبحت المناهج الأكثر تجديدا مجرد ممارسات يومية عادية " [108] ولم تعد حاضرة إلا في النصوص ،بمعنى أن المدرسين لا يتبنونها ، وأنهم سرعان ما يعمدون إلى الممارسات التعليمية و التقييمية الأكثر تقليدا.

كما أصبح التلاميذ يتهافتون على مقاهي الانترنت لإشتراء بحوث - يعدها صاحب المحل- طلب منهم إنجازها في شكل مشاريع ،ثم يقومون بتسليمها لمدرسيهم ليركنوها بدورهم في رفوفهم بقاعة الأساتذة دون تقييمها ولا تقويمها وهذا بشهادة الكثير من مديري المتوسطات ،وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على غياب المؤشرات الدالة على الإصلاح .

وهكذا تحول "دور المعلم إلى مجرد نمط للتكيف،يضمن السلامة في مواجهة ظروف بيئية شديدة التهديد لكيان العلم ،وذلك بعد أن كان دور المعلم ثريا ،لأنه مركب من أدوار جزئية متعددة فيها التعليم والتربية ،و التثقيف ،والصداقة و القوة ،بل وفيها تقديم العون والحماية المادية و الأدبية أحيانا،أخذ في الانكماش إلى مجرد جزئية تلقين المعلومات داخل قاعة الدرس،في الوقت المحدد حسب جدول الدراسة المحدد ،وسقطت الأجزاء الأخرى تماما،عن وعي أحيانا ،وعن ذبول بغير وعي أحيانا أخرى" [109]

والسر في نجاح المعلم في عمله هو اتجاهاته الإيجابية نحو مهنة التدريس،إضافة إلى الخبرة المهنية ،فالإعداد الأكاديمي للمعلم بمفرده ليس كافيا ، وممارسة التعليم بلا إعداد تربوي لازم وكأنها مهنة من لا مهنة له ،ففعالية المعلم " تقتضي شعوره بجميع متطلبات التعليم وحاجات المتعلمين و تشخيصها و ما ينبغي القيام به للوصول بالمتعلمين إلى درجة

---

[108]-Ibid ;P .16 .

[109]- محسن خضر. مستقبل التعليم العربي بين الكارثة و الأمل ، الدار المصرية اللبنانية مصر،2008، ط1، ص186.

الإتقان ،فضلا عن اختيار الاستراتيجيات والطرائق الفعالة في التدريس و وضع الخطط الكفيلة بتحقيق أهدافه". [110]

غير أن مدرسي التعليم الابتدائي لا يتوفرون جميعا على كفاءات دقيقة في كل مادة ملزمين بتدريسها ولا سيما في مادتي العلوم و الرياضيات ،و هذا ما يجعلنا نشك في قدرتهم على تطوير علاقة فعالة بالمعارف لدى تلاميذهم ،و تدريب هؤلاء على البحث في ابستيمولوجيا العلوم و أصولها ،ذلك لأن علاقتهم بالمعارف التي يدرسونها تبدو ضعيفة من حيث استقلاليتها و جدارتها [111]،و هذا ما تعانيه المدرسة الجزائرية اليوم إذ أصبح ينظر إلى التعليم خاصة في المرحلة الابتدائية مخرجا للتخلص من بطالة خريجي الجامعات، وتتجلى هذه الحقيقة في الإضرابات التي شهدتها الجامعة الجزائرية بعد تصريحات وزيرة التربية الوطنية سنة 2015 و التي مفادها الاكتفاء بتوظيف خريجي المدارس العليا للأساتذة في مجال التعليم كونهم ، تلقوا التكوين اللازم ،وهو قرار مدروس وبناء ،كونه يتبنى فكرة أن التعليم ليس مهنة لكسب المال ، ولكنه رسالة نبيلة لتكوين الأجيال ،غير أن هذا القرار ما لبث أن ينفذ ،حتى تبعه تصريح آخر ليلغي هذا المسعى الحكيم ،ويطمئن المجتمع بأن التعليم سوف يبقى مجالا لامتصاص غضب البطالين ،و يرسخ فكرة أساسية مفادها أن السياسة تساوم باستغلال حتى النظام التربوي، فتبيع مستقبل الأجيال لتشتري ما يسمى بالسلم الاجتماعي ،وكل هذا يؤكد لنا حقيقة موجعة وهي أن إصلاح النظام التربوي في الجزائر لم ينجح ولن ينجح ،ذلك أن روح الإصلاح بعيدة الاستيعاب كونه لم يوظف ليعالج اختلالات النظام التربوي و يشبع حاجات المنتمين إليه ،بل وظف ليسد خلل مجموعة من النظم الاجتماعية ويخفي عيوبها .

---

[110]- محسن علي عطية . الجودة الشاملة و المنهج ، دار المناهج للنشر و التوزيع،عمان ،2008،ص333.

[111]- نفس المرجع، ص15.

ثالثا- بعض مظاهر اختلالات النظام التربوي في الجزائر:

تشهد المدرسة الجزائرية منذ سنوات مستوا من الاختلال غير المسبوق، في تاريخ المنظومة التربوية الجزائرية منذ الاستقلال، من خلال تدن ملحوظ في المستوى الأخلاقي للتلميذ وللأستاذ أيضا في بعض الأحيان، مع انتشار ملفت لظاهرة العنف وارتفاع كبير لمعدلات الجريمة، إضافة إلى انتشار ظاهرة ترويج وتعاطي المخدّرات داخل مراحيض وساحات بعض المدارس التي يفترض أن تكون مؤسسات للتربية لا لتخريج المنحرفين والمجرمين وترويج المخدّرات والأفكار الشاذّة .

و كل هذا قد يكون من تجليات العولمة السلبية و تداعياتها ،و التي" تعتبر بمثابة أمور مقصودة تصدرها الدول المتقدمة إلى الدول النامية ،بهدف تدمير ذاتيتها المعنوية و جعل الناس في الدول النامية يشعرون بالعجز وقلة الحيل و الدونية عن نظرائهم في الدول المتقدمة ،و الحقيقة أن الأفعال المغرضة لتجليات العولمة السلبية ،لا يقتصر تأثيرها المدمر على المعنويات ،و إنما يمتد ليحاول تخريب الماديات ،مثل الهوية الثقافية والعلاقات الاجتماعية و تعظيم قيمة المال.[112]

من خلال " الثورة الاتصالية و التكنولوجية و المعلوماتية الهائلة التي خلقت اتجاها عاما بانفتاح الدول بعضها على بعض ليتكون ما يسمى بعالم بلا حدود يسيطر فيه الطرف الأقوى على الطرف الأضعف "[113] فعجز النظام التربوي عن مواجهة " الثقافات الوافدة الانبهار الساذج أو الاستلاب الحضاري لثقافة الغير" [114]

112- مجدي عزيز إبراهيم. التربية والعولمة ، عالم الكتب ،القاهرة، 2008، ط1، ص 97.

113- سامي محمد نصار . قضايا تربوية في عصر العولمة و ما بعد الحداثة، الدار المصرية اللبنانية القاهرة،2008،ط 2،ص23.

3- نفس المرجع،ص 20 .

"فالدول المتقدمة تولي اهتماما كبيرا لتدريس الفيزياءو الرياضيات فهما العامل الرئيسي للتقدم العلمي" [115]

إن القيم التي يلتزم بها النظام التعليمي –سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو حتى دينية –تعكس إلى حد بعيد وجهة نظر الدولة ،ومن ثم فإن الأهداف العامة للسياسات التعليمية تعكس الرؤية الرسمية للدولة لما يجب أن يكون عليه المواطن[116].

غير أن جهود المنظمات الدولية يرمي في سبيل عولمة القيم وفرض قيم عالمية تيسر وتسوغ إذابة الكيان العربي ،لذلك "يجب على النظام التربوي مواجهة التوحش المعنوي و المادي للعولمة ، حيث هددت العولمة و بالأخص الثورة المعلوماتية النظم المحلية وخاصة التربوية منها "[117]، خاصة وأن هناك اتفاق بين المحللين على كون التعليم أداة من أدوات العولمة لهذا فإن" مسؤولية التعليم على امتصاص تأثيرات العولمة ،وتكيفها تبدو كبيرة ،ويشير البعض إلى حقيقة كون التعليم –والإعلام– رأس رمح لاختراق المجتمعات العربية ،حيث حاولت الولايات المتحدة استغلال المجال التربوي و الإعلامي لغايات السيطرة والاحتواء و جعل هذه الفضاءات الإنسانية المتنوعة بتنوع الأمم ميدانا خصبا لتوجيه الفكر و التوجيه الأخلاقي ،وبهذا تم الانزياح للتهميش التربوي من الاتجاه الثقافي إلى التدريب الموجه و السالب "[118].

و هو ما يفرض على التربية العربية "مراجعة فلسفتها ونظمها ومناهجها و تقنياتها للتعامل مع ضغوط العولمة الثقافية على الحقل التربوي ،المتمثلة في التشكيل القيمي و السلوكي و تفكيك الهوية من ناحية ،وتنميط الشخصية من ناحية أخرى وبهذا تتحول من موقع المفعول

---

[115]– محسن خضر. مستقبل التعليم العربي بين الكارثة و الأمل ، مرجع سابق،ص88.

[116]– نفس المرجع ،ص194.

[117]– نفس المرجع ،ص35.

[118]– نفس المرجع ،ص59،60.

به إلى موقع الفاعل أو الشريك بنظرة متفائلة "[119] لهذا أصبح من مسؤوليات التربية الكبرى ،الالتفات إلى ما تحدثه العولمة لمقومات الهوية من خلال ضرورة التزام التعليم في سياساته و هياكله ومناهجه بقضية الهوية كأولوية مطلقة ليكون تعليما بالهوية وتعليما للهوية في مقارعة اختراقات العولمة السياسية والاجتماعية و الثقافية "[120].

وانتشار أغنية "الوايواي" التي أداها التلميذ داخل القسم وهو يرقص أمام معلمته التي تقبلت الوضع بكل هدوء ، و قام أحد رفاقه بتسجيله أثناء آدائها،ثم تم ترويجها على مختلف صفحات الويب ، لأكبر دليل على انتهاكات العولمة لحرم المؤسسة التربوية .

فوعي النخبة الأمريكية بضرورة الاهتمام بالتعليم في عصر العولمة تؤكده عبارة لفلوريتا ماكينزي "علينا أن نساعد الناس ،على تقدير قيمة التعليم في هذا البلد ،فنوعية الحياة بالنسبة لنا جميعا مرتبطة بنوعية التعليم العام"[121].

فمشكلة المدرسة الجزائرية اليوم لم تعد مقتصرة على البرامج أو المناهج التعليمية، بل تعدّت ذلك بكثير لتطرح مشاكل أكثر عمقا أهمّها ما يلي :

* **العنف المدرسي:** و الذي عرف –لا سيّما في السنوات الأخيرة – تناميا رهيبا، بالرغم من أن الجزائر أصدرت قانونا يمنع العنف المدرسي بكافّة أشكاله وهو قانون 2008 الذي نصّ على احترام التلاميذ لمدرّسهم ومنع العقاب الجسدي من أيّ طرف كان ، بهدف الحفاظ على مصالح كلّ عضو في المدرسة وعمل التربية على المواطنة وترقية الحسّ المدني من خلال البرامج المقدّمة كبرامج التربية الخلقية، التربية الإسلامية، الاجتماعية وحقوق الطفل، المرأة، التسامح وتنظيم مسابقات ذات صلة بالموضوع، إلاّ أن ظاهرة العنف لم تغب عن المؤسسات التربوية، بل تزداد معدلاتها ارتفاعا سنة بعد سنة .

---

[119]– نفس المرجع ،ص36 .

[120]– نفس المرجع ،ص12.

[121]– المرجع السابق،ص145.

* **الدروس الخصوصية:**[122] أصبحت الدروس الخصوصية مؤخّرا تنافس المدارس بكافّة أطوارها، بل وتأخذ الأولوية عند التلاميذ وأوليائهم أحيانا، لا سيّما فيما يتعلّق بتلاميذ الأقسام النّهائية الذين أصبحنا نلاحظ مغادرتهم المبكّرة للأقسام والركض وراء الدروس الخصوصية للمراجعة والتحضير.

و يرى متتبّعون لشأن المنظومة التربوية في الجزائر أن الدروس الخصوصية أو ما يعرف بدروس الدعم دخلت مرحلة الظاهرة خلال السنوات الأخيرة نظرا للانتشار الملفت لهذا النّوع من الدروس رغم منعها من طرف الوزارة نظرا لتأثيرها الكبير على سير المنظومة التربوية عموما وعلى تحصيل التلميذ بوجه خاص. وبالرغم من الغلاء الذي تشهده سوق الدروس الخصوصية إلاّ أنها أصبحت شبه فرض لا يمكن الاستغناء عنه، فحتى الأسر ذات الدخل المتوسّط والمحدود صارت توفّر لأبنائها فرص الحصول على دروس الدعم في جميع المواد تقريبا، وهو ما يثبت وبشكل قاطع أن الأمر تعدّى مجرّد حالة عابرة إلى ظاهرة غير صحّية تستدعي دقّ ناقوس الخطر، لا سيّما وأن هذه الدروس لم تعد متعلّقة بتلاميذ الشهادات فحسب، بل أصبح بإمكان تلميذ الابتدائي ومنذ سنته الأولى الحصول على دروس الدعم وفي كافّة المواد بما فيها مواد الحفظ. وقد كانت الدروس الخصوصية في الجزائر في السابق وإلى وقت غير بعيد حِكرا على فئة معيّنة من التلاميذ عادة هم الملزمون باجتياز امتحان نهاية السنة للانتقال من طور تعليمي إلى آخر، كما كانت مرتبطة بالمواد الأساسية، والتي تعتمد على الفهم بشكل أكبر كالرياضيات والفيزياء والعلوم بالنّسبة للأقسام العلمية، غير أن هذا النّوع من الدروس عرف تحوّلا جذريا ليظهر بشكل آخر هذه الأيّام ، ويرى متتبّعون أن هذا التحوّل كان بعد عدّة مراحل، ففي المرحلة الأولى كانت الدروس الخصوصية محدودة الانتشار، سواء من ناحية التلاميذ المعنيين بها أو المواد التي يتمّ تدريسها، ثمّ انتقلت بعد

---

[122]- وزارة التربية الوطنية . عمليات تحسيسية تتعلق بالدروس الخصوصية ، الجزائر، 2013، ص ص1 -2.

ذلك إلى مرحلة تجارية إن صحّ التعبير، حيث باتت مهنة رائجة للأساتذة ومصدرا إضافيا للدخل في هذه المرحلة بالذات عرفت دائرة المعنيين بمثل هذا النّوع من الدروس اتّساعا كبيرا.

إذ أن الدروس الخصوصية في هذه المرحلة لم تعد مقتصرة على التلاميذ الذين يحضّرون لامتحانات نهائية فحسب، بل أصبح بإمكان كلّ تلميذ الحصول على دروس الدعم بمقابل مادي، إلى جانب تنوّع المواد المدرسة التي لم تعد مقتصرة على مواد الفهم كالرياضيات والفيزياء كالسابق، بل أصبحت هناك دروس تدعيمية في المواد الأدبية أيضا كالأدب العربي واللّغات وإن كانت نسبة التلاميذ الذين يلجأون إلى الدروس الخصوصية في مثل هذه المواد أقلّ من أولئك المستفيدين من دروس الدعم في المواد العلمية. وقد أخذت الدروس الخصوصية منحى خطيرا في السنوات الأخيرة لتنحرف عن أهدافها الرئيسية التي جعلت من أجلها، فبعد أن كان الهدف من تلقّي الدروس الخصوصية تمكين التلميذ من فهم ما عجز عن استيعابه داخل القسم وتقويته في المواد التي يعاني من ضعف فيها خاصّة العلمية منها، امتدّت العملية إلى الاستعانة بالدروس التدعيمية حتى في المواد الأدبية كالتاريخ والجغرافيا وغيرها من مواد الحفظ بغرض الحصول على أسئلة الامتحانات من أستاذ المادة ، ولا يتعلّق الأمر بتلاميذ المتوسّط أو الثانوي أو الابتدائي فحسب، بل إن تلاميذ الأقسام النّهائية هم أيضا أصبحوا يلجأون إلى هذه الدروس من أجل الحصول على نماذج لأسئلة الامتحانات الرسمية من مفتشين وأساتذة تعتمد عليهم وزارة التربية في إعداد أسئلة امتحانات نهاية السنة. وأمام الربح الوفير الذي تحقّقه الدروس الخصوصية تحوّلت منازل الأساتذة إلى أقسام تختصّ في تقديم مثل هذا النّوع من الدروس، ليصبح منزل الأستاذ سوقا يتهافت عليه أولياء التلاميذ من أجل إنجاح أبنائهم، والأغرب من كلّ هذا هي تلك المنافسة الكبيرة التي تقوم بين هؤلاء الأساتذة من أجل جلب أكبر عدد ممكن من التلاميذ، لكن بالرغم من انتهازية بعض الأساتذة وتهاون الأولياء، والذي ساعد في انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية، إلاّ أن كثيرا من المتتبّعين يرون هذا الانتشار الملفت لظاهرة الدروس الخصوصية أمرا طبيعيا

ويعيب بعضهم على وزارة التربية الوطنية عدم توفيرها للظروف الملائمة التي يعمل فيها أساتذة الأقسام النّهائية، حيث يتجاوز عدد التلاميذ 50 تلميذا في القسم الواحد، وهو ما يعيق عملية الاستيعاب الجيّد بالنّسبة للتلاميذ كما هو الحال في قسم السنة الرابعة متوسط لذلك دقّ متتبّعون ناقوس الخطر أمام انتشار هذه الظاهرة، مطالبين بإيجاد حلول لظاهرة الاكتظاظ والاهتمام بالناحية الاجتماعية للمعلّمين والأساتذة، كإجراءات من شأنها القضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية، وتقديم الدروس في المرافق التربوية مجّانا ليس حلاّ لكون الذين سيقدّمونها يحتاجون إلى تحفيز مادي أكثر منه ردعي.

وتبعا لما ورد في المنشور الوزاري بخصوص العمليات التحسيسية تتعلق بالدروس الخصوصية،فإنه نظرا لتنامي ظاهرة الدروس الخصوصية بما يدعو للقلق حيث أنها لم تعد تعني تلاميذ أقسام الامتحانات فحسب ،بل كل الأطوار التعليمية،كما أنها أصبحت تلقى في المأرب و الأماكن غير اللائقة التي لا يتوفر الكثير منها على أدنى شروط النظافة والسلامة ،إن الاستجابة لطلب ملح من التلاميذ الذين يواجهون صعوبات في استيعاب بعض المفاهيم المقررة هي عمل حميد ،حتى أن وزارة التربية الوطنية نفسها توفر لهذا الغرض الإطار الملائم من خلال حصص الدعم و المعالجة البيداغوجية ،إنما محل الشجب هو حمل التلاميذ على التسجيل في الدروس الخصوصية التي لا تستجيب للظوابط التنظيمية المعمول بها مع ما قد ينجر عن ذلك من آثار سلبية .

التسرب المدرسي: إن ظاهرة التسرب المدرسي في الجزائر تشكل مشكلا حساسا يؤرق الباحثين و المختصين في قطاع التربية ، فبالرغم من انخفاض عدد التلاميذ الذين يغادرون مقاعد الدراسة خلال السنوات الأخيرة من الإصلاح مقارنة مع السنوات التي سبقته ،إلا أن عدد التلاميذ الذين يهدر سنويا ينبئ بالخطر ،فمثلا خلال السنة الدراسية 2011/2010 بلغ عدد التلاميذ الذين تسربوا من مرحلة التعليم الابتدائي حوالي" 26113 تلميذ ،من بينهم

16078 ذكور،و 10035 إناث،أما بالنسبة للذين تسربوا من مرحلة التعليم المتوسط فبلغ عددهم 284296 تلميذ من بينهم 178396ذكور و 105900 إناث"[123] .

أما خلال السنة الدراسية 2012/2011 فبلغ عدد التلاميذ الذين تسربوا من مرحلة التعليم الابتدائي حوالي" 30839 تلميذ ،من بينهم 21101 ذكور و 9738 إناث،أما بالنسبة للذين تسربوا من مرحلة التعليم المتوسط فبلغ عددهم 283391 تلميذ من بينهم 183973ذكور و 99418 إناث "[124].

نلاحظ من خلال هذه المعطيات أن عدد التلاميذ الذين تسربوا من مرحلة التعليم الابتدائي ارتفع بشكل كبير جدا، من سنة لأخرى ، خاصة التلاميذ الذكور ،بينما أولئك الذين تسربوا من مرحلة التعليم المتوسط فانخفض عددهم الإجمالي ،لكن ارتفع عدد الذكور المتسربين من هذه المرحلة بشكل ملحوظ.

يرجع ارتفاع نسبة التسرب المدرسي عند الذكور أكثر منها عند الإناث إلىٰ الذهنيات السائدة في مجتمعنا والتي تمنح امتيازات للذكور لا يسمح بها للإناث فالذكر له حرية التصرف حيث يرى هذا الأخير أن العائد المادي للتعليم بطيء وغير مضمون مع ارتفاع بطالة خريجي الجامعات.

لذلك يرى أن مستقبله ليس مرتبطا بالتعليم، على عكس الأنثى التي ترى أن مستقبلها مرتبط بالتعليم، كما ترى أن الاستمرار في التعليم يكسبها حريتها، وفي حالة فشلها في هذا المجال فإن البيت هو مصيرها.

---

[123]– وزار التربية الوطنية.عدد و نسبة الانتقال ،الإعادة ،التخلي و الخروج في نهاية السنة الدراسية 2011/2010 ، المديرية الفرعية لبنك المعطيات ،الجزائر ،2012/2011 .

[124]– وزار التربية الوطنية.عدد و نسبة الانتقال ،الإعادة ،التخلي و الخروج في نهاية السنة الدراسية 2012/2011 ، المديرية الفرعية لبنك المعطيات ،الجزائر ،2013/2012 .

و كل هذا يعتبر كمؤشر يدل على تراجع أداء وفعالية النظام التربوي في مجتمعنا من جهة وتدل على تدهور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

وهو ما انعكس على جودة النظام التربوي، حيث أفاد التقرير المفصّل حول جودة التعليم لعام 2013 -2014، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، بأن الجزائر "حلّت في المرتبة 100 بين الدول في جودة النّظام التعليمي "[125].

رابعا- اختلال النظام التربوي و علاقته بالنشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين :

وفي هذه الظروف أصبحت المدرسة اليوم عاجزة عن أداء وظيفتها، إذ ليست وظيفتها تعليم النشء القراءة والكتابة والحساب فحسب، ولكن وظيفتها إعداد الفرد لما يتطلبه المجتمع الذي يعيش فيه وللحياة الكاملة التي يجب أن توصله إليها وتوجهه إلى العمل الذي يصلح له كي يسير بنجاح إلى النهاية.

فهي لم تعد قادرة على تلبية حاجة أفرادها في مواصلة تعليمهم و الحصول على منصب شغل، وهذا ما تسبب في تراجع القيمة الاجتماعية للعلم والتعليم كونه لا يضمن الارتقاء في سلم النشاط الاقتصادي وبالتالي صار لا يحقق الرفاه الاجتماعي في حين أصبح النشاط الاقتصادي المربح، وغير المقنن يحظى بمكانة اجتماعية لأنه يتيح لمن شاء ومتى شاء الارتقاء في سلم النشاط الاقتصادي، والأمثلة الشعبية كفيلة بتبيان ذلك مثلا :اللي قرا واش دار، اللي قرا قرا بكري، أعطيهلي فاهم لاه لا قرا، المدرسة لا تطعمني خبزا، وغيرها من الأمثال التي تشجع على كسب المال ، وتنقص من قيمة العلم والتعلم، وهذا ما يساهم في ارتفاع نسب التسرب المدرسي، خاصة وأن ذووا الشهادات الجامعية يعانون من البطالة.

وبما أن مؤسسات التكوين المهني لا تتيح الفرصة للأطفال الذين فشلوا في مواصلة تعليمهم ولا تمكنهم من الاستفادة من برامج تكوينية متخصصة ، تسمح لهم باحتراف مهنة تحقق طموحاتهم ، إلا بشروط تتعلق بالسن و المستوى التعليمي،وكأن فشل الطفل في التعليم

---

[125]- البلاد ، .الاثنين 22 سبتمبر 2014 ،5.

يفرض عليه أن يكون فاشلا في كل مجالات الحياة ،وفي هذه الظروف وفي ظل غياب مؤسسات تكوينية بديلة تستثمر في المورد البشري، يجد الطفل نفسه مطالب بتحقيق ذاته وملأ ذلك الزمن الاجتماعي الفارغ الذي خلفته المدرسة،وبالتالي هذا ما يدفعه إلى ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية الهامشية بالرغم من أنه قاصر سنا .

المبحث الثالث : اختلال النظام القانوني في المجتمع الجزائري

الطفل فرد حساس في المجتمع ، لابد من مراعاته والاعتناء به أشد الاعتناء ليشب قويماً معتدلا صالحاً لذاته ولأسرته ولمجتمعه، خاصة و أن مجالات الحياة متشعبة ومعقدة إلى درجة كبيرة لذلك آتخذ المشرع الجزائري السبل المثلى لرعايته ،من خلال المصادقة على أهم القوانين الدولية التي تكفل له حقوقه، وكذا سن قوانين محلية تحقق له الحماية والرعاية وهي على النحو الموالي .

أولا - القوانين الدولية الخاصة بالطفولة و التي صادقت عليها الجزائر :

لقد "صادقت الجزائر على أهم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالطفولة على غرار الاتفاقية الدولية رقم 138 المتعلقة بالسن القانوني للعمل و هذا بتاريخ 30 أفريل 1984

و كذا الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الطفل المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 20 نوفمبر 1989 و التي صادقت عليها الجزائر بتاريخ 19 ديسمبر 1992،و قد تحفظت الجزائر على الفقرتين الأولى و الثانية من المادة 14 اللتان تتعرضان لحق الطفل في الفكر و الوجدان و الدين ،بحيث أن الالتزامات الواردة في هاتين الفقرتين سوف تفسر بالتوافق مع النظم القانونية الواردة الجزائرية و خاصة الدستور الذي ينص على أن دين الدولة هو الإسلام ،و المواد(13-16 -17)التي تتعلق بإمكانية حصول الطفل على المعلومات و المواد من كافة المصادر الدولية ،بحيث تطبق مع الوضع في الاعتبار

مصلحة الطفل و الحاجة إلى حمايته و في هذا الإطار سوف تفسر الحكومة الالتزامات الواردة في هذه المواد واضعة في اعتبارها القانون الوطني " [126].

- " الاتفاقية رقم 182 و التي تتعلق بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال و الإجراءات الفورية للقضاء عليها و التي صادقت عليها الجزائر بتاريخ 28 نوفمبر 2000.
- الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل و رفاهيته المعتمد بأديس أبابا في جويلية 1990 و المصادق عليه من قبل الجزائر بتاريخ 08 جويلية 2003". [127]
- البروتوكول الاختياري الملحق بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في الدعارة ،و صادقت عليه الجزائر بتاريخ 27 ديسمبر 2006 .
- والتحقت الجزائر باتفاقية اليونسكو لمناهضة التمييز في التعليم" . [128]

أشاد ممثل صندوق الأمم المتحدة للطفولة بالجزائر مانوين فونتين بالنتائج الإيجابية التي حققتها الجزائر في مجال حماية حقوق الطفل والدفاع عنه ،و " أكد أن الجزائر تمكنت خلال هذه السنوات الأخيرة من تقليص معدل وفيات الأطفال إلى النصف ،و أن الجزائر التي صادقت على الدولية لحقوق الطفل سنة 1992،حققت نتائج هامة في مجال صحة الطفولة ،لا سيما في مجال الوقاية من الأمراض المعدية باللجوء إلى تعميم التلقيح على المستوى الوطني ، و حول تمدرس الأطفال أشاد ممثل اليونيسيف بمستوى التمدرس الذي سجلته الجزائر و الذي بلغت نسبته 97% لحد الآن حسب إحصائيات رسمية من الديوان الوطني للإحصاء ،و نوه فونتين كذلك بالسياسة الاجتماعية التي انتهجتها الجزائر في هذا

126– الأمم المتحدة .فهرس حقوق الانسان في الدول العربية ،الجزائر .

127– وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي .المفتشية العامة للعمل ، بطاقة صحفية بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عمالة الأطفال،الجزائر ،12 جوان 2008.

1–الأمم المتحدة ،فهرس حقوق الانسان في الدول العربية ،مرجع سابق .

الإطار بميزانية معتبرة لتوفير كل الرعاية اللازمة للطفولة لا سيما في المجالات التربوية و الصحية و الثقافية و الترفيهية .

كما دعا إلى بذل المزيد من الجهود لمواجهة التحديات القائمة ،مشيرا في هذا السياق إلى أن حوالي 20ألف طفل تقل أعمارهم عن سنة يموتون سنويا في الجزائر بسبب الأمراض و أن حوالي 700 امرأة تتوفى بسبب عسر الولادة "[129].

ثانيا-القوانين المحلية الخاصة بالطفولة :

إن حقوق الطفل كما نصت عليها اتفاقية حقوق الطفل مكرسة في الدستور و متضمنة في التشريع الجزائري ،حيث أن المساواة وعدم التمييز و المصلحة الفضلى للطفل و الحق في الحياة والعيش و الحق في الاسم و الجنسية و الحفاظ على الهوية و الحياة العائلية و الصحة و التربية و الحماية ،كلها مضمونة طبقا للتشريع الجزائري ،وهذا على النحو التالي:

*الحق في الهوية :حسب نتائج التحقيق الوطني الثالث متعدد المؤشرات فإن 99.3 % من الأطفال الذين الذين تقل أعمارهم عن الخامسة مسجلون في الحالة المدنية .

و تكمن أهمية هذا الإجراء في كونه يمنح الطفل صفة الفرد في المجتمع و يثبت وجوده و يمكنه من التمتع بحقوقه و من ممارسة هذه الحقوق المرتبطة بالشخصية القانونية .

*الحق في الجنسية :من أهم المكتسبات في مجال الجنسية تلك التي جاء بها التعديل الذي أدخل على الأمر 86/70 المؤرخ في 15 ديسمبر 1970 المتضمن قانون الجنسية الجزائرية الأصلية بالنسب عن طريق الأم طبقا للمادة 06 على أنه :"يعتبر جزائريا الولد المولود من أب جزائري أو أم جزائرية ".

---

[2]- ممثل اليونيسيف بالجزائر ،جريدة الخبر اليومية ،2009/12/24.

*الحق في التربية و التعليم :مكفول في التشريع الجزائري من خلال الدستور في المادة 53 و القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 الذي ينص على ضمان الدولة الجزائرية الحق في التعليم لكل جزائرية و جزائري دون تمييز قام على الجنس أو الوضع الاجتماعي أو الجغرافي ، وقد بلغت نسبة تمدرس الأطفال ما بين 06-16 سنة (الابتدائي و المتوسط) 93.58 %سنة 2002 و 97% سنة 2006

* الحق في التعبير و المشاركة : إن خطة العمل الوطنية للطفولة 2008-2015 جعلت الأطفال طرفا في المشاركة و المساهمة بآرائهم في المجالات التي تخص حمايتهم وترقيتهم.

* الحق في الصحة :معترف به دستوريا في المادة 54 و القانون 05/85 المتعلق بحماية و ترقية الصحة الذي ينص على كون المراقبة الطبية حق مضمون في كل مراحل نمو الطفل.

* الحق في الترفيه :ينص القانون المتعلق بالتربية البدنية و الرياضية أن الممارسة البدنية و الرياضية حق كل المواطنين دون تمييز كما أن هذه الممارسة إجبارية في جميع أطوار التربية الوطنية .

الحقوق المتعلقة بحماية الأطفال من كافة أشكال الاستغلال :كالحق في الحماية من سوء المعاملة و العنف الجنسي و الاستغلال الاقتصادي و بيع الأطفال و الاتجار بهم ،مضمونة أيضا في مختلف التشريعات و بموجب سلسلة من الأحكام القانونية و الاجراءات الإدارية ،الاجتماعية و التربوية ".7 ويحمي القانون رقم 11/90 المؤرخ في 24 أبريل 1990 المتعلق بعلاقات العمل في المادة 15 أنه "لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يقل العمر الأدنى للتوظيف عن 16 سنة إلا في الحالات التي تدخل في إطار عقود التمهين التي تعد وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما ،و أنه لا يجوز توظيف القاصر إلا بناءا

على رخصة من وصية الشرعي ،وأشارت المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 120/93 المتعلق بطلب العمل المؤرخ في 15 ماي 1993 أنه "بالإضافة إلى الممتهنين ،يخضع العمال الذين يقل سنهم عن 18 سنة إلى مراقبة طبية خاصة ".[130]

إضافة إلى مجموعة من القوانين التي تؤمن له الحماية وذلك في كل الوضعيات التي يكون عليها سوية كانت أو غير سوية .

فالطفل القاصر سنا قد يكون عرضة لمجموعة عوامل ومؤثرات تجعل منه ذا سلوكات خارجة عن العادة، أو غير سوية في بعض الحالات، فحّتى وإن لم تؤدي به هذه السلوكات إلى الخروج عن دائرة القانون بصفة عامة وجعله عرضة لتطبيق أحكامه إلاّ أنّها قد تنبئ بوجود خطر يتعرض له، هذا الخطر يقسمه رجال القانون إلى نوعين :الخطر العام والخطر الخاص.

فالخطر العام هو الخطر الذي يمكن أن يتعرض له جميع الأطفال لمجرد كونهم قاصرين سنا، فلا فرق بين المنحرف فعلا أو المعرض للانحراف أو الأسوياء والعلة في ذلك هي أ ن شخصيتهم ما زالت في طور التكوين، وأن إدراكهم لم يكتمل، مما يستوجب على جميع أفراد المجتمع والسلطات مواجهة كلّ خطر عام يهدد الأطفال وذلك باتخاذ جميع الإجراءات التي تحقق لهم الحماية و الوقاية .

أما الخطر الخاص فهو مجموعة من المؤثرات المادية أو المعنوية أو الصحية التي تحيط بالطفل والتي قد تؤّثر عليه، فالطفل الموجود في ظروف حسنة يكون انحرافه مستبعداً، أما الموجود في ظروف صعبة يكون انحرافه محتملا، وكّلما زاد تأثير الظروف كانت الأسباب قوية وذات تأثير على الطفل مما يجعله يستجيب للقيام بفعل يدخل ضمن النصوص التجريمية الواردة في قانون العقوبات أو القوانين المكملة له".[131]

---

[130]– وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، بطاقة صحفية ،جوان 2009.

[131]– درياس زيدومة . حماية الأحداث في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، الجزائر ،2007،ص242.

و هذا الخطر يصفه المشرع الجزائري بالخطر المعنوي .

وبالرجوع إلى المادة الأولى من الأمر72 /03 نجد أ ن المشرع ذكر صورًا لحالة الخطر المعنوي، وهي عامة الدلالة وتتمّثل في[132]:

-أن تكون صحة الطفل القاصر و أخلاقه أو تربيته عرضة للخطر.

-أو يكون وضع حياته أو سلوكه مضراً بمستقبله.

فجمع المشرع بين عناصر ثلاث مهمة في حياة الفرد وهي الصحة والأخلاق والتربية واعتبر تعريضها للخطر حالة من حالات وجود الطفل القاصر في خطر معنوي،والتي يكون معناها كما يلي:

أ -**الصحة** :وهي الحالة الجسمانية و العقلية للإنسان، أما عن الخطر الذي قد يصيبها فهو كل الآفات التي تصيب الإنسان"[133]، ويستوي في ذلك أن تكون الإصابة جسمانية أو نفسية أو عقلية.

ب -**الأخلاق** :يكتسب الطفل أخلاقه من تربية الوالدين ومن تأثير المحيط الذي يعيش فيه وللطفل دوافع بدائية فطرية لا بد من تهذيبها حتّى لا تخرج عن نطاق السيطرة، فالتربية الخاطئة تكسب الطفل سلوكات غير سوية قد تجعله يميل نحو الجنوح، كما أن القدوة المنحرفة والرفقة السيئة تأثران فيه، لاسيما المعاملة الخاطئة فالقسوة كتوقيع عقوبات عشوائية بدنية أو بأي شكل آخر حاط بالكرامة قد يدفع بالطفل إلى مصير سيء، كما أن اللينة والتسامح وما ينجم عنه من استخفاف يفتح الأبواب نحو كسر مختلف الحواجز سواء التربوية منها أو الأخلاقية مما يستوجب معه التعامل بأفضل أسلوب يتجاوب معه الطفل وتستوي

---

[132]- اليونسيف . مدونة النصوص التشريعية و التنظيمية الخاصة بالأطفال ، الجزائر ، 2004 ، ص 19.

[133]- درياس زيدومة ،نفس المرجع السابق،ص 193.

معه شخصيته دون أن ننسى دور الوالدين في رقابة الرفقة التي يختارها الطفل حيث أن هذه الأخيرة إذا كانت سيئة لكون رفاقه أشرارا تجعله ينزلق معهم إلى مسالك الشر والجريمة "[134].

ج -**التربية** :قد يبدو غريباً أن ينص المشرع على الأخلاق ثم على التربية، وكأّنه يكرر نفس العنصر مرتين، إلاّ أن المقصود من خلال التربية هو الجانب التعليمي للطفل .

فالعناية بتعليم الطفل جانب مهم وخطير لأن له التأثير المباشر على سلوكاته،إذ يفترض أن تغطي الدروس التي يتلقاها الطفل في مختلف المستويات جانباً من التقويم السلوكي له.

فالرعاية الأبوية تُعتبر أساس البناء،وتأتي المؤسسة التعليمية بمختلف أطوارها لتشيده وبصفة رئيسية التعليم الأساسي ، فغياب التوجيه المدرسي وعدم إعطاء التربية مكانتها في المدارس وعدم الإشراف على التلاميذ في حلّ بعض مشاكلهم يجعل الطفل في خطر"[135] ، مما قد يؤدي به إلى الانحراف.

2-أن يكون وضع الحياة أو السلوك مضراَ بمستقبل الطفل:

يتّضح من هذا العنصر الثاني أن المفردات المستعملة أوسع من تلك التي عرضناها في العنصر الأول، فوضع الحياة الذي يكون مضرًا بمستقبل الطفل ينم عن حالة خطيرة يعيشها هذا الأخير أو على الأقل ظروف لا تسمح له بأن يحظى برقابة عامة كغيره من الأطفال أو المراهقين.

كما أ ن السلوك يعبر عن نتاج تلك التربية التي تلقاها والأخلاق التي يتحلى بها بحيث يترجمها في أقوال وتصرفات، هذه الأخيرة قد تدلُّ على مستقبلٍ متدهور للطفل.

---

[134]- أحمد عوين زينب . **قضاء الأحداث ،دراسة مقارنة** ،الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع،الأردن ،2003،ط1، ص27.

[135]- عبد القادر قواسمية محمد . **جنوح الأحداث في التشريع الجزائري**، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، 1992،ص123،122.

وفي الأخير نقول بأن المجموعة الأولى أراد من خلالها المشرع أن يحدد بصفة خاصة العناصر التي تشكل أساسًا في رعاية الطفل ونشأته، بحيث أن المساس بها يجعله في خطر معنوي يستدعي تدخل قاضي الأحداث لحمايته.

أما بالنسبة للمجموعة الثانية، وإن كانت في نظرنا تحتوي الأولى، فإن المشرع أراد أن يبرز اهتمامه بحماية مستقبل الطفل بصفة عامة، فذكر وضع الحياة وهو الواقع الذي يعيشه.

كما ذكر السلوك- الذي هو نتاج ما اكتسبته من معنويات وأخلاق -، هذان العنصران يعكسان حالة الطفل التي قد تنم عن وضع خطير يهدد مستقبله.

ولقد تم إلغاء الأمر 72-03 سنة 2015، حيث صادق البرلمان على القانون رقم 15-12المؤرخ في 28 رمضان 1436 الموافق15يوليو 2015 الذي يتعلق بحماية الطفل ،والذي حدد في بابه الأول أن الطفل الذي يكون في حالة خطر هو"الطفل الذي تكون صحته أو أخلاقه ،أو تربيته أو أمنه في خطر،أو عرضة له،أو تكون ظروفه المعيشية ،أو سلوكه من شأنهما أن يعرضاه للخطر المحتمل ،أو المضر بمستقبله ،أو يكون في بيئة تعرض سلامته البدنية أو النفسية أو التربوية للخطر ".[136]

كما اعتبر المشرع أنه من بين الحالات التي تعرض الطفل للخطر " الاستغلال الاقتصادي للطفل لا سيما بتشغيله أو تكليفه بعمل يحرمه من متابعة دراسته،أو يكون ضارا بصحته أو بسلامته البدنية و/أو المعنوية "[137].

جاء في نص المادة 21 أنه:" تتولى الحماية الاجتماعية للأطفال على المستوى المحلي مصالح الوسط المفتوح بالتنسيق مع مختلف الهيئات و المؤسسات العمومية و الأشخاص المكلفين برعاية الطفولة .

---

[136]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد39،السنة 52، الأحد3 شوال عام 1436الموافق19 يوليو ، 2015، ص5.

[137]-نفس المرجع،ص6.

وتشير المادة 22 إلى أن مصالح الوسط المفتوح تقوم بمتابعة وضعية الأطفال في خطر و مساعدة أسرهم .

وتخطر هذه المصالح من قبل الطفل و/أو ممثله الشرعي أو الشرطة القضائية أو الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي ،أو كل جمعية أو هيئة عمومية أو خاصة تنشط في مجال حماية الطفل ،أو المساعدين الاجتماعيين أو المربين أو المعلمين أو الأطباء أو كل شخص طبيعي أو معنوي آخر ،بكل ما من شأنه أن يشكل خطرا على الطفل أو على صحته أو سلامته البدنية أو المعنوية ،كما يمكنها أن تتدخل تلقائيا ".[138]

و لقد جاء في نص المادة 30 أن" الدولة تضع تحت تصرف مصالح الوسط المفتوح كل الوسائل البشرية و المادية اللازمة للقيام بمهامها ".[139]

و لقد نصت المادة 32 من القانون رقم 15 /12 الصادر سنة 2015 على أ نه "يختص قاضي الأحداث لمحل إقامة الطفل المعرض للخطر أو مسكنه أو محل إقامة أو مسكن ممثله الشرعي و كذلك قاضي الأحداث للمكان الذي وجد به الطفل في حال عدم وجود هؤلاء ،بالنظر في العريضة التي ترفع إليه من الطفل أو ممثله الشرعي أو وكيل الجمهورية أو الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي لمكان إقامة الطفل أو مصالح الوسط المفتوح أو الجمعيات أو الهيئات العمومية المهتمة بشؤون الطفولة ،كما يجوز لقاضي الأحداث أن يتدخل تلقائيا "[140]

وهو نفس الشكل الذي اعتمده المشرع الفرنسي.

كما خول المشرع لقاضي الأحداث سلطات تجاه الطفل الموجود في حالة خطر فأعطاه صلاحيات التحقيق واتخاذ التدابير التي يراها في صالحه حيث نجد بأن المشرع بالرجوع إلى 34،35،36،37،38،39،أعطى قاضي الأحداث سلطة التحقيق مع الطفل الموجود في

---

[138]– نفس المرجع ،ص8.

[139]– نفس المرجع ،ص9.

[140]– نفس المرجع ، نفس الصفحة .

خطر بحيث خوله القيام بإجراءات معينة من جهة واتّخاذ تدابير مؤقّتة إلى غاية الفصل النهائي في القضية، من جهة أخرى.

ومن التدابير المقررة لحماية الطفل بموجب المادتين 40 و 41 من القانون رقم 12/15 ما يلي :

" 1-إبقاء الطفل في عائلته.

2-إعادة الطفل لوالده أو لوالدته الذي لا يمارس حق الحضانة عليه، ما لم تكن قد سقطت عنه بحكم

3-تسليم الطفل إلى أحد أقربائه .

4-تسليم الطفل إلى شخص أو عائلة جديرين بالثقة .

كما يمكن لقاضي الأحداث حسب نص المادة 41 من نفس القانون ،أن يأمر بوضع الطفل في:

- بمركز متخصص في حماية الأطفال في حالة خطر .
- بمصلحة مكلفة بمساعدة الطفولة.[141]

وتضيف المادة 45 بأن هذه التدابير قابلة للتعديل سواء تلقائيًا من طرف قاضي الأحداث أو إثر الطلب الذي يودعه الطفل أو ممثله الشرعي ،أو وكيل الجمهورية بحيث ينظر فيه خلال شهر واحد من تقديمه "[142].

الأمر رقم 72-03 و الذي تم إلغاؤه لأنه قديم ولكونه لايتناسب و التغير الحاصل والذي تم استبداله بقانون جديد رقم15-12 حيث صادق عليه أعضاء البرلمان غير أن هذا القانون لم يأت بالجديد ،ذلك أن كل مواده مستنسخة عن الأمر 72-03،والتغيير خص فقط بعض التعابير اللغوية ،أو أرقام المواد،فالتغيير كان شكلي ولم يصل إلى المحتوى.

---

[141]- نفس المرجع ،ص10

[142]- نفس المرجع ،ص11.

وهكذا يمكن أن تضفي هذه الوضعية التشريعية في الجزائر حماية أكبر وأشمل للحدث وذلك طبقًا لما يقدره قاضي الأحداث، بحيث يبقى له مجال واسع في تقدير حالة الخطر المعنوي .

فهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حرص المشرع على حماية و رعاية الطفل من أي خطر لكن في الواقع نشاهد أطفال قصر في أماكن عامة و أحيانا خطيرة يمارسون نشاطات اقتصادية وضيعة ومتنوعة ،انطبعت على أجسادهم آثارها ،وسط قبول مجتمعي ،دون أن يتدخل أولئك الذين خولهم القانون مسؤولية رفع العريضة إلى القاضي .

فبالتمعن في هذا الواقع يمكن إرجاع الأمر إلى كثرة انشغال هؤلاء بالقضايا الكبرى أو إلى غياب روح المسؤولية لديهم أو إلى جهلهم أصلا بنص هذه المادة .

لكن يبرز حرص المشرع على حماية الطفل مرة أخرى من خلال إعطائه لقاضي الأحداث صلاحية النظر في قضايا الأطفال القصر المتواجدون في حالة خطر بصفة تلقائية ،إلا أننا نشاهد أغلب الأطفال القاصرين سنا يمارسون نشاطاتهم الاقتصادية في أماكن عامة ،و الأخطر من ذلك أن عددهم في تزايد ملحوظ فقد يكون هذا راجع إلى ضعف تكوين قضاة الأحداث خاصة و أن شروط اختيار قاضي الأحداث التي وضعتها المادة 449 من قانون الإجراءات الجزائية في فقرتها الأولى، وهي أن يكون القاضي ذا كفاءة و أن يكون ممن يولون عناية خاصة بالأحداث و بالتالي يبقى القاضي ذا تكوين عام في جميع فروع القانون أي له أن يتولّى ممارسة مختلف المهام في أي قسم من أقسام المحكمة الابتدائية من الدرجة الأولى دون تخصص يذكر.

وهكذا فإنّه على الرغم من اهتمام المشرع بهذا السلك الحساس ، إلاّ أنّه " لا يوجد في الوقت الراهن ما يدلّ على إعطاء أهمية خاصة لقضاء الأحداث "[143]، فحّتى وإن كان القاضي يخضع بعد تنصيبه إلى فترات تربص قصيرة المدى في إطار التكوين المستمر فإن

---

[143]–درياس زيدومة،حماية الأحداث في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري ،دار الفجر للنشر و التوزيع ،2007،ص119.

هذا لا يكفي ، فمن مصلحة الطفل أن يمثل أمام قاضي مختص يتحكم في مختلف الحالات التي تُعرض عليه في مجال الخطر المعنوي بصفة خاصة وقضايا الأحداث بصفة عامة.

كما أن نص المادة 449 من قانون الإجراءات الجزائية يؤكّد بأن تعيين قاضي الأحداث يكون بموجب قرار من وزير العدل لمدة ثلاث سنوات.

إذن، فمن جهة لا يتحصل القاضي على تكوين خاص في مجال قضايا الأحداث ومن جهة أخرى فإن مدة بقائه في منصبه كقاضي أحداث لا يتعدى الثلاث سنوات وهذا لا يخدم السياسة الجنائية تجاه الأحداث لأ ن ما يتلقاه القاضي من تكوين ينحصر في تلك المعارف القانونية العامة التي يتلقاها في المدرسة إضافة لشهادة الليسانس وهو يعد تكويناً عامًا، وتبقى بذلك خبرته الميدانية هي التي تحدد مدى اكتسابه الخبرة الكافية في مجال الأحداث، والراجح أن مدة الثلاث سنوات قصيرة إذا ما علمنا أ ن نقله بعد انقضاء هذه المدة قد لا يراعى فيها تنصيبه في نفس الاختصاص.

أما بالنسبة للشرط الثاني الذي وضعته المادة 449 من قانون الإجراءات الجزائية والمتمثل في العناية التي يوليها القاضي للأحداث، فإنّه يعتبر في نظرنا معيارًا مطاطًا ما دام أنّه ليس هنالك تكوين متخصص في شؤون الأحداث.

ويقضي مثل هذا الشرط أن يكون القاضي ممن يهتمون بمجال الأحداث كأن تصدر عنه مؤلفات في هذا المجال أو قيامه بأبحاث مثلا، أو انضمامه إلى جمعية من جمعيات الطفولة" [144]، فهذه المؤشرات الظاهرية قد تؤثر في تعيين القاضي من أجل توليه قضاء الأحداث،إلا أنّه وفقًا لنص المادة 449 من قانون الإجراءات الجزائية نجد أن هنالك سلطتين لهما صلاحية تعيين القاضي كقاضي أحداث وهما، وزير العدل ورئيس المجلس القضائي، كما أن رغبة القاضي في تولي هذا المنصب قد لا تُحترم.

---

[144]- نفس المرجع،ص120.

وما نلاحظه في المحاكم بصفة عامة هو أنّه قد يعهد إلى قاضي حديث التخرج من المدرسة العليا للقضاء توليه قضاء الأحداث مما يجعلنا نقول بأن معايير التعيين المذكورة نسبية في ظل غياب قضاء أحداث متخصص.

كما أن بعض قضاة الأحداث لا يقيمون في دوائر عملهم و هذا ما قد يجعلهم لا يدركون ما يحدث في الأسواق و الشوارع والطرقات ناهيك عن المفارغ العمومية .

و على أساس هذه التشريعات نلاحظ من الناحية النظرية أن الجزائر حققت تقدما ملحوظا في مجال التشريعات الخاصة بحماية الطفولة ،إلا أن البعض منها لم يجسد في الواقع وهذا ما يجعلنا نشك في كونها مجرد مواد منقولة و مستنسخة عن التشريع الفرنسي و مترجمة وهذا ما يفسر الهفوات اللفظية الكثيرة التي وقع فيها المشرع الجزائري ،إضافة إلى أن التدابير التي اتخذها المشرع الفرنسي كان هدفه منها تحقيق الحماية لكل الأطفال المتواجدين في ظروف صعبة حتى وإن تطلب الأمر التدخل في خصوصيات أبوي الطفل وحمايته منهم ،لكن قاضي الأحداث الجزائري يبدو أنه خضع للتقاليد الاجتماعية و اعتبر أن حماية الطفل الذي يستغله أبويه اقتصاديا تدخل في الشؤون الداخلية للأسرة ،وكأنه يقر بأن الطفل ملكية أسرية لها حرية التصرف فيه كيف ما شاءت ،حتى وإن كان هذا الوضع يجعل الطفل في حالة خطر معنوي ، وهذا ما يفسر عدم تدخله – قاضي الأحداث – من أجل حماية الطفل القاصر الذي يمارس نشاطات اقتصادية رغم أن المشرع خوله حرية النظر في القضية بصفة تلقائية ، فالكثير من الأطفال في المجتمع الجزائري محرومون من أبسط حقوق العيش الكريم ،يمارسون نشاطات اقتصادية وضيعة ،تنحر طفولتهم ، في أماكن عامة غير مخفية ، في ظروف صعبة تفتقد لأدنى شروط العمل من نظافة و مياه صالحة للشرب ،و أمان ، ينافسون البالغين في الأسواق والمزارع والشوارع، محطات نقل المسافرين و على حواف الطرقات السريعة ،و حتى في المفارغ العمومية وسط أكوام النفايات المتفاوتة الخطورة ،حاملين أعباء وهموم تفوق سنهم و طاقتهم الجسدية ،تحرمهم

من النمو النفسي والفيزيولوجي السليم على غرار أقرانهم ،كما أن تواجدهم في بيئات عامة وأحيانا خطيرة يجعلهم فريسة سهلة للبالغين المنحرفين.

فمن الناحية الأخلاقية ، يصعب على طفل قاصر أن يندمج في مجتمع البالغين ومن أجل أن يحقق ذلك يسعى إلى إثبات ذاته و رجولته من خلال تقليد سلوكاتهم بما في ذلك التدخين و المخدرات و استعمال لغتهم ،السرقة ،الكذب ...إلخ، خاصة و أن ذلك يدخل في خصائص نمو الطفل وهذا ما قد يجعله ينحرف .

ومن الناحية البدنية يتميز جسد الطفل بضعف المناعة ذلك أنه في مرحلة نمو تتطلب تغذية صحية و سليمة ومياه نقية ، كل هذا غير متوفر في سوق العمل فأولئك الذين يمارسون نشاطات فلاحية من غرس،وقطف ورعي ،أو الذين يمارسون نشاطات تجارية من بيع في الأسواق ومحطات الحافلات أو على حواف الطرقات السريعة أو خدماتية في المقاهي و المطاعم أو غيرها يتعرضون بصفة مباشرة لمتغيرات الطقس من قر في الشتاء و حر في الصيف ، إضافة إلى أن انحنائهم لفترات طويلة وحمل أشياء ثقيلة تعرض عمودهم الفقري للاعوجاج ،كما أن النبش في النفايات بالمفارغ العمومية يعرضهم لمختلف الجراثيم و الفيروسات ، كل هذا يجعل صحتهم عرضة للخطر.

ومن الناحية التعليمية فإن تواجد الطفل في سوق العمل من أجل ممارسة نشاطات اقتصادية متكررة يضر بتعليمه و يؤثر على انتظامه في المدرسة ،و يحصر ذكاءه ذلك أن انشغال عقل الطفل بتحصيل لقمة العيش و كسبه للمال في سن مبكر إضافة إلى التعب جراء الجهد الذي يبذله ، يؤثر على تحصيله المدرسي ويعرض تعليمه للخطر مما يزيد من احتمال تعرضه للتسرب من المدرسة .

وفي حال تعرض الطفل للتسرب المدرسي في سن مبكر فإن ذلك يجعله يرتد إلى الأمية ،مما يعرض مستقبله للخطر ذلك أن الجهل أكبر عدو للانسان إذ تضيق فرصه في تحقيق الارتقاء في السلم المهني خاصة و أن التكوين المهني لا يقبل من هم دون 16 سنة .

وهكذا فإن توافر إحدى هذه الصور يقتضي كون الطفل في حالة خاصة، أي غير عامة، يعني الخروج عن المألوف والدخول في حالة استثنائية تتطابق ومعنى الخطر الخاص المذكور آنفًا، لأ ن هذا الأخير - على خلاف الخطر العام -يتجسد في ذلك الظرف الصعب الذي يعيشه الطفل وقد يؤدي إلى انحرافه.

و بالتالي فإن هذا الوضع غير الإنساني الذي تسجل وقائعه يوميات أطفال قصر لم يشفع لهم ليحظوا باهتمام أولئك الذين خولهم المشرع مسؤولية حمايتهم ، رغم أن صحتهم وأمنهم النفسي و الاجتماعي في خطر ،حيث يتضح جليا أن هناك فجوة عميقة بين ما يتيحه التشريع من حماية و رعاية ،وبين ما يصوره الواقع المجتمعي من مشاهد درامية تحتم على بعض الأطفال أن يكونوا أبطالا لها - بسبب واقعهم المعيشي -بالرغم من قصر سنهم .

فوجود طفل قاصر بعيدا عن أسرته ، في مجتمع البالغين - بمختلف أصنافهم - هذا كاف ليجعله في حالة خطر معنوي تقتضي التدخل .

خلاصة:

وهكذا يتبين لنا عدم وظيفية النظم الاجتماعية ،فالنظام الأسري عاجز عن أداء وظيفته الاقتصادية ، إذ تخلى الأب عن بعض أدواره للطفل .

و النظام التربوي أصبح عاجز عن آداء وظيفته وتمكين الطفل من مواصلة تعليمه ، و النظام القانوني أصبح عاجز عن آداء وظيفته والمتمثلة في حماية الطفل القاصر سنا من الاستغلال الاقتصادي، كل هذا يعكس الاختلال الذي يعانيه المجتمع الجزائري وهذا ما سوف نتحقق منه بعد إجراء الدراسة الميدانية .

الباب الثاني :

الجانب الميداني للدراسة

الفصل الأول: خصائص العينة

تمهيد

المبحث الأول: خصائص عينة الأطفال القاصرين الناشطين اقتصاديا

1-المستوى التعليمي للأبوين .

2-وجود إخوة متسربين من المدرسة قبل إتمام مرحلة التعليم الثانوي .

3-الأصل الجغرافي .

4-مكان الإقامة الحالية .

5-نوع الأسرة .

6-عدد أفراد الأسرة .

7-الحالة العائلية للأبوين .

8-الوضعية المهنية للأب .

9- جنس المبحوثين .

10- سن المبحوثين .

10- المستوى التعليمي للمبحوثين

11- الوضعية التعليمية للمبحوثين.

12- أوقات نشاط المبحوثين .

13- سلوك المبحوثين اتجاه التدخين .

14- نوع النشاط الذي يمارسه المبحوثين .

المبحث الثاني : خصائص عينة القضاة

الجنس، سنوات الخبرة في القضاء عامة وفي قضاء الأحداث

تمهيد:

من أجل التعرف على أفراد عينة البحث تم بناء بعض الجداول التي تصف بياناتهم العامة والشخصية والتي من شأنها أن تمدنا ببعض المؤشرات التي تساعدناعلى فهم وكشف بعض الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للظاهرة موضوع الدراسة،و هي كما يلي:

الشكل البياني رقم 01 : أعمدة بيانية مزدوجة تبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي لأبويهم

توضح هذه النتائج أن المستوى التعليمي لأبوي المبحوثين جد منخفض ،غير أن المستوى التعليمي للأمهات أكثر انخفاضا مقارنة مع المستوى التعليمي للآباء، فهذا يعني أن المبحوثين ينتمون إلى أسر رأس مالها الثقافي متدني،و كل هذا من شأنه أن

ينعكس على مستواها الاقتصادي والاجتماعي، حيث يؤثر انخفاض المستوى التعليمي للأبوين وخاصة الأم على سلوكهما الإنجابي، إذ يميل هذا النوع من الأسر إلى إنجاب عدد كبير من الأطفال (خاصة الذكور) وهذا ما يؤثر على إمكانية كفاية الدخل، كما ينعكس انخفاض المستوى التعليمي للأبوين على وضعيتهما المهنية وكذا على نوع عملهما ، إذ لا يسمح لهما بالارتقاء في سلم النشاط الاقتصادي في حالة عملهما ، ويبقيهما في دائرة النشاطات اليدوية وهذا بدوره ينعكس على قيمة الدخل الأسري، وفي ظل هذه الظروف تتبنى هذه الأسر قيما واتجاهات تؤثر على طريقة تنشئة أطفالها وهذا ما يظهر في سلوكهم، من خلال عدم حرصها على متابعة نتائجهم التحصيلية وعدم توفير وإشباع حاجاتهم التربوية إضافة إلى اهتمامها بالماديات أكثر من اهتمامها بالفكر والنجاح المعرفي، و هذا ما تؤكده نتائج الجدول الموالي .

الجدول رقم (01) : توزيع المبحوثين حسب وجود إخوة متسربين من المدرسة قبل الوصول إلى مرحلة التعليم الثانوي

وجود إخوة متسربين	ك	%
يوجد	238	59.5
لا يوجد	162	40.5
المجموع	400	100

يتبين من خلال معطيات الجدول أعلاه أن أكثر من نصف حجم العينة لديهم إخوة تسربوا من المدرسة قبل أن يصلوا إلى مرحلة التعليم الثانوي حيث بلغت نسبتهم 59.5 % ،مقابل 40.5% من الذين صرحوا بالعكس .

تدل هذه النتائج على أن أغلب الأطفال المبحوثين ينتمون إلى بيئة اجتماعية ليس لديها طموحات علمية، ذلك أن معظمهم لديهم إخوة تسربوا من المدرسة قبل أن يتموا مرحلة التعليم الإلزامي و المجاني، و هذا أمر جد خطير لأن التسرب المبكر من المدرسة يجعلهم يرتدون إلى الأمية ، والجهل ، وبالتالي هذا ما يجعل الأمر أخطر خاصة في العصر الحالي الذي تنتشر فيه التيارات الفكرية الضالة التي تهدف إلى تدمير المجتمعات ، وهكذا فإن هؤلاء الأطفال يصبحون فريسة سهلة الاصطياد .

الجدول رقم (02) :توزيع المبحوثين حسب أصلهم الجغرافي

الأصل الجغرافي	ك	%
ريف	260	65
قرية	64	16
مدينة	76	19
المجموع	400	100

تظهر نتائج الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين أصلهم الجغرافي ريفي،حيث بلغت نسبتهم 65 % .

تدل هذه النتائج على أن ممارسة الأطفال القاصرين للنشاط الاقتصادي هي امتداد لنط ثقافي ريفي ،غير أنه تبلور في شكل مغاير ومختلف عن ما كان سائد في الريف الجزائري سابقا ،إذ أصبح يساير كل ما هو متاح و كل ما له عائد مادي .

الجدول رقم (03) : توزيع المبحوثين حسب إقامتهم الحالية

الإقامة الحالية	ك	%
حاشية المدينة	229	57.25
قرية	122	30.5
ريف	49	12.25
المجموع	400	100

تدل هذه النتائج على أن أكثر من نصف حجم العينة يقيمون حاليا في حواشي المدن حيث بلغت نسبتهم 57.25 % ،مقابل 30.5 % ممن يقيمون حاليا في القرى،مقابل 12.25 % ممن يقيمون في الريف .

تدل نتائج هذا الجدول والتي بينت أن أغلب المبحوثين يقيمون حاليا في حواشي المدن ، على أن أسر المبحوثين ذات الأصل الريفي التي نزحت من الريف إلى المدينة ،و نظرا لنقص إمكانياتهم المادية ذلك أنها في الريف كانت تعتمد في عيشها على الإنتاج الذاتي من خلال تربية الحيوانت يعيشون استقروا على الحواشي فقط وهذا راجع إلى الهجرة التي أحدثها عدم الاستقرار السياسي و الذي دام عشر سنوات ابتداءا من سنة 1990 إلى غاية سنة 2000 ، وهو ما ألزم أغلبية الأسر الريفية

بالنزوح إلى المدينة بحثا عن الأمن، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أن النشاط الاقتصادي للأطفال في سن مبكر هو ظاهرة أفرزتها المرجعية الريفية بقدر ما هي ظاهرة تحددها مركبات الواقع الاجتماعي والاقتصادي وحتى التربوي الذي يعشيه المبحوثين ، ذلك أن الكثير من الأسر الريفية التي نزحت خلال فترة ما أطلق عليه "العشرية السوداء " و التي كانت ظروفها المادية حسنة استقرت وسط المدن واندمجت في الوسط الحضري بشكل عادي .

الشكل البياني رقم (02) : أعمدة بيانية تبين توزيع المبحوثين حسب نوع الأسرة

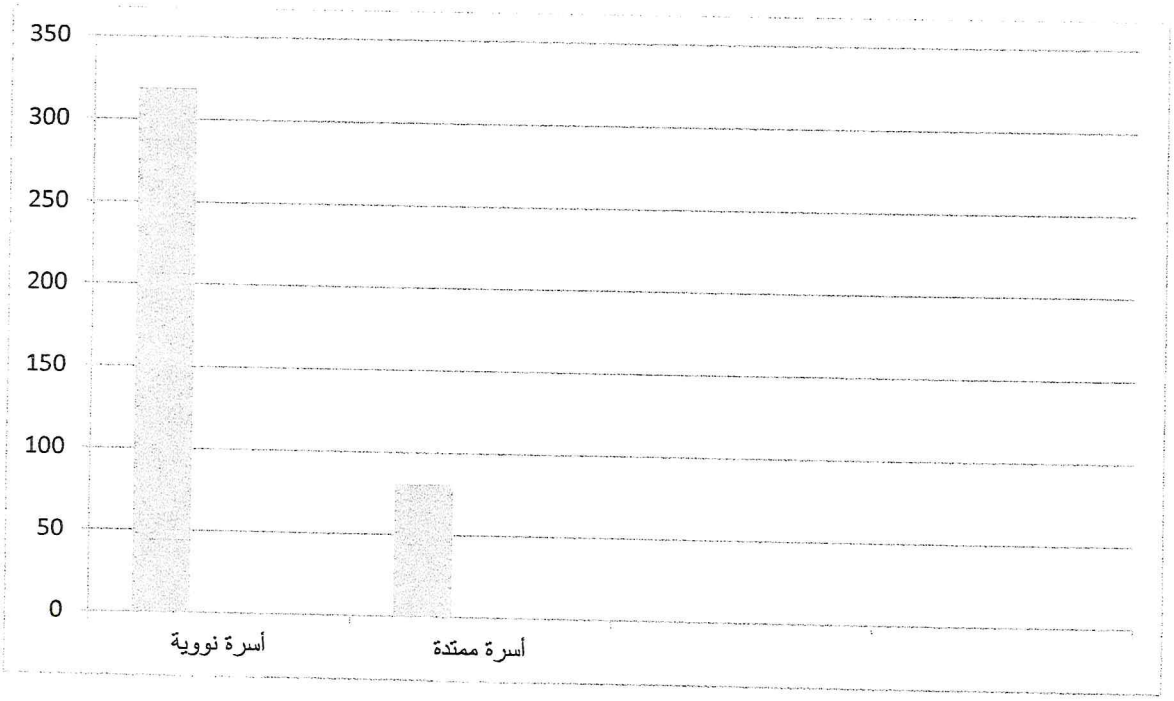

تبين النتائج الموضحة على الشكل البياني أعلاه ، أن أغلب أسر أفراد العينة هي أسر من النوع النووي، وبالتالي هذا ما يفسر عجز الأسر التي يكون الأب فيها بطالا أو متوفى أو له دخل منخفض عن إعالة وتلبية كل حاجات أفرادها.

الجدول رقم (04) : توزيع المبحوثين حسب عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	ك	%
06-03	137	34.25
10-07	215	53.75
أكثر من 10	48	12
المجموع	400	100

تشير معطيات الجدول أعلاه إلى أن أغلب المبحوثين ينتمون إلى أسر عدد أفرادها كبير، حيث تبين أن 53.75 % من المبحوثين الذين يتراوح عدد أفراد أسرهم بين 7 و 10 أفراد ،حيث بلغ متوسط عدد أفرادها حوالي 8 أفراد .

الجدول زقم (05) : توزيع المبحوثين حسب الحالة العائلية لأبويهم

الحالة العا ئلية للأبوين		ك	%
يعيشان معا		342	85.5
لا يعيشان معا	وفاة الأب	25	43.1
	وفاة الأم	6	10.34
	مطلقان	27	46.55
	المجموع	58	14.5
المجموع		400	100

يتجلى من خلال معطيات الجدول أن نسبة 85.5 % من المبحوثين يعيش أبويهما معا ، مقابل 14.5 % منهم أبويهم منفصلان ،و من أكثر أسباب انفصالهما الطلاق وذلك بما نسبته 46.55 % .

تبين هذه النتائج أن أغلب المبحوثين يعيشون في أسر مستقرة اجتماعيا.

جدول رقم(06) :توزيع أفراد العينة حسب الوضعية المهنية للأب ونوع عمله

الوضعية المهنية للأب و نوع عمله		ك	%
عامل	نشاط موسمي	131	61.21
	نشاط حرفي	43	20.09
	نشاط فلاحي	21	9.81
	نشاط تجاري	19	8.88
	المجموع	214	57.07
متقاعد		56	14.93
بطال		105	28
المجموع		375	100

المجموع 375 يمثل فقط الآباء الباقين على قيد الحياة

يظهر من خلال معطيات هذا الجدول أن أكثر من نصف مجموع المبحوثين آباؤهم عاملون حيث بلغت نسبتهم 57.07% ،و أغلبهم عمال موسميون و ذلك بما نسبته 54.21 %.

أما بالنسبة للآباء البطالين فبلغت نسبتهم 28 %، تليها 14.93 % من المتقاعدين

تبين هذه النتائج بأن أغلب المبحوثين ينتمون إلى أسر وضعها المادي محدود.

الشكل البياني رقم (03) : دائرة نسبية تبين توزيع المبحوثين حسب الجنس

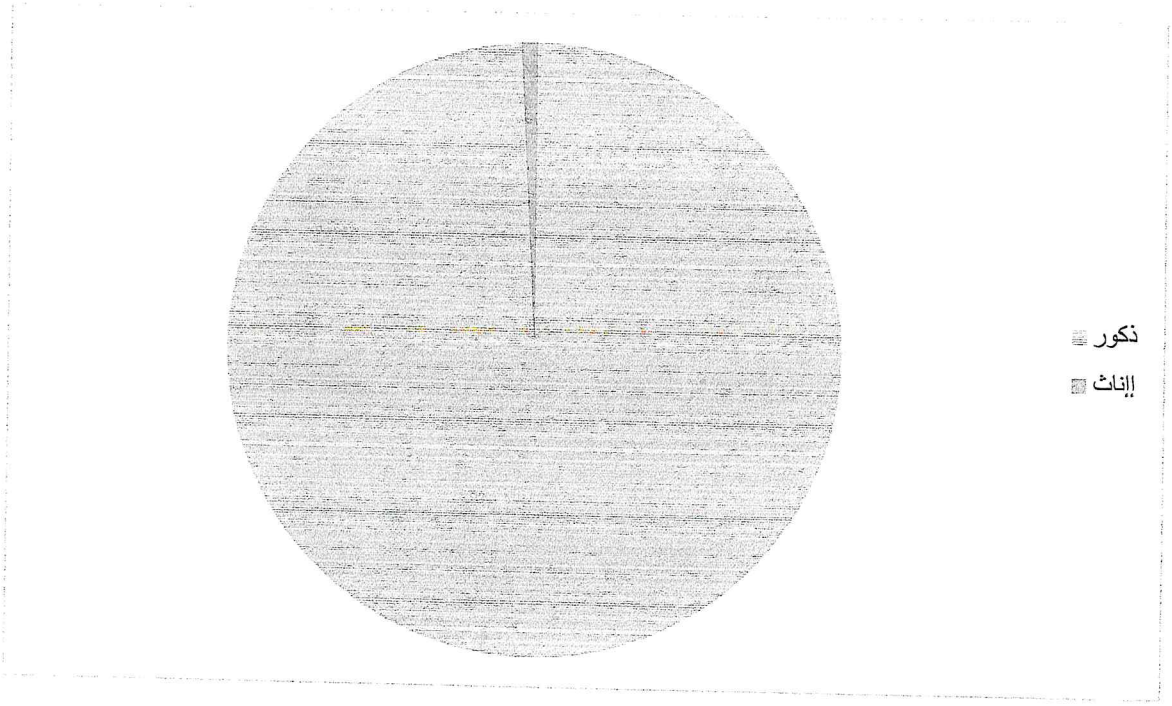

يتبين من خلال هذه الدائرة النسبية أن الأطفال الذكور أكثر إقبالا على ممارسة النشاط الاقتصادي مقارنة بالأطفال الإناث .

و يمكننا تفسير هذه النتيجة بأن تواجد الأطفال الذكور في أي مكان سواءا كان سوقا أو مفرغة عمومية أو محطة نقل المسافرين أو غيرها من الأماكن ،يحظى بالقبول المجتمعي ،على عكس الإناث فإنهن يخضعن للخاصية التقليدية للمجتمع الجزائري عموما و الولايات التي سحبت منها عينة البحث بشكل خاص، و التي لا تسمح للأنثى بالاختلاط مع البالغين من الذكور حفاظا على شرف العائلة خاصة

و أن الأنثى في لمرحلة عمرية مبكرة تظهر عليها علامات البلوغ مما يعرضها لخطر الاعتداء الجنسي، خاصة و أن موضوع اختطاف الأطفال عرف مؤخرا بعض التهويل الإعلامي في المجتمع الجزائري لذلك وجدنا أغلب الإناث يبعن الخبز برفقة أحد إخوتهن الذكور حتى و لو كان أصغر منهن سنا حتى يشعرن بالأمان .

إضافة إلى أن قلة ظهور الإناث راجع إلى كونهن يمارسن نشاطات محددة أقل ظهورا من تلك التي يمارسها الذكور على غرار الطرز وخدمة المنازل كمعينات لربات البيوت و التنظيف في الحمامات النسائية (أماكن تغتسل فيها النساء خارج بيوتهن) و تسويق منتجات الأسرة من خلال التنقل بين البيوت لبيعها .....إلخ كما أن قلة ظهور الإناث يعود إلى ضعف البنية الجسدية للأنثى،إضافة إلى إقبالهن - الإناث - على التعليم

الجدول رقم(07) : توزيع المبحوثين حسب السن

السن	ك	%
10 -12	104	26
13-15	296	74
المجموع	400	100

تظهر نتائج الجدول أن أغلب المبحوثين ينتمون إلى الفئة العمرية 13-15 سنة وذلك بما نسبته 74% ،أما الذين ينتمون إلى الفئة العمرية 10-12 سنة فلم تتجاوز نسبتهم 26% .

تبين نتائج هذا الجدول أن أكثر من نصف حجم العينة يزاولون تعليمهم فهذا يدل على أن هناك أسباب قاهرة دفعتهم إلى سوق العمل .

كما يتجلى من خلال هذه النتائج أن نسبة المبحوثين الذين لا يزاولون تعليمهم هي نسبة كبيرة ، و بالتالي هذا ما قد يفسر اتجاههم نحو ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية الوضيعة التي تملأ وقت فراغهم ، دون أن تنمي عقولهم خاصة وأن مؤسسات التكوين المهني لا تستقبل من هم دون سن 16سنة ،و كل هذا يجعلهم في وضع خطير أبسط سلبياته الارتداد إلى الأمية .

الشكل البياني رقم(04): دائرة نسبية توضح توزيع المبحوثين حسب الوضعية التعليمية

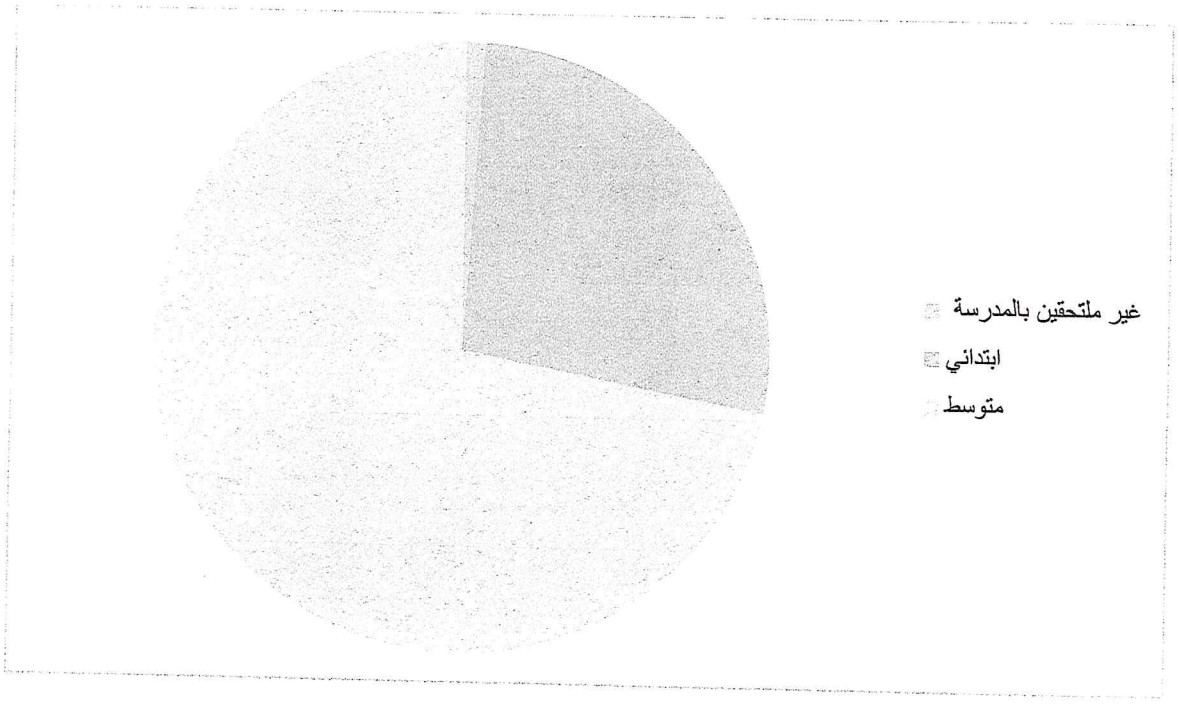

يظهر هذا الشكل البياني أن أكثر من نصف حجم العينة يزاولون تعليمهم وأغلبهم ممن هم في مرحلة التعليم المتوسط ،وهي المرحلة التي يتطلب الطفل فيها رعاية خاصة حتى يتمكن من النجاح ونيل شهادة التعليم المتوسط والتي تمكنه من

يتبين من خلال هذه النتائج أن الأطفال المبحوثين الذين ينتمون إلى الفئة العمرية 13-15 سنة أكثر إقبالا على ممارسة النشاط الاقتصادي .

و يمكننا تفسير هذه النتائج بأن الأطفال الذين ينتمون إلى الفئة العمرية 13-15سنة يمرون بمرحلة المراهقة والتي تكون أبرز سماتها شعور الطفل بالرجولة و الرغبة في تحمل المسؤولية و تقليد الأكبر منه سنا مما يسهل عليه الاندماج في سوق العمل ،كما أن الطفل في هذه المرحلة يستطيع استيعاب ظروف أسرته و نتيجة شعوره بقوة الانتماء إلى أسرته يسعى للمساعدة و التضامن مع أفراد أسرته لتحسين ظروفها ،إضافة إلى أن الطفل في هذه المرحلة العمرية تزيد حاجاته التي إن لم تلبها له الأسرة يسعى إلى تلبيتها بمفرده .

الجدول رقم (08): توزيع المبحوثين حسب وضعيتهم التعليمية

الوضعية التعليمية	ك	%
يزاولون تعليمهم	237	59.25
لا يزاولون تعليمهم	163	40.75
المجموع	400	100

نلاحظ من خلال المعطيات المبينة في الجدول أعلاه أن نسبة 59.25 % من المبحوثين يزاولون تعليمهم ، في حين قدرت نسبة المبحوثين الذين لا يزاولون تعليمهم 40.75 %.

الارتقاء إلى مستوا أعلى ،غير أن انشغال المبحوثين بتحصيل لقمة العيش قد يحول دون تحصيلهم النجاح المعرفي مما يرصهم ضمن قائمة الفئات المهمشة .

الجدول رقم (09): توزيع المبحوثين حسب أوقات ممارسة النشاط

أوقات ممارسة النشاط	ك	%
وقت الفراغ من المدرسة (الثلاثاء مساءا والجمعة و السبت والعطل)	237	59.25
كل أيام السنة	163	40.75
المجموع	400	100

يظهر من خلال معطيات الجدول 79 % من المبحوثين الذين يزاولون تعليمهم مستواهم التعليمي –متوسط – مقابل 47.27 % من ذوي المستوى الابتدائي .

في حين قدرت نسبة المبحوثين الذين لا يزاولون تعليمهم و مستواهم التعليمي ابتدائي حوالي 3 52.7 % مقابل 36.21 % من ذوي المستوى المتوسط .

تبين نتائج هذا الجدول أن أكثر من نصف حجم العينة يزاولون تعليمهم وأغلبهم ممن هم في مرحلة التعليم المتوسط ،وهي المرحلة التي يتطلب الطفل فيها رعاية خاصة حتى يتمكن من النجاح ونيل شهادة التعليم المتوسط والتي تمكنه من الارتقاء إلى مستوا أعلى ،غير أن انشغال المبحوثين بتحصيل لقمة العيش قد يحول دون تحصيلهم النجاح المعرفي مما يرصهم ضمن قائمة الفئات المهمشة .

كما يتجلى من خلال هذه النتائج أن المستوى التعليمي للمبحوثين الذين لا يزاولون تعليمهم جد منخفض إذ أن أغلبهم تسرب من المدرسة في مرحلة التعليم الابتدائي و هذا ما قد يفسر اتجاههم نحو ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية الوضيعة التي تملأ وقت فراغهم دون أن تنمي عقولهم خاصة وأن مؤسسات التكوين المهني لا تستقبل من هم دون سن ومن هم دون المستوى ،و كل هذا يجعلهم في وضع خطير أبسط سلبياته الارتداد إلى الأمية .

سن مبكر، دليل على رغبتهم في إشباع حاجات عجزت الأسرة عن تلبيتها.

الجدول رقم (10) : توزيع المبحوثين حسب سلوكهم اتجاه التدخين

التدخين	ك	%
لايدخن	226	56.5
يدخن	106	26.5
أحيانا	68	17
المجموع	400	100

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه أن نسبة 56.5 % من المبحوثين لا يدخنون السجائر مقابل 26.5 % ممن يدخنون

يظهر جليا من خلال هذه النتيجة أن ولوج الطفل القاصر سنا عالم البالغين من خلال ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية الوضيعة يعرضه للانحراف الأخلاقي ذلك أن الفضاء الذي تمارس فيه مثل هذه النشاطات يتواجد فيه الكثير من الأفراد المنحرفين ،على غرار المدمنين على الخمر و المخدرات خاصة في المفارغ العمومية البعيدة عن التجمعات السكانية ، و الأطفال يدركون ذلك حيث صرح لنا أحد المبحوثين ممن يجمعون القمامة أن المكان خطير و علينا الانصراف و إلا تعرضنا للاعتداء من قبل شلة من المدمنين على المخدرات لأنه مكانهم ولا يسمحون للغرباء بالاقتراب ، و بما أن الطفل يميل لتحقيق الاندماج و القبول ضمن جماعته فإنه يسعى لتقليد هم في كل سلوكاتهم حتى لو كانت ضارة بصحته فالتدخين يضر بالصحة خاصة إذ تعلق الأمر بالطفل ذلك أنه يهلك جهازه التنفسي و يجعله عرضة للإصابة بأمراض مختلفة كمرض السل وسرطان الرئة الذين

يعرفان انتشارا ملحوظا في الجزائر إضافة إلى أن عادة تدخين السجائر تفتح الباب واسعا أمام ولوج عالم المخدرات خاصة و أن الحصول عليها ليس بالأمر الصعب ،و لقد صرح لنا أحد المبحوثين تقرحت حدود شفتاه أنه عندما تشتد عليه ضغوطات الحياة لا يجد من مخرج سوى المخدرات حتى ينفس عن مشاكله و لو مؤقتا ." كي نعمر راسي يطلع المورال و ننسى همي "، و الشيء المثير للانتباه أنه صغير السن ، وهكذا أصبح للطفل هموم تفسد عليه حقه في التمتع بالصحة .

الشكل البياني رقم (05) : دائرة نسبية تمثل توزيع المبحوثين حسب نوع النشاط الذي يمارسونه

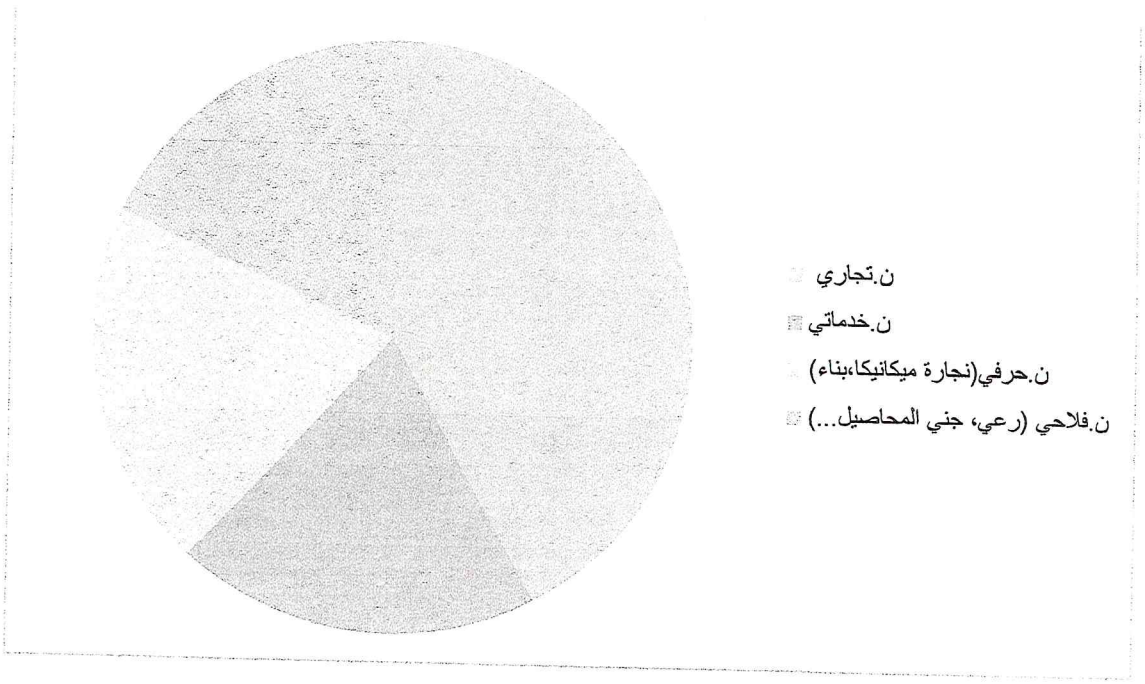

يظهر جليا من خلال هذا الشكل البياني أن أغلب المبحوثين يقبلون على ممارسة نشاطات ذات طابع تجاري مثل جمع النفايات المصنوعة من البلاستيك و الألمنيوم من المفارغ العمومية وبيعها لمصنع إعادة الرسكلة، إضافة إلى بيع بعض الحلويات، الفول السوداني

، الحلويات ، المياه المعدنية ،...إلخ للمسافرين في محطات نقل المسافرين وكذا استغلالهم في محلات بيع الملابس و الخضر و حتى اللحوم باستعمال عبارات رنانة لجذب الزبائن.

يمكن تفسير هذه النتيجة بأن جاذبية مجال التجارة تعود إلى أن التجارة نشاط مربح ولا يحتاج إلى تكوين،و لا يحتاج إلى الالتزام من ناحية الوقت .

كما تؤكد هذه النتائج على أن الطفل ابن مجتمعه حيث يتفاعل مع مركبات الوسط الذي ينشأ فيه، فبالنسبة لأولائك الأطفال الذين نشأوا في وسط تتوفر فيه الأسواق ومحطات نقل المسافرين والحدائق العامة والساحات العمومية، يعملون على استغلال هذا الوسط واستثماره لتسويق منتجاتهم وسلعهم (مواد غذائية، ألبسة، صحف، زهور، أواني) وهذا يكون طبعا حسب خصوصية كل وسط.

أما بالنسبة لأولئك الأطفال الذين نشأوا في وسط يتوفر فيه مصنع لإعادة رسكلة المواد النحاسية والبلاستيكية المستعملة، فاستغلوا هذا الوسط وقاموا بجمع هذه المواد من مختلف مراكز جمع النفايات والتي أصبحت منجم للأطفال ينقبون بين النفايات المتفاوتة الخطورة لجمع ما يمكن بيعه.

كذلك الأمر بالنسبة للأطفال الذين نشأوا في وسط تتوفر فيه ورش تعليم الصناعات الحرفية أو كانوا من أسر تشجيع هذا النوع من الصناعات أو كان الأب حرفيا اندمجوا في هذا الوسط.

والأمر نفسه بالنسبة للفلاحة حيث يمارس الأطفال نشاطات فلاحية بكونهم نشأوا في وسط فلاحي ريفي.

وكذا الأطفال العاملين في مجال الخدمات استغلوا مركبات الوسط الذي نشأوا فيه ومن محلات تجارية كالمقاهي أو المطاعم أو الحافلات...، ومآرب السيارات وغيرها لممارسة عملهم في هذا المجال.

وهكذا فإن الأطفال العاملين يستغلون المكان وحتى الزمان فمثلا في شهر رمضان ومواسم الاصطياف وغيرها من المناسبات تتكثف نشاطاتهم.

خصائص عينة القضاة:

من أجل التعرف على خصائص القضاة المبحوثين قمنا بتحديد المؤشرات الموالية .

الجدول رقم (11) : توزيع المبحوثين حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
أنثى	08	72.73
ذكر	03	27.27
المجموع	11	100

يتضح من خلال معطيات الجدول أعلاه أن أغلب القضاة المبحوثين هم من الإناث حيث بلغت نسبتهم 72.73 % مقابل 27.27 % من الذكور .

تعكس هذه النتيجة أن الأنثى أثبتت وجودها في كل الميادين ،حتى في تلك التي كانت حكرا على الذكر ،ويعود الفضل في ذلك إلى الدساتير الجزائرية التي كرست مبدأ المساواة بين المرأة والرجل أمام القانون، وعدم التمييز بينهما ، كما أوجد الدستور المعدل سنة 2008 آليات قانونية لترقية حقوق المرأة وتفعيل مشاركتها في كل المجالات من خلال استحداث عدة مؤسسات تسهر على ترقية حقوق المرأة، ومسح الصورة النمطية القديمة عن المرأة وتقديم نماذج نسائية ناجحة للاقتداء بهن في المجتمع. و هكذا أصبح أن جهاز العدالة يعرف في السنوات الأخيرة وبعد إصلاحه تواجدا مكثفا للمرأة

كما أن نجاح المرأة في الوصول إلى مناصب القضاء يرجع إلى اعتماد الدولة آلية المسابقات للنجاح وهو ما مكن المرأة من إثبات كفاءتها عكس آلية "الكوطة" أو القرار السياسي المتبع في دول أخرى والذي له عوائق وسلبيات.

وبالنسبة لمكان إقامة المبحوثين، تبين بأن كل القضاة المبحوثين تم إبعادهم عن مكان إقامتهم الأصلية نظرا لحساسية منصبهم ولتجنيبهم العلاقات العصبية التي تضغط عليهم ، حتى يتمتعوا بصفة العدالة في أداء مهامهم .

الجدول رقم (12) : توزيع المبحوثين حسب سنوات الخبرة في القضاء عامة

سنوات الخبرة في القضاء عامة	ك	%
أقل من 10 سنوات	07	63.64
10-20 سنة	02	18.18
20-30	02	18.18
المجموع	11	100

يتجلى من خلال معطيات الجدول أعلاه أن أغلب القضاة المبحوثين لا تتجاوز خبرتهم المهنية عشر سنوات ، حيث بلغت نسبتهم 63.64 % مقابل 18.18 % بالتساوي بين أولئك الذين تتراوح خبرتهم بين 10 - 20 سنة و الذين تتراوح خبرتهم بين 20 - 30 سنة .

يتبين من هذه النتائج بأن القضاة المبحوثين أغلبهم من فئة الشباب ، و خبرتهم في سلك القضاء ليست كبيرة.

الجدول رقم (13) : توزيع المبحوثين حسب سنوات الخبرة في قضاء الأحداث

سنوات الخبرة في قضاء الأحداث	ك	%
أقل من 10 سنة	07	63.64
10-20 سنة	02	18.18
لا أصرح	02	18.18
المجموع	11	100

يظهر من بيانات هذا الجدول أن أكثر من نصف مجموع القضاة المبحوثين لا تتجاوز خبرتهم في قضاء الأحداث عشر سنوات حيث بلغت نسبتهم 63.64 % ،أما بالنسبة للذين تراوحت خبرتهم من 10 -20 سنة و الذين لم يصرحوا فبلغت نسبتهم 18.18 % بالتساوي .

تدل هذه النتائج على أن المبحوثين ليس لديهم خبرة كبيرة في مجال قضاء الأحداث

الفصل الثاني : تحليل الفرضية الأولى و القائلة

عجز النظام الأسري عن إشباع حاجات أطفاله يساهم في دفع الأطفال القاصرين سنا إلى ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية الربحية .

ونحلل فيها:

1. الوضعية المهنية للأب عند بداية المبحوثين ممارسة النشاط الاقتصادي
2. تلقي أسر المبحوثين للمساعدة العائلية
3. وجود إخوة كبار يعملون و يعيلون الأسرة
4. الوضعية المهنية للأب حاليا
5. قيمة الدخل الشهري للأب
6. نوع عمل الأب
7. استدانة الأسرة

الجدول رقم (14) : توزيع المبحوثين حسب الوضعية المهنية السابقة لآبائهم و سنهم عند بداية النشاط

السن / الوضعية المهنية السابقة	09-07		12-10		15-13		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عامل أو متقاعد	74	30.58	50	20.66	118	48.76	242	100
بطال أو متوفي	89	56.33	31	19.62	38	24.05	158	100
المجموع	163	40.75	81	20.25	156	39	400	100

يظهر من خلال الاتجاه العام للجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين اتجهوا إلى ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية في سن جد مبكر ، حيث كانوا ينتمون إلى الفئة العمرية 07-09 سنة إذ بلغت نسبتهم 40.75 % ، في حين تمثل نسبة 20.25 % أولئك الذين بدؤوا نشاطهم عندما كانوا ينتمون إلى الفئة العمرية 10-12 سنة .

و لمعرفة مدى تأثير الوضعية المهنية السابقة للأب على اتجاه المبحوثين إلى ممارسة النشاط الاقتصادي في سن مبكر أدخلناه كمتغير مستقل ، فتحصلنا على النتائج التالية :

30.58 % من المبحوثين الذين كان آباؤهم عاملين أو متقاعدين بدؤوا ممارسة النشاط الاقتصادي خلال المرحلة العمرية 07 -09 سنة مقابل 20.66 % ممن بدؤوا ممارسة النشاط خلال المرحلة العمرية 10 -12 سنة.

في حين ارتفعت نسبة المبحوثين الذين كان آباؤهم بطالين أو متوفين عند اتجاههم نحو سوق العمل ، حيث نجد أن 56.33 % من المبحوثين كانوا ينتمون إلى الفئة العمرية 07-09 سنة مقابل 19.62 % ممن كانوا ينتمون إلى الفئة العمرية 10-12 سنة.

تبين هذه النتيجة أن أفراد العينة الذين توفي آباؤهم أو كانوا يعانون البطالة هم الأكثر اتجاها نحو ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية في سن جد مبكر ، وهكذا فإن أغلب الأطفال في العينة كانوا – حينما بدؤوا ممارسة النشاط الاقتصادي – ينتمون إلى أسر لا تملك دخلا ماديا، يتيح لها إشباع حاجات أفرادها الأساسية من غذاء ولباس وصحة و تعليم ،و في ظل ارتفاع أسعار العديد من المواد الاستهلاكية، خاصة الغذائية منها، لم تجد من مخرج سوى بالزج بأبنائها في سوق العمل بالرغم من صغر سنهم، من خلال ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية التي تحقق العائد المالي السريع مهما كان نوعها أو مجالها إذ يعتبر الدخل الذي يجلبه الأطفال حاسماً لبقائها، "فالوضع الاقتصادي للأسرة يلعب دورا هاما في دفع الطفل للخروج للعمل خاصة تلك التي لا يعمل فيها الأب و الأم معا ".[1]

و هو ما يؤكده اختبار كا^2 حيث وجدنا أن قيمة كا^2 المحسوبة = 16.43 ، بينما قيمة كا^2 الجدولية = 5.99عند درجة حرية = 2 و مستوى دلالة = 0.05 ومنه نرفض الفرضية الصفرية و نقول أن هناك علاقة بين الوضعية المهنية للأب عند بداية المبحوثين ممارسة النشاط الاقتصادي وسنهم في ذلك الوقت .

---

[1]- المجلس الوطني لشؤون الأسرة. برنامج مكافحة عمل الأطفال عبر التعليم، عمل الأطفال في قطاع الزراعة في الأردن ، وزارة العمل ، عمان ،2012، ص46.

الجدول رقم(15) : توزيع المبحوثين حسب تلقي أسرهم للمساعدة العائلية وسنهم عند بداية النشاط

السن / تلقي المساعدة	09-07		12-10		15-13		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
لا	163	42.23	73	18.91	150	38.86	386	100
نعم	0	0	08	57.14	06	42.86	14	100
المجموع	163	40.75	81	20.25	156	39	400	100

يظهر من خلال الاتجاه العام للجدول أعلاه أن نسبة هامة من المبحوثين اتجهوا إلى ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية في سن مبكر جدا ، حيث كانت أعمارهم تتراوح بين 07- 09 سنة إذ بلغت نسبتهم 40.75% .

و لمعرفة مدى تأثير تلقي المساعدات العائلية على اتجاه المبحوثين إلى ممارسة النشاط الاقتصادي في سن مبكر أدخلناه كمتغير مستقل ، فتحصلنا على النتائج التالية :

42.23 % من المبحوثين الذين لم تكن أسرهم تتلقى المساعدات العائلية بدؤوا ممارسة النشاط الاقتصادي خلال المرحلة العمرية 07 -09 سنة مقابل 18.91% ممن بدؤوا ممارسة النشاط خلال المرحلة العمرية 10 -12 سنة.

يظهر من خلال هذه النتائج أن أغلب المبحوثين الذين أقبلوا على ممارسة النشاط الاقتصادي قبل أن تتجاوز أعمارهم عشر سنوات هم من الذين لا تتلقى أسرهم المساعدة من قبل العائلة ،و بالتالي هذا يدل على أن أغلب الأطفال في العينة اتجهوا إلى ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية الوضيعة ذات العائد المالي السريع بالرغم من كونهم قاصرين ، بسبب عدم تلقي المساعدة من طرف عائلتي الأب أو الأم خاصة و أن أغلب أسر المبحوثين ليس لها دخل مادي يتيح لها إشباع الحاجات الأساسية لأفرادها ،وهذا يدل على حالة العوز التي تواجه الأسرة، فالفقر من أكثر الأسباب التي تدفع الأطفال نحو سوق العمل وهكذا يصبح النشاط الاقتصادي نتيجة للفقر و سببا في إعادة إنتاجه ، ذلك أن الحفاظ على كيان الأسرة وإشباع حاجاتها الأساسية مجرد حل استعجالي ،وليس بالحل السليم ،و لقد صدق الروائي الشهير فيكتور هيغو Victor Hugo لما قال بأن النشاط الاقتصادي للأطفال في سن مبكر هو" عمل سيء ينتج المال ،لكنه يخلق البؤس"[2].

و كل هذه النتائج تعكس مدى التفكك القرابي الذي تعيشه الأسرة الجزائرية التي أصبحت لا تراعي ظروف بعضها و لا تهتم بمشاكلهم ، بل أصبحت النماذج العائلية المتنافرة تغلب على الملمح العام للأسرة الجزائرية ، و كل هذا يعرض المجتمع الجزائري لخطر التفكك.

---

[2]- فيكتور هيغو مولود بتاريخ 1802 بفرنسا ،شاعر ، روائي و كاتب مسرحي من أشهر أعماله رواية "البؤساء" .

الجدول رقم (16) : توزيع المبحوثين حسب وجود إخوة كبار يعينون الأسرة وسنهم عند بداية النشاط

السن / وجود إخوة	09-07		12-10		15-13		المجموع	
	ك				ك			
لا	163	61.51	75	28.3	27	10.19	265	100
نعم	0	0	06	4.44	129	95.56	135	100
المجموع	163	40.75	81	20.25	156	39	400	100

نلاحظ من خلال الاتجاه العام للجدول أن 40.75 % من المبحوثين اتجهوا نحو سوق العمل لما كانت أعمارهم تتراوح بين 7و 09 سنة .

ولمعرفة مدى تأثير وجود الإخوة الكبار في الأسرة على التوجه المبكر للمبحوثين نحو ممارسة النشاط الاقتصادي أدخلناه كمتغير مستقل فلاحظنا ما يلي :

61.51 % من المبحوثين الذين لم يكن لديهم إخوة كبار بدؤوا ممارسة النشاط الاقتصادي لما كانت أعمارهم تتراوح بين 07-09 سنة ، مقابل10.19 % ممن كانت أعمارهم تتراوح بين 13و15 سنة .

يتبين من هذه النتيجة أن أغلب المبحوثين الذين بدؤوا ممارسة نشاطهم قبل أن تتجاوز أعمارهم العشر سنوات هم ممن لم يكن لديهم إخوة كبار يعملون و يساهمون في الدخل الأسري ، و بالتالي هذا يدل على أن أغلب أسر المبحوثين كانت تعاني من صعوبات مالية كبيرة خاصة و أن أغلبها ليس لديها معيل مادي إما بسبب وفاته و إما بسبب بطالته .

وفي ظل هذه الظروف وجدت الأسرة نفسها وحيدة تواجهها صعوبات العيش ، وهو السبب الذي دفعها إلى البحث عن خلق مصادر دخل تتيح لها إشباع حاجات أفرادها ، و بالتالي هذا ما يفسر اتجاه المبحوثين نحو ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية ذات العائد المالي السريع في سن جد مبكرة ، فغالبا ما يتمكن الأطفال من إيجاد عمل في الوقت الذي لا يتمكن الكبار من ذلك، لتقبلهم كل أنواع العمل مهما كانت بسيطة أو خطيرة أو محطة بالكرامة، وكذلك بسبب انخفاض الأجر الذي يقبلونه، مما يفتح شهية الاستغلال عند بعض أرباب العمل.

وعند حسابنا لمعامل الاقتران وجدنا أن قيمته =-0.99 ، فهذا ما يؤكد أن هناك علاقة اقتران عكسية قوية بين وجود إخوة كبار يعملون ويعينون الأسرة و سن المبحوثين عند بداية النشاط .

و هو ما يؤكد على" وجود علاقة إيجابية قوية بين الفقر والنشاط الاقتصادي للأطفال في جميع البلدان في العالم ، ففي غينيا بيساو مثلا 61٪ من الأطفال ينتمون إلى الأسر الأكثر فقرا، فالفقر في كثير من الأحيان يدفع الأسر إلى الاعتماد على دخل الطفل للمساعدة "[3].

---

[3] – International Labour Organization . **Le double défi du travail des enfants et de la marginalisation scolaire dans la région de la CEDEAO**, Genève,2013,P12.

الجدول رقم (17) : توزيع المبحوثين حسب استدانة أسرهم وسنهم عند بداية النشاط

السن / استدانة الأسرة	09-07		12-10		15-13		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
لا	67	32.84	62	30.39	75	36.76	204	100
نعم	96	48.98	19	9.69	81	41.33	196	100
المجموع	163	40.75	81	20.25	156	39	400	100

يظهر من خلال هذه البيانات أن الاتجاه العام للجدول يقع في خانة المبحوثين الذين بدؤوا ممارسة نشاطهم لما كانوا ينتمون إلى المرحلة العمرية 07 -09 سنة وذلك بما نسبته40.75 %.

ولمعرفة مدى تأثير استدانة أسر المبحوثين على توجههم المبكر نحو ممارسة النشاط الاقتصادي أدخلناه كمتغير مستقل فتحصلنا على النتائج التالية :

32.84% من المبحوثين الذين لم تكن أسرهم مستدينة بدؤوا ممارسة النشاط الاقتصادي لما كانت أعمارهم تتراوح بين 07-09 سنة ، مقابل30.39 % ممن كانت أعمارهم تتراوح بين 10و12 سنة .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين كانت أسرهم مستدينة فبلغت نسبة الذين بدؤوا ممارسة نشاطهم خلال المرحلة العمرية 07-09 سنة 48.98 % مقابل 9.69 % ممن كانت بدايتهم خلال المرحلة العمرية 10-12 سنة .

يظهر من خلال هذه النتائج أن أغلب المبحوثين الذين كانت أسرهم مستدينة اتجهوا نحو سوق العمل في سن جد مبكر ، و بالتالي هذا يدل على أن الظروف المعيشية التي كانت

تعيشها أسر هؤلاء المبحوثين جد صعبة مما دفعها للاستدانة ، خاصة و أن أغلب هذه الأسر معيلها المادي بطال أو متوفى ، و نظرا لعدم وجود أبناء كبار أغلقت عليها كل أبواب الإعالة ،خاصة في غياب ذلك التراحم العائلي الذي كان رمزا لقوة مجتمعنا التقليدي، لذلك لم يبقى للأسرة سوى أطفالها الصغار لتستغلهم و تعتمد عليهم لمساعدتها من أجل مواصلة العيش، وهذا ما يفسر اتجاه هؤلاء المبحوثين الذين لم تكن أعمارهم تتجاوز العشر سنوات إلى سوق العمل من أجل تحصيل لقمة العيش التي عجز المسؤولون عنه عن تحصيلها ،" فالفقر المدقع يوجب على الأطفال في أفريقيا المساهمة في تحسين ظروف الأسرة من أجل البقاء على قيد الحياة خاصة في حالة المشاكل مثل الأمراض و الديون"[4].

و هو ما يؤكده اختبار كا^2 ،حيث وجدنا أن كا^2 المحسوبة = 18.34، بينما قيمة كا^2 الجد ولية = 5.99، عند درجة حرية = 2 و مستوى دلالة = 0.05 ، ومنه نرفض الفرضية الصفرية و نقول أن هناك علاقة بين استدانة الأسرة وسن المبحوثين عند بداية ممارسة النشاط .

وهكذا أثبتت نتائج الجداول السابقة أن بطالة آباء المبحوثين أو وفاتهم أو انخفاض دخلهم الشهري هي ظروف جعلت أسرهم عاجزة عن إشباع حاجات أفرادها بما في ذلك الأطفال ، خاصة وأنها لا تحظى بالمساعدة العائلية ، و في ظل غياب السند الداخلي و المتمثل في الأبناء الكبار (إخوة المبحوثين) لم تجد الأسرة من معيل يساعدها على توفير متطلبات الحياة ، مما دفعها للاستدانة ، و بالتالي كل هذا كان له أثر كبير على اتجاه المبحوثين نحو ممارسة النشاط الاقتصادي في سن جد مبكر ،و الآن سوف نتطرق لبعض هذه المتغيرات و غيرها لمعرفة مدى تأثيرها على نوع النشاط الذي اختاره المبحوثين .

---

[4] – Paola Delai Fausta Genazzi . Mouvement Africain Enfants Jeunes travailleurs , Université de Fribourg , Département de sociologie,2006,P12 .

الجدول رقم (18): توزيع المبحوثين حسب الوضعية المهنية الحالية للأب و نوع النشاط الذي يمارسونه

نوع النشاط / الوضعية المهنية الحالية	نشاط تجاري (بيع المواد الاستهلاكية و الخردوات		نشاط خدماتي (نادل،حمال،..)		نشاط حرفي (ورش البناءوالنجارة و الميكانيكا)		نشاط فلاحي (الرعي،والزراعة وجني المحاصيل)		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عامل أو متقاعد	105	38.89	52	19.26	44	16.29	69	25.56	270	100
بطال أو متوفى	63	48.46	27	20.77	36	27.69	04	3.08	130	100
المجموع	168	42	79	19.75	80	20	73	18.25	400	100

يظهر من خلال الاتجاه العام للجدول أن أغلب الأطفال في العينة يمارسون نشاطات ذات طابع تجاري حيث بلغت نسبتهم 42 % تليها20 %ممن يمارسون نشاطات ذات طابع حرفي ،تليها 19.75 % ممن يمارسون نشاطات خدماتية ،في حين بلغت نسبة الذين يمارسون نشاطات ذات طابع فلاحي 18.25 %.

وعند إدخالنا للمتغير المتمثل في " الوضعية المهنية للأب حاليا " كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيره على نوع النشاط الذي يمارسه المبحوثين تحصلنا على النتائج التالية :

38.89 % من المبحوثين الذين آباؤهم عاملين أو متقاعدين يمارسون نشاطات تجارية مقابل 16.29 % ممن يمارسون نشاطات حرفية .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين آباؤهم بطالون أو متوفون فيمارس 48.46 % منهم نشاطات تجارية ،مقابل 3.08 % ممن يمارسون نشاطات فلاحية .

يتجلى من خلال نتائج هذا الجدول أن وضع الأب المادي يؤثر بشكل بارز على نوع النشاط الذي يمارسه الطفل ، حيث تبين أن معظم المبحوثين ينتمون إلى أسر ليس لها أي دخل مادي لكون الأب فيها بطال أو متوفى، كما تبين أن المبحوثين الذين آباؤهم بطالين أو متوفين يتجهون نحو ممارسة نشاطات لا تتطلب رأس مال مادي و لها عائد مالي يومي ،مثل النشاطات ذات الطابع التجاري و الخدماتي و أما النشاطات الحرفية فأغلبهم في مجال ورش البناء .

وبالتالي هذا ما يفسر اتجاه أغلب المبحوثين الذين لا تملك أسرهم دخل (لكون آبائهم بطالين أو متوفين)إلى ممارسة نشاطات ذات طابع تجاري لأن هذا المجال لا يشترط فيه سن معين، كما يكون الطفل فيه أكثر تحررا وأقل التزاما من حيث الوقت وهذا ما يجذب الأطفال خاصة أولئك الذين يزاولون تعليمهم إضافة إلى أن التجارة نشاط مربح ولا يحتاج إلى تكوين،و الأمر الأكثر أهمية أنه يتيح سيولة نقدية يومية تستغلها الأسرة لإشباع حاجاتها .

لكن الأمر المثير للانتباه هو طبيعة تلك النشاطات التجارية التي يمارسها هؤلاء الأطفال الذين ينتمون إلى هذا النوع من الأسر ،فأغلبها يتم في فضاءات مهينة لكرامة الطفل ومدمرة لصحته النفسية و البدنية ،ذلك أنها نشاطات هامشية و وضيعة .

فهناك من يقوم ببيع بقايا الخبز المتلف أو بيع المواد البلاستيكية و المعدنية التي يقوم بتجميعها من خلال نبش النفايات المنزلية المتراكمة في المفارغ العمومية المتواجد بعضها داخل الأحياء السكانية وأكثرها خارج التجمعات السكانية، أين يتواجد الكثير من مدمني المخدرات ، حيث يتدافع الأطفال من مختلف الأعمار وسط الروائح المؤذية و النفايات المتفاوتة الخطورة لاسترجاع ما يمكن بيعه للمصانع التي تعيد رسكلة تلك المواد أو لتجار يتجولون وسط الأحياء بشاحناتهم يستغلون حاجة هؤلاء الأطفال للمال فيشترون منهم تلك المواد بثمن بخس ، فهؤلاء الأطفال تدفعهم الحاجة لممارسة مثل تلك النشاطات المنحطة كونهم لا يملكون رأس مال مادي يسمح لهم ممارسة نشاطات غيرها ولكونهم مضطرين لتوفير دخل مالي يعينون به أسرهم .

وهناك من يقوم بتسويق منتجات أسرته من أواني فخارية ،و خبز تقليدي وحتى الفواكه و الخضر على حواف الطرقات السريعة...وآخرون يقومون ببيع المياه المعدنية و الجرائد و الفول السوداني و بعض الحلويات و حتى الزهور في الأسواق ومحطات نقل المسافرين والحدائق العامة والساحات العمومية، وكذلك يمارسون نشاطات خدماتية كالحمالة في الأسواق أو كنادلين في المقاهي و المطاعم .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين ينتمون إلى أسر الأب فيها عامل أو متقاعد فإن أغلبهم يتجهون نحو ممارسة نشاطات غير مهينة كالنجارة و الميكانيكا ،وجني المحاصيل الزراعية و الرعي ،غير أن نسبة لا بأس بها منهم تمارس نشاطات مهينة و شاقة كغيرهم من أبناء الأسر عديمة الدخل ، وبالتالي يمكننا القول أن الوضعية المهنية للأب كان لها تأثير على نوع النشاط الذي يمارسه الطفل وهذا ما يؤكده اختبار كا^2، فعند حسابنا كا^2 وجدنا أن كا^2 المحسوبة = 32، عند درجة حرية = 3 و مستوى دلالة = 0.05 ، بينما قيمة كا^2 الجد ولية =7.81 ، ومنه نرفض الفرضية الصفرية و نقول أن هناك علاقة بين الوضعية المهنية للأب و نوع النشاط الذي يمارسه المبحوثين .

الجدول رقم (19): توزيع المبحوثين حسب قيمة الدخل الشهري للأب و نوع النشاط الذي يمارسونه

نوع النشاط / قيمة الدخل	نشاط تجاري (بيع المواد الاستهلاكية و الخردوات)		نشاط خدماتي (نادل،حمال،...)		نشاط حرفي (ورش البناءوالنجارة و الميكانيكا)		نشاط فلاحي (الرعي،والزراعةوجني المحاصيل)		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من18000	75	54.35	11	7.97	09	6.52	43	31.16	138	100
18000- 36000	26	23.64	34	30.91	35	31.81	15	13.64	110	100
لا أدري	04	18.18	07	31.82	0	0	11	50	22	100
المجموع	105	38.89	52	19.26	44	16.3	69	25.56	270	100

المجموع 270 يمثل فقط المبحوثين الذين آباؤهم عاملون أو متقاعدون

يتبين من خلال هذه النتائج أن الاتجاه العام يقع في خانة المبحوثين الذين يمارسون نشاطات تجارية و ذلك بما نسبته 38.89 %.

و لمعرفة مدى تأثير قيمة الدخل الشهري للأب على نوع النشاط الذي يمارسه المبحوثين أدخلناه كمتغير مستقل فتحصلنا على النتائج التالية:

54.35 % من المبحوثين الذين لا تتجاوز قيمة الدخل الشهري لآبائهم 18000 دج يمارسون نشاطات تجارية مقابل 6.52 % ممن يمارسون نشاطات حرفية .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين تتراوح قيمة الدخل الشهري لآبائهم بين 18000-36000 دج ، فبلغت نسبة الذين يمارسون نشاطات تجارية 23.64 % مقابل 13.64 % ممن يمارسون نشاطات فلاحية .

يظهر من خلال هذه النتائج أن أغلب المبحوثين الذين آباؤهم عاملون أو متقاعدون لا تتجاوز قيمة دخلهم الشهري قيمة الأجر القاعدي في الجزائر و بالتالي هذا يدل على أن الأطفال القاصرين الذين يمارسون نشاطات اقتصادية يعيشون في أسر دخلها الشهري جد منخفض لا يكفي لتوفير أبسط متطلبات الحياة من غذاء و لباس و علاج خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة للجزائر و التي تسبب فيها انخفاض أسعار مادة البترول و ما انجر عنها من ارتفاع لأسعار المواد الغذائية و الاستهلاكية نتيجة رفع الدعم الحكومي عن أغلبها بسبب اتباع سياسة التقشف و بالتالي هذا ما يجعل دخل الأب غير كاف لسد كل النفقات خاصة إذا كان منخفضا .

كما تبين أن انخفاض دخل الأب له علاقة قوية مع نوع النشاط الذي يمارسه المبحوثين ،حيث وجدنا أن المبحوثين الذين يتقاضى آباؤهم أقل من18000 دج في الشهر يتوجهون إلى ممارسة نشاطات متعبة و شاقة و تتم في بيئات ضارة لصحتهم النفسية و البدنية كالنشاطات ذات الطابع التجاري و الخدماتي و الفلاحي ،و ذلك لأنها نشاطات توفر سيولة في الدخل بشكل يومي أو أسبوعي وبالتالي هذا يؤكد أن أغلب المبحوثين دفعتهم الظروف المادية القاهرة لأسرهم لاستغلال كل ما يمكن استغلاله لتحصيل لقمة العيش، فالحاجة تولد الابتكار.

وبالتالي هذا له دلالة واضحة على أن عدم كفاية دخل الأولياء في الإنفاق اليومي ، خاصة وأن أسر المبحوثين تتميز بكثرة عدد الأفراد و الذي بلغ 8 أفراد في المتوسط هو الذي دفع المبحوثين إلى ممارسة النشاط الاقتصادي مهما كان نوعه حيث أصبحت كثرة الأطفال في الوقت الحاضر عبئا اقتصاديا ثقيلا على الأسر الفقيرة.

وهو ما يتفق مع فكر نظرية بازو و فان و الذين يريان بأن" مساهمة الأطفال في دخل الأسرة ضروري في الحالة التي ينعدم فيها دخل الوالدين" [5].

وبما أن قيمة الدخل الشهري لآباء المبحوثين منخفضة فهذا قد يكون له علاقة بنوع العمل الذي يمارسونه وهذا ما تبينه بيانات الجدول الموالي .

الجدول رقم(20): توزيع المبحوثين حسب نوع عمل الأب و نوع نشاط الذي يمارسونه

نوع النشاط / نوع عمل الأب	نشاط تجاري (بيع المواد الاستهلاكية و الخردوات		نشاط خدماتي (نادل،حمال،...)		نشاط حرفي (ورش البناءوالنجارة و الميكانيكا)		نشاط فلاحي (الرعي،والزراعةوجني المحاصيل)		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عامل موسمي	62	47.33	33	25.19	15	11.45	21	16.03	131	100
حرفي	21	48.84	13	30.23	09	20.93	00	00	43	100
فلاح	09	42.86	00	00	00	00	12	57.14	21	100
تاجر	08	42.11	00	00	00	00	11	57.89	19	100
المجموع	100	46.73	46	21.49	24	11.22	44	20.56	214	100

[5] - **Delphine Boutin , Essai sur la pauvreté ,la vulnérabilité et le travail des enfants ,** Thèse pour le Doctorat ès Sciences Économiques , **Université Montesquieu ,Bordeaux IV ,2012,P29 .**

المجموع 214 يمثل فقط المبحوثين الذين آباؤهم عاملون

نلاحظ من الاتجاه العام للجدول أن أغلب المبحوثين الذين آباؤهم عاملون يمارسون نشاطات تجارية و ذلك بما نسبته 46.73 % .

و لمعرفة مدى تأثير نوع العمل الذي يمارسه الأب على نوع النشاط الذي يمارسه الأطفال المبحوثين أدخلناه كمتغير مستقل فتحصلنا على النتائج التالية :

47.33 % من المبحوثين الذين آباؤهم عمال موسميون يمارسون نشاطات تجارية مقابل 11.45 % ممن يمارسون نشاطات حرفية .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين آباؤهم عمال حرفيون فنجد أن 48.84 % منهم يمارسون نشاطات تجارية مقابل 20 %ممن يمارسون نشاطات حرفية .

بينما المبحوثين الذين آباؤهم فلاحون فنجد أن 42.86%منهم يمارسون نشاطات تجارية مقابل 57.14 % ممن يمارسون نشاطات فلاحية.

و أما المبحوثين الذين يعمل آباؤهم في مجال التجارة فنجد أن 42.11% منهم يمارسون نشاطات تجارية مقابل 57.89 % ممن يمارسون نشاطات فلاحية .

يظهر من خلال هذه النتائج أن أغلب المبحوثين يمارسون نشاطات مشابهة لنشاطات آبائهم وهذا ما يؤكد أن الطفل يتعلم من خلال التنشئة الإجتماعية "كيف يتشرب الأنماط السلوكية التي تميز ثقافة مجتمعه، فمن خلالها يتعلم ماهو صواب وما هو خطأ، كما يتعلم واجباته وحقوقه تجاه أفراد أسرته بوجه خاص ومجتمعه بوجه عام"[6]

ويتفاعل مع ثقافة بيئته فينمو لديه شعور بالانتماء والولاء لها يجعل من السهل عليه أن يتكيف مع أفرادها، وبذلك نجد أن "كل طفل ينمو ويلتزم بقدر الإمكان بمجموعة من المعايير

6- هدى قناوي. الطفل وتنشئته وحاجاته، الأنجلو مصرية،القاهرة، 1983، ص 51.

الثقافية والإجتماعية التي تحدد أسلوب الحياة الذي يسود في البيئة التي ينتمي إليها"[7] وهكذا يستمد الأبناء معظم سلوكياتهم وقيمهم من آبائهم بما في ذلك نوع النشاطات التي يمارسونها.

كما نلاحظ أن الآباء العاملين للمبحوثين يمارسون نشاطات هامشية تقع في أدنى مراتب سلم النشاط الاقتصادي ،حيث اتضح أن أغلبهم عمال موسميين وحرفين و فلاحين ،وهذا ما انعكس على انخفاض قيمة دخلهم الشهري ، و بالتالي هذا ما يفسر اتجاه أطفالهم نحو ممارسة نشاطات اقتصادية هامشية ومهلكة للصحة في سن مبكر ،خاصة و أن هذا النوع من الآباء مستواهم التعليمي جد منخفض و هو ما انعكس على طريقة تفكيرهم و طريقة تنشئتهم لأطفالهم ذلك أن هذا النوع من الآباء يحترمون العمل اليدوي و يشجعون أطفالهم على ممارسته.

الجدول رقم (21): توزيع المبحوثين حسب وجود إخوة كبار و نوع النشاط الذي يمارسونه

نوع النشاط / وجودإخوة كبار	نشاط تجاري (بيع المواد الاستهلاكية و الخردوات		نشاط خدماتي (نادل،حمال،...)		نشاط حرفي (ورش البناءوالنجارة و الميكانيكا)		نشاط فلاحي (الرعي،والزراعةوجني المحاصيل)		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
لا	127	47.92	48	18.11	41	15.47	49	18.49	265	100
نعم	41	30.37	31	22.96	39	28.89	24	17.78	135	100
المجموع	168	42	79	19.75	80	20	73	18.25	400	100

7- المرجع السابق، ص 23.

استنادا إلى المعطيات الواردة في هذا الجدول يتبين أن الاتجاه العام يقع في خانة المبحوثين الذين يمارسون نشاطات تجارية وذلك بما نسبته 42 %.

وعندما أدخلنا " وجود الإخوة الكبار" كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيره على نوع النشاط الذي اتجه المبحوثين إلى ممارسته فنلاحظ بأن:

47.92% من المبحوثين الذين صرحوا بأنهم ليس لديهم إخوة كبار، اتجهوا إلى ممارسة نشاطات تجارية، مقابل 15.47 % ممن اتجهوا إلى ممارسة نشاطات حرفية .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين صرحوا بأن لديهم إخوة كبار ، فنسبة 30.37% منهم اتجهوا نحو سوق العمل لممارسة نشاطات تجارية مقابل 17.78% ممن توجهوا نحو النشاطات الفلاحية .

توضح نتائج هذا الجدول بأن أغلب المبحوثين ليس لديهم إخوة كبار يعملون و يساهمون في الدخل الأسري و بالتالي هذا ما يفسر اتجاه أغلبهم – المبحوثين – نحو ممارسة نشاطات ذات طابع تجاري مهينة و شاقة المهم بالنسبة إليهم أنها تضمن دخلا ماديا يوميا لأنهم يعيلون أسرهم ، بروح تضامنية من أجل تجاوز الظروف الصعبة التي تمر بها أسرهم ، و بيانات الجدول الموالي تؤكد ذلك.

وهو ما يؤكد " الدور الذي يلعبه الوضع الاقتصادي للأسرة التي لا يعمل بها أي من الأب والأم في دفع الطفل للخروج للعمل " [8].

[8]- المجلس الوطني لشؤون الأسرة عمل ، **الأطفال في الزارعة في الأردن**، عمان،2012 ،ص 46.

الجدول رقم (22): توزيع المبحوثين حسب تلقي المساعدة العائلية و نوع النشاط الذي يمارسونه

نوع النشاط / تلقي المساعدة	نشاط تجاري (بيع المواد الاستهلاكية و الخردوات)		نشاط خدماتي (نادل،حمال،...)		نشاط حرفي (ورش البناءوالنجارة و الميكانيكا)		نشاط فلاحي (الرعي،والزراعةوجني المحاصيل)		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
لا	164	42.49	71	18.39	78	20.21	73	18.91	386	100
نعم	04	28.57	08	57.14	02	14.29	00	00	14	100
المجموع	168	42	79	19.75	80	20	73	18.25	400	100

يظهر من المعطيات الواردة في هذا الجدول أن الاتجاه العام يقع في خانة المبحوثين الذين يمارسون نشاطات تجارية وذلك بما نسبته 42 %.

وعندما أدخلنا " تلقي المساعدة العائلية" كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيره على نوع النشاط الذي اتجه المبحوثين إلى ممارسته فنلاحظ بأن:

42.49% من المبحوثين الذين صرحوا بأن أسرهم لا تتلقى أي مساعدات ، اتجهوا إلى ممارسة نشاطات تجارية، مقابل 18.39 % ممن اتجهوا إلى ممارسة نشاطات خدماتية .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين صرحوا بأن أسرهم تتلقى المساعدة ، فنسبة 28.57 % منهم اتجهوا نحو سوق العمل لممارسة نشاطات تجارية مقابل

14.29 % ممن توجهوا نحو النشاطات الحرفية .

تؤكد نتائج هذا الجدول أن عدم تلقي أسر أغلب المبحوثين للمساعدة من أحد أفراد عائلتي الأب أو الأم هو السبب الذي دفعهم للتوجه نحو سوق العمل من أجل ضمان رمق العيش خاصة و أنه في الحالة التي تشتد فيها ظروف الحياة صعوبة يضطر الطفل لاختيار أقصر طريق للحصول على دخل مادي يعين به أسرته حتى لو كان ذلك على حساب شرف طفولته و بالتالي هذا ما يفسر ممارسة أغلبهم للنشاطات التجارية كونها تيسر فرص الحصول على دخل بالرغم من كونها شاقة و مهينة وتتم في بيئات جد خطيرة على الطفل من كل النواحي ،الصحية ، النفسية والأخلاقية .

وكل هذا يدل على أن التركيبة الثقافية للأسر التي ينتمي إليها هؤلاء المبحوثين هشة و غير واعية كونها تتقبل وترضى، وأحيانا تدفع طفلها لممارسة هذه النشاطات الهامشية ،المهينة ، خاصة و أن أغلب أمهات المبحوثين أميات إذ ليس بإمكانهن فهم القوانين التي تسيطر على التطور الاجتماعي ، فهن لا تعطين أهمية كبرى للتعليم في حياة أبنائهم بل يفضلن أن يمارسوا نشاطا اقتصاديا من أجل توفير بعض المال

وهذا ما يجعل الطفل رغم صغر سنه يعتقد بأن بإمكانه أن يزيد ولو بقسط صغير دخل الأسرة ، فتدني المستوى المعيشي للأسرة بسبب غلاء المعيشة ، و حالة البطالة التي يعيشها معظم أرباب الأسر ، مع كثرة عدد أفراد الأسرة،هي دوافع أساسية بالنسبة للطفل من أجل العمل وأحيانا بأي ثمن ومهما كان نوع النشاط ،فمساعدته المتواضعة تمكن أسرته من ترتيب أمورها ومستلزمات الحياة اليومية ، وتمكنه هو أيضا من حل بعض مشاكله التي استعصى عليه حلها من قبل.

فنجد بعض الأطفال يمارسون النشاط الاقتصادي من أجل شراء الملابس ، والأدوات المدرسية وكل ما يحتاجونه ، فالدخل الشهري المنخفض للأسر يسبب الكثير من المتاعب لأفرادها خاصة الأطفال ، مما يؤدي بهم إلى البحث عن حلول ،بالعمل في أوقات الفراغ من الدراسة و في العطل وخاصة في عطلة الصيف.

الجدول رقم (23) : توزيع المبحوثين حسب استدانة الأسرة و نوع النشاط الذي يمارسونه

نوع النشاط / استدانة الأسرة	نشاط تجاري (بيع المواد الاستهلاكية و الخردوات		نشاط خدماتي (نادل،حمال،...)		نشاط حرفي (ورش البناءوالنجارة و الميكانيكا)		نشاط فلاحي (الرعي،والزراعةوجني المحاصيل)		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
لا	69	33.82	31	15.20	51	25	53	25.98	204	100
نعم	99	50.51	48	24.49	29	14.79	20	10.20	196	100
المجموع	168	42	79	19.75	80	20	73	18.25	400	100

يظهر من الاتجاه العام للجدول أعلاه أن أغلب الأطفال في العينة يمارسون نشاطات تجارية حيث بلغت نسبتهم 42 % .

ولمعرفة مدى تأثير استدانة الأسرة على نوع النشاط الذي يمارسه المبحوثين أدخلناه كمتغير مستقل فتحصلنا على النتائج التالية :

33.82 % من المبحوثين الذين صرحوا بأن أسرهم غير مستدينة يمارسون نشاطات تجارية مقابل 15.20 % ممن يمارسون نشاطات حرفية .

في حين يمارس 50.51 % من المبحوثين الذين صرحوا بأن أسرتهم مستدينة نشاطات تجارية مقابل10.20 % ممن يمارسون نشاطات فلاحية .

تثبت هذه النتائج أن هناك علاقة بين استدانة الأسرة و نوع النشاط الذي يمارسه المبحوث ، حيث تبين أن أغلب أفراد العينة الذين ينتمون إلى أسرة فيها دين أو قرض يمارسون نشاطات ذات طابع تجاري أو خدماتي وبالتالي هذا يبين أن أسر المبحوثين تتخبط في ظروف مادية صعبة وهو ما يفسر لجوئها للاستدانة حتى تتمكن من تلبية بعضا من حاجات أبنائها ،الأمر الذي دفع معظم أفراد العينة إلى ممارسة نشاطات قاسية ومهينة كل ما يهم هو أنها تحقق عائد مادي يتيح للأسرة سد بعض نفقاتها ، خاصة و أن أغلبهم ذكور مما يجعلهم يشعرون بواجب المساعدة باستغلال كل ما هو متاح ،حتى لو كان نبش المفارغ العمومية لجمع ما يمكن بيعه

وهكذا من خلال تحليلنا لنتائج الجداول السابقة تبين أن أغلب أسر المبحوثين تعاني من سوء الأحوال المادية نظرا لارتفاع نسبة الذين ليس لديهم دخل مادي و في حالة وجوده فهو جد منخفض ، ذلك أن أغلب الآباء يمارسون أعمال هامشية عائدها المالي جد منخفض ،ومما زاد هذه الظروف تعقيدا عدم وجود المعينين الذين يخففون من عجز الأسرة ، لا من داخلها من خلال الأبناء الكبار الذين يعملون و يساهمون في الدخل الأسري ، ولا من خارجها من خلال العائلة التي ينتمون إليها سواءا من جهة الأب أو من جهة الأم ، مما اضطرها للاستدانة ، و بالتالي هذا ما يفسر إقبال أغلب المبحوثين على ممارسة نشاطات هامشية وضيعة تحط من قيمتهم الإنسانية المهم أنها تضمن دخل مالي يومي على غرار النشاطات التجارية .

وبغية التعمق أكثر ،ارتأينا البحث عن تأثير المتغيرات المستقلة السابقة على الأوقات التي يمارس فيها المبحوثين نشاطهم .

الجدول رقم (24): توزيع المبحوثين حسب الوضعية المهنية للأب و أوقات ممارسة النشاط

أوقات الممارسة / الوضعية المهنية	كل أيام السنة		خلال العطل المدرسية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
عامل أو متقاعد	136	50.37	134	49.63	270	**100**
بطال أو متوفي	27	20.77	103	79.23	130	**100**
المجموع	163	40.75	237	59.25	400	**100**

يتضح من الاتجاه العام لهذا الجدول أن أغلب المبحوثين يمارسون نشاطهم خلال العطل المدرسية حيث بلغت نسبتهم 59.25 % ،تليها بنسبة مقاربة بلغت 40.75 % ممن يمارسون نشاطهم كل أيام السنة .

وعندما أدخلنا " الوضعية المهنية الحالية للأب " كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيره على الأوقات التي يمارس فيها المبحوثين لنشاطهم تحصلنا على النتائج التالية :

49.63 % من المبحوثين الذين آباؤهم عاملين أو متقاعدين يمارسون نشاطهم خلال العطل المدرسية مقابل 50.37 % ممن يمارسون نشاطهم كل أيام السنة .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين آباؤهم بطالون أو متوفون فيمارس 79.23% منهم نشاطهم خلال العطل المدرسية ،مقابل 20.77 % ممن يمارسون نشاطهم كل أيام السنة .

نلاحظ من هذه النتائج أن وضع الأب المادي له علاقة مع الأوقات التي يمارس فيها المبحوثين نشاطاتهم الاقتصادية، حيث يمكننا تفسير ممارسة أكثر المبحوثين الذين آباؤهم بطالين أو متوفين لنشاطاتهم الاقتصادية خلال العطل المدرسية الأسبوعية وكذا الفصلية بأنهم في حاجة ماسة إلى المال فبالرغم من أنهم يرغبون في مواصلة تعليمهم إلا أنهم يزاوجون بين العمل و التعليم بالرغم من صعوبة التوفيق بينهما ، خاصة و أن فئة كبيرة منهم مقبلون على شهادة التعليم المتوسط مما يعرض مستقبلهم التعليمي للخطر، و يكبهم في مستنقع الفقر فمعظم الأطفال اتجهوا إلى ممارسة النشاط الاقتصادي لأن أسرهم معوزة ولا تستطيع أن تفي بمستلزمات المدرسة و التي أصبحت اليوم تتطلب ميزانية هامة في ظل ارتفاع الأسعار و كلما زاد عدد الأفراد المتمدرسين في الأسرة زادت نفقاتهم ، وأصبح بذلك التعليم عبئا على الأسرة لا تجد له من منفذ إلا بدفع ابنها لسوق العمل من أجل أن يوفر مستلزماته المدرسية بنفسه.

و تتفق هذه النتيجة مع معطيات المسح الديموغرافي و الصحي لجمهورية مالي حيث تبين بأن 42٪ من الأطفال الناشطين اقتصاديا يذهبون إلى المدرسة"[9]

كما أن هناك فئة كبيرة من الأطفال المبحوثين بالرغم من أن آباءهم عاملون أو متقاعدون إلا أنهم يمارسون نشاطهم كل أيام السنة أو خلال العطل المدرسية ،و بالتالي هذا قد يكون له علاقة بقيمة الدخل الشهري لآبائهم ، وهو ما تكشفه معطيات الجدول الموالي .

---

[9] - Cellule de Planification et de Statistiques (CPS) ,Institut National de la Statistique (INSTAT)Centre d'Études et d'Information Statistiques (INFO-STAT).**Enquête Démographique et de Santé (EDSM V)2012-2013**,Bamako, Mali 2014,P272.

الجدول رقم (25): توزيع المبحوثين حسب قيمة الدخل الشهري للأب و أوقات ممارسة النشاط

أوقات الممارسة / قيمة الدخل	خلال العطل المدرسية		كل أيام السنة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 18000	83	60.15	55	39.85	138	100
18000- 36000	45	40.91	65	59.09	110	100
لا أدري	06	27.27	16	72.73	22	100
المجموع	134	50.37	136	49.63	270	100

المجموع 270 يمثل فقط المبحوثين الذين آباؤهم عاملون أو متقاعدون .

تبين من هذا الجدول أن الاتجاه العام يقع في خانة المبحوثين الذين يمارسون نشاطهم خلال العطل المدرسية وذلك بنسبة 50.37 % تليها بنسبة مكافئة بلغت 49.63 % ممن يمارسون نشاطهم خلال كل أيام السنة .

ولمعرفة أثر " قيمة الدخل الشهري للأب " على الأوقات التي يماس فيها المبحوثين نشاطهم أدخلناه كمتغير مستقل فتحصلنا على النتائج التالية :

60.15 % من المبحوثين الذين لا تتجاوز قيمة الدخل الشهري لآبائهم 18000 دج يمارسون نشاطهم خلال العطل المدرسية مقابل 39.85 % ممن يمارسون نشاطهم خلال كل أيام السنة .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين تتراوح قيمة الدخل الشهري لآبائهم بين 18000-36000 دج ، فبلغت نسبة الذين يمارسون نشاطهم خلال العطل المدرسية 40.91 % مقابل 59.09% ممن يمارسون نشاطهم خلال كل أيام السنة .

يتجلى من هذه النتائج أن أغلب المبحوثين الذين تتراوح قيمة الدخل الشهري لآبائهم بين 18000 دج و 36000دج يمارسون نشاطهم خلال كل أيام السنة ، و بالتالي هذا يدل على أن المبحوثين متفرغين تماما لممارسة نشاطاتهم مما يؤكد أن هناك عوامل أخرى دفعتهم للعمل كتعرضهم للتسرب من المدرسة

كما تظهر هذه النتائج أن أغلب المبحوثين الذين لا تتجاوز قيمة الدخل الشهري لآبائهم 18000دج يمارسون نشاطاتهم خلال العطل المدرسية الأسبوعية والفصلية،بالتالي هذا ما يؤكد أن اتجاه هؤلاء نحو سوق العمل كان سببه سوء الظروف المعيشية للأسرة بسبب انخفاض قيمة دخلها مما جعلهم يعملون و يساهون في تحصيل لقمة العيش بالرغم من كونهم يزاولون تعليمهم وذلك راجع لاستراتيجية **الأسرة الفقيرة فمن أجل البقاء على قيد الحياة ترى بأن مكان الطفل هو في العمل و لا تهم المدرسة** ، فتعليم الأبناء بالنسبة لهذه الأسر ، بمثابة التكلفة غير الإلزامية التي تثقل كاهلها ،حيث صرح لنا أحد المبحوثين بأنه في بداية كل سنة دراسية يحصل على منحة من إدارة المدرسة من أجل اقتناء الأدوات المدرسية ،إلا أن أباه يشتري منها الدقيق و بعض المواد الغذائية الأساسية للأسرة و يخصص فقط جزء بسيط لاقتناء بعض الأدوات المدرسية و ليس كلها وهو الأمر الذي يسبب له الحرج في المدرسة

و كل هذا يعكس عدم مسؤولية تلك الأسر ،فبالرغم من تفريطهم في القيام بأدوارهم اتجاه أطفالهم إلا أنهم يلقون عليهم كامل الأعباء .

الجدول رقم(26) : توزيع المبحوثين حسب وجود إخوة كبار في الأسرة و أوقات ممارسة النشاط

أوقات ممارسة النشاط / وجود إخوة كبار	كل أيام السنة		خلال العطل المدرسية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
لا	106	40	159	60	265	100
نعم	57	42.23	78	57.77	135	100
المجموع	163	40.75	237	59.25	400	100

يظهر من الاتجاه العام لهذا الجدول أن أغلب المبحوثين يمارسون نشاطهم خلال العطل المدرسية حيث بلغت نسبتهم 59.25 % ،تليها بنسبة مقاربة بلغت 40.75 % ممن يمارسون نشاطهم كل أيام السنة .

وعندما أدخلنا " وجود الإخوة الكبار" كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيره على الأوقات التي يمارس فيها المبحوثين نشاطهم فنلاحظ بأن:

60 % من المبحوثين الذين ليس لديهم إخوة كبار يمارسون نشاطهم خلال العطل المدرسية مقابل 40% ممن يمارسون نشاطهم كل أيام السنة .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين لديهم إخوة كبار ، فنسبة 57.77% منهم يمارسون نشاطهم خلال العطل المدرسية مقابل 42.23% ممن يمارسونه كل أيام السنة.

تبين هذه النتائج أن أغلب المبحوثين الذين ليس لديهم إخوة كبار يعملون و يساهمون في الدخل الأسري، يمارسون نشاطهم خلال العطل المدرسية الأسبوعية و الفصلية فهذا يدل على أن هؤلاء المبحوثين بالرغم من كونهم يزاولون تعليمهم إلا أنهم يستغلون وقت فراغهم من المدرسة لممارسة بعض النشاطات الاقتصادية الضامنة للدخل ،و بالتالي هذا يؤكد بأن أسر هؤلاء المبحوثين تعاني صعوبات مادية خاصة وأن بعضها لا تملك دخلا ماديا لكون الأب فيها بطال أو متوفى ، وبعضها الآخر تعتمد بشكل مطلق على دخل الأب في الحالات التي يكون فيها عاملا أو متقاعدا بالرغم من انخفاضه ،كل هذا جعل هذه الأسر وحيدة وعاجزة عن إشباع أبسط ضروريات الحياة ، الأمر الذي اضطرها في كثير من الحالات إلى اللجوء للاستدانة في ظل غياب الدعم العائلي و بالتالي هذا ما يفسر اتجاه المبحوثين نحو سوق العمل في سن مبكر حتى و إن كان معظمهم متمدرسين ،و الجدول الموالي يؤكد ذلك .

الجدول رقم (27): توزيع المبحوثين حسب استدانة الأسرة و أوقات ممارسة النشاط

أوقات الممارسة / استدانة الأسرة	كل أيام السنة		خلال العطل المدرسية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
لا	74	36.27	130	63.73	204	100
نعم	89	45.41	107	54.59	196	100
المجموع	163	40.75	237	59.25	400	100

يظهر من الاتجاه العام للجدول أعلاه أن أغلب الأطفال في العينة يمارسون نشاطاتهم خلال العطل المدرسية ، حيث بلغت نسبتهم 59.25 % .

وعند إدخالنا للمتغير المتمثل في " استدانة الأسرة " كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيره على أوقات ممارسة المبحوثين لنشاطهم فتحصلنا على النتائج التالية :

63.73 % من المبحوثين الذين صرحوا بأن أسرهم غير مستدينة يمارسون نشاطهم خلال العطل المدرسية مقابل 36.27 % ممن ينشطون خلال كل أيام السنة

أما بالنسبة للمبحوثين الذين صرحوا بأن أسرهم مستدينة فنجد أن 54.59 % منهم ينشطون خلال العطل المدرسية مقابل 45.41 % ممن ينشطون خلال كل أيام السنة .

يتجلى من خلال نتائج هذا الجدول أن أغلب المبحوثين الذين ينتمون إلى أسر فيها دين أو قرض يمارسون نشاطهم خلال العطل المدرسية و بالتالي لم يظهر تأثير المتغير

المستقل على أوقات ممارسة النشاط لأن أغلب المبحوثين يزاولون تعليمهم ، و هذا يؤكد بأن حالة الضيق المادي التي تعيشها أسر هؤلاء المبحوثين هي سبب اتجاههم نحو سوق العمل بالرغم من كونهم متمدرسين ،فاستغلالهم للعطل المدرسية خاصة الأسبوعية من أجل ممارسة النشاط الاقتصادي لأكبر دليل على حالة العجز التي تعيشها أسرهم ،ذلك أن تلك العطل هي مخصصة أصلا ليحصل الطفل من خلالها على قسط من الراحة و الترفيه حتى يبدأ أسبوعه الموالي بنشاط و حيوية ليتمكن من استثمار كامل طاقته العقلية ،وليست مخصصة إطلاقا لممارسة النشاط الاقتصادي ، فهذا ما يثقل كاهل المبحوثين الذين تحولوا من معالين إلى معيلين وهكذا " فالفقر سبب مباشر في إنتاج النشاط الاقتصادي للأطفال القصر، حيث تشير العديد من الدراسات بأنه- الفقر- عامل مشترك بين البلدان النامية ، و البلدان الصناعية أين يعيش ملايين الفقراء على سبيل المثال الولايات المتحدة و المملكة المتحدة ، في دفع الأطفال نحو سوق العمل "[10].

[10] - Yacouba Diallo et Koko Siaka Koné . **Pauvreté des ménages et phénomène du travail des enfants en Côte d'Ivoire** , Centre d'économie du développement ,Université Montesquieu ,Bordeaux IV, 2001 ,P14.

الجدول رقم(28) : توزيع المبحوثين حسب الوضعية المهنية للأب سابقا و موافقة الأسرة على نشاطهم

موافقة الأسرة / الوضعية المهنية للأب	موافقة		غير موافقة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
عامل أو متقاعد	237	97.93	05	2.07	242	100
بطال أو متوفى	156	98.73	02	1.27	158	100
المجموع	**393**	**98.25**	**07**	**1.75**	**400**	**100**

يتجلى من الاتجاه العام لهذا الجدول أن جل أسر المبحوثين كانت موافقة على توجههم إلى ممارسة النشاط الاقتصادي حيث بلغت نسبتهم 98.25 % .

و لمعرفة مدى تأثير الوضعية المهنية للأب على موافقة الأسرة على توجه طفلها نحو سوق العمل في سن مبكر أدخلناه كمتغير مستقل فتحصلنا على النتائج التالية :

97.93 % من المبحوثين الذين كان آباؤهم عاملون أو متقاعدون كانت أسرهم موافقة على ممارستهم للنشاط الاقتصادي مقابل 2.07 % فقط ممن لم تكن أسرهم موافقة .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين كان آباؤهم بطالون أو متوفون فنسبة 98.73 % منهم كانت أسرهم موافقة على نشاطهم مقابل 1.27 % ممن لم تكن أسرهم موافقة .

يظهر من خلال نتائج هذا الجدول أن أغلب المبحوثين كان اتجاههم نحو ممارسة النشاط الاقتصادي بموافقة من أسرهم وذلك بغض النظر عن الوضعية المهنية لآبائهم في ذلك الوقت سواء كان الأب عاملا أو متقاعدا ،بطالا أو متوفى .

و بالتالي يمكننا تفسير سماح الأسرة لطفلها ولوج عالم النشاط الاقتصادي بالرغم من كونه قاصرا سنا ، بأنها عاجزة عن أداء دورها اتجاه طفلها من الناحية المادية ، نتيجة حالة الفقر التي تمخضت عن وفاة الأب أو بطالته أو انخفاض دخله الشهري، خاصة و أن أغلب آباء المبحوثين العاملين يمارسون نشاطات هامشية .

و هكذا فإن الأسرة لما تواجهها ضغوطات الحياة نتيجة الفضاء الاقتصادي الصعب الذي تعيش فيه ،تجد نفسها مضطرة للاستجابة لتلك الظروف فتوافق على اتجاه طفلها نحو سوق العمل رغم كونه قاصر سنا ، وأحيانا ليس فقط توافق على ذلك بل تشجع عليه و هذا ما تبينه نتائج الجدول الموالي.

الجدول رقم (29) : توزيع المبحوثين حسب الوضعية المهنية لآبائهم عند بدايتهم للنشاط و مقترح النشاط

مقترح النشاط / الوضعية المهنية للأب	أحد الأبوين		أحد الإخوة		أحد الأصدقاء		رغبة شخصية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عامل أو متقاعد	99	40.91	08	3.31	06	2.48	129	53.31	242	100
بطال أو متوفى	43	27.21	12	7.59	16	10.13	87	55.06	158	100
المجموع	**142**	**35.5**	**20**	**05**	**22**	**5.5**	**216**	**54**	**400**	**100**

نلاحظ من خلال الاتجاه العام للجدول أن أكثر من نصف مجموع المبحوثين اتجهوا نحو سوق العمل برغبتهم الشخصية ، حيث بلغت نسبتهم 54 % .

وعندما أدخلنا الوضعية المهنية للأب سابقا لمعرفة مدى تأثيرها على اتجاه المبحوثين نحو ممارسة النشاط الاقتصادي تحصلنا على النتائج التالية:

53.31 % من المبحوثين الذين كان آباؤهم عاملون أو متقاعدون اتجهوا نحو ممارسة النشاط الاقتصادي برغبتهم الشخصية مقابل 2.48 % ممن اقترح عليهم أحد الأصدقاء ذلك .

أما الذين كان آباؤهم بطالون أو متوفون ،فارتفعت نسبتهم،حيث نجد أن 55.06 % ممن اتجهوا نحو ممارسة النشاط برغبتهم الشخصية مقابل 7.59 % ممن اقترح عليهم أحد الإخوة ذلك.

يتضح من خلال هذه النتيجة أن الطفل بالرغم من كونه قاصر إلا أنه تضامن مع أسرته وتحمل مسؤولية الإنفاق عليها ، ذلك أن الطفل في هذه المرحلة العمرية يكون شديد الارتباط بأسرته، ،خاصة في الحالة التي يكون فيها الأب متوفى.... ، و كذلك الأمر في الحالة التي يكون فيها الأب بطالا ،إذ لا فرق بين الميت و الحي إلا بالعمل فالأب الذي لا يمارس أي نشاط يعيل من خلاله أسرته و لا يتحمل مسؤولية الإنفاق على أطفاله ، يصبح عبئا على الأسرة ،خاصة و أن أغلب الآباء البطالين أبرز سماتهم الخمول و إثارة المشاكل مع الزوجة ، و هكذا يصبح الجو الأسري منفر و لا يطاق .

و بالتالي هذا ما يفسر استجابة أغلب المبحوثين للظروف التي كانت تعيشها أسرهم ،و اتجهوا نحو سوق العمل برغبتهم ،من أجل تحسين ظروف أسرهم ، خاصة و أن أغلب أسر المبحوثين من الأصل الريفي الذي يعتبر الطفل الذكر رجلا يمكنها الاعتماد عليه

بالرغم من صغر سنه ، و أغلبها من النوع النووي الذي لا يعترف بالتعاون و التضامن القرابي .

و عند حسابنا كا^2 وجدنا أن كا^2 المحسوبة = 194.75، عند درجة حرية = 3 و مستوى دلالة = 0.05 ، بينما قيمة كا^2 الجد ولية =7.81 ، ومنه نرفض الفرضية الصفرية و نقول أن هناك علاقة بين الوضعية المهنية للأب عند بداية المبحوثين ممارسة النشاط الاقتصادي و مقترح فكرة ممارسة النشاط .

وكذلك في سيريلانكا ،" نظرا لارتفاع معدل الفقر والجهل، ترسل العديد من العائلات الريفية أطفالها إلى العمل كخدم في المنازل، أو كعمال في مشاريع القطاع غير الرسمي بسبب عدم وجود شهادات الميلاد وغيرها من الوثائق التي تمنع دخولهم إلى المدارس "[11].

الجدول رقم (30): توزيع المبحوثين حسب نوع عمل الأب و مقترح فكرة النشاط

مقترح النشاط / نوع عمل الأب	أحد الأبوين		أحد الإخوة		أحد الأصدقاء		رغبة شخصية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عامل موسمي	52	39.69	09	6.87	07	5.34	63	48.09	131	100
حرفي	19	44.19	02	4.65	06	13.95	16	37.21	43	100
فلاح	09	42.86	07	33.33	03	14.28	02	9.52	21	100
تاجر	15	78.95	02	10.54	01	5.26	01	5.26	19	100
المجموع	95	44.39	20	9.34	17	7.94	82	38.32	214	100

[11] – ILO, Sri Lanka's Roadmap 2016 on the Worst Forms of Child Labour From Commitment to Action ,BIT ,Genéve,2016,P11.

المجموع 214 يمثل فقط المبحوثين الذين آباؤهم عاملون

نلاحظ من خلال الاتجاه العام للجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين الذين آباؤهم عاملون اتجهوا نحو سوق العمل باقتراح من أحد الأبوين ، حيث بلغت نسبتهم 44.39 %.

وعندما أدخلنا نوع عمل الأب كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيره على مقترح فكرة ممارسة النشاط الاقتصادي على الأطفال المبحوثين تحصلنا على النتائج التالية:

39.69 % من المبحوثين الذين آباؤهم عمال موسميون اتجهوا نحو ممارسة النشاط الاقتصادي باقتراح من أحد الأبوين مقابل 5.34 % ممن كان ذلك باقتراح من أحد الأصدقاء .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين آباؤهم عمال حرفيون فنجد أن 44.19 % منهم اتجهوا نحو ممارسة النشاط باقتراح من أحد الأبوين مقابل 4.65 % ممن كان باقتراح من أحد الإخوة.

بينما المبحوثين الذين آباؤهم فلاحون فنجد أن 42.86%منهم اتجهوا نحو ممارسة النشاط باقتراح من أحد أبويهم مقابل 9.52 % ممن كان ذلك برغبتهم الشخصية .

و أما المبحوثين الذين يعمل آباؤهم في مجال التجارة فنجد أن 78.95 % منهم اتجهوا نحو ممارسة النشاط باقتراح من أحد أبويهم مقابل 5.26 % ممن كان ذلك باقتراح إما من أحد الأصدقاء أو برغبتهم الشخصية على التساوي .

يظهر من خلال القراءة الإحصائية لمعطيات الجدول أعلاه أن معظم المبحوثين الذين آباؤهم تجار أو حرفيين اتجهوا نحو ممارسة نشاطات اقتصادية في سن مبكر باقتراح من أحد أبويهم ، فهذا يدل على أن هؤلاء الآباء يقدسون العمل ويرون أن ممارسته في سن مبكر مهارة اجتماعية و كسب صنعة تؤمن لهم دخلا ماديا و لو ضئيلا .

أما بالنسبة لأولئك الذين يمارس آباؤهم نشاطات موسمية أو فلاحية فيمكن تفسير توجيههم لأبنائهم القصر نحو ممارسة تلك النشاطات الوضيعة، بأن دخل هؤلاء الآباء ضعيف وبالتالي يعتمدون على دخل أطفالهم كدخل إضافي يستفيدون منه في تسديد بعض النفقات ،و في كثير من الحالات يكون دخل الطفل أساسي في هذا النوع من الأسر .

كما تبين من خلال هذه النتائج أن هناك فئة كبيرة من المبحوثين توجهوا إلى ممارسة تلك النشاطات برغبتهم الشخصية خاصة الذين يمارس آباؤهم نشاطات موسمية أو حرفية و بالتالي هذا يدل على أن الطفل يستوعب الصعوبات المادية التي تعانيها أسرته خاصة و أن هذا النوع من المهن التي يمارسها آباؤهم – سواء كانت موسمية أو حرفية – عائدها المالي ضعيف لا يكفي لتلبية كل النفقات الضرورية للأسرة و بالتالي يسعى الطفل للتضامن مع أسرته بتوفير دخل إضافي حتى لو كان ذلك بممارسة نشاطات وضيعة وشاقة وذلك فقط من أجل أن يحصل على التقدير الاجتماعي في أسرته و التي هي حاجة نفسية فطرية بالنسبة للطفل و التي استغلتها أسرهم سلبا .

وكل هذا يؤكد أنانية هؤلاء الآباء باعتمادهم على الطفل رغم كونه قاصرا، وعدم تحملهم لمسؤولياتهم في الإنفاق على أفراد أسرهم .

الجدول رقم (31) : توزيع المبحوثين حسب وجود إخوة كبار يعينون الأسرة و مقترح فكرة ممارسة النشاط

مقترح النشاط / وجود إخوة	أحد الأبوين		أحد الإخوة		أحد الأصدقاء		رغبة شخصية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
لا	96	36.23	08	3.02	01	0.37	160	60.38	265	100
نعم	46	34.07	12	8.89	21	15.56	56	41.48	135	100
المجموع	142	35.5	20	05	22	5.5	216	54	400	100

يوضح الاتجاه العام للجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين اتجهوا إلى ممارسة النشاط الاقتصادي برغبتهم الشخصية حيث يمثلون نسبة 54 % من حجم العينة .

وعندما أدخلنا " وجود الإخوة الكبار" كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيره على مقترح فكرة ممارسة النشاط على المبحوثين فنلاحظ بأن:

60.38% من المبحوثين الذين صرحوا بأنهم ليس لديهم إخوة كبار، اتجهوا إلى ممارسة النشاط الاقتصادي برغبتهم الشخصية دون أن يقترح عليهم أحد ذلك ، مقابل 0.37 % ممن كان توجههم باقتراح من أحد أصدقائهم .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين صرحوا بأن لديهم إخوة كبار ، فنسبة 41.48 % منهم كان اتجاههم نحو سوق العمل برغبتهم الشخصية مقابل 8.89 % ممن كان توجههم باقتراح من أحد الإخوة .

يتجلى من خلال القراءة الإحصائية لهذا الجدول أن أغلب المبحوثين ليس لديهم إخوة كبار يعملون و يساهمون في الدخل الأسري وهذا ما يفسر اتجاه أغلب المبحوثين نحو ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية الضامنة للدخل المادي برغبتهم الشخصية خاصة و أن الطفل في هذه المرحلة العمرية يميل إلى الرغبة في تحمل المسؤولية ، أما بالنسبة لأولئك الذين اتجهوا نحو سوق العمل باقتراح من الأم أو الأب أو أحد الإخوة فذلك قد يكون بسبب تأزم الظروف المادية للأسرة نتيجة انعدام الدخل وفي حالات كثيرة يكون بسبب وفاة الأب أو إصابتة بمرض يحول دون قدرته على العمل أو بسبب انفصال الأبوين حيث صرح لنا أحد المبحوثين لايتحاوز سنه 10 سنوات يبيع الفول السوداني بمحطة نقل المسافرين بولاية البليدة ، تبدو عليه الحيوية ، بأن أمه هي من اقترحت عليه فكرة العمل لكونه هو أكبر إخوته ويقيم بحي عشوائي غير بعيد عن المحطة ،ذلك أن أباه لا ينفق عليهم ويقيم بعيدا عنهم حيث يقيم مع أسرته الثانية بولاية المدية ، بسبب انفصاله عن أمه ، كما صرح لنا بأنه بالرغم من ذلك إلا أنه يحب أباه كثيرا و يشتاق لرؤيته .

فهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن عدم تحمل الكثير من الآباء مسؤلية الإنفاق على أطفالهم وتخليهم عن دورهم كآباء حتى في حالة الطلاق سبب يدفع الطفل لممارسة بعض النشاطات الاقتصادية الوضيعة في سن مبكر ويجعله يتحمل عبء إعالة أسرة كاملة و هذا يفوق طاقة الطفل ويعتبر استغلالا له .

و عند حسابنا كا^2 وجدنا أن كا^2 المحسوبة = 49.68، عند درجة حرية = 3 و مستوى دلالة = 0.05 ، بينما قيمة كا^2 الجد ولية =7.81 ، ومنه نرفض الفرضية الصفرية و نقول أن هناك علاقة بين وجود إخوة كبار يعينون الأسرة و مقترح فكرة ممارسة النشاط .

الجدول رقم(32) : توزيع المبحوثين حسب الوضعية المهنية للأب حاليا و مقدار الدخل المقدم للأسرة

المقدار المقدم الوضعية المهنية للأب حاليا	كل الدخل		بعض الدخل		لا يقدم شيئا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عامل أو متقاعد	69	25.56	148	54.81	53	19.63	270	100
بطال أو متوفى	53	40.77	51	39.23	26	20	130	100
المجموع	**122**	**30.5**	**199**	**49.75**	**79**	**19.75**	**400**	**100**

يظهر الاتجاه العام للجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين يقدمون بعضا من دخلهم للأسرة و ذلك بما نسبته 49.75 % تليها 30.5 % ممن يقدمون كل دخلهم للأسرة ،و أما الذين لا يقدمون شيئا من دخلهم فبلغت نسبتهم 19.63 %.

و لمعرفة مدى تأثير الوضعية المهنية الحالية للأب على مقدار الدخل الذي يقدمه المبحوثين للأسرة أدخلناه كمتغير مستقل فتحصلنا على النتائج التالية :

54.81% من المبحوثين الذين آباؤهم عاملين أو متقاعدين يقدمون بعضا من دخلهم لأسرهم مقابل 25.56 % ممن يقدمون كل دخلهم للأسرة مقابل 19.63 % ممن لا يقدمون شيئا .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين آباؤهم بطالين أو متوفين فنسبة 39.23 % منهم يقدمون بعضا من دخلهم لأسرتهم مقابل 40.77 % ممن يقدمون كل دخلهم للأسرة مقابل 20 % ممن لا يقدمون شيئا .

تبين هذه النتيجة أن هناك علاقة بين الوضعية المهنية للأب و المقدار الذي يقدمه المبحوث من دخله لأسرته ،حيث وجدنا أن أغلب الأطفال في العينة يقدمون كل ما يجنونه من من مال لأسرتهم في الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة منعدم بسبب وفاة الأب أو بطالته وبالتالي وجدنا بأن هذا النوع من الأسر يعتمد بشكل مطلق على دخل الطفل .

أما بالنسبة لأولئك الذين يقدمون فقط البعض من مدخولهم ، فهذا لكون أن أسرهم تملك مورد دخل يعود إلى الأجر الذي يتقاضاه الأب ،غير أن أحد المبحوثين صرح لنا بأنه يقدم فقط جزء من مدخوله لأسرته فلما سألناه عن الجزء المتبقي من المدخول ،قال بأنه يجمعه وفي نهاية الشهر يدفعه لصاحب المتجر الذي يوفر له المواد الغذائية التي تستهلكها أسرته خلال شهر كامل ،وصرح لنا مبحوث آخر بأنه يخصص جزء من مدخوله لأسرته و جزء يدفع به ثمن الدروس الخصوصية (حق السويعة كما قال المبحوث).

فهذا يدل على أن هؤلاء المبحوثين حتى و إن كانوا يقدمون فقط بعضا من دخلهم إلا أنهم غالبا ما ينفقون ما يتبقى على تلبية حاجاتهم و حاجات أسرهم ،وفي كل الأحوال فهم يؤدون دورا تراجعت عن آدائه أسرتهم .

و عند حسابنا كا^2 وجدنا أن كا^2 المحسوبة = 10.94، عند درجة حرية = 3 و مستوى دلالة = 0.05 ، بينما قيمة كا^2 الجد ولية =5.99 ، ومنه نرفض الفرضية الصفرية و نقول أن هناك علاقة بين الوضعية المهنية للأب حاليا و مقدار الدخل المقدم للأسرة.

الجدول رقم (33): توزيع المبحوثين حسب قيمة الدخل الشهري للأب و مقدار الدخل المقدم للأسرة

المقدار المقدم / قيمة الدخل	كل الدخل		بعض الدخل		لا يقدم شيئا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 18000	45	32.61	68	49.27	25	18.12	138	100
18000- 36000	14	12.73	74	67.27	22	20	110	100
لا أدري	10	45.46	06	27.27	06	27.27	22	100
المجموع	69	25.56	148	54.81	53	19.63	270	100

المجموع 270 يمثل فقط المبحوثين الذين آباؤهم عاملون أو متقاعدون .

يتبين من خلال هذه النتائج أن الاتجاه العام يقع في خانة المبحوثين الذين يقدمون بعض دخلهم للأسرة و ذلك بما نسبته 54.81 %.

و لمعرفة مدى تأثير قيمة الدخل الشهري للأب على مقدار الدخل الذي يقدمه المبحوثين للأسرة أدخلناه كمتغير مستقل فتحصلنا على النتائج التالية :

49.27% من المبحوثين الذين لا تتجاوز قيمة الدخل الشهري لآبائهم 18000 دج يقدمون بعض دخلهم للأسرة مقابل 18.12 % ممن لا يقدمون شيئا .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين تتراوح قيمة الدخل الشهري لآبائهم بين 18000-36000 دج ، فبلغت نسبة الذين يقدمون بعض دخلهم للأسرة 67.27 % مقابل 12.73% ممن يقدمون كل دخلهم للأسرة .

يتضح من نتائج هذا الجدول أن أغلب المبحوثين الذين تتراوح قيمة الدخل الشهري لآبائهم بين18000 دج و 36000 دج يقدمون فقط بعضا من مدخولهم اليومي لأسرهم ،فهذا يدل على أن هؤلاء المبحوثين كان دافعهم لممارسة تلك النشاطات الاقتصادية هو الإنفاق على أنفسهم و إشباع حاجاتهم التي لم تستطع أسرهم تلبيتها إضافة إلى مساعدة الأسرة .

كما يظهر أن أغلب المبحوثين الذين لا تتجاوز قيمة الدخل الشهري لآبائهم 18000دج ، يقدمون كل مدخولهم اليومي لأسرهم وبالتالي هذا ما يفسر اتجاه الأطفال القاصرين في العينة إلى ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية الضامنة للدخل مهما كان نوعها ، ذلك أن هذه القيمة المنخفضة جدا من الدخل لا يمكنها إشباع أبسط النفقات خاصة و أن أسر المبحوثين عدد أفرادها كبيرو هذا ما يفسر تقديم المبحوثين الذين يتراوح دخل أسرهم الشهري بين 18000دج و 36000دج لدخلهم اليومي كاملا حتى لو كانت نسبتهم قليلة نوعا ما .

تؤكد هذه النتائج أن أفراد العينة يساهمون بشكل ملحوظ في الدخل الأسري سواء كان بتقديم دخلهم اليومي كاملا أو بعضا منه للأسرة .

و تتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها الدراسة التي قام بها المجلس الوطني لشؤون الأسرة و التي بينت أن" 65% من عينة الدراسة يساهمون في دخل الأسرة و 35% ينفقون ما يتقاضونه على مصاريفهم الشخصية "[12]

---

[12]- المجلس الوطني لشؤون الأسرة ، **الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال** ، الأردن ، 2011،ص9.

و عند حسابنا كا^2 وجدنا أن كا^2 المحسوبة = 20.9 ، عند درجة حرية = 4 و مستوى دلالة = 0.05 ، بينما قيمة كا^2 الجد ولية = 9.48، ومنه نرفض الفرضية الصفرية و نقول أن هناك علاقة بين قيمة الدخل الشهري للأب و المقدار الذي يقدمه المبحوثين لأسرهم من دخلهم .

الجدول رقم (34) : توزيع المبحوثين حسب استدانة أسرهم و مقدار الدخل الذي يقدمونه

المقدار المقدم / استدانة الأسرة	كل الدخل		بعض الدخل		لا يقدم شيئا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
لا	43	21.08	101	49.51	60	29.41	204	100
نعم	79	40.31	98	50	19	9.69	196	100
المجموع	122	30.5	199	49.75	79	19.75	400	100

يظهر من الاتجاه العام للجدول أعلاه أن أغلب الأطفال في العينة يقدمون بعض دخلهم للأسرة حيث بلغت نسبتهم 49.75 % .

ولمعرفة مدى تأثير استدانة الأسرة على مقدار الدخل الذي يقدمه المبحوثين للأسرة أدخلناه كمتغير مستقل فتحصلنا على النتائج التالية :

49.51 % من المبحوثين الذين صرحوا بأن أسرهم غير مستدينة يقدمون بعضا من دخلهم للأسرة ، مقابل 21.08 % ممن يقدمون كل دخلهم للأسرة .

في حين يقدم 50% من المبحوثين الذين أسرهم مستدينة بعضا من دخلهم للأسرة مقابل 9.69 % ممن لا يقدمون شيئا .

تؤكد هذه النتائج أن استدانة الأسرة هي السبب الذي دفع الكثير من المبحوثين إلى دخول سوق العمل بالرغم من كونهم قاصرين سنا ،ذلك أن أغلب المبحوثين الذين يقدمون كل أو بعض دخلهم اليومي لأسرهم هم ممن أسرتهم فيها دين أو قرض وهذا إن دل عى شيء فإنما يدل على أن العوز المادي الذي تعانيه أسر الأطفال المبحوثين هو السبب الذي دفعهم لممارسة مختلف النشاطات الضامنة للدخل مهما كانت الصعاب،و الجدول الموالي يوضح ذلك .

الجدول رقم (35) : توزيع المبحوثين حسب الوضعية المهنية للأب حاليا و سبب تقديم كل أو بعض الدخل للأسرة

السبب / الوضعية المهنية للأب حاليا	رغبة شخصية		طلب من الأسرة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
عامل أو متقاعد	115	52.99	102	47.01	217	**100**
بطال أو متوفى	68	65.38	36	34.62	104	**100**
المجموع	**183**	**57**	**138**	**42.99**	**321**	**100**

*المجموع 321 يمثل فقط عدد المبحوثين الذين يقدمون كل أو بعض دخلهم للأسرة .

نلاحظ من الاتجاه العام للجدول أن أكثر من نصف مجموع المبحوثين الذين يقدمون كل أو بعض دخلهم للأسرة كان ذلك برغبتهم الشخصية وذلك بما نسبته 57.01 % في حين بلغت نسبة أولئك الذين طلبت منهم أسرتهم ذلك 42.99 %.

و لمعرفة مدى تأثير الوضعية المهنية الحالية للأب على سبب تقديم المبحوثين لكل أو بعض دخلهم للأسرة أدخلناه كمتغير مستقل فتحصلنا على النتائج التالية :

52.99% من المبحوثين الذين آباؤهم عاملين أو متقاعدين يقدمون كل أو بعض دخلهم اليومي للأسرة برغبتهم الشخصية مقابل 47.01 % ممن يقدمونه بطلب من الأسرة .

في حين يقدم 65.38 % من المبحوثين الذين آباؤهم بطالون أو متوفون كل أو بعض دخلهم للأسرة برغبتهم الشخصية مقابل 34.62 % ممن يقدمون بطلب من الأسرة .

يتجلى من هذه النتيجة أن أغلب المبحوثين الذين آباؤهم بطالين أو متوفين حاليا يقدمون كل أو بعض مدخولهم اليومي لأسرهم برغبتهم الشخصية ،فهذا يدل على أن الطفل بالرغم من كونه قاصر سنا إلا أنه يستوعب المشاكل التي تعانيها أسرته بسبب انعدام الدخل الأسري الناتج غالبا عن وفاة الأب أو بطالته و بالتالي هذا ما يفسر اتجاهه نحو سوق العمل بالرغم من كونه قاصر .

أما بالنسبة لأولئك المبحوثين الذين يقدمون كل أو بعض مدخولهم اليومي لكن بطلب من الأسرة فهذا قد يكون راجع إلى ضعف الدخل الأسري خاصة و أن أغلب آباء هؤلاء المبحوثين من ذوي المستوى التعليمي المنخفض مما انعكس على نوع العمل الذي يمارسونه وكذا على قيمة الأجر الذي يتقاضونه ،خاصة و أن أغلب أسر المبحوثين يشكل فيها أجر الأب المصدر الوحيد للدخل ومع ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية في ظل الظروف الراهنة انخفضت القدرة الشرائية و أصبحت الأسرة تعاني صعوبة تلبية حاجات أفرادها الأساسية مما دفعها للبحث عن مصادر دخل إضافية تحقق لها الاشباع حتى لو كان ذلك على حساب صحة الطفل و تعليمه .

و عند حسابنا كا^2 وجدنا أن كا^2 المحسوبة = 4.4، عند درجة حرية = 1 و مستوى دلالة = 0.05 ، بينما قيمة كا^2 الجد ولية = 3.84، ومنه نرفض الفرضية الصفرية و نقول أن هناك علاقة بين الوضعية المهنية للأب حاليا و سبب تقديم كل أو بعض الدخل للأسرة .

الجدول رقم(36) : توزيع المبحوثين حسب قيمة الدخل الشهري للأب و سبب تقديم كل أو بعض الدخل للأسرة

السبب / قيمة الدخل	رغبة شخصية		طلب من الأسرة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 18000	71	62.83	42	37.17	113	**100**
18000- 36000	34	38.64	54	61.36	88	**100**
لا أدري	10	62.5	06	37.5	16	**100**
المجموع	115	52.99	102	47.01	217	**100**

المجموع 217 يمثل فقط المبحوثين الذين آباؤهم عاملون أو متقاعدون و يقدمون كل أو بعض دخلهم لأسرهم

نلاحظ من الاتجاه العام للجدول أعلاه أن أكثر من نصف مجموع المبحوثين الذين آباؤهم عاملون أو متقاعدون يقدمون كل أو بعض دخلهم للأسرة برغبتهم الشخصية ،حيث بلغت نسبتهم 52.99 %.

و عند اختيارنا للمتغير المتمثل في " قيمة الدخل الشهري للأب " لمعرفة مدى تأثيره على السبب الذي يدفع المبحوثين إلى تقديم كل أو بعض دخلهم للأسرة أدخلناه كمتغير مستقل فتحصلنا على النتائج التالية :

62.83% من المبحوثين الذين لا تتجاوز قيمة الدخل الشهري لآبائهم 18000 دج يقدمون كل أو بعض دخلهم للأسرة برغبتهم الشخصية مقابل 37.17% ممن يقدمون بطلب من الأسرة .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين تتراوح قيمة الدخل الشهري لآبائهم بين 18000-36000 دج ، فبلغت نسبة الذين يقدمون كل أو بعض دخلهم للأسرة 38.64 % مقابل 61.36 % ممن يقدمون بطلب من للأسرة .

تبين هذه النتيجة أن انخفاض قيمة الدخل الشهري لآباء المبحوثين والتي لا تتجاوز قيمتها 18000دج هي السبب الذي دفع أغلبهم – المبحوثين- إلى تقديم مدخولهم اليومي كاملا أو بعضا منه لأسرتهم برغبتهم الشخصية ، و بالتالي هذا ما يفسر توجههم نحو سوق العمل في سن مبكر و ذلك من أجل توفير مصدر دخل إضافي يعين الأسرة ، و كذلك هناك نسبة معتبرة من المبحوثين الذين تتراوح قيمة الدخل الشهري لآبائهم بين 18000 دج و36000دج و يقدمون كل أو بعض مدخولهم اليومي لأسرهم برغبتهم ، فهذا يبين أن هذه الأسر تعاني صعوبات مادية خاصة و أن أغلب أسر المبحوثين عدد أفرادها كبير مما يتسبب في ضعف قدرتها الشرائية وبالتالي هذا ما دفع بعضهم- المبحوثين – إلى تحمل مسؤولية توفير دخل إضافي من أجل إعانة الأسرة .

غير أن هناك نسبة معتبرة من أفراد العينة الذين يتراوح الدخل الشهري لآبائهم 18000-36000 دج يقدمون كل أو بعض مدخولهم اليومي لأسرتهم لكن بعد أن تطلب منهم الأسرة ذلك ، فهذا قد يكون راجع لرغبة الطفل في الادخار أو الانفاق على ذاته خاصة المراهقين منهم أو قد يكون راجع إلى حاجة الأسرة للمال أو إلى تخوفها من إنفاقه في مجالات ضارة كالسجائر و المخدرات أو يرجع إلى حرص الأسرة على ترشيد نفقات الطفل حتى يتعود و الذي يعتبر نموذج من نماذج التنشئة الاجتماعية .

الجدول رقم(37) : توزيع المبحوثين حسب الوضعية المهنية للأب حاليا ومدى ارتياحهم في مجال نشاطهم

الارتياح / الوضعية المهنية للأب حاليا	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
عامل أو متقاعد	157	58.15	113	41.85	270	100
بطال أو متوفى	25	19.23	105	80.77	130	100
المجمـوع	182	45.5	218	54.5	400	100

يتضح من خلال الاتجاه العام للجدول أعلاه أن أكثر من نصف مجموع المبحوثين غير مرتاحين خلال ممارسة نشاطهم حيث بلغت نسبتهم 54.5 % .

وعندما أدخانا المتغير المتمثل في" الوضعية المهنية للأب حاليا " كمتغير مستقل لمعرفة تأثيره على مدى ارتياح المبحوثين في مجال نشاطهم وجدنا ما يلي :

41.85 % من المبحوثين الذين آباؤهم عاملين أو متقاعدين صرحوا بأنهم غير مرتاحين في مجال نشاطهم مقابل 58.15 % ممن صرحوا بالعكس

في حين صرح 80.77 % من المبحوثين الذين آباؤهم بطالون أو متوفون بأنهم غير مرتاحين في مجال نشاطهم ،مقابل19.23 % ممن صرحوا بالعكس .

تظهر هذه النتيجة أن أغلب أفراد العينة الذين آباؤهم متوفين أو بطالين غير مرتاحين في المجال الذي يمارسون فيه نشاطهم ، و هذا ما يؤكد بأن المرجعية الصفرية للدخل

الأسري سواء كان ذلك بسبب وفاة الأب أو بسبب بطالته هي التي دفعت الأطفال المبحوثين إلى ممارسة النشاط الاقتصادي و هي التي جعلتهم يواجهون واقعا صعبا يفوق طاقتهم الجسدية مما انعكس على عدم ارتياحم النفسي ، ذلك أن خروج الطفل من مجاله الطبيعي و المتمثل في البيت أو المدرسة أو غيرها من المؤسسات التنشيئية السليمة ،و دخوله مجال البالغين بمختلف أصنافهم المنحرفة قبل السوية خاصة في هذا الزمن الذي نعيش فيه أين كثرت الانحرافات الأخلاقية وظهر ما يعرف بأزمة القيم يجعل الطفل لا يشعر بالأمن .

و كل هذا يدل على أن التشريعات التي منعت عمل الأطفال دون السن القانونية تدرك بأن الطفل القاصر لا يستطيع ممارسة العمل لأنه في حاجة إلى اكتمال نموه النفسي و البدني وبالتالي دخوله سوق العمل في سن مبكر يجعله عرضة للخطر.

وعند حسابنا لمعامل الاقتران وجدنا قيمته =0.71 مما يثبت علاقة الاقتران الطردية و القوية بين الوضعية المهنية للأب و مدى ارتياح المبحوثين في مجال نشاطهم .

الجدول رقم (38): توزيع المبحوثين حسب الوضعية المهنية للأب حاليا و مدى مواجهتهم للصعوبات

مواجهة الصعوبات / الوضعية المهنية للأب حاليا	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
عامل أو متقاعد	200	74.07	70	25.93	270	100
بطال أو متوفى	113	86.92	17	13.08	130	100
المجموع	313	78.25	87	21.75	400	100

نلاحظ من خلال الاتجاه العام لإجابات المبحوثين أن أغلبهم يواجهون صعوبات حيث بلغت نسبتهم 78.25 % .

وعندما احتفظنا بالمتغير السابق و المتمثل في " الوضعية المهنية للأب حاليا " كمتغير مستقل لمعرفة تأثيره على مدى مواجهة المبحوثين للصعوبات خلال ممارسة نشاطهم تحصلنا على النتائج التالية :

74.07 % من المبحوثين الذين آباؤهم عاملين أو متقاعدين صرحوا بأنهم يواجهون عدة صعوبات خلال ممارسة نشاطهم مقابل 25.93 % ممن صرحوا بالعكس .

في حين صرح 86.92 % من المبحوثين الذين آباؤهم بطالين أو متوفين بأنهم يواجهون صعوبات مقابل 13.08 % ممن صرحوا بالعكس .

توحي نتائج هذا الجدول بأن أغلب المبحوثين - إن لم نقل كلهم - تواجههم صعوبات كثيرة وذلك راجع لضعف بنيتهم الجسدية لكونهم قاصرين سنا ، فلو كانوا قادرين على العمل لما منعت التشريعات الدولية والمحلية تشغيلهم ، و لما اعتبرت ذلك انتهاكا صارخا لطفولتهم واستغلالا اقتصاديا لهم .

كما يتبين من هذه النتيجة أن أكثر أفراد العينة تعرضا للصعوبات هم أولئك الذين ينتمون إلى أسر الأب فيها بطال أو متوفى وبالتالي يمكننا تفسير هذه النتيجة بأن أولئك الأطفال الذين ينتمون إلى هذا النوع من الأسر التي ينعدم فيها الدخل المادي ، تكون ظروفهم المعيشية قاهرة لكونهم لا يستطيعون إشباع أبسط حاجاتهم اليومية خاصة وأن أسعار المواد الغذائية الأساسية كالخبز و الحليب في ارتفاع متواصل ناهيك عن أسعار فواتير الكهرباء والغاز و حتى الماء وهكذا تدفع هذه الظروف القاسية الطفل القاصر إلى ممارسة أي نشاط اقتصادي له عائد مالي سريع و هذا ما يجعله يواجه صعوبات جد قاسية ومهينة لشخصه .

وكذلك بالنسبة لأولئك الذين آباؤهم عاملون أو متقاعدون فهم يعملون بالرغم من الصعاب و بالتالي هذا يدل على أن أسر المبحوثين تخلوا عن مسؤولياتهم في ما يتعلق بحماية أطفالهم ورعايتهم داخل الحضن الأسري ،و زجوا بهم في سوق العمل دون أن يكترثوا لمعاناتهم الشديدة و المتوقعة ، ذلك أن ممارسة النشاط في سن مبكر تؤثر بشكل سلبي على صحتهم وتعيق نموهم المعرفي كما تؤدي إلى انخفاض قدراتهم على القراءة و الكتابة و الحساب ، إضافة إلى أن إبداعهم يقل.

كما يتأثر تطورهم العاطفي فيفقدون احترامهم لذاتهم وارتباطهم الأسرى وتقبلهم للآخرين وذلك جراء بعدهم عن الأسرة وتعرضهم للعنف في مكان العمل أو من قبل زملائهم.

و كذلك يتأثر تطورهم الاجتماعي والأخلاقي بما في ذلك الشعور بالانتماء للجماعة والقدرة على التعاون مع الآخرين ، و القدرة على التمييز بين الصواب والخطأ و كتمان ما يحصل لهم،و في حالات كثيرة يصبحون كالعبيد لدى أصحاب العمل.

وكل هذا يعتبر انتهاكا صارخا لحقهم في العيش العفيف .

الجدول رقم (39): توزيع المبحوثين حسب الوضعية المهنية للأب حاليا و نوع الصعوبات التي تواجههم

نوع الصعوبات / الوضعية المهنية للأب	حمل الأثقال		التعرض للتلوث		التعرض المباشر للتقلبات الجوية		سوء المعاملة		كل أنواع الصعوبات		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عامل أو متقاعد	28	14	49	24.5	20	10	30	15	73	36.5	200	100
بطال أو متوقفي	16	14.16	18	15.92	15	13.27	05	4.42	59	52.21	113	100
المجموع	44	14.05	67	21.4	35	11.18	35	11.18	132	42.17	313	100

المجموع 313 يمثل فقط المبحوثين الذين يتعرضون للصعوبات في مجال نشاطهم

يظهر الاتجاه العام لمجاميع الجدول أن أغلب أفراد العينة يواجهون كل أنواع الصعوبات وذلك بما نسبته 42.17 % .

وعند إدخال الوضعية المهنية للأب كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيرها على نوع الصعوبات التي يواجهها المبحوثين تحصلنا على النتائج التالية :

% 36.5 من المبحوثين آباؤهم عاملون أو متقاعدون يواجهون كل أنواع الصعوبات مقابل 10% ممن يعانون من التعرض للتقلبات الجوية .

في حين يواجه أكثر من 52.21 % من المبحوثين الذين آباؤهم بطالون أو متوفون كل أنواع الصعوبات مقابل 4.42 % ممن يعانون من سوء المعاملة .

يتبين من خلال هذه النتائج أن أفراد العينة يتعايشون مع صعوبات قاهرة ومهلكة لصحتهم النفسية و الجسدية وحتى الأخلاقية، فرضتها عليهم ظروف أسرهم التي تراجعت عن آداء وظيفتها في التكفل بإشباع حاجاتهم ،وزجت بهم في سوق العمل لتحملهم عبئا يفوقهم سنا،غير مكترثة بما يعانونه و كأن هذا النوع من الأسر يعتبر الطفل ملكية خاصة تفعل به ما تشاء مخترقة بذلك كل المبادئ الإنسانية التي تقضي باحترام الطفولة .

مهملة بذلك واجب الإنفاق على الطفل من جهة و مقصرة في دور حماية و رعاية الطفل من جهة ثانية .

تشجعهم على ممارسة نشاطات وضيعة غير رسمية تتم في فضاءات مفتوحة و غير محمية على غرار محطات نقل المسافرين و المفارغ العمومية للنفايات المنزلية والمزارع و حواف الطرقات السريعة و الأسواق حيث يتعرض الأطفال بصفة مباشرة للقر في فصل الشتاء ،و للحر في فصل الصيف و هذا ما يفسر معانات أغلب المبحوثين من التقلبات الجوية .

و كلها تعود سلبا على صحة الطفل ،فخلال دراستنا الميدانية على الساعة الثامنة صباحا لفت انتباهنا ثلاث أطفال لا تتجاوز أعمارهم الإثنا عشرة عاما يجرون عربة صغيرة باتجاه مفرغة نفايات في حي سكنات عدل بمدينة البليدة ،و الأمطار تسقط بغزارة يرتدون ملابس لا تكفيهم البرد و لا البلل أنوفهم حمراء وأيديهم حمراء منتفخة و إذا بهم يتذمرون لأن شاحنة النظافة التابعة للبلدية سبقتهم لتلك المفرغة فذهبوا مسرعين إلى المفرغة الأخرى لنفس الحي فأخذوا يقلبون القمامة بأيديهم باحثين خلالها عن النفايات المصنوعة من مادة البلاستيك و الألمنيوم و ضعوها في عربتهم الصغيرة ، ولما طلبنا منهم إجراء مقابلة معنا قبلوا مباشرة و هم يشعرون بالأسى رغم تلك الابتسامة المحتشمة التي كانت تبدو على وجوههم بين الفينة و الأخرى ،حيث صرح لنا أحدهم أن والده أصابه شلل نصفي بسبب ارتفاع ضغطه الدموي .

كما يعانون من حمل الأشياء الثقيلة و الذي ينعكس سلبا على صحة الطفل ، إذ يتسبب له في اعوجاج في عموده الفقري و قد يسبب له انزلاق غضروفي يخلف له إعاقة مزمنة و يحرمه من النماء السليم ،ولقد صرح لنا أحد المبحوثين ممن يقومون ببيع الماء في محطة الحافلات أن ظهره يؤلمه جدا عندما يحمل ذلك الكيس الذي يحوي أزيد من عشر قارورات ماء ،وأن الألم يشتد عليه في الليل عندما يأوي إلى فراشه ولا ينسيه ذلك الألم إلا النوم .

أما بالنسبة للتلوث فهو بسبب الروائح الكريهة المنبعثة من النفايات والفضلات الملوثة التي تؤذي جهازهم التنفسي ويكونون عرضة للجراثيم و الفيروسات التي تضعف مناعتهم و تسبب لهم مختلف الأمراض ليس فقط البدنية بل حتى الأمراض النفسية كونهم يشعرون بالذل و الهوان .

وأما عن سوء المعاملة فنظرا لكون المبحوثين قاصرين سنا يسهل إيذاؤهم خاصة في تلك الأماكن التي يقصدها المدمنين على الخمر و المخدرات ،لذلك وجدنا الأطفال ينشطون في

جماعات ولكل جماعة قائد يكبرهم سنا.و لقد صرح لنا أحد المبحوثين بعد أن تنهد عميقا :إن أبي تزوج على أمي ، أصبح يشتري لي بعض الشكولاطة و الحلوة و الفول السوداني فيذهب إلى المقهى ويتركني في السوق ويأمرني ببيعها ثم يعود في المساء ليأخذ ما جنيته من مال ،و عندما يروننني وحدي يسيئون معاملتي "يحقروني".

الجدول رقم (40): توزيع المبحوثين حسب وجود إخوة كبار و إمكانية توقفهم عن ممارسة النشاط في حالة عدم ارتياحهم

إمكانيةالتوقف / وجود إخوة كبار	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
لا	0	0	195	100	195	100
نعم	04	17.39	19	82.61	23	100
المجموع	04	1.84	214	98.16	218	100

*المجموع 218 يمثل فقط المبحوثين غير المرتاحين في مجال نشاطهم

تظهر نتائج هذا الجدول أن الاتجاه العام يقع في خانة المبحوثين الذين صرحوا بأنه لا يمكنهم التوقف عن ممارسة النشاط حيث بلغت نسبتهم 98.16% .

وعندما أدخلنا المتغير المتمثل في " وجود الإخوة الكبار" كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيره على إمكانية توقف المبحوثين (غير المرتاحين) عن ممارسة النشاط فنلاحظ بأن:

كل المبحوثين الذين ليس لديهم إخوة كبار صرحوا بأنهم غير قادرين على التوقف عن ممارسة نشاطهم وذلك بما نسبته 100 % .

في حين صرح 82.61 % من المبحوثين الذين لديهم إخوة كبار بأنه لا يمكنهم التوقف عن ممارسة نشاطهم مقابل 17.39 % ممن صرحوا بالعكس .

أظهرت نتائج هذا الجدول أن كل المبحوثين الذين ليس لديهم إخوة كبار يعملون ويساهمون في الدخل الأسري غير قادرين على التوقف عن ممارسة تلك النشاطات بالرغم من أنهم صرحوا بأنهم غير مرتاحين.

تدل هذه النتيجة على أن الأطفال المبحوثين يعيشون في أسر تعاني من العجز المادي مما يدفع أطفالها للبحث عن مخرج يؤمن لهم لقمة العيش ، حتى لو كان ذلك على حساب راحتهم ، و هذا ما يفسر عدم إمكانية توقفهم عن العمل بالرغم من عدم ارتياحهم حيث صرح أغلبهم أنهم بحاجة إلى المال، وعند حسابنا لمعامل الاقتران وجدنا أن قيمته = +1 وهذا يؤكد أن هناك علاقة طردية كاملة بين وجود إخوة كبار يعملون و يساعدون الأسرة و إمكانية توقفهم عن ممارسة النشاط .

الجدول رقم (41): توزيع المبحوثين حسب استدانة الأسرة إمكانية توقفهم عن ممارسة النشاط

إمكانية التوقف / استدانة الأسرة	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	0	0	130	100	130	100
لا	04	4.55	84	95.45	88	100
المجموع	04	1.84	214	98.16	218	100

المحموع 218 يمثل فقط المبحوثين غير المرتاحين في عملهم .

يظهر من الاتجاه العام للجدول أعلاه أن أغلب الأطفال في العينة لا يمكنهم التوقف عن ممارسة نشاطهم حيث بلغت نسبتهم 98.16 % .

وعند إدخالنا للمتغير المتمثل في " استدانة الأسرة " كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيره على إمكانية توقف المبحوثين عن ممارسة نشاطهم فتحصلنا على النتائج التالية:

100 % من المبحوثين الذين صرحوا بأن أسرهم مستدينة و لا يمكنهم التوقف عن ممارسة نشاطهم .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين صرحوا بأن أسرهم غير مستدينة فنجد أن 95.45 % منهم لا يمكنهم التوقف عن ممارسة نشاطهم مقابل 4.55 % ممن يمكنهم التوقف

تبين من هذه النتائج أن كل المبحوثين الذين أسرهم مستدينة لا يمكنهم التوقف عن ممارسة نشاطهم ،و بالتالي هذا ما يؤكد أن عجز الأسرة عن الإنفاق هو السبب الذي دفعها إلى الاستدانة خاصة و أن استدانة الأسر من أجل توفير ضروريات الحياة أصبح ظاهرة في المجتمع الجزائري ،إذ تلجأ إلى هذا الحل كثير من الأسر الجزائرية متوسطة الدخل خاصة بعد انخفاض القدرة الشرائية للفرد الجزائري مع الغلاء الفاحش لكل المواد الاستهلاكية سيما الغذائية منها ،و الحال أصعب بالنسبة للأسر عديمة الدخل أو ذات الدخل المنخفض وبالتالي هذا ما دفع الأطفال المبحوثين إلى ممارسة أي نشاط اقتصادي له عائد مالي مهما كان نوعه حتى و لو على حساب راحتهم النفسية و بالتالي هذا يصور مدى صعوبة ظروف أسر هؤلاء المبحوثين التي رمت كل أثقالها على الطفل بالرغم من صغر سنه .

وعند حسابنا لمعامل الاقتران وجدنا أن قيمته = -1 وهذا يؤكد أن هناك علاقة عكسية كاملة بين استدانة الأسرة و إمكانية توقفهم عن ممارسة النشاط ، أي كلما كانت الأسرة مستدينة كلما كانت إمكانية توقف المبحوثين – غير المرتاحين في مجال نشاطهم – عن ممارسة النشاط مستبعدة .

الجدول رقم(42) : توزيع المبحوثين حسب الوضعية المهنية للأب و إمكانية توقفهم عن ممارسة النشاط

إمكانية التوقف / الوضعية المهنية للأب حاليا	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
عامل أو متقاعد	04	3.54	109	96.46	113	**100**
بطال أو متوفى	00	00	105	100	105	**100**
المجمـوع	04	1.83	214	98.17	218	**100**

*المجموع 218 يمثل فقط المبحوثين غير المرتاحين في مجال نشاطهم .

نلاحظ من خلال الاتجاه العام لهذا الجدول أن أغلب المبحوثين الذين عبروا عن عدم ارتياحهم صرحوا بأنهم لا يمكنهم التوقف عن ممارسة نشاطهم حيث بلغت نسبتهم 98.17 % .

وعندما أدخلنا المتغير المتمثل في " الوضعية المهنية للأب حاليا " كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيره على إمكانية توقف المبحوثين غير المرتاحين عن ممارسة نشاطهم تحصلنا على النتائج التالية :

96.46 % من المبحوثين الذين آباؤهم عاملون أو متقاعدون صرحوا بأنهم لا يمكنهم التوقف عن ممارسة نشاطهم بالرغم من عدم ارتياحهم فيه ،مقابل نسبة 3.54 % ممن صرحوا بالعكس

أما بالنسبة للمبحوثين الذين آباؤهم بطالون أو متوفون فكلهم صرحوا بأنهم لا يمكنهم التوقف عن ممارسة نشاطهم بالرغم من عدم ارتياحم و ذلك بما نسبته 100%

تدل هذه النتائج أن هؤلاء المبحوثين بغض النظر عن وضع آبائهم ، مضطرون للعمل وبالتالي هذا ما يفسر عدم قدرتهم عن التوقف عن ممارسة نشاطاتهم بالرغم من كونهم غير مرتاحين في أدائها.

تعكس هذه النتيجة أن هؤلاء المبحوثين الذين زجت بهم أسرهم في سوق العمل في سن مبكر،يعانون في صمت و يتحملون أعباءا و هموما أكبر منهم سنا ،و تجارب تترك أعمق البصمات في بنيان شخصيتهم ،فالطفولة بنيان هش يتطلب عناية فائقة، تضمن لذلك البنيان النماء والتكامل بصورة إيجابية متوازنة ومن الطبيعي أن ينعكس نقص الاهتمام بدعامة من دعامات ذلك البنيان على تماسكه و توازن وظائف وحداته من هنا فإن تقويض المقومات الأساسية التي ينبغي لكل طفل أن يتمتع بها في سبيل نمائه السوي ، من شأنه أن يقود ذلك الطفل إلى الوقوع فريسة للاضطرابات النفسية والاجتماعية والجسدية.

كما يتبين من هذه النتيجة كذلك أن أسر هؤلاء المبحوثين أنانية و عديمة المسؤولية ذلك أنها تهتم بالدخل الذي يوفره الطفل أكثر من اهتمامها بالمشقة التي يتلقاها و بالصعوبات التي تواجهه .

وعند حسابنا لمعامل الاقتران وجدنا أن قيمته = +1 وهذا يؤكد أن هناك علاقة طردية كاملة بين الوضعية المهنية للأب و إمكانية توقفهم عن ممارسة النشاط.

الجدول رقم(43) : توزيع المبحوثين حسب الوضعية المهنية للأب و السبب الذي دفعهم إلى ممارسة النشاط

السبب / الوضعية المهنية للأب	مساعدة الأسرة		التسرب من المدرسة		ملأ وقت الفراغ		تعلم صنعة		تقليد الأصدقاء		الادخار		الانفاق على الذات		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عامل أو متقاعد	110	40.74	58	21.48	16	5.92	06	2.23	05	1.85	28	10.37	47	17.5	270	100
بطال أو متوفي	84	64.62	15	11.54	10	7.69	02	1.54	0	0	11	8.46	08	6.15	130	100
المجموع	194	48.5	73	18.25	26	6.5	08	02	05	1.25	39	9.75	55	13.75	400	100

يتضح من الاتجاه العام لهذا الجدول أن أغلب المبحوثين اتجهوا إلى ممارسة النشاط الاقتصادي من أجل مساعدة أسرهم حيث بلغت نسبتهم 48.5 % .

وعند احتفاظنا بالمتغير السابق ألا و هو " الوضعية المهنية للأب حاليا " كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيره على السبب الذي دفع المبحوثين للاتجاه نحو ممارسة النشاط الاقتصادي تحصلنا على النتائج التالية :

40.74 % من المبحوثين الذين آباؤهم عاملين أو متقاعدين اتجهوا نحو ممارسة النشاط الاقتصادي من أجل مساعدة الأسرة مقابل 1.85 % ممن كان ذلك تقليدا لأصدقائهم .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين آباؤهم بطالون أو متوفون فنجد أن 64.62 % منهم اتجهوا إلى ممارسة النشاط الاقتصادي من أجل مساعدة أسرهم ،مقابل 1.54 % ممن كان ذلك من أجل تعلم صنعة

تؤكد هذه النتائج أن السبب الرئيسي الذي دفع المبحوثين لممارسة النشاط الاقتصادي هو عجز الأسرة المادي ، من أجل تحصيل لقمة العيش و مقاومة صعوبات الحياة بسبب تدهور مستوى المعيشة ،و اتساع دائرة الفقر و الحرمان و التهميش خاصة و أن معظم المبحوثين ينتمون إلى أسر كبيرة الحجم ،و بالتالي هذا ما يفسر توجه المبحوثين نحو سوق العمل في سن مبكر من أجل مساعدة أسرهم .

ذلك أن ظروفهم الأسرية دفعتهم لممارسة أي نشاط كان مهما كان شاقا ،و بالتالي هذا ما يفسر تعرضهم للصعوبات في عملهم و كما يقول المثل الشعبي " لا يدفع للمر إلا الأمر" خاصة و أنهم أطفال قصر لا يمكنهم تحمل وعثاء السوق.

و تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة المجلس الوطني لشؤون الأسرة والتي تشير إلى أن" السبب الرئيسي لالتحاق الأطفال العاملين بسوق العمل هو مساعدة أسرهم ماديا و ذلك بنسبة 52 % ".[13]

---

[13]- المجلس الوطني لشؤون الأسرة ، **الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال** ، الأردن ، 2011،ص 9.

الفصل الثالث : تحليل الفرضية الثانية و القائلة :

يدفع عجز النظام التربوي عن ضمان حق الطفل في مواصلة تعليمه و ارتقائه الإجنماعي و المهني و العلمي إلى اتجاه الأطفال القاصرين إلى ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية الربحية .

ونحلل فيها:

1- سبب عدم مزاولة التعليم

2- المستوى التعليمي عند التسرب من المدرسة

3- السن عند التسرب من المدرسة

4- المعاملة في حالة التأخر في الوصول إلى المدرسة لما كان يزاول تعليمه

5- الشعور بالقهر و الظلم في المدرسة لما كان يزاول تعليمه

6- أقبح حدث وقع في المدرسة .

7- سبب التسرب من المدرسة

8- الرغبة في العودة إلى المدرسة

الجدول رقم (44): توزيع المبحوثين حسب سبب عدم مزاولتهم لتعليمهم و سنهم الحالي

السن الحالي / سبب عدم مزاولة التعليم	12-10		15-13		المجموع	
	ك	%	ك	ك	%	ك
التسرب من المدرسة	46	28.93	113	71.07	159	100
عدم الالتحاق بالمدرسة	03	75	01	25	4	100
المجموع	49	30.06	114	69.94	163	100

*المجموع 163 يمثل المبحوثين الذين لا يزاولون تعليمهم فقط

يظهر من خلال الاتجاه العام لمجاميع الجدول أن أ كثر من نصف مجموع المبحوثين الذين لا يزاولون تعليمهم ينتمون إلى الفئة العمرية 13-15 سنة حيث بلغت نسبتهم 69.94 %، أما بالنسبة للمبحوثين الذين ينتمون إلى الفئة العمرية 10-12 سنة فبلغت نسبتهم 30.06 %.

وعند إدخالنا للمتغير المستقل ألا وهو " سبب عدم مزاولة المبحوثين لتعليمهم" نلاحظ: أن الأطفال المتسربين من المدرسة واضبوا الاتجاه العام للجدول حيث تبين أن نسبة 71,07 % من أفراد العينة الذين لا يزاولون تعليمهم بسبب تسربهم من المدرسة تتراوح أعمارهم حاليا بين 13 _ 15 سنة مقابل 28.93% ممن تتراوح أعمارهم حاليا بين10-12 سنة .

في حين المبحوثين الذين لم يلتحقوا بالمدرسة أصلا فبلغت نسبة الذين تتراوح أعمارهم حاليا بين 13-15 سنة 25 % مقابل 75 % ممن تتراوح أعمارهم حاليا بين 10-12 سنة .

يتبين من هذه النتائج أن أغلب المبحوثين المتسربين من المدرسة هم ممن يقعون في الفئة العمرية 13-15 سنة ،بينما المبحوثين الذين لم يلتحقوا بالمدرسة أصلا فأغلبهم يقعون في الفئة العمرية 10-12 سنة

و هكذا يتجلى من هذه النتيجة أن أغلب المبحوثين الذين لا يزاولون تعليمهم هم من الذين تعرضوا للتسرب المبكر من المدرسة ، حيث لم تتجاوز أعمارهم حاليا (حين إجراء البحث الميداني) الخامسة عشر سنة ، فهم لم يتموا مرحلة التعليم المجاني و الإجباري التي كفلها لهم القانون الجزائري، و التي تمتد إلى غاية إتمامهم سن الخامسة عشر،و هذا قد يكون نتيجة ضعف رأس المال الثقافي لتلك الأسر التي ينتمون إليها خاصة و أن المستوى التعليمي لأفرادها جد متدني سواء الأبوين أو أبنائهم ، مما جعلها لا تتوفر على المثال الذي يقتدي به أطفالها،كما أن هذا النوع من الأسر لا يملك وعيا كافيا بأهمية العلم في حياة الفرد و ليس لها ثقة في مردودية التعليم من الناحية المادية ، خاصة و أن المجتمع يجسد حقيقة مؤسفة و هي بطالة خريجي الجامعات و عدم تقدير ذوي الكفاءات العلمية من جهة ،ومن جهة أخرى تشجيع النشاطات الترفيهية كالرياضة و الموسيقى و الغناء،إلى درجة أن ارتبط اسم المدرسة بالفن و الغناء مثل "مدرسة" ألحان و شباب ذلك البرنامج الإعلامي الذي صرفت عليه الملايير،كما سلمت للناجحين فيه هدايا خيالية ،لا تتناسب مع حالة التقشف الاقتصادي التي لا يدفع فاتورتها إلا الفئات الهشة في المجتمع ، فحتى التجارة و السياسة وغيرها، تدر على أصحابها ثروة على عكس التعليم.

وهكذا أصبحت نماذج النجاح التي يقدمها المجتمع تقوم على النجاح المادي لا العلمي ، وبما أن الأسرة تستمد تصوراتها ، و تعتمد في بناء قراراتها ، على النماذج و التمثلات التي يتيحها المجتمع و بالتالي فإن هذا ما يساهم في جعلها تشجع أطفالها على العمل أكثر من تشجيعهم على التعليم .

كما يظهر أيضا من نتائج هذا الجدول أن أغلب المبحوثين الذين لا يزاولون تعليمهم بسبب عدم التحاقهم بالمدرسة هم الأصغر سنا ذلك أن أغلبهم لا يتجاوز سنهم 12 سنة .

وهذا ما يدل على خطورة الوضع فبالرغم من كل الجهود التي تقوم بها الدولة الجزائرية بخصوص إدماج كل الأطفال في التعليم إلا أن وجود مثل هذه الحالات يمكن تفسيره بعدم اهتمام أسر هؤلاء المبحوثين بتعليم أبنائهم ،حيث صرح لنا أحد المبحوثين الذي لم يلتحق بالتعليم بأن سبب عدم التحاقه هو أنه لا يملك وثائق تثبت هويته مما يدل على أنه طفل غير شرعي و غير مسجل بمصالح الحالة المدنية ، و بالتالي هذا يعكس واقع جد معقد له انعكاسات خطيرة على المجتمع من كل النواحي خاصة من ناحية الجريمة بكل أنواعها، فالتسرب المبكر جد خطير لأنه يعيد الطفل إلى الأمية فما حال الطفل الذي لم يتعلم أصلا ،هؤلاء يشكلون جيلا غارقا في ظلام الجهل في العصر الذي ينبض بنور العلم ،وهكذا فإنه في هذه الظروف لا سنهم و لا مستواهم التعليمي يمكنانهم من الاستفادة من تكوين مهني متخصص و بالتالي هذا ما يفسر توجههم نحو ممارسة النشاط الاقتصادي بالرغم من كونهم قاصرين سنا .

وهذا يؤكد بأن هناك "علاقة مباشرة بين ترك المدرسة و ممارسة النشاط الاقتصادي"[1]

[1] - Organisation Internationale du Travail.Enquête Multi-objectif 2012 , Rapport sur le Travail des Enfants au Cabo Verde ,B.I.T , Genève ,2013 .P61.

الجدول رقم (45) : توزيع المبحوثين حسب سبب عدم مزاولتهم للتعليم و سنهم عند بداية ممارسة النشاط

السن عند بداية النشاط / سبب عدم مزاولة التعليم	07 -09		10 -12		13- 15		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
التسرب من المدرسة	35	22.01	57	35.85	67	42.14	159	100
عدم الالتحاق بالمدرسة	02	50	01	25	01	25	4	100
المجموع	37	22.7	58	35.58	68	41.72	163	100

يتبين من خلال الاتجاه العام للجدول أعلاه أن 41.72 % من المبحوثين الذين لا يزاولون تعليمهم بدؤوا ممارسة نشاطهم لما كانت تتراوح أعمارهم بين 13- 15 سنة ، تليها نسبة 35.58 % ممن كانت تتراوح أعمارهم بين 10-12 سنة ، تليها نسبة 22.7 % ممن كانت أعمارهم تتراوح بين 07- 10 سنة .

وعند الاحتفاظ بالمتغير السابق و المتمثل في " سبب عدم مزاولة المبحوثين لتعليمهم " تبين أن الاتجاه العام للجدول استمر في نفس المسار ،حيث نلاحظ أن نسبة 42.14 % من المبحوثين الذين تسربوا من المدرسة بدؤوا ممارسة النشاط

الاقتصادي لما كانت أعمارهم تتراوح بين 13- 15 سنة ،مقابل 22.01 % ممن بدؤوا ممارسة النشاط لما كانت أعمارهم تتراوح بين 07 -09 سنة .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين لم يلتحقوا أصلا بالمدرسة ، فبلغت نسبة من بدؤوا ممارسة النشاط الاقتصادي لما كانت أعمارهم تتراوح بين 07-09 سنة 50 % ،مقابل 25% عند كل ممن بدؤوا ممارسة النشاط لما كانت أعمارهم تتراوح بين 10 -12 سنة وعند الذين تراوحت أعمارهم بين 13- 15 سنة .

تبين هذه النتائج أن متغير سبب عدم مزاولة التعليم له علاقة بالسن الذي توجه فيه المبحوثين إلى ممارسة النشاط الاقتصادي،ذلك أن أغلب المبحوثين المتسربين من المدرسة اتجهوا إلى سوق العمل في سن متأخر نسبيا تفوق الاثنا عشر سنة ، بينما المبحوثين الذين لم يلتحقوا أصلا بالتعليم فكان التحاقهم بسوق العمل في سن مبكر إذ لم تكن أعمارهم تتجاوز العشر سنوات .

يمكن تفسير اتجاه المبحوثين الذين لم يلتحقوا أصلا بالتعليم نحو سوق العمل في سن جد مبكر بالرجوع إلى الأسباب التي حالت دون التحاقهم بالمدرسة و التي غالبا ما تكون دالة على غياب روح المسؤولية لدى الأسر التي نشأوا فيها، و التي لم تبذل أبسط مجهود للتفكير في تحقيق مستقبل أفضل لهم بل على العكس من ذلك تماما ، لم تكتف بحرمانهم من حقهم في التعليم الإلزامي و المجاني ،بل و زجت بهم في سوق العمل في سن جد مبكر، لتحملهم مسؤولية تفوقهم سنا فهذا النوع من الأسر تتصف بالأنانية و تجسد منطق أن الطفل ملكية أسرية تفعل به ما تشاء ، و لكن الأمر المؤسف هو غياب نظام الرقابة الاجتماعية الذي يحمي الطفل حتى من أسرته .

أما بالنسبة لأولئك الذين اتجهوا إلى ممارسة النشاط الاقتصادي بعد تعرضهم للتسرب من المدرسة فهذا يدل على أن التعرض للتسرب هو السبب الذي دفع أولئك

المبحوثين إلى الاتجاه نحو سوق العمل خاصة و أنهم ينتمون إلى أسر المستوى التعليمي فيها جد منخفض سواء مستوى الأبوين أو مستوى أبنائهم ، كما أن أغلب الآباء العاملين يمارسون نشاطات تقع في ذيل السلم المهني حيث أغلبها نشطات يدوية و حرفية ،و بالتالي هذا ما يجعل هذا النوع من الأسر تشجع أطفالها على العمل أكثر من تشجيعهم على التعليم ، و بما أن الطفل في هذه المرحلة من عمره و التي تسمى بمرحلة المراهقة تزيد حاجاته المادية كالحاجة إلى اللباس خاصة في الزمن الحاضر الذي زاد فيه الاهتمام بالمظهر نتيجة تأثير العولمة ،و كذا الحاجات الاجتماعية كالحاجة إلى الإنجاز و إثبات الذات خاصة بعد الفشل الذي مني به في المدرسة ، و بالتالي يسعى لتعويض ذلك الفشل بالنجاح في سوق العمل .

وهكذا فإن هذه النتيجة تؤكد أن عدم مزاولة التعليم سواء بسبب عدم الالتحاق بالمدرسة أو بسبب التسرب منها هو السبب الذي دفع المبحوثين للتوجه نحو سوق العمل رغم كونهم قاصرين سنا ،في ظل عدم توفر مؤسسات تكوينية بديلة ، و تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسة التي قام بها مجاتي في المغرب و التي مفادها بأن " نسبة 82.2% من الإناث العاملات في الدار البيضاء لسن متعلمات "[1] .

---

[1] - Mejjati Alami . **Le travail des enfants au Maroc , approche socio-économique, Country report,** Université Rome "Tor Vergata" „V. Columbia 2,2002 .P11.

الجدول رقم (46): توزيع المبحوثين حسب سنهم عند تعرضهم للتسرب و سنهم عند بداية ممارسة النشاط

السن عند بداية النشاط / السن عند التسرب	09- 07		12- 10		15 -13		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
09 -07	05	55.56	03	33.33	01	11.11	09	100
12- 10	06	9.37	34	53.12	24	37.5	64	100
المجموع	35	22.01	57	35.85	67	42.14	159	100

المجموع 159 يمثل فقط المبحوثين المتسربين من المدرسة .

يظهر من خلال الاتجاه العام لبيانات الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين المتسربين من المدرسة بدؤوا ممارسة نشاطهم خلال المرحلة العمرية 13-15 سنة ،وذلك بما نسبته 42.14 % .

وعند إدخالنا لسن المبحوثين عند تعرضهم للتسرب كمتغير مستقل لإبراز علاقته بالسن الذي بدؤوا فيه ممارسة نشاطهم الاقتصادي تحصلنا على النتائج التالية :

11.11 % من المبحوثين الذين تسربوا من المدرسة خلال المرحلة العمرية 07-09 سنة بدؤوا ممارسة النشاط الاقتصادي لما كانت أعمارهم تتراوح بين 13-15 سنة، مقابل 33.33% ممن كانت تتراوح أعمارهم بين 10-12 سنة عند بدايتهم النشاط .

بينما المبحوثين الذين تسربوا من المدرسة خلال المرحلة العمرية 10 -12 سنة فنسبة 37.5 % منهم بدؤوا ممارسة نشاطهم لما كانت أعمارهم تتراوح بين 13-15 سنة،مقابل 9.37% ممن كانت أعمارهم تتراوح بين10-12 سنة عند بدايتهم النشاط

أما بالنسبة للمبحوثين الذين تعرضوا للتسرب المدرسي لما كانت أعمارهم تتراوح بين 13-15 سنة فبلغت نسبة الذين بدؤوا ممارسة النشاط خلال نفس المرحلة العمرية 48.83 % مقابل 23.26% ممن كانت أعمارهم تتراوح بين 10-12 سنة عند بداية النشاط .

تبين هذه النتائج أن أغلب المبحوثين المتسربين من المدرسة كان سنهم عند بداية ممارستهم للنشاط الاقتصادي مساو أو أكبر من سنهم عن تعرضهم للتسرب ،فهذا يدل على أن أغلب المبحوثين اتجهوا نحو سوق العمل لممارسة بعض النشاطات الاقتصادية مباشرة بعد تعرضهم للتسرب

تؤكد هذه النتيجة أن البيئة الأسرية التي نشأ فيها المبحوثين رأس مالها الثقافي منخفض، خاصة و أن المستوى التعليمي لأبوي المبحوثين جد متدني ، و هو ما كان له عميق الأثر على ثقافتهما و عدم حرصهما على ضمان مواصلة أبنائهم لتعليمهم من جهة ، و على تقبل توجه أبنائهم نحو ممارسة النشاط الاقتصادي في سن مبكر من جهة ثانية .

فانخفاض المستوى التعليمي للأبوين ينعكس على قلة وعيهما بأهمية تعليم أبنائهم إضافة إلى عدم ثقتهما في مردوديته المادية ،ومن ثم دفعهم إلى سوق العمل للمساهمة في النفقات في حالة تعرضهم للتسرب ، خاصة إذا كانت الأسرة تعاني من قلة الدخل ، فالأسرة كبيرة الحجم غير قادرة على أن تحقق المستوى المطلوب من الرعاية للكل الأبناء.

الجدول رقم (47): توزيع المبحوثين حسب إمكانية عودتهم إلى المدرسة و سنهم عند بداية النشاط

السن عند بداية النشاط / العودة للمدرسة	07 -09		10 -12		13 -15		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	23	20.91	33	30	54	49.09	110	100
لا	12	24.49	24	48.98	13	26.53	49	100
المجموع	35	22.01	57	35.85	67	42.14	159	100

يظهر الاتجاه العام للجدول أعلاه أن نسبة 42.14 % من المبحوثين الذين تسربوا من المدرسة بدؤوا ممارسة نشاطهم الاقتصادي لما كانت أعمارهم تتراوح بين 13 و 15 سنة ،تليها نسبة 35.85 % ممن كانت أعمارهم تتراوح بين 10 و12 سنة ،إضافة إلى 22.01 % كانت بدايهم خلال المرحلة العمرية 07-09 سنة .

و عند إدخالنا لمتغير الرغبة في العودة إلى المدرسة لمعرفة علاقته بسن المبحوثين عند بدايتهم لممارسة النشاط ،تحصلنا على النتائج التالية :

49.09 % من المبحوثين الذين يرغبون في العودة إلى المدرسة ،قالوا بأنهم بدؤوا ممارسة النشاط الاقتصادي لما كانت أعمارهم تتراوح بين 13-15 سنة، مقابل 20.91 % ممن قالوا بأنهم بدؤوا ممارسة النشاط الاقتصادي لما كانت أعمارهم تتراوح بين 07-09 سنة .

في حين قال 26.53% من المبحوثين الذين لا يرغبون في العودة إلى المدرسة ،بأنهم بدؤوا ممارسة النشاط الاقتصادي لما كانت أعمارهم تتراوح بين 13-15 سنة ،مقابل 24.49 % ممن قالوا بدؤوا ممارسة النشاط الاقتصادي لما كانت أعمارهم تتراوح بين 07-09 سنة.

يتبين من هذا الجدول أن أغلب المبحوثين يرغبون في العودة إلى المدرسة لو أتيحت لهم الفرصة حيث نلاحظ أنه كلما زاد سن المبحوثين عند بداية ممارستهم للنشاط الاقتصادي كلما زادت بذلك رغبتهم في العودة إلى المدرسة ، وكلما انخفض السن عند بداية النشاط كلما قلت الرغبة في العودة إلى المدرسة .

تبين هذه النتائج أن المبحوثين الذين بدؤوا ممارسة النشاط الاقتصادي في سن مبكر لا يرغبون في العودة إلى المدرسة لو أتيحت لهم الفرصة و هذا يدل على أنهم ممن تخلوا بمحض إرادتهم عن مواصلة تعليمهم ذلك أنهم تسربوا من المدرسة في سن جد مبكر ،وفي هذه الحالة لم يئن لهم تكوين علاقات قوية مع الرفاق و لا حتى مع المدرسة و بالتالي لا يملكون ذلك الحنين إليها .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين يرغبون في العودة إلى المدرسة لو أتيحت لهم الفرصة و هم الأغلبية فهم ممن تسربوا في سن نوعا ما مرتفع مقارنة مع الآخرين، فممارسة النشاط الاقتصادي والحصول على مدخول لم يشبع حاجات الطفل فالاستقرار المادي لم يحقق للطفل استقراره النفسي ورغبة الطفل في العودة إلى المدرسة تؤكد بأن المدرسة حققت للطفل إشباع حاجاته النفسية والانفعالية، والتي لم يشبعها له سوق العمل، ذلك أنها المجال الطبيعي للطفل خاصة في هذه المرحلة العمرية، مرحلة الطفولة، حيث توفر له السلامة النفسية والصحية والتربوية وسط أقرانه، وفي أغلب الأحيان الأطفال الذين تم فصلهم من المدرسة، والذين عجزوا عن مواصلة تعليمهم لأسباب مادية، هم

الذين يرغبون في العودة إلى المدرسة، فخرجوهم منها لم يكن بإرادتهم، ولكن كان نتيجة إمكانياتهم العقلية والمادية التي حالت دونهم ودون إتمام تعليمهم.

وبالتالي يمكننا القول بأن المدرسة تحقق للطفل هويته وتعزز شعوره بالانتماء خاصة في مرحلة الطفولة المبكرة حتى لو كان من ضعاف العقول أو من المشاغبين وتسربه منها يفقده هذه الهوية ويجعله ضائعا خاصة عندما يرى رفاقه يذهبون إلى المدرسة ويعودون، وهكذا فإنه يشعر بالحاجة إلى الانتماء إلى مجال آخر يعوضه عن حرمانه من المدرسة وبالتالي هذا ما يفسر اتجاه المبحوثين المتسربين مدرسيا نحو سوق العمل لممارسة نشاط ما.

كما يمكننا القول بأن تعرض المبحوثين للتسرب المدرسي هو السبب الذي دفعهم إلى ممارسة العمل في سن مبكر، و ليس كراهية المدرسة و بالتالي هذا مؤشر إيجابي،ذلك أنه بالرغم من المعاملة السيئة التي تعرض لها المبحوثون و التي مازالت آلامها راسخة في ذاكرتهم – المبحوثين – إلا أنهم يحنون إليها و يرغبون في العودة ، غير أن أغلبهم قالوا بأنهم يعودون لكن ليس لنفس تلك المدرسة التي كانوا فيها ، فهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى الأثر النفسي لسوء المعاملة التي تعرضوا لها خلال مزاولة تعليم

الجدول رقم(48): توزيع المبحوثين حسب مدى شعورهم بالقهر و الظلم في المدرسة وسنهم عند بداية ممارسة النشاط

السن عند بداية النشاط	07 -09		10 -12		13- 15		المجموع	
الشعور بالقهر والظلم في المدرسة	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
لا	28	32.94	43	50.59	14	16.47	85	100
نعم	07	9.46	14	18.92	53	71.62	74	100
المجموع	**35**	**22.01**	**57**	**35.85**	**67**	**42.14**	**159**	**100**

نلاحظ من الاتجاه العام للجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين المتسربين من المدرسة بدؤوا ممارسة النشاط الاقتصادي لما كانت أعمارهم تتراوح بين 13-15 سنة حيث بلغت نسبتهم 42.14% .

وعند إدخالنا لمتغير "الشعور بالقهر و الظلم في المدرسة كمتغير مستقل "، لمعرفة علاقته بمدى تعرض المبحوثين للصعوبات في ميدان نشاطهم، تحصلنا على النتائج التالية :

16.47 % من المبحوثين الذين لم يشعروا بالقهر و الظلم حينما كانوا يزاولون تعليمهم ،قالوا بأنهم بدؤوا ممارسة النشاط الاقتصادي لما كانت أعمارهم تتراوح بين

13-15 سنة، مقابل 32.94 % ممن قالوا بأنهم بدؤوا ممارسة النشاط الاقتصادي لما كانت أعمارهم تتراوح بين 07-09 سنة .

في حين قال 71.62 % من المبحوثين الذين كانوا يشعرون بالقهر و الظلم حينما كانوا يزاولون تعليمهم ،بأنهم بدؤوا ممارسة النشاط الاقتصادي لما كانت أعمارهم تتراوح بين 13-15 سنة ،مقابل 9.46 % ممن قالوا بدؤوا ممارسة النشاط الاقتصادي لما كانت أعمارهم تتراوح بين 07-09 سنة.

يظهر من هذه النتائج أن نسبة هامة من المبحوثين المتسربين من المدرسة الذين كانوا يشعرون بالقهر ويعانون من الظلم خلال مزاولة تعليمهم ، كانت أعمارهم عند بداية ممارستهم للنشاط الاقتصادي تتراوح بين 13 إلى 15 سنة ، بينما تنخفض هذه النسبة بانخفاض سن المبحوثين عند بداية ممارسة النشاط

وهكذا فإن هذا يدل على أن ارتفاع سن المبحوثين عند بدايتهم النشاط له علاقة بشعورهم بالقهر و الظلم داخل الوسط المدرسي ، ذلك أنه كلما ارتفع سن الطفل يرتفع بذلك مستوى إدراكه وتنمو شخصيته ويزيد شعوره بالرجولة و يصبح حساسا جدا لكل ما يخدش كرامته و لا يحترم شخصه ،و بما أن المعاملة في الوسط المدرسي كما بينتها نتائج الجداول السابقة ، كانت سيئة بالنسبة لأغلب المبحوثين الذين صرحوا بأنهم كانوا يتعرضون للضرب ، و السب و الشتم ، و حتى الطرد لأسباب تافهة يمكن معالجتها ، فإن كل هذا يجعل الطفل يشعر بالهوان و الذل، و بما أن الطفل في هذه المرحلة العمرية التي تعرف بمرحلة المراهقة ، لا يتقبل تلك المعاملة ، و لا يتقبل الانتماء إلى وسط لا يسبب له إلا الألم و لا يشعر فيه إلا بالقهر و الظلم فالمدرسة هي بيئة تعلم ومن حق الطفل أن يحصل فيها على الرعاية والمحبة ليتمكن من اكتساب المعارف ، والمهارات و القيم الضرورية لمواصلة تكوينه ، وليس العكس.

و بالتالي هذا ما دفعهم إلى ترك المدرسة و وتفضيل ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية الهامشية على مواصلة التعليم ، وهذا ما يؤكد تصريح أحد المبحوثين الذي تنهد قائلا :" أنا المديرة هي اللي كرهت لي القراية " حيث قال بأنها كل صباح كانت تشتم – المديرة – ريح ثيابه و تقول له بأن فيه رائحة البنزين أي أنه يستعملها كمادة مسكرة ،وهذا ما كان يؤلمه كثيرا لدرجة أنه ترك المدرسة ، و يقول بأنه الآن أحسن حالا مما كان عليه في المدرسة حيث يقوم بجمع المال و ادخاره من أجل القيام بمشروع خاص يحقق من خلاله أحلامه .

أما بالنسبة للمبحوثين المتسربين من المدرسة الذين صرحوا بأنهم لم يشعروا بالقهر و الظلم حين مزاولتهم لتعليمهم فذلك ربما راجع لانخفاض سنهم مما انعكس على ضعف إدراكهم ،و قد يكون ذلك راجع إلى أسباب أخرى و هذا ما ستبينه نتائج الجدول الموالي .

الجدول رقم (49) : توزيع المبحوثين حسب سنهم عند التسرب من المدرسة ونوع النشاط

نوع النشاط / السن عند التسرب	ن تجاري		ن خدماتي		ن حرفي(نجارة بناء ميكانيكا)		ن فلاحي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك		ك	%	ك	%
07-09	04	44.44	04	44.44	/	/	01	11.12	09	100
10-12	17	26.56	08	12.5	26	40.64	13	20.31	64	100
13-15	25	29.07	29	33.72	29	33.72	03	3.49	86	100
المجموع	46	28.93	41	25.79	55	34.59	17	10.69	159	100

يظهر الاتجاه العام للجدول أعلاه أن نسبة 34.59 % من المبحوثين المتسربين من المدرسة يمارسون نشاطات حرفية ،تليها نسبة 28.93 %منهم يمارسون نشاطات تجارية ،و 25.79 % منهم يمارسون نشاطات خدماتية، في حين بلغت نسبة أولئك الذين يمارسون نشاطات فلاحية نسبة 10.69% .

وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في " سن المبحوثين عند التسرب " لمعرفة مدى تأثيره على نوع النشاط الذي يمارسونه تبين أن:

40.64 % من المبحوثين الذين تسربوا من المدرسة خلال المرحلة العمرية 10-12 سنة يمارسون نشاطات حرفية ، مقابل 12.5 % ممن يمارسون نشاطات خدماتية.

بينما المبحوثين الذين تسربوا من المدرسة خلال المرحلة العمرية 13-15 سنة فنسبة 33.72% منهم يمارسون نشاطات حرفية ،مقابل 3.49 % ممن يمارسون نشاطات فلاحية

يتبين من هذا الجدول أن أغلب المبحوثين الذين تسربوا من المدرسة عندما كانت أعمارهم عشر سنوات و أكثر ، اتجهوا إلى ممارسة نشاطات حرفية في ورش النجارة و الميكانيكا و البناء ، بينما أغلب المبحوثين الذين تسربوا من المدرسة عندما كانت أعمارهم أقل من عشر سنوات اتجهوا نحو ممارسة نشطات تجارية و خدماتية .

و بالتالي يظهر من هذه النتائج أن متغير سن المبحوثين عند التسرب له تأثيره على نوع النشاط الذي يتجهون إلى ممارسته ،حيث يمكن تفسير اتجاه المبحوثين نحو ممارسة النشاطات الحرفية برغبتهم في تعلم صنعة تضمن لهم مستقبلهم المهني وتملأ وقت فراغهم.

أما بالنسبة لأولئك الذين تسربوا في سن جد مبكر أي قبل بلوغهم عشر سنوات فاتجاههم نحو ممارسة نشاطات جد وضيعة وشاقة قد يعود بالدرجة الأولى إلى انخفاض سنهم ، حيث لا يقبل أصحاب الورش استغلالهم نظرا لبنيتهم الضعيفة ، إضافة إلى كونهم ينتمون إلى أسر مستواها التعليمي جد منخفض مما جعلها بيئة تشجع على العمل اليدوي ، إضافة إلى أن الحاجة المادية لهذا النوع من الأسر

جعلتهم يتغاضون عن كثير من واجباتهم نحو أطفالهم بل و جعلتهم يعتبرون أن ممارسة النشاط الاقتصادي بديلا مقبولا عن مواصلة التعليم ، و استغلال ذلك الزمن الاجتماعي من حياة الطفل يحميه من الانحراف .

كما أن سن المبحوث عند التسرب ينعكس بصفة مباشرة عل المستوى التعليمي للمبحوث مما ينعكس على نوع النشاط الذي يمكنه ممارسته وهذا ما توضحه نتائج الجدول الموالي .

الجدول رقم (50): توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي و نوع النشاط الذي يمارسونه

نوع النشاط / المستوى التعليمي	ن تجاري		ن خدماتي		ن حرفي(نجارة بناء ميكانيكا)		ن فلاحي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك		ك	%	ك	%
ابتدائي	19	33.93	12	21.43	16	28.57	09	16.07	56	100
متوسط	27	26.21	29	28.16	39	37.86	08	7.77	103	100
المجموع	46	28.93	41	25.79	55	34.59	17	10.69	159	100

يتضح من خلال الاتجاه العام للجدول أعلاه أن المبحوثين المتسربين من المدرسة يمارسون نشاطات متنوعة وتأت النشاطات الحرفية في المقام الأول وذلك بما نسبته 34.59% ،وتأت النشاطات الفلاحية في المقام الأخير و ذلك بنسبة 10.69 %.

وعند إدخال المستوى التعليمي للمبحوثين المتسربين من المدرسة كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيره على نوع النشاط الذي يتجهون إلى ممارسته ،لاحظنا بأن :

28.57 % من المبحوثين ذوي المستوى التعليمي الابتدائي يمارسون نشاطات حرفية مقابل 16.07 %ممن يمارسون نشاطات ذات طابع فلاحي

في حين يمارس ما نسبته 37.86 %من ذوي المستوى المتوسط يمارسون نشاطات حرفية ،مقابل 7.77% ممن يمارسون نشاطات فلاحية .

يظهر من خلال معطيات هذا الجدول أن المبحوثين المتسربين من المدرسة الذين مستواهم التعليمي "متوسط" أكثر إقبالا على ممارسة النشاطات الحرفية كالنجارة و الميكانيكا و البناء، فهذا يدل على أنهم يرغبون في تعلم صنعة تضمن لهم فرصة مهنية بعد أن فقدوا فرصهم التعليمية ، خاصة و أن سنهم مقبول بالنسبة لأصحاب تلك الورش ،خاصة و أن الحكمة تقول إن لم تكن صاحب علم فكن صاحب صنعة.

بينما المبحوثين المتسربين من المدرسة الذين مستواهم التعليمي ابتدائي فهم أكثر إقبالا على ممارسة النشاطات التجارية و الخدماتية و الفلاحية ، كونها نشاطات متاحة لمن يشاء ممارستها إضافة إلى أنه لا يوجد غيرها في ظل الفراغ الذي تخلفه المدرسة في حياة الطفل ،.وبالتالي هذا ما يؤكد أن انخفاض المستوى التعليمي للمتسرب يدفعه إلى ممارسة أكثر النشاطات الاقتصادية قسوة و مشقة في سن مبكر ،وبالتالي يمكننا القول أن المستوى التعليمي للمبحوثين كان له أثر في نوع النشاط الذي اختاروا ممارسته .

الجدول رقم (51): توزيع المبحوثين حسب مكانة المعلم بالنسبة إليهم و نوع النشاط

نوع النشاط / مكانة المعلم	ن تجاري		ن خدماتي		ن حرفي		ن فلاحي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك		ك	%	ك	%
مصدر عقاب	38	37.25	20	19.61	35	34.31	09	8.82	102	100
مصدر معرفة	02	7.69	11	42.31	07	26.92	06	23.07	26	100
مصدر حنان	06	19.35	10	32.27	13	41.93	02	6.45	31	100
المجموع	46	28.93	41	25.79	55	34.59	17	10.69	159	100

يظهر من خلال مجاميع الجدول أعلاه أن الاتجاه العام للجدول يقع في خانة المبحوثين الذين يمارسون نشاطات حرفية و ذلك بما نسبته 34.59 % .

وعندما أدخلنا مكانة المعلم بالنسبة للمبحوثين كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيره على نوع النشاط الذي يمارسونه تحصلنا على النتائج التالية :

34.31% من المبحوثين الذين يعتبرون المعلم مصدرا للعقاب يمارسون نشاطات حرفية مقابل 37.25 % ممن يمارسون نشاطات تجارية ،مقابل 8.82 % ممن يمارسون نشاطات فلاحية .

بينما نجد بأن 26.92% من المبحوثين الذين يعتبرون المعلم مصدرا للمعرفة يمارسون نشاطات حرفية، مقابل 7.69 % ممن يمارسون نشاطات تجارية ، مقابل 7.69 % ممن يمارسون نشاطات تجارية .

في حين نلاحظ بأن 41.93 % من المبحوثين الذين يعتبرون المعلم مصدرا للحنان يمارسون نشاطات حرفية ، مقابل 19.35 % ممن يمارسون نشاطات تجارية ، مقابل 6.45 %ممن يمارسون نشاطات فلاحية .

نلاحظ من هذه المعطيات أن أغلب المبحوثين الذين يعتبرون المعلم مصدرا للعقاب يمارسون نشاطات تجارية وضيعة ، و بالتالي تدل هذه النتائج بأن المعاملة السيئة تبقى آثارها في الذاكرة، خاصة إذا تعلق الأمر بمرحلة الطفولة و التي تعتبر أهم مرحلة في حياة الإنسان ، يحتاج فيها للحماية والرعاية، لينمو بشكل سليم، و هكذا فإن تعرض المبحوثين للمعاملة القاسية من قبل المعلم لدرجة اعتباره مصدر عقاب في المدرسة ، التي تعتبر الوسط الطبيعي للطفل أين ينبغي أن ينعم بالعطف و الرعاية – أثر عليهم سلبا وقد يكون سببا في عدم رغبتهم في مواصلة تعليمهم وتركهم للمدرسة بشكل مطلق و لجوئهم إلى ممارسة نشاطات تجارية وضيعة وغير إنسانية أصلا تضيع حاضرهم و مستقبلهم ،ليتخلصوا فقط من المعاملة السيئة التي سلطت عليهم من قبل معلمهم ، أما بالنسبة للمبحوثين الذين يعتبرون المعلم الذي درسوا عنده مصدر معرفة و مصدر حنان فيمكن تفسير اتجاههم نحو ممارسة نشاطات حرفية و خدماتية بكونهم كانوا يرغبون في ملأ وقت فراغهم بعد تسربهم من المدرسة ذلك أن هذا النوع من النشاط الاقتصادي مقبول اجتماعيا كما أن هؤلاء

المبحوثين بالرغم من تسربهم من المدرسة إلا أنهم قدموا شهادة حق في معلميهم ،فهذا يدل على أن الطفل يقدم الشكر و العرفان لمن يستحق ،و يدل كذلك على أن المعلم المثالي يترك بصمته في ذاكرة التلميذ حتى لو كان ذلك التلميذ ضعيفا وغير مجتهد .

الجدول رقم (52): توزيع المبحوثين حسب الشعور بالقهر و الظلم في المدرسة ونوع النشاط

نوع النشاط / الشعور بالقهر و الظلم في المدرسة		ن تجاري		ن خدماتي		ن حرفي(نجارة ، بناء ، ميكانيكا)		ن فلاحي رعي ،		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
لا		20	23.53	17	20	39	45.88	09	10.59	85	100
نعم	السب و	34	37.5	20	40	11	22	02	04	50	100
	الضرب	09	35.13	04	16.67	05	20.83	06	25	24	100
		26	28.93	24	32.43	16	21.62	08	10.81	74	100
المجموع		46	28.93	41	25.79	55	34.59	17	10.69	159	100

يظهر من الاتجاه العام للجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين المتسربين من المدرسة يمارسون نشاطات حرفية حيث بلغت نسبتهم 34.59 % .

و عند إدخال شعور المبحوثين بالقهر و الظلم في المدرسة كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيره على نوع النشاط الذي اتجهوا إلى ممارسته تحصلنا على النتائج التالية :

بالنسبة للمبحوثين الذين قالوا بأنهم لم يشعروا بالظلم و القهر حينما كانوا يزاولون تعليمهم ، فنلاحظ بأن أغلبهم يمارسون نشاطات حرفية حيث نجد بأن 45.88 % يمارسون نشاطات حرفية ، مقابل 10.59 % ممن يمارسون نشاطات فلاحية .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين قالوا بأنهم كانوا يشعرون بالظلم و القهر حينما كانوا يزاولون تعليمهم ، فنلاحظ بأن أغلبهم يمارسون نشاطات تجارية حيث بلغت نسبتهم 35.13 % .

حيث نجد بأن 34 % من المبحوثين الذين كانوا يشعرون بالظلم و القهر حينما كانوا يزاولون تعليمهم بسبب السب و الشتم ، يمارسون نشاطات حرفية ، مقابل 4 % ممن يمارسون نشاطات فلاحية .

بينما 37.5 % من الذين كانوا يشعرون بالظلم و القهر حينما كانوا يزاولون تعليمهم بسبب الضرب ، يمارسون نشاطات حرفية ، مقابل 16.67 % ممن يمارسون نشاطات خدماتية

يتجلى من خلال هذه القراءة الإحصائية أن المبحوثين الذين تسربوا من المدرسة دون أن يتعرضوا خلال مسارهم التعليمي لأساليب عنيفة و غير تربوية اتجهوا إلى ممارسة نشاطات حرفية يتعلمون من خلالها صنعة يضمنوا من خلالها مستقبلهم المهني ،

وبالتالي هذا يدل على أن تسربهم من المدرسة كان نتيجة عوامل شخصية كأن تكون قدراتهم العقلية ضعيفة .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين كانوا يشعرون بالقهر و الظلم في المدرسة قبل أن يتسربوا منها و الذي غالبا ما يرجع إلى المعاملة العنيفة التي كانوا يتلقونها من خلال الضرب و السب و الشتم و بالتالي هذا ما قد يكون أصلا سببا في نفورهم من المدرسة و تسربهم منها ، وبالتالي هذا ما يفسر اتجاههم نحو ممارسة نشاطات هامشية و وضيعة .

وهكذا فإن هذه النتيجة تؤكد حقيقة موجعة وهي أن المدرسة الجزائرية انحرفت عن المسار لأن إهمال الطفل هو إهمال لمستقبل الأمة.

الجدول رقم (53): توزيع المبحوثين حسب السن عند التسرب و مقدار الدخل المقدم للأسرة

المقدار / المقدم / السن عند التسرب	كل الدخل		بعض الدخل		لا يقدم شيئا		المجموع	
	ك		ك	%	ك		ك	%
07-09	04	44.44	05	55.56	/	/	09	100
10-12	17	26.56	39	60.94	08	12.5	64	100
13-15	14	16.28	56	65.12	16	18.6	86	100
المجموع	**35**	**22.01**	**100**	**62.89**	**24**	**15.09**	**159**	**100**

يظهر من خلال الاتجاه العام لمجاميع الجدول أن أغلب المبحوثين المتسربين من المدرسة يقدمون بعضا من دخلهم اليومي لأسرهم حيث بلغت نسبتهم 62.89 % تليها نسبة 22.01 % ممن يقدمون كل دخلهم اليومي،في حين قدرت نسبة من لا يقدمون شيئا من دخلهم للأسرة حوالي 15.09 %

وعند إدخال السن عند التسرب كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيره على مقدار المدخول الذي يقدمه المبحوثين لأسرهم ، لاحظنا بأن :

55.56 %من المبحوثين الذي كان سنهم عند التسرب يتراوح بين 07-09 سنة يقدمون بعضا من دخلهم للأسرة مقابل 44.44% ممن يقدمون كل دخلهم .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين تعرضوا للتسرب لما كانت أعمارهم تتراوح بين 10-12 سنة فنجد أن 60.94 % منهم يقدمون بعضا من دخلهم للأسرة مقابل 12.5 % ممن لا يقدمون شيئا .

في حين يقدم 65.12 % من المبحوثين الذين تسربوا من المدرسة لما كانت أعمارهم تتراوح بين 13-15 سنة يقدمون بعضا من دخلهم اليومي لأسرهم مقابل 16.28%ممن يقدمون كل دخلهم .

نلاحظ من خلال هذه المعطيات أنه كلما كان السن عند التسرب مرتفعا كلما ارتفعت نسبة المبحوثين الذين يقدمون بعضا من دخلهم لأسرهم ، و كلما كان السن منخفضا عند التسرب كلما ارتفعت نسبة المبحوثين الذين يقدمون كل دخلهم لأسرهم.

و بالتالي يتبين أن هناك علاقة بين سن المبحوث عند التسرب و المقدار الذي يقدمه لأسرته ، فارتفاع السن المبحوث عند التسرب يقابله انخفاض مقدار الدخل المقدم ،وانخفاض السن عند التسرب يقابله ارتفاع المقدار المقدم فهذا يدل على أن

كل مبحوث له أهداف معينة ينوي تحقيقها من خلال ممارسته للنشاط الاقتصادي ، و هذا ما توضحه بيانات الجدول الموالي .

الجدول رقم (54) توزيع المبحوثين حسب السن عند التسرب و بنود إنفاق الدخل المتبقي

بنود الانفاق / السن عند التسرب	الادخار		الإنفاق على الأسرة		الإنفاق على الذات		المجموع	
	ك		ك	%	ك		ك	%
09-07	01	20	03	60	01	20	05	100
12-10	06	12.77	29	61.7	12	25.53	47	100
15-13	30	41.67	27	37.5	15	20.83	72	100
المجموع	37	29.84	59	47.58	28	22.58	124	100

*المجموع 124 يمثل فقط المبحوثين الذين يقدمون بعض دخلهم للأسرة والذين لا يقدمون شيئا.

يظهر من خلال الاتجاه العام للجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين المتسربين من المدرسة الذين يقدمون بعضا من دخلهم اليومي لأسرهم أو لا يقدمون شيئا، ينفقون ما يتبقى لديهم من الدخل على الأسرة حيث بلغت نسبتهم 47.58 %.

وعند الإبقاء على " السن عند التسرب" كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيره على بنود إنفاق المبحوثين لاحظنا بأن:

وعند الإبقاء على " السن عند التسرب" كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيره على بنود إنفاق المبحوثين لاحظنا بأن :

60 %من المبحوثين الذي كان سنهم عند التسرب يتراوح بين 07-09 سنة ينفقون ما يتبقى لديهم من الدخل على الأسرة مقابل 20 % ممن يقومون بالإنفاق على الذات أو بالادخار على التوالي .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين تعرضوا للتسرب لما كانت أعمارهم تتراوح بين 10-12 سنة فنجد أن 61.7 % منهم ينفقون على الأسرة مقابل 12.77 %ممن يدخرون ما يتبقى لديهم .

في حين ينفق 37.5 % من المبحوثين الذين تسربوا من المدرسة لما كانت أعمارهم تتراوح بين 13-15 سنة ما يتبقى لديهم على أسرهم مقابل 20.83 %ممن ينفقونه على أنفسهم .

نلاحظ من هذا الجدول أن المبحوثين الذين كان تسربهم من المدرسة في سن مبكر يميلون للإنفاق على الأسرة ، فهذا يدل على صعوبة الظروف المعيشية لأسرهم وعجزها عن الإنفاق هوما دفعهم لمساعدتها ، و الذي قد يكون أصلا سببا في تسربهم من المدرسة ،وهذا يدل على أن هؤلاء المبحوثين " ينتمون إلى أسر لا تهتم بالاستثمار في تعليم أبنائها "[1].

---

[1]- Bureau international du Travail. **Rapport mondial sur le travail des enfants:Vulnérabilité économique, protection sociale et lutte contre le travail des enfants,** BIT , Genève, 2013,P15.

و قد يكون راجع إلى رغبة الطفل في تغطية فشله في التعليم وكسب رضا أسرته خاصة و أنه في هذه المرحلة العمرية يكون بحاجة إلى إثبات ذاته ويشعر بالرغبة في الإنجاز .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين يدخرون دخلهم فهذا يدل على وعيهم و قدرتهم على التخطيط لمستقبلهم خاصة و أنهم في هذه المرحلة العمرية – مرحلة المراهقة – يشعرون بالرجولة والرغبة في النجاح.

كما يمكن تفسير سلوك بعض المبحوثين في الإنفاق على الذات بأنهم يغطون عجز أسرهم في الإنفاق عليهم و بالتالي اتجهوا نحو سوق العمل في سن مبكر من أجل الإنفاق على أنفسهم ،خاصة بعد تعرضهم للتسرب من المدرسة ذلك أن الكثير من الآباء يشعرون بخيبة الأمل نتيجة تسرب أبنائهم من المدرسة في سن مبكر وبالتالي هذا ما يجعلهم يهملون مسؤولية الإنفاق عليهم و يحرمونهم مما يحبون ،و بما أن الطفل في هذه المرحلة العمرية يرغب في تقليد رفاقه بأن يلبس مثلهم خاصة في هذا العصر الذي أصبح فيه الاهتمام بالمظهر من أهم القضايا الحياتية ذلك أن اتباع الموضة تعدى مجرد البحث عن الظهور بمظهر لائق ومقبول، بل أصبح محور حياة الشباب، و حتى الأطفال ، و الأسرة لا تمنع أبنائها من مسايرة الموضة و مجاراة التصميمات الحديثة.

وهذا كله نتيجة الصورة النمطية التي تروج لها وسائل الإعلام الغربي والأنترنت، حيث أصبحت أخبار الموضة مثلها مثل الأخبار الهامة بل وتنافسها أيضا، لينتج ما يسمى بالثقافة الفرعية لجيل من المراهقين" الذين يتبعون شخصيات المشاهير في مجال الغناء ،الرياضة و السينما...إلخ باهتمام كبير و يقلدونهم في أبسط تفاصيل مظهرهم ، بدلا من أن يهتموا باتباع نماذج جيدة ومثالية مثل العلماء، الأدباء، وغيرهم من النماذج الناجحة التي يُفتخر بها ويجب أن يُحتذي بها.

والأطفال خاصة المراهقين منهم يحبون لفت الانتباه كوسيلة دفاعية و آلية من آليات تعويض النقص كما تسمى بفترة النقيضين "إثبات الذات بالاستقلالية المقترنة بالطموح والتضحية" و بالتالي هذا ما دفع معظمهم إلى ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية من أجل إشباع حاجاتهم المتنوعة .

وهكذا فإن نتائج هذا الجدول تثبت أن سن المبحوث عند تعرضه للتسرب من المدرسة كان له أثر بارز في توجيه بنود إنفاق المبحوثين .

الجدول رقم(55) : توزيع المبحوثين حسب السن عند التسرب و مواجهة الصعوبات

مواجهة الصعوبات / السن عند التسرب	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
07-09	06	66.67	03	33.33	09	100
10-12	51	79.69	13	20.31	64	100
13-15	78	90.7	8	9.3	86	100
المجموع	135	84.91	24	15.09	159	100

يظهر من الاتجاه العام لهذا الجدول أن أغلب المبحوثين المتسربين من المدرسة يواجهون صعوبات خلال ممارسة نشاطاتهم و ذلك بما نسبته 84.91 % ،في حين

بلغت نسبة أولئك الذين صرحوا بأنهم لا يواجهون أي صعوبات حوالي 15.09 %.

و عند احتفاظنا بالمتغير السابق ألا وهو "السن عند التسرب" كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيره على تعرض المبحوثين للصعوبات خلال ممارستهم لنشاطهم تحصلنا على النتائج التالية :

66.67 % من المبحوثين الذي كان سنهم عند التسرب يتراوح بين 07-09 سنة صرحوا بأنهم يواجهون صعوبات خلال ممارسة نشاطهم مقابل 33.33 % ممن صرحوا بالعكس.

أما بالنسبة للمبحوثين الذين تعرضوا للتسرب لما كانت أعمارهم تتراوح بين 10-12 سنة فنجد أن 79.69 % منهم صرحوا بأنهم يواجهون صعوبات خلال ممارسة نشاطهم مقابل 12.77 %ممن صرحوا بالعكس .

في حين صرح 90.7 % من المبحوثين الذين تسربوا من المدرسة لما كانت أعمارهم تتراوح بين 13-15 سنة أنهم يواجهون صعوبات مقابل 20.83 %ممن صرحوا بالعكس.

يتضح من هذا الجدول أنه كلما ارتفع السن عند التسرب كلما ارتفعت معه نسبة تصريح المبحوثين بمواجهتهم للصعوبات ،وعلى العكس من ذلك بالنسبة للذين قالوا بأنهم لا يواجهون أي صعوبات حيث كلما ارتفع السن عند التسرب كلما انخفضت نسبة التصريح بأنهم لا يواجهون أي صعوبات .

تؤكد هذه النتائج أن كل المبحوثين المتسربين مدرسيا يتعرضون لصعوبات متنوعة حيث صرح بذلك أغلبهم كما أن هذا الأمر واضح للعيان من خلال نوع النشاطات

التي يمارسونها ، و بالتالي هذا يبين أن تعرض المبحوثين للتسرب من المدرسة دفعهم إلى ممارسة نشاطات اقتصادية أقل ما يقال عنها أنها خطيرة عليهم و غير إنسانية و لا تناسب سنهم .

إلا أن بعضا من المبحوثين الذين تسربوا من المدرسة في سن جد مبكر بالرغم من أنهم يواجهون صعوبات غير أنهم لا يصرحون بذلك فربما ذلك راجع إلى رغبتهم في إثبات ذاتهم وقدرتهم على التحمل في مجال العمل خاصة بعد فشلهم في مجال التعليم في سن مبكر ،و قد يكون ذلك راجع إلى تعرضهم إلى صعوبات أكثر منها قسوة خلال مسارهم التعليمي و بالتالي تتذلل صعوبات العمل مقابل ما كانوا يعانونه في المدرسة ،و هذا ما ستوضحه الجداول الموالية .

الجدول رقم(56) : توزيع المبحوثين حسب المعاملة في حالة التأخر و مواجهة الصعوبات

مواجهة الصعوبات المعاملة	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
لا يسمح له بالدخول	78	92.86	06	7.14	84	100
السب و الشتم	29	87.88	04	12.12	33	100
عادي	13	56.52	10	43.77	23	100
الضرب	15	78.95	04	21.05	19	100
المجموع	135	84.91	24	15.09	159	100

نلاحظ من خلال الاتجاه العام لهذا الجدول أن أغلب المبحوثين صرحوا بأنهم يواجهون عدة صعوبات في سوق العمل ، حيث بلغت نسبتهم 84.91 % .

وعند إدخال "طريقة معاملة المبحوثين في حالة تأخرهم في الوصول إلى المدرسة " كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيره على مواجهة الصعوبات في العمل فلاحظنا أن هناك مواظبة تامة للاتجاه العام حيث تحصلنا على النتائج التالية :

92.86% من الذين كانوا يطردون و لايسمح لهم بالدخول في حالة تأخرهم في الوصول إلى المدرسة صرحوا بأنهم يواجهون صعوبات في مجال عملهم مقابل 7.14 %ممن صرحوا بالعكس .

أما بالنسبة للذين كانوا يتعرضون للسب و الشتم بسبب تأخرهم ،فصرح 87.88 % منهم بأنهم يواجهون صعوبات مقابل 12.12 % ممن صرحوا بالعكس .

بينما صرح 56.52 % ممن كانوا يعاملون بطريقة عادية عند التأخر ، بأنهم يواجهون صعوبات مقابل 43.77% ممن صرحوا بالعكس .

في حين صرح 78.95 % ممن كانوا يضربون في حالة تأخرهم بأنهم يواجهون صعوبات مقابل 21.05 % ممن صرحوا بالعكس .

يتبين من خلال هذه النتائج أن معاملة المبحوثين في المدرسة كانت قاسية و غير تربوية و غير بيداغوجية ذلك أن أغلبهم كانوا يطردون و لا يسمح لهم بالدخول في حالة تأخرهم عن الوصول في الوقت ،فهذا النوع من المعاملة يشجع الطفل على ترك المدرسة ويجعله يكره الذهاب إليها ،خاصة و أن المدرسة هي المجال الطبيعي للطفل ذلك أن انتماءه إليها يشبع حاجاته النفسية ،ويمنحه فرصة الارتقاء العلمي فالمهني بشكل عادل و سوي مع أقرانه ،ويجعل وقته عامرا بالنشاطات العلمية التي تطور قدراته الذهنية ،و النشاطات البدنية التي تنمي صحته إضافة إلى النشاطات الترفيهية التي تريحه نفسيا ،غير أن واقع الحال يبين أن كثير من المدارس الجزائرية تحولت من مؤسسة للتنشئة الاجتماعية المدروسة والتي تجعل من الطفل ثروتها ، إلى مؤسسة عقابية همها الوحيد تحويل الطفل إلى عبد يجب عليه الاستجابة لكل الأوامر،وهذا ما أثبتته نتائج هذا الجدول حيث صرح أغلب المبحوثين المتسربين من المدرسة أنهم كانوا يعانون أنواع مختلفة من العقاب لما كانوا

يزاولون تعليمهم فممارسة العقاب على المتعلم لأتف الأسباب كأن يتأخر في الوصول، يعتبر انتقاما لا عقابا، و يدمر المتعلم، ويزرع فيه الخوف والقلق، وينزع منه الثقة بالنفس، فمعظمهم كانوا يتعرضون للسب و الشتم في حالة تأخرهم في الوصول، وهي طريقة عنيفة ومهينة تجعل الطفل ينفر من المدرسة و يكره كل شيء فيها.

إضافة إلى الضرب و الذي يعتبر أسلوب غير حضاري في المعاملة ، فبالرغم من كونه ممنوعا في المدرسة الجزائرية إلا أنه يستعمل حيث صرح بذلك بعض المبحوثين الذين تعرضوا له .

تؤكد نتائج هذا الجدول أن أغلب المبحوثين المتسربين من المدرسة الذين يواجهون صعوبات متنوعة في مجال عملهم كانوا يعاملون بطريقة عنيفة و غير منهجية في المدرسة و بالتالي هذا يدل على أن سوء المعاملة في المدرسة له أثار نفسية مدمرة ، و بالتالي هذا ما يفسر نفور بعض المبحوثين من المدرسة و توجههم نحو ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية الوضيعة بالرغم من كونهم قاصرين سنا و هذا ما يجعلهم عرضة لصعوبات تفوقهم سنا ، ونتائج الجدول الموالي تؤكد ذلك.

الجدول رقم (57): توزيع المبحوثين حسب مدى شعورهم بالقهر و الظلم في المدرسة و نوع الصعوبات

نوع الصعوبات / الشعور بالقهر و الظلم في المدرسة	حمل الأثقال		التعرض للتلوث		التعرض المباشر للتقلبات الجوية		سوء المعاملة		كل الصعوبات		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	ك	%	ك	%	ك	ك	%
لا	19	22.35	13	15.3	23	27.06	03	3.53	27	31.76	85	100
نعم	22	29.73	16	21.62	22	29.73	12	16.22	02	2.7	74	100
المجموع	41	25.79	29	18.24	45	28.3	15	9.43	29	18.24	159	100

يظهر من خلال الاتجاه العام لهذا الجدول أن المبحوثين المتسربين من المدرسة يواجهون مجموعة من الصعوبات و يأت التعرض المباشر للتقلبات الجوية في المرتبة الأولى وذلك بنسبة 28.3 % .

وعند إدخال شعور المبحوثين بالقهر والظلم في المدرسة لما كانوا يزاولون تعليمهم كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيره على نوع الصعوبات التي يواجهونها ،لاحظنا ما يلي:

27.06 % من الذي لم يعانوا الظلم و القهر في المدرسة ، صرحوا بأنهم يتعرضون بشكل مباشر للتقلبات الجوية ، مقابل 3.53 % ممن يعانون سوء المعاملة .

في حين المبحوثين الذين كانوا يعانون القهر و الظلم في المدرسة وصرحوا بأنهم يعانون من التقلبات الجوية بلغت نسبتهم 29.73 % ، مقابل 2.7 % ممن يعانون من كل الصعوبات .

يتبين من خلال هذه القراءة الإحصائية أن أغلب المبحوثين المتسربين من المدرسة الذين كانوا يشعرون بالقهر و الظلم خلال مزاولتهم لتعليمهم يتعرضون عند ممارسة نشاطهم للتقلبات الجوية و حمل الأثقال و التلوث أكثر من غيرهم ، و بالتالي هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن ذلك الشعور بالقهر و الظلم في المدرسة هو الذي دفع أغلبهم إلى ترك المدرسة و التوجه نحو سوق العمل لممارسة أي نشاط كان متحدين كل أنواع الصعوبات ،خاصة و أن هذا النوع من الصعوبات يكون المبحوث عرضة له عند ممارسة أكثر النشاطات قسوة و إهانة على غرار جمع المواد المعدنية و البلاستيكية من المفرغات العمومية و إعادة بيعها وكذا بيع المياه المعدنية و الحلويات في محطات الحافلات ،وكمساعد بناء في ورش البناء ...إلخ

كما يكون فيها المبحوث عرضة للإصابة بأخطر الأمراض المناعية كمرض السل و سرطان الرئة و الجلد و غيرها إضافة إلى خطر الإصابة باعوجاج على مستوى العمود الفقري .

تؤكد هذه النتيجة على أن استعمال أسلوب العنف في المدرسة منعها من آداء وظيفتها التربوية و التي تتمثل في تنمية قدرات الأطفال وتطوير إمكانياتهم في بيئة سليمة و آمنة باعتبارها إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي أوكل إليها المجتمع مسؤولية تحويل أهدافه وفق فلسفة تربوية متفق عليها ، بأسلوب راق و ممنهج ، و

هو ما دفعهم إلى ترك المدرسة ، و بالتالي هذا ما يفسر تحملهم مشقة العمل على أن يواصلوا تعليمهم.

الجدول رقم (58): توزيع المبحوثين حسب مكانة المعلم عند المبحوث و نوع الصعوبات

نوع الصعوبات / مكانة المعلم	حمل الأثقال		التعرض للتلوث		التعرض المباشر للتقلبات الجوية		سوء المعاملة		كل الصعوبات		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مصدر عقاب	21	20.59	14	13.72	34	33.33	10	9.8	23	22.55	102	100
مصدر معرفة	13	50	04	15.38	05	19.23	03	11.54	1	3.85	26	100
مصدر حنان	07	22.58	11	35.48	06	19.35	02	6.45	5	16.13	31	100
المجموع	41	25.79	29	18.24	45	28.3	15	9.43	29	18.24	159	100

يظهر من خلال الاتجاه العام لهذا الجدول أن المبحوثين المتسربين من المدرسة يواجهون العديد من الصعوبات و يأت التعرض المباشر للتقلبات الجوية في الدرجة الأولى وذلك بنسبة 28.3 % .

وعند إدخال 'مكانة المعلم عند المبحوثين' كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيره على نوع الصعوبات التي يواجهونها في مجال نشاطهم ،لاحظنا ما يلي:

33.33 % من االمبحوثين الذين يعتبرون المعلم مصدر عقاب ، قالوا بأنهم يتعرضون بشكل مباشر للتقلبات الجوية عند ممارسة نشاطهم ، مقابل 9.8 % ممن قالوا بأنهم يتعرضون لسوء المعاملة .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين يعتبرون المعلم مصدر معرفة فنجد أن 19.23 % قالوا بأنهم يعانون من التقلبات الجوية ، مقابل 3.85 % ممن قالوا بأنهم يعانون من كل الصعوبات .

و كذلك المبحوثين الذين يعتبرون المعلم مصدر حنان فنجد أن 19.35% قالوا بأنهم يعانون من التقلبات الجوية ، مقابل 6.45 % ممن قالوا بأنهم يعانون من سوء المعاملة .

إن أول ما نلاحظه من هذه المعطيات هو أن أكثر من نصف مجموع المبحوثين يمثل المعلم بالنسبة إليهم مصدر عقاب ، فهذا يدل على أن طريقة معاملة معلمي هؤلاء المبحوثين المتسربين من المدرسة كانت سيئة و عنيفة ، مما قد يكون سببا في تسربهم منها، ذلك أن المعاملة القاسية تنفر الطفل من المدرسة و من التعليم، فالمعلم يعتبر أهم شخصية في حياة التلميذ بعد والديه ، و هو حجر الزاوية في العملية التعليمية لأنه يقضي معه ساعات طويلة ، فهو يقوم بدور الأب والمشرف و المربي والخبير والعالم والصديق والموجه ' والمعالج.

إلا أن الكثير من المعلمين يشذون عن القاعدة ويتخذون العقاب كوسيلة لضبط السلوك في المدرسة و فرض السيطرة و الاحترام ، أو كرد فعل للشحنة الانفعالية التي تحصل بين الطرفين أو كأسلوب في ترويض التلميذ و ضبطه ، أو كوسيلة لإخفاء السلوك غير المرغوب فيه من قبل التلميذ ، و هو ما يترتب عليه كراهية التلميذ لمعلمه ، و شعوره بانعدام الاطمئنان في المدرسة و ما فيها ، فيكثر أنواع السلوك الشاذ كالحقد و إثارة الاضطرابات و استعمال العنف كما يترتب عليه ارتكاب المخالفات أو التحريض على ارتكابها ، و الخروج على طاعة المعلم و رفض تنفيذ أوامره ، و كثرة تعطيل الدروس بالمقاطعة و إثارة الشغب أو بالتهريج ، و هذا كله يظهر على شكل ثورة و احتجاج على سلطة المعلم

فالجو الذي تهيئه المدرسة يؤثر سلباً حتماً على سهولة و صعوبة أداء مهمتها ، و يتوقف الجو المدرسي على العلاقات الإنسانية ، و ما توفره من وسائل و إمكانات مادية ، و علاقات طيبة تساعد على تقدم التلاميذ و تحقيق توافقهم ، فالجو المدرسي الذي يتسم بالتقبل و العطف و الديمقراطية و الإسناد و تحقيق الإمكانات يتيح الفرصة للتلاميذ لإشباع حاجاتهم و إشعارهم بالتفوق و النجاح ، و يزيدهم ثقة بأنفسهم ، و يوقظ فيهم الحماس و الأمل ، أما إذا اضطربت علاقة التلميذ فإن ذلك يؤثر سلباً فيه مما يجعله يسلك اتجاها سلبيا نحو المدرسة و بالتالي الهرب منها .

و بالتالي هذا ما يفسر إقبال المبحوثين على ممارسة النشاط الاقتصادي و مواجهة كل الصعوبات التي لا تناسب سنهم ، و تعيق نموهم و تجعلهم عرضة لمختلف الأمراض منذ سن مبكر ،فعوض أن ينعموا بتعليم نوعي تشرف عليه كفاءات تدرك الأبعاد التربوية و النفسية للعملية التعليمية التي تجعل من الطفل رأس مالها، و تأخذ بيده للنجاح حتى يستفيد منه المجتمع ،نجدهم يعانون في صمت بسبب أفراد سلبيين يشغلون منصب المعلم ، لكنهم يؤدون دورا تدميريا يهدر الثروة البشرية للمجتمع .

وهكذا نجد مستقبل شريحة هامة من الأطفال يهدر سدا في الأسواق العمومية ومحطات الحافلات و على حواف الطرقات و في الشواطئ،وفي المزارع،وفي المفارغ العمومية وسط النفايات ،وفي كل مكان يمكن أن يوفر دنانير معدودات ،تحرق أشعة الشمس في فصل الصيف أجسادهم النحيفة ،و تتقرح جوارحهم من شدة البرد شتاءا .

33.33 % من االمبحوثين الذين يعتبرون المعلم مصدر عقاب ، قالوا بأنهم يتعرضون بشكل مباشر للتقلبات الجوية عند ممارسة نشاطهم .

الجدول رقم (59) : توزيع المبحوثين حسب مدى أقبح حدث وقع لهم في المدرسة و نوع الصعوبات

نوع الصعوبات / أقبح حدث في المدرسة	حمل الأثقال		التعرض للتلوث		التعرض المباشر للتقلبات الجوية		سوء المعاملة		كل الصعوبات		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			ك	%
أ1 الضرب	25	27.47	16	17.58	28	30.77	12	13.19	10	10.99	91	100
الثا السب و	06	15.79	09	23.68	12	31.58	01	2.64	10	26.31	38	100
رقم الطرد	10	33.33	04	13.33	05	16.67	02	6.67	09	30	30	100
المجموع	41	25.79	29	18.24	45	28.3	15	9.43	29	18.24	159	100

يتضح من خلال مجاميع الجدول أعلاه أن المبحوثين المتسربين من المدرسة يتعرضون لأنواع مختلفة من الصعوبات و أغلبهم يعانون من التعرض المباشر للتقلبات الجوية ،وذلك بما نسبته 28,3 % .

و عند إدخالنا لمتغير " أقبح حدث وقع في المدرسة ' كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيره على نوع الصعوبات التي يواجهها المبحوثين خلال ممارستهم لنشاطاتهم تحصلنا على النتائج التالية :

30.77 % من الذين يعتبرون الضرب أمام الزملاء أقبح حدث تعرضوا له في المدرسة ،صرحوا بأنهم يعانون من التعرض المباشر للتقلبات الجوية في مجال عملهم ، مقابل 10.99% ممن صرحوا بأنهم يعانون من كل الصعوبات .

في حين صرح 31.58 % من الذين يعتبرون السب و الشتم أقبح حدث ، يعانون من التعرض المباشر للتقلبات الجوية ، مقابل 2.64% ممن يعانون من سوء المعاملة .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين يعتبرون أن الطرد لأسباب تافهة هو أقبح حدث وقع لهم في المدرسة ، فنجد نسبة 16.67 % من الذين صرحوا بأنهم يعانون من التقلبات الجوية مقابل % 6.67 ممن يعانون من سوء المعاملة .

يتبين من خلال نتائج هذا الجدول أن أغلب المبحوثين المتسربين من المدرسة الذين صرحوا بأن السب و الشتم هو أقبح شيء حدث لهم في المدرسة وعندما يتذكرونه ينزعجون هم ممن يتعرضون خلال ممارسة نشاطهم بصفة مباشرة للتقلبات الجوية .

وهكذا فإنه يظهر من هذه النتائج أن أسلوب العنف متداول بكثرة في المدرسة الجزائرية بأساليب غير تربوية على رأسها الإساءة اللفظية من خلال عبارات السب و الشتم التي تنفذ إلى النفس فتصيبها بجروح نازفة قد لا تبرأ ، كما تتسبب في ضعف التحصيل الدراسي والإصابة بالقلق والاكتئاب والعدوان.
و تأثير الألفاظ الجارحة أكثر إيذاء وتدميرا من العنف البدني ذلك أن التلميذ ينسى ألام

الضرب –بالرغم من أنه كذلك أسلوب مرفوض – بعد دقائق لكنه من الصعب أن ينسى الإهانة اللفظية التي تترك في نفسه أثارا سيئة ، لذا فالإساءة اللفظية تعد من أشد أنواع الإساءة خطرا على الصحة النفسية للطفل،وحتى أسلوب الطرد لأسباب تافهة يعد كذلك من أبشع الأساليب المتبعة في المؤسسات التعليمية و التي لها صدى سلبي على نفسية التلميذ وتمهد له الطريق لترك المدرسة أصلا .

لأنها تهدر كرامته و تحط من قيمته كإنسان ، و تولد لديه إحساسا بعدم الثقة بالنفس و تزرع في نفسه الكراهية و النفور من كل ما له صلة بالمدرسة.

و هذا قد يكون سببه أن بعض المعلمين نشئوا في بيئات متسلطة أو قد يكون راجع إلى المعلومات التربوية الخاطئة التي تتضمنها بعض المناهج القديمة التي تفضل استخدام العنف مع التلميذ كأسلوب للتهذيب و التقويم و زيادة الدافعية و التي تجسد منطق المثل القائل " العصا لمن عصى "

أو راجع إلى عدم حصول المعلم على تأهيل تربوي مناسب،أو بسبب عدم قدرة المعلم على الفصل بين دوره كمربي وبين مشاكله الحياتية الشخصية ،و في كل الأحوال هذا يعكس مدى تأزم الوضع في المدرسة الجزائرية والتي أصبحت عاجزة عن أداء دورها التربوي و التعليمي باعتبار أنها مؤسسة للتنمية البشرية ،ومزرعة للفكر البشري الناضج و السلوك الانساني المنتج و البناء ، ومن ثم فإن المحافظة على النظام وإدارة الضبط داخل القسم الدراسي يتطلب استراتجيات واضحة تتخذها المدرسة نتيجة تفكير واضح ومستنير ولا يترك للمعلم وحده ،المعيار الأساسي هو تشجيع ذاتية و استقلالية التلميذ مع تحمل مسؤولية ما يقوم به ،و أنه في حالة وجود مشكلة نظام فإن العمل يكون لحل المشكلة وليس لاستعراض القوة و الخضوع الذي يفقد دور المعلم و المدرسة في التنشئة الاجتماعية السليمة"[1]

---

[1]– وليم عبيد ، استراتيجيات التعليم والتعلم،في سياق إدارة الجودة ،دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة ،ط1،عمان،الأردن،2009،ص135.

وهكذا تحولت المدرسة الحالية إلى مراكز تدجين وحظائر ترويض و معسكرات اعتقال وحصار للإبداع الفردي و الجماعي ،لا معاهد لتحرير الشخصية الإنسانية ،و تنمية العقول وتفتح الإبداع [1].

ولهذا نجد أن أغلب المبحوثين المتسربين من المدرسة ، تركت تلك الأساليب العنيفة و المعاملات القاسية التي تعرضوا لها خلال تمدرسهم ، أثارا عميقة في نفوسهم و بالتالي هذا ما يفسر تركهم للمدرسة و توجههم نحو ممارسة نشاطات اقتصادية في ظروف قاهرة والدليل على هذا أنهم مازالوا يتذكرون تلك المعاملة السيئة و يعتبرونها نقطة سوداء في حياتهم .

---

[1]–نفس المرجع ،ص71.

الجدول رقم (60) : توزيع المبحوثين حسب ستهم عند التسرب من المدرسة و نوع الصعوبات

نوع الصعوبات السن عند التسرب	حمل الأثقال		التعرض للتلوث		التعرض المباشر للتقلبات الجوية		سوء المعاملة		كل الصعوبات		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
09-07	/	/	/	/	/	/	04	44.44	05	55.56	09	100
12-10	12	18.75	19	29.69	18	28.12	11	17.19	04	6.25	64	100
15-13	29	33.72	10	11.62	27	31.39			20	23.25	86	100
المجموع	41	25.79	29	18.24	45	28.3	15	9.43	29	18.24	159	100

من خلال هذا العرض الجدولي يتضح أن الاتجاه العام يقع في خانة المبحوثين الذين يتعرضون بصفة مباشرة للتقلبات الجوية و ذلك بما نسبته 28.3 %.

و عند إدخال متغير السن عند التسرب من المدرسة كمتغير مستقل لمعرفة علاقته بنوع الصعوبات التي يتعرض لها المبحوثين ،لاحظنا بأن :

28.12 % من المبحوثين الذين تسربوا من المدرسة لما كانت أعمارهم تتراوح بين 10 و 12 سنة يعانون من التقلبات الجوية ،مقابل 6.25 % ممن يعانون من كل الصعوبات.

أما بالنسبة للمبحوثين الذين كانت أعمارهم عند التسرب تتراوح بين 13-15 سنة فبلغت نسبة الذين قالوا بأنهم يعانون من التعرض المباشر للتقلبات الجوية 31.39 %مقابل 11.62 % ممن قالوا بأنهم يعانون من حمل الأثقال .

تبين من هذه النتائج أن السن عند التسرب له تأثير كبير على نوع الصعوبات التي يواجهها المبحوثين بشكل يومي ،ذلك أنهم اتجهوا مباشرة بعد تسربهم من المدرسة نحو سوق العمل و بما أن تعرضهم للتسرب كان في سن جد مبكر فإن هذا ما يفسر معاناتهم من مشقة النشاط و كذا من خصوصية البيئة التي يمارس فيها هذا الأخير .

فمعاناة أكثر المبحوثين الذين تراوحت أعمارهم بين 13و15 سنة لما تسربوا من المدرسة ، من التعرض المباشر للتقلبات الجوية و كذا التلوث يدل على أنهم اعترفوا فقط بالصعوبات الظاهرة للعيان و التي تبدو للجميع ، ولم يعترفوا بالصعوبات الأخرى كونهم يبحثون عن فرصة نجاح، فإنكارهم بأنهم يتعرضون لسوء المعاملة أو لحمل الأثقال بالرغم من معاناتهم منها يثبت أن فشلهم في مواصلة تعليمهم يشعرهم بالنقص ويحتم عليهم مقاومة كل الصعوبات فقط من أجل إثبات ذاتهم و النجاح في مجال آخر بعد الفشل في المدرسة ، خاصة و أنهم في هذه المرحلة العمرية بحاجة إلى الإنجاز .

أما بالنسبة لأولئك الذين صرحوا بأنهم يعانون من حمل الأثقال فذلك راجع لصغر سنهم خاصة و أن أغلبهم تسربوا لما كانت أعمارهم تتراوح بين10 و 12 سنة و

بالتالي فإنهم في هذه المرحلة العمرية تكون بنيتهم الجسدية ضعيفة، وهذا يدل على أن المبحوثين يتحملون فوق طاقتهم مما يعيق نموهم ،و يعرض صحتهم للخطر .

و أما الذين صرحوا بأنهم يتعرضون لسوء المعاملة فذلك راجع لصغر سنهم ، و بالتالي يسهل الاعتداء عليهم ، و هذا أمر طبيعي ذلك أن تواجد أطفال لا يتجاوز سنهم العشر سنوات ، في مجتمع البالغين الذي تتواجد فيه كل الأصناف أمر جد خطير عليه من كل النواحي النفسية و الاجتماعية ،خاصة و أن الطفل في هذه المرحلة العمرية يقوم بتقليد من هم أكبر منه سنا و بالتالي اختلاطه معهم يسبب له الكثير من الأذى إضافة إلى أنهم يكونون فريسة سهلة لاعتداء المنحرفين خاصة في هذا الزمن الذي يعرف رواج كبير لآفة المخدرات .

وهكذا فإن هذه النتائج تؤكد بأن التسرب المدرسي المبكر دفع المبحوثين لممارسة النشاط الاقتصادي بالرغم من خطورة الوضع .

الجدول رقم (61): توزيع المبحوثين حسب مستواهم التعليمي و أوقات ممارسة النشاط

أوقات النشاط / المستوى التعليمي	كل أيام السنة		المجموع	
	ك	%	ك	%
ابتدائي	56	100	56	100
متوسط	103	100	103	100
المجموع	159	100	159	100

يظهر من خلال الاتجاه العام لمجاميع الجدول أعلاه أن كل المبحوثين المتسربين من المدرسة يمارسون نشاطاتهم خلال كل أيام السنة سواء كانوا من ذوي المستوى التعليمي الابتدائي أو المتوسط .

تدل هذه النتائج على أن تعرض المبحوثين للتسرب المبكر من المدرسة يجعلهم في حالة تشتت وضياع بسبب الفراغ ، فبعد أن كان يقضي أغلب ساعات يومه في المدرسة ، أصبح يعيش مساحات زمنية فارغة بعد تسربه منها ،فذلك الزمن الاجتماعي الفارغ من حياة الطفل المتسرب لم يجد ما يشغله ، ليتمكن من تعويض فشله في مساره التعليمي فلا مؤسسات تكوينية تهتم بإعادة إدماج هذه الشريحة الحساسة من المجتمع ، من خلال منحهم فرص نجاح أخرى تبرز إمكانياتهم و تؤهلهم لأن يكونوا أفرادا صالحين في المجتمع ، وكأن الفشل في التعليم يحتم الفشل في كل مجالات الحياة ،و هذا عكس الفكر المعاصر الذي يعتمد على تنمية الموارد البشرية من خلال اكتشاف نقاط قوة الأفراد ومن ثم العمل على تنميتها ، ففي هذه المرحلة العمرية من حياة الطفل تكتشف بعض البلدان المتقدمة على غرار الصين وروسيا والولايات المتحدة وألمانيا المواهب المختلفة التي يمتلكها الطفل ،خاصة في المجال الرياضي فيقع تبنيهم و تأطيرهم في أكاديميات رياضة النخبة،و يحققون نجاحات باهرة تعوضهم عن فشلهم في التعليم .

وفي غياب كل هذا لم يجد المبحوثين المتسربين من المدرسة في سن مبكر سوى سوق العمل ، و التي يقصدونها بشكل يومي من أجل ممارسة نشاطات اقتصادية هامشية و متكررة ،تقيد إبداعهم ،و تحصر طموحهم في تحصيل بعض الدنانير التي يقدمونها كلها أو بعضا منها لأسرهم حتى يؤكدوا وجودهم و يغطوا فشلهم في التعليم .

الجدول رقم (62) : توزيع المبحوثين حسب سنهم عند التسرب من المدرسة و سبب ممارسة النشاط

سبب ممارسة النشاط / السن عند التسرب	مساعدة الأسرة		ملأ وقت الفراغ		تعلم صنعة		الادخار		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
09 - 07	05	55.56	/	/	/	/	04	44.44	09	100
12 - 10	16	25	26	40.62	07	10.94	15	23.44	64	100
15- 13	12	13.95	19	22.09	08	9.31	47	54.65	86	100
المجموع	33	20.75	45	28.3	15	9.44	66	41.51	159	100

يظهر الاتجاه العام لإجابات المبحوثين أن نسبة 41.51 % من المبحوثين المتسربين من المدرسة اتجهوا إلى ممارسة نشاطات اقتصادية متنوعة من أجل الادخار ،تليها نسبة 28.3 % ممن أرادوا ملأ وقت فراغهم ،و نسبة 20.75 % ممن أرادوا مساعدة أسرهم ،إضافة إلى نسبة9.44 % ممن كان غرضهم تعلم صنعة .

وعند إدخالنا لمتغير 'سن المبحوثين عند التسرب' من أجل كشف علاقته بالسبب الذي دفع المبحوثين المتسربين مدرسيا إلى ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية تحصلنا على النتائج التالية :

44.44 % من المبحوثين الذين تسربوا من المدرسة لما كانت أعمارهم تتراوح بين 07-09 سنة صرحوا بأن رغبتهم في الادخار هي السبب الذي دفعهم إلى ممارسة النشاط الاقتصادي مقابل 55.56 % ممن كانت رغبتهم في مساعدة الأسرة هي السبب .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين تعرضوا للتسرب لما كانت أعمارهم محصورة بين 10-12 سنة و صرحوا بأن رغبتهم في الادخار هي السبب الذي دفعهم إلى ممارسة النشاط الاقتصادي فبلغت نسبتهم 23.44 % مقابل 10.94 % ممن كانت رغبتهم في تعلم صنعة هي السبب

في حين صرح 54,65 %من المبحوثين الذين تسربوا من المدرسة لما كانت أعمارهم تتراوح بين13-15 سنةو سنة وكانت رغبتهم في الادخار هي السبب الذي دفعهم إلى ممارسة النشاط الاقتصادي مقابل 9.31% ممن كانت رغبتهم في تعلم صنعة هي السبب .

يتجلى من خلال معطيات هذا الجدول أن أغلب المبحوثين الذين تسربوا من المدرسة خلال المرحلة العمرية 13-15 سنة كان سبب توجههم نحو سوق العمل هو الرغبة في ادخار المال من أجل القيام بمشروع خاص و هذا يدل على رغبة هؤلاء المبحوثين في إثبات ذاتهم و تحقيق طموحاتهم المهنية بعد فشلهم في مواصلة تعليمهم خاصة و أنهم خلال هذه المرحلة العمرية أي مرحلة المراهقة و التي تعبر جسر عبور من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الشباب ، يتغير فيها تفكير الطفل و يصبح أكثر ميلا إلى الاستقلالية المادية ، و بناء الذات .

و بالنسبة للمبحوثين الذين تسربوا خلال المرحلة العمرية 10-12 سنة فكان سبب توجه أغلبهم نحو سوق العمل هو إما ملأ وقت الفراغ وإما الرغبة في تعلم صنعة ، و بالتالي هذا يدل على أن تعرض الطفل للتسرب المبكر يجعله يبحث عن بدائل يثبت فيها وجوده و قدراته ،و يستثمر فيها جهده و وقته .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين تسربوا خلال المرحلة 07- 09 سنة فكان السبب الذي دفعهم إلى ممارسة النشاط في سن جد مبكر هو مساعدة الأسرة و بالتالي هذا ما يفسر تسربهم المبكر من المدرسة و التفرغ لمساعدة الأسرة حيث أن الظروف المادية للأسرة تؤثر بشكل كبير على مستقبل أطفالها ، ذلك أن الطفل الذي ينتمي إلى أسرة لا تستطيع أن توفر له مستلزمات المدرسة من كتب ،و أدوات ولباس لائق لا يستطيع أن يواصل تعليمه خاصة إذا كان من النوع الفاشل ، و بالتالي هذا يؤكد بأن " الفقر والجهل هما من العوامل التي تدعم النشاط الاقتصادي للأطفال ،فالآباء الذين يرسلون أطفالهم إلى المدرسة يرون بأن التعليم يتطلب دائما الإنفاق على اللوازم المدرسية (على الرغم من أن التعليم الابتدائي مجاني) ،بينما احتمالات الحصول على عمل هي أقل تكلفة، كما أن المدرسة لا توفر ما يكفي من الدخل، و بالتالي هذا ما يقلل من الرغبة في التعليم مما يرفع معدلات التسرب، إضافة إلى ذلك، فالآباء يرون أن

الفائدة الاقتصادية التي ترجى من تعليم الأطفال ليست فورية، كما أن نجاحهم العلمي يتطلب الاستثمار لفترة طويلة نسبيا "[1].

الجدول رقم (63): توزيع المبحوثين حسب سبب تسربهم من المدرسة و سبب ممارسة النشاط

سبب النشاط / سبب التسرب	مساعدة الأسرة		ملأ وقت الفراغ		تعلم صنعة		الادخار		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الفصل	02	2.15	33	35.48	11	11.83	47	50.54	93	100
التخلي إراديا	23	41.07	12	21.43	02	3.57	19	33.93	56	100
أسباب مادية	08	80	/	/	02	20	/	/	10	100
المجموع	33	20.75	45	28.3	15	9.44	66	41.51	159	100

[1] - Ministère de l'Action Sociale et de la Solidarité Nationale .**Etude sur le travail des enfants sur les sites d'orpaillage et les carrières artisanales dans cinq régions du Burkina Faso** , **Burkina Faso**, 2011,P 23.

يظهر من خلال الاتجاه العام لمجاميع الجدول أن الأسباب التي دفعت المبحوثين المتسربين من المدرسة إلى ممارسة النشاط الاقتصادي متنوعة ولكن يحتل الادخار المرتبة الأولى و ذلك بما نسبته 41.51 % ،يليه ملأ وقت الفراغ بنسبة 28.3 % في المرتبة الثانية ،و أما في المرتبة الثالثة فالسبب الذي دفعهم هو مساعدة الأسرة و ذلك بنسبة 20.75 % ، والرغبة في تعلم صنعة في المرتبة الأخيرة وذلك بنسبة 9.44 %.

وعند إدخالنا لمتغير سبب تسرب المبحوثين من المدرسة لمعرفة علاقته بالسبب الذي دفعهم لممارسة النشاط الاقتصادي اتضح ما يلي :

50.54 %من المبحوثين الذين تسربوا من المدرسة بسبب الفصل صرحوا بأن رغبتهم في الادخار هي السبب الذي دفعهم إلى ممارسة النشاط الاقتصادي مقابل 2.15% ممن كانت رغبتهم في مساعدة الأسرة هي السبب .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين تخلوا بمحض إرادتهم عن المدرسة و صرحوا بأن رغبتهم في الادخار هي السبب الذي دفعهم إلى ممارسة النشاط الاقتصادي فبلغت نسبتهم 33.93 % مقابل 3.57 % ممن كانت رغبتهم في تعلم صنعة هي السبب.

تبين من خلال القراءة الإحصائية لمعطيات هذا الجدول أن أغلب المبحوثين الذين تم فصلهم من المدرسة كونهم تجاوزوا عدد الإعادة المسموح به ،كان سبب توجههم إلى ممارسة النشاط الاقتصادي هو إما الادخار من أجل القيام بمشروع خاص و هذا يدل على أن هؤلاء المبحوثين كان اتجاههم نحو ممارسة النشاط الاقتصادي اختيار واع و مسؤول ذلك أنهم يخططون لمستقبلهم المهني ، من أجل تحقيق النجاح في حياتهم العملية بعد أن فشلوا في تحقيق النجاح في حياتهم العلمية .

و إما ملأ وقت الفراغ وهذا يدل على حالة الضياع التي يعيشها المبحوثين الذين تم فصلهم من المدرسة و الذين أصبحوا يبحثون عن فرص أخرى و في ظل غياب مؤسسات بديلة عن المدرسة تمنحهم فرصة تكوين تؤهلهم لنيل فرصة عمل شريفة من جهة ، وتملأ ذلك الفراغ الذي خلفته المدرسة في حياتهم من جهة أخرى خاصة و أن المبحوث في هذه المرحلة العمرية من أهم حاجاته التي يرغب في إشباعها هي الحاجة إلى الانتماء فإن هذا ما يفسر توجهه نحو سوق العمل .

كما تبين أن أغلب المبحوثين الذين تسربوا من المدرسة لأسباب مادية ، أو تخلو بمحض إرادتهم ،كان سبب توجههم إلى ممارسة النشاط الاقتصادي هو مساعدة الأسرة و بالتالي هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن هؤلاء المبحوثين ينتمون إلى أسر تعاني من صعوبات مادية جعلتها عاجزة عن الإنفاق على أطفالها مما اضطرهم إلى التخلي عن مواصلة تعليمهم ، و التفرغ لمساعدة أسرهم ،حيث صرح لنا أحد المبحوثين أن أسرته لا توفر له أبسط الأدوات المدرسية ، بالرغم من أن الدولة تخصص منحة تقدم في بداية السنة الدراسية لذوي الدخل المنخفض و الذي لا يتجاوز إل18000 دج وتمنح كذلك لأولئك الذين ليس لهم دخل أصلا ، غير أن الكثير من الأسر المعوزة تنفق تلك المنحة المدرسية على حاجاتها و القليل منها فقط يخصص لاقتناء المستلزمات المدرسية للطفل،و في هذه الحالة يكون" النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين إلى حد كبير مظهر من مظاهر الفقر" [1].

[1] - Bureau international du Travail. **Rapport mondial sur le travail des enfants:Vulnérabilité économique, protection sociale et lutte contre le travail des enfants**, Opcit ,P14.

وهكذا فإن هذه النتائج تؤكد أن سبب تسرب المبحوثين من المدرسة له علاقة مباشرة بالسبب الذي دفعهم إلى ممارسة النشاط الاقتصادي و بالتالي هذا يثبت أن التعرض المبكر للتسرب المدرسي يدفع الطفل إلى ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية الهامشية و التي تفقده وطنيته .

و في دراسة المؤشرات الإقتصادية والاجتماعية والصحية لعمل الأطفال في الأردن سنة 2011 أفادت " أن 52 % من الأطفال الناشطين اقتصاديا كان السبب الرئيسي لالتحاقهم بسوق العمل هو الرغبة في مساعدة أسرهم ماديا، و28 % منهم هو لعدم رغبتهم في مواصلة التعليم و17 % منهم لرغبتهم في تعلم مهنة، و3 % لأسباب أخرى "[1].

الجدول رقم (64): توزيع المبحوثين حسب مستواهم التعليمي و مدى ارتياحهم

الارتياح / المستوى التعليمي	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ابتدائي	23	41.07	33	58.93	56	100
متوسط	24	23.3	79	76.7	103	100
المجموع	47	29.56	112	70.44	159	100

يظهر من خلال الاتجاه العام للجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين صرحوا بأنهم غير مرتاحين في مجال نشاطهم حيث بلغت نسبتهم 70.44 % في حين بلغت نسبة الذين صرحوا بالعكس حوالي 29.56 %

[1]- المجلس الوطني لشؤون الأسرة ، الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال ، الأردن ،2011 ، ص 9.

و عند إدخالنا للمستوى التعليمي للمبحوثين المتسربين من المدرسة كمتغير مستقل لمعرفة تأثيره على مدى ارتياحهم في العمل لاحظنا ما يلي :

58.93"% من ذوي المستوى الابتدائي صرحوا بأنهم غير مرتاحين في نشاطهم مقابل 41.07 % ممن صرحوا بالعكس .

بينما صرح 76.7 % من ذوي المستوى المتوسط صرحوا بأنهم غير مرتاحين في نشاطهم مقابل 23.3 % ممن صرحوا بالعكس .

نلاحظ من هذه النتيجة أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمبحوث كلما ارتفعت بذلك نسبة عدم ارتياحه في سوق العمل .

تدل هذه النتيجة على أن ارتفاع المستوى التعليمي للمبحوث يجعله لا يتقبل ممارسة تلك النشاطات الهامشية المهينة و التي يتعرض خلالها لمختلف الصعوبات كما أكدته نتائج الجداول السابقة ، خاصة و أن هذا المستوى يوافق مرحلة المراهقة والتي يشعر الطفل فيها بالرجولة و تصبح كرامته فوق كل اعتبار و بما أن الوسط الذي يمارس فيه النشاط الاقتصادي هو مجال مفتوح لكل أفراد المجتمع و خاصة المنحرفين منهم فإن هذا ما يجعله عرضة للمضايقات بشكل دائم .فمن خلال الملاحظات اليومية التي قمنا بها تبين لنا أن أغلب المبحوثين الذين يمارسون نشاط البيع في محطات الحافلات إنما يعملون لصالح أفراد بالغين يملكون كشكا بذات المحطة يبيعون فيه نفس السلع التي يقدمون بعضا منها للمبحوثين من أجل بيعها للمسافرين بداخل الحافلات ،و بما أن الطفل يسعى لتحقيق القبول في الجماعة فإنه يتنافس مع رفاقه في العمل على بيع أكثر كمية من السلع من أجل إرضاء صاحب تلك السلع ، غير أن هذا يعرضه للتعب والاستعباد ذلك أنه إن لم يتمكن من بيع الكمية اللازمة فإنه يتعرض للسب بالكلام القبيح أمام كل رفاقه من صاحب تلك السلع كما يحرض كل

رفاقه ضده ، و الشيء المثير للانتباه أن كل تلك الممارسات تتم بشكل خفي حيث يهددهم صاحب الكشك بأنهم إن لم يطيعوه بالشكل الذي يرضيه فإنه يطردهم ، فكثير من الأحيان شاهدنا بعض الأطفال يبكون ويرجونه بأن يسامحهم، ،و بالتالي كل هذه الظروف تجعله غير مرتاح ، و هذا يثبت أن تسرب المبحوثين من المدرسة هو السبب الذي أرغمهم على ممارسة النشاط الاقتصادي في ظل غياب بدائل .

الجدول رقم (65): توزيع المبحوثين حسب مستواهم التعليمي و إمكانية التوقف

إمكانية التوقف / المستوى التعليمي	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ابتدائي	04	7.14	52	92.86	56	100
متوسط	00	00	103	100	103	100
المجموع	04	2.52	155	97.48	159	100

يتجلى من خلال معطيات هذا الجدول أن أغلب المبحوثين المتسربين من المدرسة صرحوا بأنهم لا يمكنهم التوقف عن ممارسة نشاطهم الاقتصادي حيث بلغت نسبتهم 97.48 % .

وعند احتفاظنا بالمتغير المستقل السابق و المتمثل في " المستوى التعليمي عند التسرب " لمعرفة مدى تأثيره على إمكانية توقف المبحوثين عن ممارسة النشاط الاقتصادي ،لاحظنا ما يلي :

92.86 % من ذوي المستوى الابتدائي صرحوا بعدم إمكانية توقفهم عن ممارسة النشاط الاقتصادي مقابل 7.14 % ممن صرحوا بالعكس .

بينما 100 % من ذوي المستوى المتوسط صرحوا بعدم إمكانية توقفهم عن ممارسة النشاط الاقتصادي

توضح هذه النتائج أن أغلب المبحوثين المتسربين من المدرسة على اختلاف مستواهم التعليمي صرحوا بأنهم لا يمكنهم الاستغناء عن ممارسة نشاطهم الاقتصادي ، و أكثرهم ذوي المستوى المتوسط.

يتضح من هذه النتائج أن ممارسة النشاط الاقتصادي بالنسبة للمبحوثين المتسربين من المدرسة هي قضية ضرورية في حياتهم،وهو يمثل بالنسبة لهم حل وحيد لوضعيتهم ، ذلك أنهم اتجهوا نحو سوق العمل إما مختارين لأن ليس لهم بديل عنه يضمن قضاء حاجاتهم النفسية و الاجتماعية ، وإما مضطرين للمساهمة في تحسين الظروف المعيشية لأسرهم ،و في كل الأحوال فإن تسربهم من المدرسة هو الذي أقصاهم ليس فقط من حقهم في التمتع بالتعليم و الصحة و الترفيه في وسط آمن ،ولكن أقصاهم من حقهم في الاعتراف بهم كأطفال لهم الحق في العيش الكريم ،وهذا ما جعلهم يعتقدون بأنهم ليس لهم وجود في الحياة ، دون وجود النشاط الاقتصادي في حياتهم .

الجدول رقم (66): توزيع المبحوثين حسب مستواهم التعليمي ومقترح فكرة ممارسة النشاط

مقترح النشاط / المستوى التعليمي	أحد الأبوين		رغبة شخصية		أحد الأصدقاء		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%		
ابتدائي	22	39.29	19	33.93	15	26.78	56	100
متوسط	50	48.54	35	33.98	18	17.48	103	100
المجموع	72	45.28	54	33.96	33	20.75	159	100

يتضح من خلال الاتجاه العام لإجابات المبحوثين المتسربين من المدرسة أن أغلبهم اتجهوا نحو ممارسة النشاط الاقتصادي باقتراح من أحد الأبوين حيث بلغت نسبتهم 45.28 % ،يليها 33.96 % ممن اتجهوا نحو سوق العمل برغبتهم الشخصية، في حين بلغت نسبة أولئك الذين اتجهوا نحو ممارسة النشاط باقتراح من أحد الأصدقاء حوالي 20.75 %.

وعند احتفاظنا بالمتغير السابق ألا و هو " المستوى التعليمي عند التسرب" كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيره على مقترح فكرة ممارسة النشاط الاقتصادي على المبحوثين وجدنا ما يلي :

39.29 % من المبحوثين الذين لديهم المستوى التعليمي الابتدائي أحد أبويهم هو من اقترح عليهم فكرة ممارسة النشاط الاقتصادي مقابل **26.78 % ممن اتجهوا باقتراح من أحد الأصدقاء** .

في حين صرح 48.54 % من المبحوثين ذوي المستوى التعليمي المتوسط أن أحد أبويهم هو من اقترح عليهم فكرة ممارسة النشاط الاقتصادي مقابل **17.48 % ممن اتجهوا باقتراح من أحد الأصدقاء** .

يتبين من هذه القراءة الإحصائية أن أغلب المبحوثين المتسربين من المدرسة الذين صرحوا بأن أحد أبويهم هو أول من اقترح عيهم فكرة ممارسة النشاط الاقتصادي هم من ذوي المستوى التعليمي المتوسط ، وكذلك من ذوي المستوى الابتدائي ،فهذا يدل على أن الرأس مال الثقافي لأبوي المبحوثين جد منخفض خاصة و أن أغلبهم مستواهم التعليمي متدني كما هو مبين في جداول وصف العينة ،و بالتالي هذا ما انعكس على طريقة تفكيرهما و على أسلوب توجيههما للطفل ، من خلال تشجيعه على ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية الوضيعة الضامنة لدخل مادي، مهما كان مستواه التعليمي ، و ذلك لاعتقادهما أن ممارسة تلك النشاطات توفر له دخلا ماديا و تحميه من الانحراف ،و تؤهله لمهنة المستقبل ، كما أن هذا النوع من الآباء يشجعون أبناءهم على ممارسة العمل اليدوي كونهم يمارسونه هم أيضا ،وهذا ما يؤكده المثل الشعبي الذي يقول أخدم بدورو لا تعاند البطال ، و بالتالي هذا ما يفسر اتجاه المبحوثين المتسربين مدرسيا نحو سوق العمل بالرغم من أنهم قاصرين سنا

أما بالنسبة لذوي المستوى المتوسط الذين اتجهوا نحو سوق العمل برغبتهم الشخصية فذلك يدل على أنهم يرغبون في ملأ ذلك الزمن الاجتماعي الفارغ من حياتهم ،و الانتماء إلى وسط يعوضهم عن المدرسة و عن رفاق المدرسة ، خاصة و أن الأسر التي ينتمون إليها ليس لديها الوعي الكافي الذي يمكنها من احتواء طفلها

فهي إن لم تدفعه قصدا لممارسة النشاط فإنها تفعل ذلك من غير قصد من خلال قبولها وصمتها عن اختياره لهذا الاتجاه ، وبما أن الطفل يتمتع بذكاء اجتماعي معتبر فإنه يسعى لتعويض فشله في المدرسة بممارسة بعض النشاطات المهينة من أجل إرضاء أبويه .و كذلك المبحوثين في هذا المستوى تنمو حاجاتهم و مطالبهم كما يرغبون في تقليد رفاقهم و الحصول على بعض من مستهلكات العصر من لباس و وهاتف نقال و أحيانا السجائر ،التي يرونها أساسية و تراها أسرهم ثانوية نتيجة ظروفها المادية المحدودة ، مما يجعلهم يتجهون نحو سوق العمل لإشباع تلك الحاجات

وهكذا فإن هذه النتائج تؤكد بأن تعرض المبحوثين للتسرب المدرسي أدخلهم في دوامة كان مفتاحها الوحيد حسب نظرهم سوق العمل .

الفصل الرابع : تحليل الفرضية الثالثة

يفتقد قاضي الأحداث دوره الحقوقي الفاعل بنص القانون للتدخل من أجل ضمان حماية أساسية لحقوق الأطفال خاصة حمايتهم من الاستغلال الاقتصادي

و ندرس فيها المحاور التالية:

جنس القضاة المبحوثين .

التخصص المهني للقضاة المبحوثين .

سنوات خبرة المبحوثين في القضاء عامة.

سنوات خبرة المبحوثين في قضاء الأحداث.

تعامل المبحوثين مع جمعيات الطفولة .

الجدول رقم(67): توزيع المبحوثين حسب الجنس و سبب إلغاء الأمر 72-03

سبب الإلغاء / الجنس	قديم لا يساير التغير الاجتماعي		لا أدري		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أنثى	05	62.5	03	37.5	08	100
ذكر	03	100	/	/	03	100
المجموع	08	72.73	03	27.27	11	100

يظهر من خلال الاتجاه العام للجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين صرحوا بأن سبب إلغاء الأمر 72-03 يرجع إلى كونه قديم لا يساير التغير الاجتماعي الحاصل ، حيث بلغت نسبتهم 72.73 % مقابل 27.27 % ممن صرحوا بأنهم لا يدرون سبب إلغائه.

وعند إدخال للجنس كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيره على تصريح المبحوثين ، نلاحظ أن هناك مواظبة تامة للاتجاه العام باختلاف جنس المبحوثين .

حيث وجدنا أن نسبة 62.5 % من المبحوثين الإناث صرحن بأن سبب إلغاء الأمر 72-03 يكمن في كونه قديم و لا يساير التغير الاجتماعي مقابل 37.5 % ممن صرحن بأنهن لا تدرين سبب الإلغاء.

في حين صرح كل المبحوثين الذكور بأن سبب إلغاء الأمر 72-03 راجع لكونه قديم .

تظهر هذه النتائج بأن أغلب المبحوثين اتفقوا على سبب إلغاء الأمر 72-03 و الذي يرجع لكونه قديم و لا يساير التغير الاجتماعي الحاصل و ما انجر عنه من مشاكل عصرية تختلف تماما عن ما كان في أوان صدور ذلك القانون ، وهذا أمر منطقي لا يتطلب معرفة متخصصة في مجال القانون ،فكيف لقانون صدر سنة 1972 أن يبقى ساري المفعول لأكثر من أربع عقود من الزمن خاصة و أنه يتعلق بحماية أضعف فئة سكانية ألا و هي فئة الأطفال و التي أصبحت عرضة لعديد من الانتهاكات التي لم تكن موجودة سابقا،بل أفرزتها عوامل التغير الاجتماعي على غرار الاستغلال الاقتصادي و الاختطاف و الاغتصاب ...إلخ .

أما بالنسبة للمبحوثات اللواتي صرحن بأنهن لا يدرين سبب إلغاء هذا القانون فذلك ليس لكونهن حقيقة لا تدرين سبب إلغائه بل لكونهن تخوفن من خلفية السؤال و بالتالي فضلن عدم الإجابة .

و عند حساب معامل الاقتران (معامل الاقتران =-1) تبين أن هناك اقتران عكسي كامل بين الجنس و وجهة نظر المبحوثين في سبب إلغاء الأمر 72-03 ،أي تصريحات الذكور تقترن بصفة عكسية مع تصريحات الإناث .

الجدول رقم (68) :توزيع المبحوثين حسب تخصصهم المهني و وجهة نظرهم في سبب إلغاء الأمر 72-03

سبب الإلغاء / تخصص القاضي	قديم لا يساير التغير الاجتماعي		لا أدري		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
قاضي تحقيق و قاضي أحداث في نفس الوقت	06	66.67	03	33.33	09	100
قاضي متخصص في الأحداث	02	100	/	/	02	100
المجموع	08	72.73	03	27.27	11	100

توضح النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن الاتجاه العام للجدول يقع في خانة المبحوثين الذين يرون بأن سبب إلغاء الأمر 72-03 هو لأنه قديم و لا يساير العصر والذين يمثلون نسبة 72.73 % من حجم العينة

وعند إدخال التخصص المهني للقاضي كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيره على تصريحات المبحوثين بشأن وجهات نظرهم فيما يخص سبب إلغاء الأمر 72-03 وجدنا مواظبة تامة للاتجاه العام حيث نلاحظ أن أكثر من نصف مجموع المبحوثين أي ما يعادل 66.67 % من المبحوثين الذين يعملون كقضاة تحقيق و كقضاة أحداث في نفس الوقت صرحوا بأن الأمر 72-03 ألغي لكونه قديم مقابل 33.33% ممن صرحوا بأنهم لا يدرون سبب الإلغاء .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين يعملون كقضاة متخصصين في الأحداث فكلهم صرحوا بأنه قديم لا يساير العصر وذلك بما نسبته 100 %.

تدل هذه النتائج بأن أغلب القضاة المبحوثين صرحوا بأن الأمر 72-03 قديم لا يساير العصر حيث كانت إجاباتهم متشابهة بالرغم من اختلاف تخصصهم المهني غير أن امتناع بعض القضاة المبحوثين الذين يمارسون مهامهم بصفة مختلطة كقضاة تحقيق و كقضاة أحداث في نفس الوقت فراجع لتخوفهم من أن تكون إجاباتهم غير صائبة لذلك فضلوا عدم الإجابة لكن بطريقة بينوا فيها لنا كأنهم يعلمون الإجابة إلا أن الأمر سري.

وهكذا فإن هذه النتائج تعكس واقع سلبي عن الفاعلين في المنظومة القانونية الجزائرية و الذين كان همهم الوحيد هو التعامل مع المشكل بحذق و مهارة لكن بعد وقوعه و هذا ما يحيد المجتمع الجزائري عن مسار التنمية ،حيث صرح لنا أحد القضاة المبحوثين بأن القاضي غير مكلف بلماذا وضع النص؟ ولكن بتطبيق النص ، و بالتالي هذا ما يفسر عدم تدخلهم لحل مشكل ممارسة الأطفال القاصرين سنا للنشاط الاقتصادي لأنهم يرون بأن الطفل بخير في سوق العمل

و عند حساب معامل الاقتران (معامل الاقتران =-1) تبين أن هناك اقتران عكسي كامل بين التخصص المهني و وجهة نظر المبحوثين في سبب إلغاء الأمر 72-03 ،أي تصريحات المبحوثين الذين يمارسون مهامهم كقضاة تحقيق و كقضاة أحداث في نفس الوقت تقترن بصفة عكسية مع تصريحات المبحوثين الذين يمارسون مهامهم بشكل متخصص في الأحداث .

الجدول رقم(69) : توزيع المبحوثين حسب سنوات خبرة المبحوثين في القضاء عامة و وجهة نظرهم في سبب إلغاء الأمر 72-03

سبب الإلغاء / سنوات الخبرة	قديم لا يساير التغير الاجتماعي		لا أدري		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 10 سنوات	05	71.43	02	28.57	07	100
10-20 سنة	01	50	01	50	02	100
20-30 سنة	02	100	/	/	02	100
المجموع	08	72.73	03	27.27	11	100

استنادا لما ورد في الجدول من معطيات نلاحظ أن الاتجاه العام يكمن في خانة المبحوثين الذين صرحوا بأن إلغاء الأمر 72-03 يعود لكونه قديم لا يساير العصر الحالي وذلك بنسبة 72.73 %مقابل27.7 %.

ولمعرفة مدى تأثير سنوات الخبرة في القضاء عامة على تصريحات المبحوثين بشأن وجهة نظرهم في سبب إلغاء الأمر 72-03 أدخلناه كمتغير مستقل فوجدنا مواظبة تامة للاتجاه العام، فمهما اختلفت عدد سنوات الخبرة إلا و أغلب المبحوثين يصرون على أن سبب الإلغاء يعود إلى كونه قديم لا يتناسب مع التغيرات الحاصلة إلا أن هناك تباين في النسب ،حيث وجدنا أن نسبة 71.43 %من المبحوثين الذين لا

تتجاوز خبرتهم المهنية في مجال القضاء عامة 10 سنوات صرحوا بأن سبب الإلغاء يعود لكونه قديم ،مقابل 28.57 % ممن صرحوا بأنهم لا يدرون سبب الإلغاء .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين تتراوح خبرتهم المهنية في مجال القضاء من 10 إلى20 سنة فجاءت تصريحاتهم مناصفة بين من يرون أن سبب الإلغاء هو القدم و بين من قالوا بأنهم لا يدرون سبب الإلغاء .

في حين صرح كل المبحوثين الذين تتراوح خبرتهم في مجال القضاء بين 20 و30 سنة بأن سبب الإلغاء الأمر يعود لقدمه .

يظهر من خلال هذه النتائج بأن أغلب القضاة المبحوثين باختلاف عدد السنوات التي قضوها في في مجال القضاء ، يرون بأن إلغاء الأمر 72-03 كان بسبب قدمه ، ذلك أنه صدر سنة 1972 و ، فظروف المجتمع الجزائري التقليدي التي كانت سائدة في سنة 1972 تختلف تماما عن ظروف المجتمع الجزائري الانتقالي الحالي ، فالعائلة في المجتمع التقليدي كانت لها سلطة الضبط الاجتماعي ،حيث كانت تنشئة الطفل مسؤولية ليس فقط جميع أفراد العائلة بل جميع أفراد القرية ، كما أن المجتمع كان متضامن لا يشعر الفقير فبه بالعوز، و كان محافظ ليس لديه مشاكل تتعلق بانحراف الأحداث كالتي يشهدها المجتمع الحالي الذي غابت فيه سلطة العائلة بعد أن تفككت الروابط القرابية و أصبحت المنفعة المادية هي أساس أغلب المعاملات الحياتية حتى بين أفراد الأسرة الواحدة ، فظهرت المشاكل وبرزت ظواهر غريبة عن قيم المجتمع الجزائري ،لذلك كان من المعيب أن يبقى قانون قديم سار المفعول في مجتمع تغير بشكل كبير.

لكن هذا الظاهر من الأمر وأما باطنه فهو مختلف ، ذلك أن القانون الجديد رقم 15-12 الذي حل محله لم يختلف بشكل كبير فقط احتوى بعض الإضافات كما فصل في بعض المواد التي كانت مختصرة ،و اختصر أخرى كانت مفصلة .

و بالتالي هذا يؤكد عدم اهتمام القضاة المبحوثين بمعرفة دقائق الأمور فيما يخص مجال تخصصهم وهذا ما يفسر إجاباتهم التي اتسمت بالسطحية و الارتجالية وهذا ما يجعلنا نتوقع بأن معاناة الطفل المستغل اقتصاديا سوف تتواصل .

و عند حساب معامل الارتباط لامدا (معامل لامدا =0) تبين أنه لا يوجد ارتباط بين عدد سنوات خبرة القضاة المبحوثين في القضاء عامة و وجهة نظرهم في سبب إلغاء الأمر 72-03 ،أي لم تنعكس الخبرة على التصريحات .

الجدول رقم(70) : توزيع المبحوثين حسب سنوات خبرتهم في قضاء الأحداث و وجهة نظرهم في سبب إلغاء الأمر 72 -03

سبب الإلغاء / سنوات الخبرة	قديم لا يساير التغير الاجتماعي		لا أدري		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 10 سنوات	06	66.67	03	33.33	09	100
10-20 سنة	02	100	/	/	02	100
المجموع	08	72.73	03	27.27	11	100

توضح النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن الاتجاه العام للجدول يقع في خانة المبحوثين الذين يرون بأن سبب إلغاء الأمر 72-03 هو لأنه قديم و لا يساير العصر والذين يمثلون نسبة 72.73 % من حجم العينة .

وعند إدخال سنوات الخبرة المهنية في قضاء الأحداث كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيره على تصريحات المبحوثين بشأن وجهات نظرهم فيما يخص سبب إلغاء الأمر 72-03 وجدنا مواظبة تامة للاتجاه العام حيث نلاحظ أن أكثر من نصف مجموع المبحوثين أي ما يعادل 66.67 % من المبحوثين الذين لا تتجاوز خبرتهم المهنية في قضاء الأحداث 10 سنوات ، صرحوا بأن الأمر 72-03 ألغي لكونه قديم مقابل 33.33% ممن صرحوا بأنهم لا يدرون سبب الإلغاء .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين تمتد خبرتهم المهنية في قضاء الأحداث من 10 إلى 20 سنة فكلهم صرحوا بأنه قديم لا يساير العصر وذلك بما نسبته 100 %.

نلاحظ من هذه النتائج أنه كلما زادت سنوات الخبرة في قضاء الأحداث كلما زادت بذلك نسبة المبحوثين الذين قالوا بأن سبب إلغاء الأمر 72-03 يعود إلى كونه قديم لا يساير التغير الاجتماعي الحاصل، غير أن هذا الجواب سطحي ويفتقد للدقة الدالة على التخصص في مجال قضاء الأحداث ذلك أن هذا الأمر لم تلغى كل المواد الواردة فيه بل تم تعديل معظمها سواء من حيث المبنى أو من حيث المعنى، غير أن أغلب المبحوثين اكتفوا بالقول بأنه قديم وهذا الكلام غير منتظر من أهل الاختصاص فهو كلام عامي بسيط لا يعكس عمق الثقافة القانونية .

فيكفي أن نرى أنه صدر سنة 1972 لنحكم عليه بالقدم، وهو ما يعكس إما قلة الاطلاع و إما كثرة الانشغال.

الجدول رقم (71) : توزيع المبحوثين حسب الجنس ووجهة نظرهم في الفرق بين مصطلحي الخطر و الخطر المعنوي

سبب الإلغاء / الجنس	نفس المعنى		معنى أشمل		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أنثى	06	75	02	25	08	100
ذكر	/	/	03	100	03	100
المجموع	06	54.55	05	45.45	11	100

نلاحظ من معطيات هذا الجدول أن الاتجاه العام للجدول يقع في خانة المبحوثين الذين صرحوا بأن مصطلحي الخطر و الخطر المعنوي لهما نفس المعنى حيث قدرت نسبتهم 54.55 % مقابل 45.45 % ممن صرحوا بأن مصطلح الخطر أشمل من مصطلح الخطر المعنوي .

وعند إدخالنا للجنس كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيره على تصريحات المبحوثين ،نلاحظ بأن :

نسبة 75 % من المبحوثين الإناث صرحن بأن المصطلحين لهما نفس المعنى مقابل 25 % ممن صرحن بأن مصطلح الخطر أشمل معنا من مصطلح الخطر المعنوي .

في حين صرح كل المبحوثين الذكور بأن مصطلح الخطر أشمل معنا من مصطلح الخطر المعنوي حيث بلغت نسبتهم 100% .

يتضح من خلال هذه النتائج بأن أغلب أفراد العينة الإناث لا يفهمن معاني المصطلحات التي استعملها المشرع الجزائري في قانون الطفولة بالرغم من أنها معان بسيطة و متداولة في مجال القانون ،ذلك أنهن أجبن بأسلوب ارتجالي و اعتبرن أن المصطلحين لهما نفس المعنى و هذا (أنظر الجانب النظري للدراسة)

وهكذا فإن جهل المعنى الحقيقي للمصطلحات القانونية من قبل القائمين على تطبيق تلك القوانين يحدث خللا في مجال التطبيق وهو ما ينعكس سلبا على مصداقية المبحوثات في الميدان .

وهكذا فإن هذه النتائج تدل على أن أغلب القضاة المبحوثين لا يدركون معاني المصطلحات الأساسية في قانون الطفل فكيف لهم أن يؤمنوا له الحماية.

الجدول رقم (72):توزيع المبحوثين حسب تخصصهم المهني و ووجهة نظرهم في الفرق بين مصطلحي الخطر و الخطر المعنوي

الفرق / التخصص	نفس المعنى		معنى أشمل		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
قاضي تحقيق و قاضي أحداث في نفس الوقت	05	55.56	04	44.44	09	100
قاضي متخصص في الأحداث	01	50	01	50	02	100
المجموع	06	54.55	05	45.45	11	100

نلاحظ من هذا الجدول أن الاتجاه العام يقع في خانة المبحوثين الذين يرون بأن مصطلحي الخطر و الخطر المعنوي لهما نفس المعنى وذلك بما نسبته 54.55% ، تليها نسبة 45.45% ممن يرون بأن مصطلح الخطر أشمل معنا من مصطلح الخطر المعنوي .

وعندما أدخلنا التخصص المهني للقاضي كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيره على أراء المبحوثين بشأن الفرق بين مصطلحي الخطر و الخطر المعنوي وجدنا مواظبة للاتجاه العام ،حيث تحصلنا على النتائج التالية :

55.56 % من المبحوثين الذين يعملون كقضاة تحقيق و كقضاة أحداث في نفس الوقت يرون بأن المصطلحين لهما نفس المعنى مقابل 44.44 % ممن يرون بأن مصطلح الخطر أشمل معنا من مصطلح الخطر المعنوي .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين يعملون بشكل متخصص في قضاء الأحداث فجاءت أراؤهم مناصفة بين من يرون أن المصطلحين لهما نفس المعنى وبين من يرون بأن مصطلح الخطر أشمل معنا من مصطلح الخطر المعنوي أي ما يعادل 50 %.

و عند حساب معامل الاقتران (معامل الاقتران =0.11) تبين أنه يوجد ارتباط ضعيف جدا بين التخصص المهني للقضاة المبحوثين و وجهة نظرهم في الفرق بين مصطلحي الخطر و الخطر المعنوي ،أي لم ينعكس التخصص المهني للقضاة على تصريحاتهم ،فإجابات المبحوثين كانت عشوائية و غير قانونية .

الجدول رقم(73) : توزيع المبحوثين حسب سنوات خبرتهم في القضاء عامة و وجهة نظرهم في الفرق بين مصطلحي الخطر و الخطر المعنوي

الفرق	نفس المعنى		معنى أشمل		المجموع	
سنوات الخبرة في القضاء عامة	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 10 سنوات	05	71.43	02	28.57	07	100
10-20 سنة	01	50	01	50	02	100
20-30 سنة	/	/	02	100	02	100
المجموع	06	54.55	05	45.45	11	100

نلاحظ أن الاتجاه العام للجدول أعلاه يتمركز في خانة المبحوثين الذين قالوا بأن مصطلحي الخطر و الخطر المعنوي لهما نفس المعنى و ذلك بما نسبته 54.55 % . و لاختبار تصريحات المبحوثين أدخلنا سنوات الخبرة في القضاء عامة كمتغير مستقل فوجدنا النتائج التالية :

71.43 % من المبحوثين الذين لم تتجاوز خبرتهم المهنية 10 سنوات قالوا بأن المصطلحين لهما نفس المعنى مقابل 28.57 % ممن قالوا بأن مصطلح الخطر أشمل من مصطلح الخطر المعنوي .

في حين جاءت تصريحات المبحوثين الذين تتراح خبرتهم المهنية بين 10 إلى 20 سنة مناصفة بين قالوا بأن المصطلحين لهما نفس المعنى وبين من قالوا بأن مصطلح الخطر أشمل من مصطلح الخطر المعنوي

يتجلى من خلال هذه القراءة الإحصائية أنه كلما قل عدد سنوات الخبرة في مجال القضاء كلما ارتفعت نسبة المبحوثين الذين يرون بأن مصطلحي الخطر و الخطر المعنوي لهما نفس المعنى ،و كلما ارتفعت سنوات الخبرة في مجال القضاء كلما ارتفعت بذلك نسبة المبحوثين الذين يرون بأن مصطلح الخطر أشمل من حيث المعنى من مصطلح الخطر المعنوي .

تظهر هذه النتائج بأنه كلما زاد عدد سنوات الخبرة المهنية للمبحوثين في مجال القضاء كلما كانت إجابتهم عن السؤال صائبة والعكس صحيح أي كلما قل عدد سنوات خبرتهم كلما كانت إجابتهم خاطئة .

و عند حساب معامل الارتباط لامدا (معامل لامدا =0.4) تبين أنه يوجد ارتباط طردي ضعيف بين بين عدد سنوات خبرة القضاة المبحوثين في القضاء عامة و وجهة نظرهم في الفرق بين مصطلحي الخطر و الخطر المعنوي ،أي لم تنعكس الخبرة على التصريحات .

تؤكد هذه النتائج بأن أغلب المبحوثين لا يفقهون معاني المصطلحات الواردة في نصوص المواد القانونية بالرغم من بساطة معانيها و بالتالي هذا يدل على ضعف مستوى تكوينهم إذ لا يعقل أن لا يدرك القاضي الفرق بين الخطر و الخطر المعنوي و بالتالي كل هذا يفسر عدم حرصهم على حماية الطفل القاصر من النشاط الاقتصادي.

الجدول رقم(74) : توزيع المبحوثين حسب سنوات خبرتهم في قضاء الأحداث و وجهة نظرهم في الفرق بين مصطلحي الخطر و الخطر المعنوي

الفرق / سنوات الخبرة	التربية تتم في الأسرة و الأخلاق تشمل المجتمع ككل		نفس المعنى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 10 سنوات	06	66.67	03	33.33	09	100
20-10 سنة	/	/	02	100	02	100
المجموع	06	54.55	05	45.45	11	100

من خلال البيانات الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن الاتجاه العام للجدول يتمركز في خانة المبحوثين الذين صرحوا بأن الفرق بين مصطلحي التربية و الأخلاق يكمن في أن التربية تتم في الأسرة و الأخلاق تشمل المجتمع ككل حيث يمثلون نسبة 54.55 % مقابل 45.45 % ممن قالوا بأن المصطلحين لهما نفس المعنى .

و عندما أدخلنا سنوات الخبرة في قضاء الأحداث كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيره على تصريحاتهم بشأن الفرق بين مصطلحي الخطر و الخطر المعنوي وجدنا أن 66.67 % من المبحوثين الذين لم تتجاوز خبرتهم المهنية في قضاء الأحداث 10 سنوات صرحوا بأن مصطلحي الخطر و الخطر المعنوي لهما نفس المعنى

مقابل 33.33 % ممن صرحوا بأن مصطلح الخطر أشمل من مصطلح الخطر المعنوي.

أما المبحوثين الذين تتراوح خبرتهم المهنية بين 10 إلى 20 سنة في قضاء الأحداث فقط فكلهم صرحوا بأن مصطلح الخطر أشمل من مصطلح الخطر المعنوي.

نلاحظ بأن أغلب المبحوثين الذين لم تتجاوز خبرتهم المهنية في قضاء الأحداث 10 سنوات صرحوا بأن مصطلحي الخطر و الخطر المعنوي يحملان المعنى ذاته ،وبالتالي هذا يدل على ضعف الرصيد اللغوي في الجانب القانوني لهؤلاء المبحوثين وربما قد يرجع هذا الضعف إلى نقص الخبرة في قضاء الأحداث .

وعند حساب معامل الارتباط لامدا وجدنا (معامل لامدا = 0.4) و بالتالي هذا يدل على أن هناك ارتباط طردي متوسط بين سنوات الخبرة في قضاء الأحداث و وجهة نظر المبحوثين في الفرق بين مصطلحي الخطر و الخطر المعنوي .

الجدول رقم (75) : توزيع المبحوثين حسب الجنس و وجهة نظرهم في الفرق بين مصطلحي التربية والأخلاق

الفرق / الجنس	التربية تتم في الأسرة و الأخلاق تشمل المجتمع ككل		نفس المعنى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أنثى	06	75	02	25	08	100
ذكر	/	/	03	100	03	100
المجموع	06	54.55	05	45.45	11	100

تظهر نتائج الجدول أعلاه أن الاتجاه العام لإجابات المبحوثين فيما يخص وجهة نظرهم حول الفرق بين مصطلحي التربية و الأخلاق يقع في خانة الذين قالوا بأن التربية تتم في الأسرة و الأخلاق تشمل المجتمع ككل ، حيث بلغت نسبتهم 54.55 % ، أما بالنسبة للذين قالوا بأن المصطلحين لهما نفس المعنى فبلغت نسبتهم 45.45 %.

ولمعرفة مدى تأثير متغير الجنس على أقوال القضاة المبحوثين أدخلناه كمتغير مستقل فوجدنا أن نسبة 75% من أفراد العينة الإناث قلن بأن التربية تتم في الأسرة و الأخلاق تشمل المجتمع ككل ، مقابل 25 % ممن قلن بأن المصطلحين لهما نفس المعنى

، بينما وجدنا بأن نسبة 100% من المبحوثين الذكور قالوا بأن المصطلحين لهما نفس المعنى .

تظهر نتائج هذا الجدول أن كل أفراد العينة سواءا الإناث أم الذكور يجهلون المعنى الاصطلاحي للمفاهيم التي أدرجها المشرع الجزائري وهو ما يؤكده معامل الاقتران (معامل الاقتران = +1) حيث يبن أن هناك ارتباط قوي بين الجنس و وجهة نظر المبحوثين بشأن الفرق بين مصطلحي التربية و الأخلاق ، أي كل من المبحوثين الذكور و الإناث لا يدركون المعنى .

وتبين هذه النتائج مدى بعد القضاة المبحوثين عن روح النص القانوني ، فبالرغم من كونهم لا يفقهون التفسير الصحيح للمصطلحين غير أنهم ارتجلوا و تطاولوا على هوية المصطلح بشرح مفرط و فلسفي ، لكنه غير صائب لا من حيث المعنى اللغوي و لا من حيث المعنى القانوني،حيث صرح أغلبهم بأن تربية الفرد تتم في الأسرة وعندما تتم بشكل سليم فإن ذلك الفرد سوف يمتلك أخلاقا يعيش بها في المجتمع و هكذا فإن الأخلاق تشمل المجتمع ككل ، ،و أما الفئة الثانية فكانت أكثر ذكاءا و تجنبت عناء الوقوع في حرج الشرح ، و صرحت بأنه لا يوجد فرق بين المصطلحين فهما يختلفان في المبنى و المعنى واحد حسب تصريح أحد القضاة المبحوثين.

فمصطلح التربية يقصد به المشرع التعليم ، ومصطلح الأخلاق يقصد به القيم

و هكذا فإن هذه النتائج تبين بأن القضاة المبحوثين بالرغم من أنهم لا يملكون الفهم الكافي أو بالأحرى يجهلون نص المادة و معناها ،إلا أنهم أظهروا العكس و حاولوا قدر المستطاع أن يخلقوا شرحا من تصورهم الخاص دون أن يرف لهم جفن ، كما تثبت هذه النتائج أنهم غير مطلعين على نص القانون أصلا و بالتالي هذا من ضمن

الأسباب التي تجعلهم غير فاعلين بنص القانون من أجل ضمان حماية أساسية للأطفال الممارسين للنشاط الاقتصادي ففاقد الشيء لا يعطيه.

الجدول رقم (76) :توزيع المبحوثين حسب تخصصهم المهني و ووجهة نظرهم في الفرق بين مصطلحي التربية و الأخلاق

الفرق	التربية تتم في الأسرة و الأخلاق تشمل المجتمع ككل		نفس المعنى		المجموع	
التخصص	ك	%	ك	%	ك	%
قاضي تحقيق و قاضي أحداث في نفس الوقت	06	66.67	03	33.33	09	100
قاضي متخصص في الأحداث	/	/	02	100	02	100
المجموع	06	54.55	05	45.45	11	100

من خلال القراءة الإحصائية لهذا الجدول نلاحظ أن الاتجاه العام للجدول يتمركز في خانة المبحوثين الذين صرحوا بأن الفرق بين مصطلحي التربية و الأخلاق يكمن في

أن التربية تتم في الأسرة و الأخلاق تشمل المجتمع ككل حيث يمثلون نسبة 54.55 % مقابل 45.45 % ممن قالوا بأن المصطلحين لهما نفس المعنى .

و عندما أدخلنا التخصص المهني للقضاة المبحوثين كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيره على تصريحاتهم بشأن الفرق بين مصطلحي التربية و الأخلاق وجدنا أن نسبة 66.67 % من المبحوثين الذين يمارسون مهامهم كقاضي تحقيق و قاضي أحداث في نفس الوقت صرحوا بأن التربية تتم في الأسرة و الأخلاق تشمل المجتمع ككل مقابل 33.33 % صرحوا بأن المصطلحين لهما نفس المعنى .

أما المبحوثين الذين يمارسون مهامهم كقضاة أحداث فقط فكلهم صرحوا بأن المصطلحين لهما نفس المعنى

من هذا الجدول نلاحظ أن كل القضاة المبحوثين سواء كانوا يمارسون مهامهم بشكل متخصص أو بشكل عام كانت وجهات نظرهم حول الفرق بين مصطلحي التربية و الأخلاق بعيدة جدا عن المعنى الذي خص به المشرع هذين المصطلحين حيث قصد بمصطلح التربية التعليم وقصد بمصطلح الأخلاق القيم .

وهو ما يؤكده معامل الارتباط لامدا (معامل لامدا =0) حيث تبين أنه لا يوجد أي ارتباط بين التخصص المهني للقضاة المبحوثين و وجهة نظرهم في الفرق بين مصطلحي التربية و الأخلاق ،أي لم تنعكس الخبرة على التصريحات .

و بالتالي هذا يؤكد حقيقة هامة مفادها أن القضاة المبحوثين لا يكترثون بما جاء في نصوص المواد القانونية لأنهم ببساطة لا يعملون بها و ليس لديهم ذلك الحماس الإنساني لممارستها و السعي لتحسين سلبياتها ،خاصة و أن المشرع الجزائري دعا إلى تقديم ملاحظات المهتمين من أجل تعديل النقائص الواردة في تلك النصوص .

وبالتالي هذا إما يدل على عدم حرص القضاة المبحوثين على تطبيق النصوص القانونية التي تحمي الطفل الذي يكون في حالة خطر وخضوعهم للعادات و التقاليد أكثر من خضوعهم للتشريع الجزائري و اكتفائهم بأداء دور المعاقب لا المصلح.

و إما يدل على أن القضاة يدركون بأن ما جاء في نصوص المواد القانونية من حرص على حماية الطفولة بشكل عام و الطفولة التي تعيش في ظروف صعبة بشكل خاص ما هو إلا إجراءات شكلية مبالغ فيها و حبر على ورق لا يمكنهم تطبيقه على الواقع الاجتماعي الجزائري .

وبالتالي هذا ما يفسر انتشار النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين على مرأى من كل أفراد المجتمع والقضاة من بينهم حيث صرح لنا أحد قضاة الأحداث أنه شاهد بنتا في قمة الخطر ، تبيع الخبز على حافة الطريق السريع وترتدي فستانا ورديا كأنها عروس، وكأنه غير مسؤول عن حمايتها من هذا الخطر .

الجدول رقم(77) : توزيع المبحوثين حسب سنوات خبرتهم في القضاء عامة و وجهة نظرهم في الفرق بين مصطلحي التربية و الأخلاق

الفرق / الخبرة في القضاء عامة	التربية تتم في الأسرة و الأخلاق تشمل المجتمع ككل		نفس المعنى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 10 سنوات	04	57.14	03	42.86	07	100
20-10 سنة	01	50	01	50	02	100
30-20 سنة	01	50	01	50	02	100
المجموع	06	54.55	05	45.45	11	100

من خلال النسب المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ أن الاتجاه العام يتمركز في خانة المبحوثين الذين صرحوا بأن الفرق بين مصطلحي التربية و الأخلاق يكمن في أن التربية تتم في الأسرة و الأخلاق تشمل المجتمع ككل حيث يمثلون نسبة 54.55 % مقابل 45.45 % ممن قالوا بأن المصطلحين لهما نفس المعنى .

و عندما أدخلنا عدد سنوات خبرة المبحوثين في القضاء عامة كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيره على تصريحاتهم بشأن الفرق بين مصطلحي التربية و الأخلاق وجدنا أن 57.14% من المبحوثين الذين لا تتجاوز خبرتهم المهنية في القضاء

عامة 10 سنوات أجابوا بأن التربية تتم في الأسرة و الأخلاق تشمل المجتمع ككل مقابل 42.86 % أجابوا بأن المصطلحين لهما نفس المعنى .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين كان عدد سنوات خبرتهم في القضاء عامة يتراوح بين 10 إلى 20 سنة أو يتراوح بين 20إلى 30 سنة فجاءت إجاباتهم متكافئة بين من يرون بأن التربية تتم في الأسرة و الأخلاق تشمل المجتمع ككل و بين من أجابوا بأن المصطلحين لهما نفس المعنى .

من هذا الجدول نلاحظ كذلك أنه كلما قل عدد سنوات الخبرة في مجال القضاء كلما كانت إجابة المبحوثين بشأن الفرق بين مصطلحي التربية و الأخلاق ليست غير صائبة فحسب بل مبهمة ، ذلك أن أغلب المبحوثين باختلاف عدد سنوات خبرتهم لم يتمكنوا من تحديد المعنى الصائب الذي قصده المشرع الجزائري .

حيث قصد المشرع بمصطلح التربية التعليم وقصد بمصطلح الأخلاق القيم بينما كانت إجابات أغلب المبحوثين فارغة المحتوى إذ لا تبت لا للغة العربية و لا للغة القانونية بصلة إذ أجاب معظم المبحوثين بأن التربية تتم في الأسرة و الأخلاق تشمل المجتمع ككل .

و عند حساب معامل الارتباط لامدا (معامل لامدا =0) تبين أنه لا يوجد أي ارتباط بين عدد سنوات خبرة القضاة المبحوثين في القضاء عامة و وجهة نظرهم في الفرق بين مصطلحي التربية و الأخلاق ،أي لم تنعكس الخبرة على التصريحات .

و بالتالي كل هذا يجعلنا نتأكد من أن القضاة المبحوثين لم يطلعوا على نصوص تلك المواد و لم يبذلوا أي جهد لفهمها فكيف لهم أن يطبقوها ، و بالتالي هذا ما يفسر انتشار النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين في مختلف الأماكن العمومية دون أن يكترث لوجودهم أحد ، و الجدول الموالي يوضح ذلك .

الجدول رقم(78) : توزيع المبحوثين حسب الجنس و وجهة نظرهم في جديد قانون الطفولة رقم 15-12

جديد القانون / الجنس	مسايرة القوانين الدولية		توسيع مجال الحماية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أنثى	03	37.5	05	62.5	08	100
ذكر	03	100	/	/	03	100
المجموع	06	54.55	05	45.45	11	100

بناءا على ما ورد من معطيات إحصائية في هذا الجدول نلاحظ أن الاتجاه العام للجدول يتجه نحو المبحوثين الذين يرون بأن قانون الطفولة رقم 15-12 لم يأت بالجديد بل جاء فقط لمسايرة القوانين الدولية حيث بلغت نسبتهم نسبة 54.55 % . وعندما أدخلنا المتغير المستقل المتمثل في جنس المبحوثين لمعرفة مدى تأثيره على تصريحاتهم وجدنا أن100 % من المبحوثين الذكور صرحوا بأن قانون الطفولة الجديد جاء لمسايرة القوانين الدولية فقط .

كما وجدنا بأن نسبة 62.5 % من المبحوثين الإناث صرحن بأنه – قانون الطفولة الجديد – جاء ليوسع مجال حماية الطفل .

تبين هذه النتائج أن أغلب القضاة المبحوثين الذكور صرحوا بأن القانون رقم 15-12 الخاص بحماية الطفل جاء فقط مسايرة للقوانين و الاتفاقيات الدولية التي وافقت عليها الجزائر ، و بالتالي فإن هذا يدل على أن المبحوثين الذكور أكثر صراحة من

الإناث ، كما تؤكد هذه النتائج بأن هذا القانون مستورد وليس مشروع مجتمع اقتضته الظروف الراهنة للطفل الجزائري.

وهذا ما تؤكده نتيجة معامل الاقتران (معامل الاقتران =-1) أي أن هناك اقتران عكسي كامل بين الجنس و وجهة نظر المبحوثين في ما يتعلق بالجديد الذي جاء به قانون الطفولة الجديد أي تصريحات الإناث كانت معاكسة لتصريحات الذكور

الجدول رقم (79):توزيع المبحوثين حسب تخصصهم المهني و ووجهة نظرهم في جديد قانون الطفولة رقم 15-12

جديد القانون / تخصص القاضي	مسايرة القوانين الدولية		توسيع مجال حماية الطفل		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
قاضي تحقيق و قاضي أحداث في نفس الوقت	05	55.56	04	44.44	09	100
قاضي أحداث	01	50	01	50	02	100
المجموع	**06**	**54.55**	**05**	**45.45**	**11**	**100**

يظهر من خلال الاتجاه العام لنتائج الجدول أعلاه أن أكثر من نصف مجموع المبحوثين يرون بأن قانون الطفولة الجديد رقم 15-12 جاء لمسايرة القوانين الدولية و ذلك بما نسبته 54.56 %،مقابل 45.45 % ممن يرون بأنه جاء لتوسيع مجال حماية الطفل .

وعندما اختبرنا وجهات نظر القضاة المبحوثين بشأن الجديد الذي جاء به قانون الطفولة الصادر سنة 2015 بنفس المتغير السابق المتمثل في التخصص المهني للقاضي لمعرفة إذا ما كان لهذا الأخير تأثير على آرائهم ، تحصلنا على النتائج التالية:

55.56% من المبحوثين الذين يمارسون مهامهم بشكل مزدوج كقضاة تحقيق و قضاة أحداث يرون بأن قانون الطفولة الجديد جاء فقط لمسايرة القوانين الدولية مقابل 44.44 % يرون بأنه جاء لتوسيع مجال الحماية

أما بالنسبة للمبحوثين الذين يمارسون مهامهم بشكل متخصص في قضاء الأحداث فجاءت آراؤهم مناصفة بين من يرون بأن القانون الجديد لم يأت بأي جديد بل جاء فقط ليساير القوانين الدولية و بين من يرون بأنه وسع محال حماية الطفل .

و عند حساب معامل الاقتران (معامل الاقتران =0.2) تبين أن هناك ارتباط طردي ضعيف للغاية بين التخصص المهني للمبحوثين و وجهة نظرهم بشأن وجهة نظرهم في الجديد الذي جاء به القانون رقم 15-12 .

إضافة إلى أن أهم ما نلاحظه من هذه القراءة الإحصائية أنه لم يكن هناك فرق كبير في تصريحات المبحوثين بشأن الجديد الذي جاء به قانون الطفولة الجديد الذي صدر سنة 2015 ،سواء كانوا متخصصين في قضاء الأحداث أو يزاوجون بين قضاء الأحداث و قضاء البالغين ،حيث يرى بعضهم أنه جاء لمسايرة القوانين الدولية التي صادقت عليها الجزائر التي ترمي إلى ترقية حقوق الطفل وحمايته من كل أنواع

الخطر و بالتالي هذا ما يفسر عدم اهتمام القضاة المبحوثين بمحتوى نصوص المواد الواردة في قانون الطفولة الجديد إذ يرون أنهم غير مطالبين بتنفيذها لأنها لا تتوائم و التركيبة الاجتماعية الجزائرية ،كما أنها لا تتوائم و الإمكانات المادية التي تمتلكها .

أما بالنسبة للقضاة المبحوثين الذين يرون بأن قانون الطفولة جاء لتوسيع مجال حماية الطفل حيث يحميه حتى من أسرته فهذا مجرد رأي شخصي مبالغ فيه خاصة و أن هذا القانون أثار الكثير من الجدل بخصوص محتواه لأنه لم يأت بالجديد الذي كان منتظرا منه ،إضافة إلى أن أغلب المواد الواردة فيه كانت موجودة في الأمر 72-03 فقط هناك تغييرات في الصياغة اللغوية فمثلا في القانون القديم أي الأمر 72-03 كان مصطلح الحدث بينما تخلى المشرع الجزائري عن هذا المصطلح و استبدله بمصطلح الطفل حتى يتوافق مع ما شرعه نظيره الفرنسي ،كما أن هذا القانون لو كان حقيقة يهدف إلى توفير تلك الحماية المثالية التي نصت عليها مختلف المواد التي تضمنها لما كان الطفل القاصر يعاني متاعب ممارسته للنشاط الاقتصادي قبل أوانه و على مرأى الجميع دون أن يتدخل أي أحد لحمايته و بالتالي هذا ما يؤكد بأن القانون 15-12 حقيقة جاء لاهتمام الجزائر بمسايرة القوانين الدولية التي التزمت بها بشأن القضاء على النشاط الاقتصادي للأطفال و ليس لاهتمامها بحماية الطفل من كل أنواع الخطر بصفة عامة ومن الاستغلال الاقتصادي بصفة خاصة ،وهذا ماتؤكده نتائج الجدول الموالي .

الجدول رقم(80) : توزيع المبحوثين حسب سنوات خبرتهم في القضاء عامة و وجهة نظرهم في جديد قانون الطفولة رقم 15-12

جديد القانون / سنوات الخبرة في القضاء عامة	مسايرة القوانين الدولية		توسيع الحماية	مجال	المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 10 سنوات	03	42.86	04	57.14	07	100
10-20 سنة	02	100	/	/	02	100
20-30 سنة	01	50	01	50	02	100
المجموع	06	54.45	05	45.45	11	100

نلاحظ من هذا الجدول أن اتجاهه العام يقع في خانة المبحوثين الذين يرون بأن قانون الطفولة رقم 15 -12 جاء فقط لمسايرة القوانين الدولية وذلك بما نسبته 54.45 % .

ولمعرفة مدى تأثير سنوات الخبرة في القضاء عامة على وجهات نظر المبحوثين في ما يخص الجديد الذي جاء به قانون الطفولة الجديد الذي صدر سنة 2015 أدخلناه كمتغير مستقل ،فتحصلنا على النتائج التالية :

42.86 % من المبحوثين الذين تقل خبرتهم في القضاء عامة عن 10 سنوات يرون بأن القانون جاء فقط لمسايرة القوانين الدولية مقابل 57.14 % ممن يرون بأنه وسع مجال الحماية .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين تتراوح خبرتهم المهنية في القضاء عامة بين 10 و 20 سنة فكلهم أجمعوا على أن القانون الجديد جاء فقط لمسايرة القوانين الدولية

بينما جاءت أراء المبحوثين الذين تتراوح خبرتهم في مجال القضاء عامة مناصفة بين من يرون بأن القانون جاء فقط لمسايرة القوانين الدولية و بين من يرون بأنه وسع مجال الحماية .

يتجلى من خلال هذه القراءة الإحصائية أنه كلما تجاوزت الخبرة المهنية للمبحوثين في مجال القضاء عامة 10 سنوات كلما كانت نسبة الذين يرون بأن قانون الطفولة الجديد جاء لمسايرة القوانين الدولية مرتفعة ،و كلما قلت الخبرة المهنية للمبحوثين عن 10 سنوات كلما كانت نسبة الذين يرون بأن القانون الجديد جاء لتوسيع مجال الحماية مرتفعة .

تعكس هذه النتائج بأن القضاة الذين لديهم خبرة كبيرة في مجال القضاء أكثر وعيا و صراحة من غيرهم ،ذلك أنهم لم يتخوفوا منا لأنهم يعلمون بأن تقديم معلومات صادقة أمر هام في البحث العلمي ،بينما كانت إجابات المبحوثين الأقل خبرة أكثر تحفظا و أقل موضوعية ،حيث كانوا يحرصون على الدفاع عن القانون الجديد إذ قالت لنا إحدى المبحوثات بأن الطفل المنحرف اليوم لما يتم إحضاره إلى المحكمة ، أصبحوا ينعتونه بابن القاضي فهو لا ينقصه أي شيء ، و قالت أخرى أن القانون الجديد مكسب هام للطفل الجزائري (كلام سطحي ليس له ما يترجمه على ملمح الواقع المجتمعي).

وهكذا فإن القضاة المبحوثين ذووا الخبرة الكبيرة هم الأقرب للصواب من غيرهم ،ذلك أنهم قالوا بأن قانون حماية الطفولة الجديد جاء فقط لمسايرة القوانين الدولية ،و بالتالي هذا ما يفسر عدم تدخل القضاة لحماية الطفل القاصر سنا من ممارسة النشاط الاقتصادي بالرغم من كون المشرع خولهم إمكانية التدخل التلقائي لحماية الطفل القاصر من الاستغلال الاقتصادي.

الجدول رقم (81): توزيع المبحوثين حسب سنوات خبرتهم في قضاء الأحداث و وجهة نظرهم في جديد قانون الطفولة رقم 15-12

جديد القانون / سنوات الخبرة في قضاء الأحداث	مسايرة القوانين الدولية		توسيع مجال الحماية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 10 سنوات	04	44.44	05	55.56	09	100
10-20 سنة	02	100	/	/	02	100
المجموع	06	54.55	05	45.45	11	100

بناءا على ما ورد من معطيات في هذا الجدول نلاحظ أن اتجاهه العام يقع في خانة المبحوثين الذين يرون بأن قانون الطفولة رقم 15-12 لم يأت بالجديد بل جاء فقط لمسايرة القوانين الدولية حيث بلغت نسبتهم 54.55 % .

وعندما أدخلنا المتغير المستقل المتمثل في سنوات الخبرة في قضاء الأحداث لمعرفة مدى تأثيره على تصريحات المبحوثين وجدنا أن44.44 % من المبحوثين الذين تقل خبرتهم في قضاء الأحداث عن 10 سنوات صرحوا بأن قانون الطفولة الجديد جاء لمسايرة القوانين الدولية فقط مقابل 55.56 % ممن صرحوا بأن

- قانون الطفولة الجديد - جاء ليوسع مجال حماية الطفل .

بينما أجمع كل المبحوثين الذين تتراوح خبرتهم في مجال قضاء الأحداث من 10 إلى 20 سنة بأن القانون جاء لمسايرة القوانين الدولية فقط .

و عند حساب معامل الارتباط لامدا (معامل لامدا =0.2) تبين أنه يوجد ارتباط طردي ضعيف بين عدد سنوات خبرة القضاة المبحوثين في قضاء الأحداث و وجهة نظرهم في الجديد الذي جاء به القانون 15-12 ،أي لم تنعكس الخبرة على التصريحات .

تؤكد هذه النتائج بأن قانون الطفولة الجديد الذي صدر سنة 2015 ،لم يأت لحل مشاكل الطفل الجزائري خاصة في ما يتعلق باستغلاله اقتصاديا ،بل جاء فقط وفاءا للالتزامات الدولية المتعلقة بترقية حقوق الطفل ،وبالتالي هذا ما أوقع القضاة المبحوثين خاصة ذوي الخبرة الكبيرة في مجال قضاء الأحداث في حرج ، لكون أنهم يدركون بأن محتوى المواد الواردة فيه مثالي لا يتناسب و واقع المجتمع الجزائري،حيث نجد مثلا أن القانون ينص على أن تواجد الطفل في بيئة تعرض صحته أو أخلاقه أو تربيته أو أمنه أو مستقبله للخطر، يعتبر حالة خطر يجب التدخل فيها لإنقاذ الطفل حتى و إن تطلب الأمر أخذ الطفل من أسرته ،غير أن البيئة التي يمارس فيها الطفل القاصر نشاطه الاقتصادي تتوفر على كل هذه المواصفات ، التي توجب التدخل من أجل إنقاذ الطفل ، إلا أن ذلك لم يتم ، وبالتالي كل هذا يجعلنا نستنتج بأن القانون مستورد و الجدول الموالي يؤكد ذلك .

الجدول رقم(82): توزيع المبحوثين حسب تعاملهم مع الجمعيات و وجهة نظرهم في جديد قانون الطفولة رقم 15-12

جديد القانون / التعامل مع الجمعيات	مسايرة القوانين الدولية		توسيع مجال الحماية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
لا	04	44.44	05	55.56	09	100
نعم	02	100	/	/	02	100
المجموع	**06**	**54.55**	**05**	**45.45**	**11**	**100**

تظهر معطيات الجدول أعلاه أن الاتجاه العام للجدول يقع في خانة المبحوثين الذين يرون بأن قانون الطفولة رقم 15-12 جاء فقط من أجل مسايرة القوانين الدولية وذلك بما نسبته 54.55 % .

ولمعرفة مدى تأثير تعامل القضاة مع جمعيات الطفولة على وجهات نظرهم بشأن قانون الطفولة الجديد أدخلناه كمتغير مستقل فتبين أن نسبة 44.44% من القضاة المبحوثين الذين لا يتعاملون مع جمعيات الطفولة صرحوا بأن القانون جاء فقط لمسايرة القوانين الدولية مقابل 55.56 % ممن يرون بأنه وسع مجال الحماية .

أما بالنسبة للقضاة المبحوثين الذين يتعاملون مع جمعيات الطفولة فكلهم يرون بأن القانون الجديد جاء فقط لمسايرة القوانين الدولية .

تعكس هذه النتائج حقيقة هامة مفادها أن القضاة المبحوثين الذين يتعاملون مع جمعيات الطفولة بالرغم من قلتهم ، هم أكثر صراحة و مصداقية من غيرهم وهذا نتيجة من بين النتائج الإيجابية للعمل الجمعوي التطوعي الذي جعلهم على إطلاع دائم مع واقع الطفولة المحرومة من أبسط ظروف الحياة الكريمة ، فهم يشهدون على كل تلك المفارقات الموجودة في ما هو مكتوب في نص القانون من حقوق مثالية تناسب تماما النصوص الدولية المصادق عليها ،ولقد أكد لنا أحد القضاة هذا الكلام حيث قال :" في نص القانون قل ما شئت ،لكن المشكل الأساسي هو كيف تطبقه في الواقع ".

و مما لاحظناه خلال إجراء مقابلاتنا أن القضاة الذين ينتمون إلى جمعيات تعنى بالطفولة همهم الوحيد هو الحديث عن مشاكل الطفولة المهمشة في الواقع و التي لم تقدم لها النصوص القانونية أي حماية وهذا ببساطة لأنها لم تسن من أجلها ، بينما القضاة المبحوثين الذين لا ينتمون إلى جمعيات الطفولة و هم الأغلبية همهم الوحيد هو الدفاع عن النص القانوني الجزائري كأنه كلام مقدس غير قابل للنقاش و كأن من يتكلم عن الهفوات الموجودة فيه إنما يسعى لانتهاك رمز الدولة الجزائرية بالرغم من أن المشرع ذاته طلب بشكل صريح من كل المختصين في مجال الطفولة ممن لديهم ملاحظات حول نصوص المواد و رحب بكل المساهمات الساعية للإصلاح .

وهكذا تؤكد هذه النتائج بأن القضاة المبحوثين بعيدين كل البعد عن روح النص القانوني

و عند حساب معامل الاقتران (معامل الاقتران =-1) تبين أن هناك اقتران عكسي كامل بين التعامل مع الجمعيات و وجهة نظر المبحوثين بشأن جديد القانون رقم 15-12 ،أي تصريحات المبحوثين الذين ينتمون إلى جمعيات الطفولة تقترن بصفة عكسية مع تصريحات غير المنتمين .

الجدول رقم(83) : توزيع المبحوثين حسب الجنس و وجهة نظرهم في المسؤول عن اتجاه الطفل لممارسة النشاط الاقتصادي

المسؤول / الجنس	الأسرة		المدرسة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أنثى	05	62.5	03	37.5	08	100
ذكر	02	66.67	01	33.33	03	100
المجموع	07	63.64	04	36.36	11	100

من خلال قراءتنا الإحصائية لمعطيات هذا الجدول نلاحظ أن اتجاهه العام يتجه نحو المبحوثين الذين يحملون الأسرة مسؤولية اتجاه الطفل نحو ممارسة النشاط الاقتصادي حيث بلغت نسبتهم 63.64 %،أما بالنسبة للذين يحملون المدرسة المسؤولية فيمثلون نسبة 36.36 %.

ولمعرفة مدى تأثير جنس المبحوثين على تصريحاتهم بخصوص تحديد المسؤول عن اتجاه الطفل القاصر نحو ممارسة النشاط الاقتصادي أدخلناه كمتغير مستقل فتبين ما يلي :

62.5 % من أفراد العينة الإناث صرحوا بأن الأسرة هي المسؤولة مقابل 37.5 % ممن يحملون المسؤولية للمدرسة .

أما بالنسبة لأفراد العينة الذكور فبلغت نسبة الذين حملوا الأسرة المسؤولية 66.67 % مقابل 33.33 % ممن حملوا المدرسة المسؤولية .

يتجلى من خلال هذه البيانات أن أغلب القضاة المبحوثين على اختلاف جنسهم يحملون الأسرة مسؤولية اتجاه طفلها القاصر إلى ممارسة النشاط الاقتصادي ، حيث صرح لنا أحد القضاة بأن الزواج أصبح مجرد فعل اجتماعي غير مدروس، لهذا أسر هؤلاء الأطفال لا تقوم بدورها كأسر ، ولا توفر لهم كل حاجاتهم ليعيشوا حياة كريمة و يتمتعوا بكامل حقوقهم ، و هذا ما يتفق مع محتوى المادة الخامسة من الباب الأول لقانون حماية الطفل رقم 15-12 لسنة 2015 و التي جاء في نصها ما يلي: " تقع على عاتق الوالدين مسؤولية حماية الطفل ، كما يقع على عاتقهما تأمين ظروف المعيشة اللازمة لنموه في حدود إمكانياتهما المالية و قدراتهما "[1]،لكن في تتمة نفس المادة نجد أنه يجب على الدولة مساعدة الأسرة التي تعاني من العجز المالي ، حيث يقول المشرع:" تقدم الدولة المساعدة المادية اللازمة لضمان حق الطفل في الحماية و الرعاية "[2]و نظرا لغياب هذه المساعدة تجد الأسرة نفسها مجبرة على دفع طفلها القاصر نحو سوق العمل لممارسة أي نشاط كان المهم أن يكون له عائد مالي سريع .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين حملوا المدرسة المسؤولية ، فيرون بأن ارتفاع نسبة التسرب المدرسي في سن مبكر هي السبب في اتجاه الأطفال القاصرين نحو سوق العمل.

يتبين من هذه النتائج أن القضاة المبحوثين حملوا مسؤولية اتجاه الأطفال نحو ممارسة النشاط الاقتصادي لكل من الأسرة ،و المدرسة ، وعبروا عن أسفهم عن تقصير تلك النظم في آداء أدوارها اتجاه الطفل ،غير أنهم لم يصرحوا عن مدى

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 39، 19 يوليو 2015 ،ص 06

[2]- نفس المرجع ، نفس الصفحة .

تقصيرهم في آداء دورهم اتجاه هؤلاء الأطفال خاصة و أنهم صرحوا بأنهم شاهدوا أطفالا قاصرين يمارسون نشاطات اقتصادية وضيعة .

الجدول رقم (84) : توزيع المبحوثين حسب تخصصهم المهني و وجهة نظرهم في المسؤول عن اتجاه الطفل القاصر لممارسة النشاط الاقتصادي

المسؤول / تخصص القاضي	الأسرة		المدرسة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
قاضي تحقيق و قاضي أحداث في نفس الوقت	05	55.56	04	44.44	09	100
قاضي متخصص في الأحداث	02	100	/	/	02	100
المجموع	07	63.64	04	36.36	11	100

يوضح الاتجاه العام للجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين يرون بأن الأسرة هي المسؤولة عن اتجاه طفلها القاصر إلى ممارسة النشاط الاقتصادي حيث يمثلون نسبة 63.64% من حجم العينة .

وعند ما اختبرنا مدى تأثير التخصص المهني للقاضي على تصريحات المبحوثين بشأن المسؤول عن توجه الطفل القاصر نحو ممارسة النشاط الاقتصادي تحصلنا على النتائج التالية :

55.56 %من المبحوثين الذين يعملون كقضاة تحقيق وكقضاة أحداث في نفس الوقت حملوا المسؤولية للأسرة مقابل 44.44 % ممن حملوا المسؤولية للمدرسة .

في حين أجمع كل المبحوثين الذين يعملون كقضاة أحداث على أن أسرة الطفل القاصر هي وحدها المسؤولة

يتضح من خلال هذه النتائج أن أغلب القضاة المبحوثين الذين يحملون الأسرة مسؤولية توجيه طفلها القاصر نحو سوق العمل هم ممن يمارسون مهامهم بشكل غير متخصص ،إذ يزاوجون بين مهام قاضي التحقيق الذي يهتم بالبحث و التحري و جمع الأدلة في قضايا البالغين التي لها علاقة بالجريمة و العقاب من أجل اتخاذ القرار بشكل مستقل ،غير أنه لا يمكنه الحكم في تلك القضايا التي حقق فيها لأن ذلك من اختصاص قاضي الحكم ،و بين مهام قاضي الأحداث و الذي يهتم بالتحقيق في قضايا الأحداث الجانحين ،غير أن القانون خوله مهمة الحكم في القضايا التي قام بالتحقيق فيها و بما أن المشرع الجزائري في المادة 452 من قانون الإجراءات الجزائية خول قاضي التحقيق الخاص بالبالغين صلاحية التحقيق في الجرائم التي يرتكبها الأحداث وبالتالي هذا ما يثقل كاهل القاضي .

الجدول رقم(85) : توزيع المبحوثين حسب سنوات خبرتهم في القضاء عامة و وجهة نظرهم في المسؤول عن اتجاه الطفل القاصر لممارسة النشاط الاقتصادي

المسؤول	الأسرة		المدرسة		المجموع	
سنوات الخبرة في القضاء عامة	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 10 سنوات	05	71.43	02	28.57	07	100
10-20 سنة	01	50	01	50	02	100
20-30 سنة	01	50	01	50	02	100
المجموع	07	63.64	04	36.36	11	100

يوضح الاتجاه العام للجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين يرون بأن الأسرة هي المسؤولة عن اتجاه طفلها القاصر إلى ممارسة النشاط الاقتصادي حيث يمثلون نسبة 63.64% من حجم العينة .

وعند ما اختبرنا مدى تأثير سنوات الخبرة في القضاء عامة على تصريحات المبحوثين بشأن المسؤول عن توجه الطفل القاصر نحو ممارسة النشاط الاقتصادي تحصلنا على النتائج التالية :

71.43 %من المبحوثين الذين تقل خبرتهم المهنية عن 10 سنوات حملوا المسؤولية للأسرة مقابل 28.57 % ممن حملوا المسؤولية للمدرسة .

في حين جاءت أراء المبحوثين الذين تزيد خبرتهم المهنية في القضاء على 10 سنوات مناصفة بين من حملوا أسرة الطفل القاصر مسؤولية ممارسته للنشاط الاقتصادي و بين من حملوا المدرسة .

يتضح من خلال هذه النتائج أنه كلما كان عدد سنوات خبرة المبحوثين في القضاء عامة منخفض كلما كانت نسبة الذين يحملون الأسرة مسؤولية اتجاه طفلها نحو ممارسة النشاط الاقتصادي مرتفعة .

بينما زيادة سنوات الخبرة في مجال القضاء لم يغير من تصريحات المبحوثين ، و عند حساب معامل الارتباط لامدا (معامل لامدا =0) تبين أنه لا يوجد ارتباط بين عدد سنوات خبرة القضاة المبحوثين في القضاء عامة و وجهة نظرهم في تحديد المسؤولية ،أي لم تنعكس الخبرة على التصريحات .

تدل هذه النتيجة على أن قلة الخبرة المهنية في مجال القضاء لها تأثير على وجهات نظر المبحوثين بشأن تحديد المسؤول عن اتجاه الطفل القاصر نحو سوق العمل ،وهذا أمر طبيعي لأن المبحوثين الذين كانت سنوات خبرتهم قليلة ظهر عليهم التخوف من خلفيات السؤال حيث وجدناهم جد حذرين في إجاباتهم و حملوا المسؤولية للأسرة بسبب عوزها المادي ، و للمدرسة بسبب حرمانها لآلاف الأطفال من مواصلة تعليمهم ، دون أن يحملوا أنفسهم المسؤولية بالرغم من اعترافهم بأن النشاط الاقتصادي يعرض صحة و أخلاق و تربية و أمن و مستقبل الطفل للخطر ، و بالرغم من اعترافهم كذلك بأن المشرع منحهم إمكانية التدخل التلقائي في حالة تواجد الطفل القاصر في حالة خطر .

وبالتالي كل هذا يجعلنا نتساءل عن المانع الذي يحول دون قيام القضاة المبحوثين بدورهم من أجل حماية الأطفال القصر من ممارسة النشاط الاقتصادي والجدول الموالي يجيب عن ذلك .

الجدول رقم(86) : توزيع المبحوثين حسب تعاملهم مع جمعيات الطفولة و وجهة نظرهم في المسؤول عن اتجاه الطفل لممارسة النشاط الاقتصادي

المسؤول	الأسرة		المدرسة		المجموع	
التعامل مع الجمعيات	ك	%	ك	%	ك	%
لا	07	77,78	02	22.22	09	100
نعم	/	/	02	100	02	100
المجموع	07	63.64	04	36.36	11	100

استنادا لما ورد في هذا الجدول من معطيات، نلاحظ أن اتجاهه العام يتجه نحو خانة المبحوثين الذين يرون بأن الأسرة هي المسؤولة عن اتجاه الطفل القاصر نحو سوق العمل حيث يمثلون نسبة 63.64 % مقابل 36.36 %ممن يرون بأن المدرسة هي المسؤولة.

و عندما أدخلنا التعامل مع جمعيات الطفولة كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيره على أراء المبحوثين بشأن المسؤول عن اتجاه القصر نحو ممارسة النشاط الاقتصادي نلاحظ مواظبة القضاة المبحوثين الذين لا يتعاملون مع الجمعيات للاتجاه العام حيث وجدنا أن:

77,78 % من المبحوثين الذين لا يتعاملون مع جمعيات الطفولة يرون بأن الأسرة هي المسؤولة عن اتجاه الطفل القاصر نحو ممارسة النشاط الاقتصادي مقابل22.22 % ممن يرون أن المسؤولية تقع على المدرسة .

في حين أجمع كل المبحوثين الذين يتعامون مع جمعيات الطفولة على أن اتجاه الطفل القاصر نحو ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية هي مسؤولية المدرسة و ذلك بنسبة 100 % .

تدل هذه النتائج أن أغلب القضاة المبحوثين لا يتعاملون مع الجمعيات التي تهتم بالطفولة ، و بالتالي هذا يبين أنهم بعيدين كل البعد عن روح القانون الذي يهدف إلى ترقية مشاركة منظمات المجتمع المدني (الجمعيات) في متابعة و ترقية حقوق الطفل، فقاضي **الأحداث في فرنسا يختار من بين قضاة الحكم الذين يولون اهتماما بشؤون الأطفال ،و ينتدب لممارسة وظائفه في محكمة الأحداث بعد قيامه بأبحاث علمية تعنى بالأطفال.**

و لكن قد تكون كثرة القضايا و انشغال القضاة – خاصة و أن أغلب قضاة الأحداث يمارسون مهامهم كقضاة تحقيق أيضا – ما جعلهم غير قادرين على توسيع دائرة اهتمامهم بالطفولة بالشكل الذي يضمن تطبيق النصوص القانونية الضامنة لحمايتهم من كل ما يضرهم.

كما يظهر من خلال هذه النتائج أن أغلب القضاة المبحوثين الذين لا ينتمون إلى جمعيات الطفولة يرون بأن تواجد الطفل القاصر في سوق العمل إنما هي مسألة تسببت فيها الأسرة بسبب عجزها المادي وعدم قدرتها على الإنفاق وكذلك المدرسة نتيجة تسرب الطفل منها في سن مبكر ، و كأنهم غير معنيين ذلك أنهم لم يحملوا أنفسهم مسؤولية حماية أولئك القصر بالرغم من أن المشرع الجزائري حملهم المسؤولية

بشكل صريح حيث أعطى للقاضي إمكانية التدخل التلقائي في حالة تواجد الطفل القاصر في حالة خطر كما منع استغلالهم في مجال النشاط الاقتصادي .

أما بالنسبة للقضاة المبحوثين الذين ينتمون إلى جمعيات الطفولة بالرغم من كونهم ناشطين في مجال إنساني إلا أنهم حملوا المدرسة المسؤولية ، و هذا ما يدل على عدم اعترافهم بتقصيرهم في أداء دورهم القانوني في مجال توفير الرعاية و الحماية للطفل ليتمتع بحقوق تمكنه من العيش الكريم وتحفظ له إنسانيته ،بالرغم من أنها من أهم أهداف النشاط الجمعوي ، و ليس توفير تلك الحماية المثالية المدونة في نصوص المواد القانونية الواردة في قانون الطفولة الجديد الصادر سنة 2015 و التي تحمي الطفل حتى من أسرته .

و هكذا فإن هذه النتائج تؤكد بأن النص القانوني هو نص مستنسخ المضمون لا يبت لعادات و تقاليد المجتمع الجزائري بصلة و لا حتى لإمكانياته المؤسساتية (المؤسسات إعادة التربية و التأهيل ....) عكس نظيره الفرنسي صاحب النص الأصلي ، و بالتالي هذا ما جعل قاضي الأحداث الجزائري يقع في حرج من خلال عدم تمكنه من تطبيق نص القانون وحماية الطفل من كل أنواع الخطر.

و عند حساب معامل الاقتران (معامل الاقتران =+1) تبين أن هناك اقتران طردي كامل بين التعامل مع الجمعيات الطفولة و وجهة نظر المبحوثين في تحديد المسؤول عن اتجاه الطفل القاصر نحو ممارسة النشاط الاقتصادي .

الجدول رقم (87) : توزيع المبحوثين حسب الجنس و المانع من آدائهم لدورهم القانوني

المانع / الجنس	عدم التدخل في صلاحيات الأسرة		كثرة الأطفال المنحرفين و هم أولى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أنثى	03	37.5	05	62.5	08	100
ذكر	03	100	/	/	03	100
المجموع	06	54.55	05	45.45	11	100

يظهر من معطيات هذا الجدول أن نسبة 54.55% من المبحوثين صرحوا بأن ما يمنعهم من أداء دورهم القانوني اتجاه الأطفال القاصرين الذين زج بهم في مجال النشاط الاقتصادي هو عدم رغبتهم في التدخل في صلاحيات الأسرة تليها نسبة 45.45 % ممن انشغلوا بالأطفال المنحرفين .

ولمعرفة مدى تأثير جنس المبحوثين على تصريحاتهم أدخلناه كذلك كمتغير مستقل فتبين ما يلي :

37.5 %من أفراد العينة الإناث صرحن بأنهن لا يؤدين دورهن القانوني بسبب عدم رغبتهن في التدخل في صلاحيات الأسرة مقابل 62.5 % ممن صرحن بأنهن منشغلات بالأطفال المنحرفين .

في حين صرح كل أفراد العينة الذكور بأنهم غير قادرين على أداء دورهم القانوني بسبب عدم رغبتهم في التدخل في صلاحيات الأسرة .

يتبين من نتائج هذا الجدول أن أغلب أفراد العينة الإناث صرحن بأنهن منشغلات بقضايا الأطفال المنحرفين ذلك أنهم أولى من غيرهم ، وهذا له ما يفسره في الواقع الاجتماعي الجزائري الذي يشهد استفحال ظواهر جديدة على المجتمع مثل إدمان الأطفال القاصرين على استهلاك المخدرات والتسول و التعرض للاعتداءات الجنسية حتى من قبل المحارم ،الاختطاف ،الهروب من البيت ،وغيرها من المشاكل الدخيلة عل المجتمع الجزائري ،إلا أن هذا لا يمكن أن يبرر إهمال شريحة هامة من الأطفال القاصرين الذين يمارسون نشاطات اقتصادية متنوعة خاصة و أن كل المبحوثين اعترفوا بأن تواجد الطفل القاصر في سوق العمل يعرضه للخطر ، و بالتالي هذا ما يؤكد بأن غياب ثقافة الحماية و ممارسة ثقافة العقاب وهو ما يجعل مستقبل المجتمع الجزائري في خطر ذلك أن أطفال اليوم هم رجال المستقبل فإن لم تفعل القوانين الداعية لحمايتهم و ترقية حقوقهم في كل المجالات الصحية و النفسية و الاجتماعية حتى ينشئوا بشكل سليم ،فسوف يكون لزاما الاستعداد لاستقبال الكثير من المنحرفين و المجرمين و هو الأمر الذي يتم الاستعداد له على أرض الواقع من خلال تشييد العديد من المؤسسات العقابية بدلا من تشييد قاعدة اقتصادية للاستثمار في المورد البشري .

أما بالنسبة للقضاة الذكور في العينة و الذين كانت إجاباتهم بأنهم لم يقوموا بدورهم القانوني بشأن حماية الأطفال القاصرين من الاستغلال الاقتصادي بسبب أنهم يرون بأن اتجاه الأطفال القاصرين إلى ممارسة النشاط الاقتصادي هو شأن داخلي للأسرة لا يمكنهم التدخل فيه لأنه من صلاحيات الأسرة وحدها و استند أولئك المبحوثين في تبرير موقفهم إلى أن العادات و التقاليد في المجتمع الجزائري لا تسمح لهم بذلك

،و كأن الطفل في المجتمع الجزائري من الممتلكات المادية للأسرة تفعل به ما تشاء و بالتالي هذا يؤكد على أن القضاة الذكور في العينة احترموا العادات و التقاليد و لم يحترموا المواد القانونية الواردة في القانون الجديد و التي تقضي بحماية الطفل القاصر حتى من أسرته ،حيث صرح أحد المبحوثين أن المشرع في نص القانون يمكنه أن يقول ما يشاء .

و عند حساب معامل الاقتران (معامل الاقتران =-1) تبين أن هناك اقتران عكسي كامل بين الجنس و المانع من أداء دورهم القانوني أي تصريحات الذكور تقترن بصفة عكسية مع تصريحات الذكور .

وكل هذا يؤكد على أن كل القضاة المبحوثين سواء أكانوا ذكورا أم إناثا هم مجرد موظفين انحصرت مهامهم بما يحدث فقط داخل جدران المحكمة بدليل أنهم صرحوا جميعا بأنهم شاهدوا أطفالا قاصرين يمارسون نشاطا اقتصاديا ما ، و لم يحرك فيهم ذلك أي شعور بالمسؤولية،و الجدول الموالي يوضح ذلك .

الجدول رقم(88) : توزيع المبحوثين حسب تخصصهم المهني و المانع من آدائهم لدورهم القانوني

المانع تخصص القاضي	عدم التدخل في صلاحيات الأسرة		كثرة الأطفال المنحرفين و هم أولى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
قاضي تحقيق و قاضي أحداث في نفس الوقت	06	66.67	03	33.33	09	100
قاضي متخصص في الأحداث	/	/	O2	100	02	100
المجموع	06	54.55	05	45.45	11	100

يتجلى من خلال الاتجاه العام لنتائج الجدول أعلاه أن أكثر من نصف مجموع المبحوثين صرحوا بأن الأمر الذي يمنعهم من أداء دورهم القانوني اتجاه الأطفال القاصرين الذين يمارسون النشاط الاقتصادي هو عدم التدخل في صلاحيات الأسرة و ذلك بما نسبته 54.55 % مقابل 45.45 % ممن تمنعهم كثرة الأطفال المنحرفين من أداء دورهم .

و عند إدخال التخصص المهني للقاضي لمعرفة مدى تأثيره على الأمر الذي يمنع المبحوثين من أداء دورهم القانوني اتجاه الأطفال القاصرين الذين يمارسون النشاط الاقتصادي ، تحصلنا على النتائج التالية :

66.67 % من المبحوثين الذين يشتغلون كقضاة تحقيق وقضاة أحداث في نفس الوقت واظبوا الاتجاه العام للجدول وصرحوا بأن عدم التدخل في صلاحيات الأسرة هو ما يمنعهم من أداء دورهم القانوني مقابل 33.33 % ممن صرحوا بأن كثرة الأطفال المنحرفين هي المانع في حين صرح كل المبحوثين الذين يشتغلون بشكل متخصص في قضاء الأحداث بأن كثرة الأطفال المنحرفين هي ما يمنعهم من أداء دورهم القانوني اتجاه الأطفال الذين يمارسون النشاط الاقتصادي .

ما توصلنا إليه من القراءة الإحصائية لهذا الجدول هو ارتفاع نسبة القضاة الذي يعملون كقضاة تحقيق و أحداث في نفس الوقت و الذين يبررون عدم قيامهم بدورهم القانوني الفاعل الخاص بحماية الطفل القاصر من الاستغلال الاقتصادي بأن الطفل القاصر ينتمي إلى أسرة لها حرية اختيار أسلوب التنشئة الذي تراه مناسبا كما لها حرية التصرف فيه و بالتالي يرون بأن سماح الأسرة لطفلها القاصر بممارسة النشاط الاقتصادي في ظروف أقل ما يقال عنها أنها تدمر صحته و أخلاقه هو من صلاحيات الأسرة فقط ، لا يمكن لأي أحد أن يتدخل لمنعها من ذلك ،خاصة و أن نشاطه يتيح لها دخلا ماليا يمكنها من إشباع بعض من حاجاتها الحياتية كما أن الكثير من المبحوثين قالوا بأن أغلب الأطفال الناشطين اقتصاديا يزاولون تعليمهم وهم من المتفوقين دراسيا و غير منحرفين و بالتالي فإن الأسرة تدرك مصلحة طفلها وأن ممارسة النشاط الاقتصادي ليست دائما ضارة .

إن أول ما لاحظناه في تصريحات المبحوثين بشأن هذا السؤال و المتمثل في المانع من أداء القضاة لدورهم القانوني اتجاه الأطفال الممارسين للنشاط الاقتصادي هو

تغيير المبحوثين لوجهات نظرهم اتجاه النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين بشكل جذري ذلك أنهم أجمعوا في بداية إجراء المقابلة أن النشاط الاقتصادي يعرض صحة و أخلاق و تربية و أمن و مستقبل الطفل للخطر،و فيما بعد تظاهروا بأن الطفل القاصر الذي يمارس النشاط الاقتصادي في أحسن أحواله و هو أصلا غير معني بالحماية التي يكفلها القانون . وبالتالي هذا يدل إما على أن القانون الذي شرع لحماية الطفل من كل أنواع الخطر ما هو إلا حبر على ورق لا يبت للواقع الاجتماعي الذي يعانيه الطفل بصلة، و إما يدل على تنصل القضاة المبحوثين من مسؤوليتهم اتجاه هؤلاء الأطفال القصر المستغلين من أقرب الناس إليهم و هما أبويهم .

أما بالنسبة للقضاة المبحوثين الذين يمارسون مهامهم بشكل متخصص في الأحداث فاتفاقهم على أن ما يمنعهم من أداء دورهم القانوني الخاص بحماية الأطفال القاصرين الناشطين اقتصاديا هو انشغالهم بالقضايا التي تتعلق بالأطفال المنحرفين ذلك أنهم أهم من غيرهم ، فهذا عذر أقبح من ذنب ، ذلك أن كل منهما سواء الطفل المنحرف أو الطفل الناشط اقتصاديا له الحق في الاهتمام ، خاصة و أن الطفل القاصر الناشط اقتصاديا غير بعيد عن الانحراف لذلك يجب الاهتمام به و حمايته قبل أن يصبح مجرما و تصبح بذلك مسألة الاهتمام به واجبة .

و عند حساب معامل الاقتران (معامل الاقتران =+1) تبين أن هناك اقتران موجب كامل بين التخصص المهني للمبحوثين و المانع من أداء دورهم القانوني .

الجدول رقم (89): توزيع المبحوثين حسب سنوات خبرتهم في القضاء عامة و المانع من أدائهم لدورهم القانوني

المانع / سنوات الخبرة في القضاء عامة	عدم التدخل في صلاحيات الأسرة		كثرة الأطفال المنحرفين و هم أولى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 10 سنوات	02	28.57	05	71.43	07	100
10-20 سنة	02	100	/	/	02	100
20-30 سنة	02	100	/	/	02	
المجموع	06	54.55	05	45.45	11	100

يظهر الاتجاه العام لهذا الجدول أن نسبة 54.55% من المبحوثين صرحوا بأن ما يمنعهم من أداء دورهم القانوني اتجاه الأطفال القاصرين الذين زج بهم في مجال النشاط الاقتصادي هو عدم رغبتهم في التدخل في صلاحيات الأسرة مقابل نسبة 45.45 % ممن انشغلوا بالأطفال المنحرفين .

ولمعرفة مدى تأثير سنوات الخبرة المهنية في مجال القضاء عامة على تصريحات المبحوثين أدخلناه كذلك كمتغير مستقل فتبين ما يلي :

28.57 %من أفراد العينة الذين لا تتجاوز خبرتهم المهنية في القضاء عامة 10 سنوات صرحوا بأنه لا يؤدين دورهن القانوني بسبب عدم رغبتهن في التدخل في صلاحيات الأسرة مقابل 71.43 % ممن صرحوا بأنهم منشغلون بقضايا الأطفال المنحرفين .

في حين صرح كل أفراد العينة الذين تجاوزت خبرتهم المهنية في القضاء عامة 10 سنوات بأنهم غير قادرين على أداء دورهم القانوني بسبب عدم رغبتهم في التدخل في صلاحيات الأسرة .

يظهر من خلال هذه النتائج أنه كلما ارتفعت سنوات الخبرة المهنية للمبحوثين في مجال القضاء عن 10 سنوات كلما ارتفعت بذلك نسبة الذين صرحوا بأنهم لم يؤدوا دورهم القانوني بسبب عدم رغبتهم في التدخل في صلاحيات الأسرة ،و كلما انخفضت الخبرة المهنية عن 10 سنوات كلما ارتفعت بذلك نسبة الذين صرحوا بأنهم لم يؤدوا دورهم القانوني بسبب انشغالهم بكثرة المنحرفين .

نلاحظ من هذه النتائج بأن القضاة المبحوثين ذووا الخبرة الكبيرة في مجال القضاء أكثر صراحة من غيرهم ،إذ يعترفون بأن العرف و العادات و التقاليد كلها لا تسمح لهم بأخذ الطفل القاصر من أسرته ،لا لشيء سوى لأنه يمارس بعض النشاطات الاقتصادية من أجل مساعدة أسرته على العيش وهو يمثل اعترافا ضمنيا بأن القانون الاجتماعي أقوى من القانون الوضعي ، وأن هذا الأخير أي قانون الطفولة الجديد لا يصلح ليطبق بشكل فعلي على المجتمع الجزائري .

وأما المبحوثين الأقل خبرة في القضاء فتصريحهم بأنهم منشغلون بقضايا الأطفال المنحرفين فهذا دليل على تنصلهم من الإجابة الصريحة ذلك أنهم يعتقدون بأن قول الحقيقة يهدد مستقبلهم المهني .

و هكذا فإن هذا ما يفسر انتشار النشاط الاقتصادي بشكل متنامي في كثير من الأماكن العمومية دون رقيب أو حسيب .

و عند حساب معامل الارتباط لامدا (معامل لامدا =0.6) تبين أنه يوجد ارتباط طردي متوسط بين عدد سنوات خبرة القضاة المبحوثين في القضاء عامة و المبرر الذي منعهم من أداء دورهم القانوني أي أن تريراتهم كانت سطحية و لا تعكس خبرتهم .

الجدول رقم(90) : توزيع المبحوثين حسب سنوات خبرتهم في قضاء الأحداث و المانع من أدائهم لدورهم القانوني

المانع / سنوات الخبرة في قضاء الأحداث	عدم التدخل في صلاحيات الأسرة		كثرة الأطفال المنحرفين و هم أولى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 10 سنوات	04	44.44	05	55.56	09	100
10-20 سنة	02	100	/	/	02	100
المجموع	06	54.55	05	45.45	11	100

يتجلى من معطيات هذا الجدول أن نسبة 54.55% من المبحوثين صرحوا بأن ما يمنعهم من أداء دورهم القانوني اتجاه الأطفال القاصرين الذين زج بهم في مجال

النشاط الاقتصادي هو عدم رغبتهم في التدخل في صلاحيات الأسرة تليها نسبة 45.45 % ممن انشغلوا بالأطفال المنحرفين .

ولمعرفة مدى تأثير سنوات الخبرة المهنية في مجال قضاء الأحداث على تصريحات المبحوثين أدخلناه كذلك كمتغير مستقل فتبين ما يلي :

44.44 %من أفراد العينة الذين تقل خبرتهم عن 10 سنوات في مجال قضاء الأحداث صرحوا بأنهم لا يؤدون دورهن القانوني بسبب عدم رغبتهم في التدخل في صلاحيات الأسرة مقابل 55.56 % ممن صرحوا بأن الاهتمام بقضايا الأطفال المنحرفين أولى .

في حين صرح كل أفراد العينة الذين تتراوح خبرتهم المهنية في قضاء الأحداث بين 10 و 20 سنة بأنهم غير قادرين على أداء دورهم القانوني بسبب عدم رغبتهم في التدخل في صلاحيات الأسرة .

يظهر من خلال هذه النتائج أن كل القضاة الذين لهم خبرة طويلة نوعا ما في ممارسة قضاء الأحداث أجابوا بكل شفافية ،حيث يرون بأن الأسرة هي المسؤولة عن طفلها خاصة في ظل غياب القانون الفاعل الذي يهدف حقيقة إلى معالجة المشكل المتمثل في انتشار إقبال الأطفال القصر على ممارسة مختلف النشاطات الاقتصادية الوضيعة الضامنة للدخل ،و كأن هذا يدل على أن المشكل الحقيقي أعمق، ذلك أنه إن منع الطفل القاصر من ممارسة النشاط الذي يساعد من خلاله أسرته فسوف يكون لزاما توفير دخل بديل لتلك الأسر، و إن منع ذلك الطفل المتسرب من مدرسته في سن مبكر من ممارسة النشاط ،فإنه يجب أن يوفر له مؤسسات تكوينية بديلة تمنحه نجاحا في الحياة بعد فشله في التعليم ، و بالتالي هذا ما يجعل الحل مكلفا من الناحية

المادية ،لكنها تكلفة مؤقتة تحصد نجاحا على المدى القريب خير من ترك الأمور على ما هي عليه، ذلك أن تجاهل المشكل حاليا يولد عدة مشاكل مستقبلا و أكثر تكلفة

و عند حساب معامل الارتباط لامدا (معامل لامدا =0.45) تبين أنه يوجد ارتباط طردي متوسط بين عدد سنوات خبرة القضاة المبحوثين في قضاء الأحداث و المانع من أداء دورهم القانوني ،أي لم تنعكس الخبرة بشكل بارز على التصريحات .

الفصل الخامس : نتائج الدراسة .

المبحث الأول : نتائج الفرضية الأولى.

المبحث الثاني :نتائج الفرضية الثانية.

المبحث الثالث: نتائج الفرضية الثالثة.

المبحث الرابع : الاستنتاج العام للدراسة

نتائج الفرضية الأولى:

عند دراسة هذه الفرضية حاولنا الوقوف على مدى تأثير **عجز النظام الأسري عن إشباع حاجات أطفاله القاصرين سنا في دفعهم إلى ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية** ، وعلى ضوء تحليلنا وتفسيرنا للمعطيات الميدانية المتعلقة بهذه الفرضية تحصلنا على النتائج التالية:

وجدنا بأن أكثر المبحوثين اتجاها نحو ممارسة النشاط الاقتصادي في سن جد مبكر هم ممن آباؤهم متوفين أو بطالين حيث أظهرت النتائج أن أكثر من نصف مجموع المبحوثين اتجهوا إلى ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية في سن مبكر جدا ، حيث كانت أعمارهم تتراوح بين 07- 09 سنة .

و بالتالي هذا يبين أن فئة هامة من الأطفال المبحوثين كانوا ينتمون إلى أسر من العجز المادي، خاصة و أن معظمهم لم تكن أسرهم تتلقى أي مساعدة لا من جهة عائلة الأب و لا من جهة عائلة الأم ، فهذا يدل على حالة العوز التي كانت تواجه الأسرة ، كما أن أغلب المبحوثين لم يكن لديهم إخوة كبار يخففون العبء عنهم.

هذا ما اظطرها للاستدانة .

وفي ظل هذه الظروف وجدت الأسرة نفسها عاجزة عن القيام بواجب الإنفاق على أطفالها ، وهو السبب الذي دفعها إلى البحث عن حلول تضمن لها إشباع حاجات أفرادها ،لذلك وجدنا أن أغلب المبحوثين اتجهوا إلى ممارسة نشاطات وضيعة و شاقة ضامنة للدخل ذات طابع تجاري.

و لقد بينت النتائج أن أغلب من يمارسون تلك النشاطات التجارية الوضيعة هم ممن آباؤهم بطالون أو متوفون ،و ممن لا تتجاوز قيمة الدخل الشهري لآبائهم 18000

ومعظمهم ليس لديهم إخوة كبار، و لا تتلقى أسرهم أي مساعدة إضافة إلى معاناة أسرهم من الديون .

و هذا ما اضطر المبحوثين إلى ممارسة النشاط بالرغم من مزاولة تعليمهم فاستغلالهم للعطل المدرسية خاصة الأسبوعية من أجل ممارسة النشاط الاقتصادي لأكبر دليل على حالة العجز التي تعيشها أسرهم حيث وجدنا أن أأكثر من ثلثي المبحوثين يمارسون نشاطهم خلال العطل المدرسية .

و هكذا فإن الأسرة لما تجد نفسها عاجزة عن إشباع حاجات أطفالها فإنها تستجيب للظروف ، حيث وجدنا بأن جل أسر المبحوثين كانت موافقة على توجههم إلى ممارسة النشاط الاقتصادي في سن مبكر.

ولقد وجدنا أن أغلب المبحوثين الذين آباؤهم بطالون أو متوفون و الذين لا تتجاوز قيمة الدخل الشهري لآبائهم 18000 دج، يقدمون كل أو بعض دخلهم للأسرة برغبتهم الشخصية.

كما وجدنا بأن أكثر من نصف مجموع المبحوثين غير مرتاحين خلال ممارسة نشاطهم وذلك بسبب الصعوبات التي يواجهونها ، و كلهم صرحوا بأنهم غير قادرين على التوقف عن ممارسة نشاطهم .

و بالتالي هذا يبين أن السبب الذي دفعهم إلى ممارسة النشاط الاقتصادي هو عجز الأسرة المادي ، خاصة أولئك الذين آباؤهم بطالون أو متوفون.

وعليه يمكننا القول بأن عجز النظام الأسري عن إشباع حاجات أطفاله القاصرين سنا دفعهم إلى ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية من أجل مساعدة أسرهم .

وهكذا تبين من خلال هذه النتائج أن السبب الرئيسي الذي دفع المبحوثين لممارسة النشاط الاقتصادي هو عجز الأسرة المادي .

وعليه يمكننا القول بأن عجز النظام الأسري عن إشباع حاجات أطفاله القاصرين سنا دفعهم إلى ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية من أجل مساعدة أسرهم ، و هكذا فإن الفرضية الأولى تحققت.

نتائج الفرضية الثانية:

نستنتج من خلال تحليلنا للمعطيات الميدانية المتعلقة بهذه الفرضية والتي نناقش فيها تأثير عجز النظام التربوي عن ضمان حق الطفل في مواصلة تعليمه و ارتقائه الاجتماعي و المهني و العلمي على اتجاه الأطفال القاصرين إلى ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية الربحية " ما يلي :

وجدنا أن أكثر من نصف مجموع المبحوثين الذين لا يزاولون تعليمهم ينتمون حاليا إلى الفئة العمرية 13-15 سنة

كما وجدنا أن أغلب المبحوثين المتسربين من المدرسة تتراوح أعمارهم حاليا بين 13 _ 15 سنة.

أما الذين لم يلتحقوا بالمدرسة أصلا فوجدنا أن أغلبهم تتراوح أعمارهم حاليا بين 10-12 سنة .

ولقد أظهرت هذه النتائج بأن أغلب المبحوثين توجهوا نحو ممارسة النشاط الاقتصادي مباشرة بعد تعرضهم للتسرب من المدرسة أكثرهم كانوا يشعرون بالقهر و الظلم حينما كانوا يزاولون تعليمهم ،و لكن بالرغم من ذلك إلا أننا وجدنا فئة هامة منهم يرغبون في العودة إلى المدرسة لو تتاح لهم الفرصة .

اتضح من خلال هذه النتائج أن المبحوثين المتسربين من المدرسة يقبلون على ممارسة النشاطات الحرفية .

و لقد أظهرت النتائج بأن بعض المبحوثين المتسربين من المدرسة الذين يعتبرون المعلم مصدرا للعقاب يمارسون نشاطات تجارية هامشية و وضيعة .

و بالتالي هذا يدل على أن تعرض المبحوثين للتسرب من المدرسة دفعهم إلى تحمل ممارسة نشاطات اقتصادية صعبة و وضيعة ، مما يؤكد على أنهم كانوا يعانون ظروفا أصعب في المدرسة فمعاملة المبحوثين في المدرسة كانت سيئة ، وهذا ما جعل بعضهم يشعر بالظلم و القهر خاصة و أنهم كانوا يتعرضون للضرب .

و بالتالي هذا ما دفعهم لممارسة النشاط الاقتصادي بالرغم من الصعاب حيث تبين أن أغلب المبحوثين المتسربين من المدرسة صرحوا بأنهم يواجهون صعوبات خلال ممارسة نشاطاتهم وأغلبهم ممن كانوا يطردون و لا يسمح لهم بالدخول، و ممن كانوا يتعرضون للسب و الشتم ، و ممن كانوا يضربون في حالة تأخرهم في الوصول إلى المدرسة.

يتبين من خلال هذه النتائج أن معاملة المبحوثين في المدرسة كانت قاسية وهكذا تحولت الكثير من المدارس الجزائرية من مؤسسة للتنشئة الاجتماعية المنهجية والتي تراعي النمو النفسي للطفل ، إلى مؤسسة عقابية همها الوحيد تحويل الطفل إلى عبد خاضع و معقد نفسيا ،حيث تعتبر فئة هامة من المبحوثين المعلم الذي درسوا عنده على أنه مصدر عقاب ، فهذا يعني أن المبحوثين لم ينسوا تلك المعاملة القاسية التي تعرضوا لها في المدرسة ، و التي غالبا ما تكون هي السبب في كراهيتهم لها و تسربهم منها ، فبالرغم من تسربهم إلا أنها بقيت عالقة في ذاكرتهم لدرجة أنهم اعتبروها أقبح حدث وقع لهم و حينما يتذكرونه ينزعجون و هذا ما جعلهم يتجهون

نحو سوق العمل في سن مبكر بالرغم من مختلف المصاعب خاصة التعرض المباشر للتقلبات الجوية

وبسبب الفراغ الذي يعيشه الطفل بعد مفارقة المدرسة ، فإنه يسعى جاهدا لملأ ذلك الفراغ ،و في غياب مؤسسات تكوينية تتكفل به ، يلجأ لسوق العمل ، لذلك وجدنا أن كل المبحوثين المتسربين من المدرسة يمارسون نشاطاتهم خلال كل أيام السنة سواء كانوا من ذوي المستوى التعليمي الابتدائي أو المتوسط ، حتى يحقق بعضا من طموحاته ، ولقد احتل الادخار المرتبة الأولى ،يليه ملأ وقت الفراغ في المرتبة الثانية ،و أما في المرتبة الثالثة فالسبب الذي دفعهم هو مساعدة الأسرة ، والرغبة في تعلم صنعة في المرتبة الأخيرة .

ولقد كشفت النتائج أن نصف مجموع المبحوثين الذين تسربوا من المدرسة بسبب الفصل صرحوا بأن رغبتهم في الادخار هي السبب الذي دفعهم إلى ممارسة النشاط الاقتصادي.

كما وجدنا أن أغلب المبحوثين المتسربين من المدرسة صرحوا بأنهم غير مرتاحين في مجال نشاطهم و معظمهم من ذوي المستوى المتوسط .

إلا أن أغلبهم صرحوا بأنهم لا يمكنهم التوقف عن ممارسة نشاطهم الاقتصادي .

تؤكد هذه النتائج أن هؤلاء المبحوثين مضطرون للعمل، وبالتالي هذا ما يفسر عدم قدرتهم عن التوقف عن ممارسة نشاطاتهم بالرغم من كونهم غير مرتاحين في أدائها، وهذا بسبب الصعوبات التي تواجههم في مكان النشاط ،و التي لها علاقة بنوع النشاط الذي يمارسونه .

يتجلى من خلال هذه النتائج أن واقع النظام التربوي في المجتمع الجزائري مختل ، وينبئ بالخطر ،فبدل أن يؤدي وظيفته ويستثمر في الطفولة لتحقيق النجاح العلمي

فالمهني ، من خلال طرائق منهجية علمية ، تجعل من الطفل ثروتها ، فتوصله إلى بر الأمان لينفع ذاته و مجتمعه ، نجد العكس في الواقع،حيث تم تشييد الهياكل القاعدية وتم تأثيثها ، و تم استيراد المناهج التربوية على غرار المقاربة بالكفاءات، و غيرت الوزارات فأتبع الإصلاح بإصلاحات ، إلا أنه تم إهمال أهم عنصر في العملية التربوية ألا و هو الجانب النفسي للطفل ،حتى تصبح المدرسة مكانا جاذبا له ، لا منفرا ، و ذلك من خلال المعاملة التي يتلقاها ،فأغلب المبحوثين الذين تسربوا من المدرسة تعرضوا خلال مسارهم التعليمي لأساليب عنيفة و غير تربوية حطمت طموحهم ودفعتهم إلى ممارسة نشاطات وضيعة و هامشية محفوفة بالمخاطر ، وبالتالي هذا يدل على أن تسربهم من المدرسة كان نتيجة سوء المعاملة ، خاصة و أن أغلبهم يتمنون العودة إلى المدرسة لو أتيحت لهم الفرصة .

وعليه يمكننا القول بأن عجز النظام التربوي عن ضمان حق الطفل في مواصلة تعليمه و ارتقائه الاجتماعي و المهني و العلمي دفع الأطفال القاصرين إلى ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية الربحية "، و بالتالي تحققت الفرضية الثانية.

نتائج الفرضية الثالثة:

ما يمكن استخلاصه من هذه الفرضية التي نعالج فيها العوامل التي تفقد قاضي الأحداث دوره الحقوقي الفاعل بنص القانون للتدخل من أجل ضمان حماية أساسية لحقوق الأطفال خاصة حمايتهم من الاستغلال الاقتصادي ،ما يلي :

وجدنا أن كل المبحوثين الذكور و أغلب المبحوثين الإناث اتفقوا على أن سبب إلغاء الأمر 72-03 يرجع لكونه قديم و لا يساير التغير الاجتماعي الحاصل و ما انجر عنه من مشاكل عصرية تختلف تماما عن ما كان في أوان صدور ذلك القانون حيث كانت إجابتهم سطحية و من دون اطلاع ، و حتى بالنسبة للمبحوثين الذين يعملون كقضاة متخصصين في الأحداث فكلهم صرحوا بذلك .

وبغض النظر عن عدد سنوات الخبرة سواء في القضاء عامة أو في قضاء الأحداث إلا و أغلب المبحوثين يصرون على أن سبب الإلغاء يعود إلى كونه قديم لا يتناسب مع التغيرات الحاصلة .

و بالنسبة لرأي المبحوثين في الفرق بين مصطلحي الخطر و الخطر المعنوي وجدنا بأن أغلب المبحوثين الإناث صرحن بأن المصطلحين لهما نفس المعنى ، و نصف مجموع المبحوثين الذين يعملون بشكل متخصص في قضاء الأحداث يرون بأن مصطلحي الخطر و الخطر المعنوي لهما نفس المعنى.

كما وجدنا بأن أغلب القضاة المبحوثين الذين تقل خبرتهم عن 10 سنوات يرون بأن المصطلحين لهما نفس المعنى .

كذلك بخصوص الفرق بين مصطلحي التربية و الأخلاق وجدنا أن أغلب أفراد العينة الإناث قلن بأن التربية تتم في الأسرة و الأخلاق تشمل المجتمع ككل ،أما المبحوثين الذكور فقالوا بأن المصطلحين لهما نفس المعنى .

و كل القضاة المبحوثين سواء كانوا يمارسون مهامهم بشكل متخصص أو بشكل عام كانت وجهات نظرهم حول الفرق بين مصطلحي التربية و الأخلاق بعيدة جدا عن المعنى الذي خص به المشرع هذين المصطلحين .

وهكذا يظهر من خلال هذه النتائج أن كل أفراد العينة سواءا الإناث أم الذكور يجهلون المعنى الاصطلاحي للمفاهيم التي أدرجها المشرع الجزائري في قانون الطفولة بالرغم من أنها مفاهيم جد بسيطة

و بالتالي هذا يؤكد حقيقة هامة مفادها أن القضاة المبحوثين لا يكترثون بما جاء في نصوص المواد القانونية لأنهم ببساطة ليست لديهم النية لتفعيلها على أرض الواقع .

و أما بشأن الجديد الذي جاء به قانون الطفولة رقم 15-12 ، وجدنا بأن نصف مجموع المبحوثين الذين يمارسون مهامهم بشكل متخصص في قضاء الأحداث يرون بأن القانون الجديد لم يأت بأي جديد بل جاء فقط ليساير القوانين الدولية .

كما أجمع كل المبحوثين الذين تتراوح خبرتهم في مجال قضاء الأحداث من 10 إلى 20 سنة بأن القانون جاء لمسايرة القوانين الدولية فقط .

كما تبين لنا من خلال هذه النتائج أن إجابات المبحوثين الذكور أقرب إلى الصواب مقارنة مع إجابات الإناث، حيث صرح كل المبحوثين الذكور بأن قانون الطفولة الجديد جاء لمسايرة القوانين الدولية فقط

و لقد وجدنا بأن كل القضاة المبحوثين الذين يتعاملون مع جمعيات الطفولة يؤكدون ذلك .

و بخصوص المانع من أداء الدور القانوني ، صرح كل أفراد العينة المتخصصين في قضاء الأحداث الذين تجاوزت خبرتهم المهنية في القضاء عامة 10 سنوات بأنهم غير قادرين على أداء دورهم القانوني بسبب عدم رغبتهم في التدخل في صلاحيات الأسرة .

وفي ما يتعلق بتحديد المسؤول عن اتجاه الطفل القاصر نحو ممارسة النشاط الاقتصادي فاتفق أغلب المبحوثين على تحميل المسؤولية للأسرة .

و بشأن المانع من تفعيل النص القانوني فصرح كل أفراد العينة الذكور بأنهم غير قادرين على أداء دورهم القانوني بسبب عدم رغبتهم في التدخل في صلاحيات الأسرة ،بينما صرحت أغلب المبحوثات الإناث بأنهن منشغلات بقضايا الأطفال المنحرفين .

كما صرح كل أفراد العينة الذين تتراوح خبرتهم المهنية في قضاء الأحداث بين 10 و 20 سنة بأنهم غير قادرين على أداء دورهم القانوني بسبب عدم رغبتهم في التدخل في صلاحيات الأسرة .

ولقد صرح كل المبحوثين الذين يشتغلون بشكل متخصص في قضاء الأحداث بأن كثرة الأطفال المنحرفين هي ما يمنعهم من أداء دورهم القانوني اتجاه الأطفال الذين يمارسون النشاط الاقتصادي .

وهكذا فإن هذه النتائج تعكس مدى عمق الخلل الذي يعانيه النظام القانوني في المجتمع الجزائري ذلك أن الفاعلين فيه غير مؤهلين لأداء دورهم الحقوقي اتجاه الطفل وهذا راجع لنقص تكوينهم العلمي، من ناحية ، ومن ناحية أخرى راجع إلى أن القانون القاضي بحماية الطفل من الاستغلال الاقتصادي لم يشرع ليحل المشكل حقيقة ،و لكنه مجرد إجراء شكلي يرضي المنظمات الحقوقية الدولية ، و هذا ما أفقد قاضي الأحداث دوره الحقوقي الفاعل بنص القانون للتدخل من أجل ضمان حماية أساسية لحقوق الأطفال خاصة حمايتهم من الاستغلال الاقتصادي". و عليه يمكننا القول بأن الفرضية الثالثة تحققت

الاستنتاج العام:

إن أهم ما يستنتج من خلال هذه الدراسة التي تتعلق بواقع النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين في المجتمع الجزائري و التي أجريت على عينة من الأطفال القصر الذين يمارسون النشاط الاقتصادي في كل من ولاية البليدة ، المدية ، عين الدفلى، البويرة و الجلفة ما يلي :

وجدنا بأن أغلب المبحوثين ينتمون إلى أسر رأس مالها الثقافي ضعيف و المستوى التعليمي للأمهات أكثر انخفاظا مقارنة مع المستوى التعليمي للآباء،حيث بينت النتائج أن نسبة 60.66 % من المبحوثين أمهاتهم غير متعلمات مقابل 42.67 % من الآباء .

وهذا ما انعكس على طريقة تنشئة أطفالهم و على عدم حرصهم على متابعة نتائجهم التحصيلية وعدم توفير وإشباع حاجاتهم التربوية إضافة إلى اهتمامها بالماديات أكثر من اهتمامها بالفكر والنجاح المعرفي،و هذا ما تؤكده النتيجة التي توصلنا إليها ،حيث وجدنا أن أكثر من نصف حجم العينة لديهم إخوة تسربوا من المدرسة قبل أن يصلوا إلى مرحلة التعليم الثانوي حيث بلغت نسبتهم 59.5 % ، كما وجدنا أن أغلب المبحوثين أصلهم الجغرافي ريفي،حيث بلغت نسبتهم 65 % ، و لكن وجدنا بأن أغلبهم يقيمون حاليا في حواشي المدن حيث بلغت نسبتهم 57.25 % .

و بالتالي تؤكد هذه النتائج بأن أغلب أسر المبحوثين التي تقيم حاليا في حواشي المدن هي ذات أصل ريفي نزحت من الريف إلى المدينة .

ولقد وجدنا بأن79.75 % من المبحوثين ينتمون إلى أسر نووية ، عدد أفرادها كبير، حيث بلغ متوسط عدد أفرادها 8 أفراد ، كما وجدنا أن 85.5 % من المبحوثين يعيشون في أسر مستقرة اجتماعيا

و57.07% ممن آباؤهم عمال ،من بينهم 54.21 % أجراء

ولقد وجدنا أن الأطفال الذكور أكثر إقبالا على ممارسة النشاط الاقتصادي مقارنة بالأطفال الإناث ، خاصة في الفئة العمرية 13-15 سنة .

حيث وجدنا أن 93.32 % من المبحوثين الذكور ينتمون إلى الفئة العمرية 13-15 سنة

و 25.96 % من المبحوثات الإناث ينتمين إلى الفئة العمرية 10 - 12 سنة

كما أن 79 % من المبحوثين الذين يزاولون تعليمهم مستواهم التعليمي -متوسط - مقابل 47.27 % من ذوي المستوى الابتدائي .

في حين قدرت نسبة المبحوثين الذين لا يزاولون تعليمهم و مستواهم التعليمي ابتدائي حوالي 3 52.7 % مقابل 36.21 % من ذوي المستوى المتوسط .

كما أن ولوج الطفل القاصر سنا عالم البالغين من خلال ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية الوضيعة يعرضه للانحراف الأخلاقي و هذا ما تؤكده النتيجة التي تبين أن 26.5 % من المبحوثين يدخنون السجائر.

وبما أن أغلب المبحوثين يمارسون نشاطاتهم في بيئات قذرة لا تليق بسنهم لذلك وجدنا أنهم يتصفون بعدم نظافة الجسد (البشرة ،الأظافر ، الأسنان) .

وبينت النتائج التي تحصلنا عليها أن منطقة الإقامة لها تأثير قوي في توجيه المبحوثين نحو ممارسة نشاطات معينة حيث وجدنا بأن 71.03 % من المبحوثين الذين يمارسون نشاطات ذات طابع تجاري يقيمون بمدينة البليدة و 32.81 % من المبحوثين الذين يمارسون نشاطات البناء و النجارة و الميكانيكا يقيمون في مدينة المدية و 34.69 % من المبحوثين الذين يمارسون نشاطات خدماتية يقيمون

في مدينة البويرة ، إضافة إلى أن نسبة 48 % من المبحوثين الذين يمارسون نشاط الرعي و الفلاحة هم ممن يقيمون في مدينة الجلفة .

تؤكد هذه النتائج على أن الطفل ابن مجتمعه حيث يتفاعل مع مركبات الوسط الذي ينشأ فيه، فبالنسبة لأولئك الأطفال الذين نشأوا في وسط تتوفر فيه الأسواق ومحطات نقل المسافرين والحدائق العامة والساحات العمومية، يعملون على استغلال هذا الوسط واستثماره لتسويق منتجاتهم وسلعهم (مواد غذائية، ألبسة، صحف، زهور، أواني) وهذا يكون طبعا حسب خصوصية كل وسط.

أما بالنسبة لأولئك الأطفال الذين نشأوا في وسط يتوفر فيه مصنع لإعادة رسكلة المواد النحاسية والبلاستيكية المستعملة، فاستغلوا هذا الوسط وقاموا بجمع هذه المواد من مختلف مراكز جمع النفايات والتي أصبحت منجم للأطفال ينقبون بين النفايات المتفاوتة الخطورة لجمع ما يمكن بيعه.

كذلك الأمر بالنسبة للأطفال الذين نشأوا في وسط تتوفر فيه ورش تعليم الصناعات الحرفية أو كانوا من أسر تشجيع هذا النوع من الصناعات أو كان الأب حرفيا اندمجوا في هذا الوسط.

والأمر نفسه بالنسبة للفلاحة حيث يمارس الأطفال نشاطات فلاحية و رعوية بكونهم نشأوا في وسط فلاحي ريفي.

وكذا الأطفال العاملين في مجال الخدمات استغلوا مركبات الوسط الذي نشأوا فيه ومن محلات تجارية كالمقاهي أو المطاعم أو الحافلات...، ومآرب السيارات وغيرها لممارسة عملهم في هذا المجال.

وهكذا فإن الأطفال العاملين يستغلون المكان وحتى الزمان فمثلا في شهر رمضان ومواسم الاصطياف وغيرها من المناسبات تتكثف نشاطاتهم.

ومن خلال تحليل نتائج الفرضية الأولى وجدنا بأن أكثر المبحوثين اتجاها نحو ممارسة النشاط الاقتصادي في سن جد مبكر هم ممن آباؤهم متوفين أو بطالين حيث أظهرت النتائج أن نسبة هامة من المبحوثين بلغت 56.33% اتجهوا إلى ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية في سن مبكر جدا ، حيث كانت أعمارهم تتراوح بين 07- 09 سنة .

و بالتالي هذا يبين أن فئة هامة من الأطفال المبحوثين كانوا ينتمون إلى أسر لا تملك دخلا ماديا، يتيح لها إشباع حاجات أفرادها الأساسية من غذاء ولباس وصحة و تعليم ، وبما أن 42.23 % من المبحوثين الذين لم تكن أسرهم تتلقى أي مساعدة لا من جهة الأب و لا من جهة الأم ، فهذا يدل على حالة العوز التي كانت تواجه الأسرة ، خاصة و أن أغلب المبحوثين لم يكن لديهم إخوة كبار حيث بلغت نسبتهم61.51 %.

هذا ما جعل أغلب أسر المبحوثين تعاني من صعوبات مالية كبيرة ، مما اظطرها للاستدانة حيث بلغت نسبتهم 48.98 %.

وفي ظل هذه الظروف وجدت الأسرة نفسها وحيدة تواجهها صعوبات العيش ، وهو السبب الذي دفعها إلى البحث عن خلق مصادر دخل تتيح لها إشباع حاجات أفرادها ،لذلك وجدنا أن أغلب المبحوثين اتجهوا إلى ممارسة نشاطات وضيعة و شاقة ذات طابع تجاري حيث بلغت نسبتهم 42 %.

من بينهم 48.46 % آباؤهم بطالون أو متوفون و54.35 % من المبحوثين الذين لا تتجاوز قيمة الدخل الشهري لآبائهم 18000 دج كما أن 47.33 % ممن آباؤهم عمال موسميون

كما أن 47.92% من المبحوثين الذين ليس لديهم إخوة كبار، يمارسون نشاطات تجارية و أغلبهم لا تتلقى أسرهم أي مساعدة حيث بلغت نسبتهم 42.49% ،كما صرح 50.51 % من المبحوثين بأن أسرتهم مستدينة .

و هكذا فإن حالة الضيق المادي التي تعيشها أسر هؤلاء المبحوثين هي سبب اتجاههم نحو سوق العمل بالرغم من كونهم متمدرسين ،فاستغلالهم للعطل المدرسية خاصة الأسبوعية من أجل ممارسة النشاط الاقتصادي لأكبر دليل على حالة العجز التي تعيشها أسرهم حيث وجدنا أن أغلب المبحوثين يمارسون نشاطهم خلال العطل المدرسية و لقد بلغت نسبة المبحوثين الذين آباؤهم بطالون أو متوفون 79.23%

كما بلغت نسبة المبحوثين الذين لا تتجاوز قيمة الدخل الشهري لآبائهم 18000 دج ما يعادل 60.15 % .

و وجدنا أن نسبة 57.77% منهم ليس لديهم إخوة كبار ، و 54.59 % منهم صرحوا بأن أسرهم مستدينة.

و هكذا فإن الأسرة لما تواجهها ضغوطات الحياة نتيجة حالة الفاقة التي تعيشها ،تجد نفسها مضطرة للاستجابة لتلك الظروف فتوافق على اتجاه طفلها نحو سوق العمل رغم كونه قاصر سنا ، حيث وجدنا بأن جل أسر المبحوثين كانت موافقة على توجههم إلى ممارسة النشاط الاقتصادي حيث بلغت نسبتهم 98.25 % .

كما وجدنا أن 55.06 % ممن كان آباؤهم بطالون أو متوفون ، اتجهوا نحو ممارسة النشاط برغبتهم الشخصية ،و لقد صرح 60.38% منهم بأنهم ليس لديهم إخوة كبار.

و هكذا يظهر من خلال هذه النتائج بأن الطفل بالرغم من كونه قاصر إلا أنه تضامن مع أسرته وتحمل مسؤولية الإنفاق عليها حيث وجدنا أن 65.38 % من المبحوثين

الذين آباؤهم بطالون أو متوفون يقدمون كل أو بعض دخلهم للأسرة برغبتهم الشخصية.

كما يقدم 62.83% من المبحوثين الذين لا تتجاوز قيمة الدخل الشهري لآبائهم 18000 دج كل أو بعض دخلهم للأسرة برغبتهم الشخصية.

لكن نظرا لصغر سن المبحوثين و بسبب سوء الظروف في البيئة التي ينشط بها الأطفال وجدنا بأن أكثر من نصف مجموع المبحوثين غير مرتاحين خلال ممارسة نشاطهم حيث بلغت نسبتهم 54.5 % ،ونسبة 80.77 % ممن آباؤهم بطالون أو متوفون .

وذلك بسبب الصعوبات التي يواجهونها حيث صرح 86.92 % من المبحوثين الذين آباؤهم بطالين أو متوفين بأنهم يواجهون صعوبات أثناء ممارسة نشاطهم ، ولكن بالرغم من ذلك صرح 98.16% منهم بأنهم لا يمكنهم التوقف عن ممارسة النشاط ،وذلك نظرا لعدم وجود الإخوة الكبار في الأسرة ، فكل المبحوثين الذين ليس لديهم إخوة كبار و أسرهم مستدينة ، صرحوا بأنهم غير قادرين على التوقف عن ممارسة نشاطهم وذلك بما نسبته 100 % .

و بالتالي هذا يبين أن السبب الرئيسي الذي دفع المبحوثين لممارسة النشاط الاقتصادي هو عجز الأسرة المادي ، من أجل تحصيل لقمة العيش و توفير متطلبات الحياة.

لذلك وجدنا بأن 64.62 % من المبحوثين الذين آباؤهم بطالون أو متوفون اتجهوا إلى ممارسة النشاط الاقتصادي من أجل مساعدة أسرهم.

تؤكد هذه النتائج أن السبب الرئيسي الذي دفع المبحوثين لممارسة النشاط الاقتصادي هو عجز الأسرة المادي عن تحصيل لقمة العيش و مقاومة صعوبات الحياة ، بسبب اتساع دائرة الفقر و الحرمان و التهميش .

وعليه يمكننا القول بأن عجز النظام الأسري عن إشباع حاجات أطفاله القاصرين سنا دفعهم إلى ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية من أجل مساعدة أسرهم .

و من خلال تحليل النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية وجدنا أن أكثر من نصف مجموع المبحوثين الذين لا يزاولون تعليمهم ينتمون حاليا إلى الفئة العمرية 13-15 سنة حيث بلغت نسبتهم 69.94 %،

وكذلك 71,07 % من المبحوثين الذين لا يزاولون تعليمهم بسبب تسربهم من المدرسة ينتمون إلى نفس الفئة العمرية أي 13 _ 15 سنة.

أما الذين لم يلتحقوا بالمدرسة أصلا فوجدنا أن نسبة 75 % منهم تتراوح أعمارهم حاليا بين 10-12 سنة و هذا يجسد مظهرا من مظاهر عجز النظام التربوي عن استثمار ثروة بشرية هامة .

ولقد أظهرت النتائج بأن أغلب المبحوثين المتسربين من المدرسة توجهوا نحو ممارسة النشاط الاقتصادي مباشرة بعد تعرضهم للتسرب ،حيث وجدنا بأن 48.83 % من الذين تعرضوا للتسرب المدرسي لما كانت أعمارهم تتراوح بين 13-15 سنة بدؤوا ممارسة النشاط خلال نفس المرحلة العمرية ،كما تبين أن 71.62 % منهم كانوا يشعرون بالقهر و الظلم حينما كانوا يزاولون تعليمهم ،و لكن بالرغم من ذلك إلا أننا وجدنا أن نسبة 49.09 % منهم يرغبون في العودة إلى المدرسة لو تتاح لهم الفرصة .

اتضح من خلال هذه النتائج أن نسبة 34.59 % من المبحوثين المتسربين من المدرسة يمارسون نشاطات حرفية .

و تبين كذلك أن 37.25 % من المبحوثين الذين يعتبرون المعلم مصدرا للعقاب يمارسون نشاطات تجارية .

و بالتالي هذا يدل على أن تعرض المبحوثين للتسرب من المدرسة دفعهم إلى تحمل ممارسة نشاطات اقتصادية صعبة و وضيعة ، مما يؤكد على أنهم كانوا يعانون ظروفا أصعب في المدرسة فمعاملة المبحوثين في المدرسة كانت قاسية و غير تربوية ذلك أن أغلبهم صرحوا بأنهم كانوا يعاقبون و يطردون و لا يسمح لهم بالدخول في حالة تأخرهم في الوصول إلى المدرسة ،و كثير منهم كانوا يتعرضون للسب و الشتم بسبب تأخرهم ، و كانوا يضربون .

كما أن أغلب المبحوثين المتسربين من المدرسة صرحوا بأنهم يواجهون صعوبات خلال ممارسة نشاطاتهم و ذلك بما نسبته 84.91 % .

92.86% ممن كانوا يطردون و لايسمح لهم بالدخول في حالة تأخرهم في الوصول إلى المدرسة و 87.88 % ممن الذين كانوا يتعرضون للسب و الشتم بسبب تأخرهم في الوصول ، إضافة إلى 78.95 % ممن كانوا يضربون في حالة تأخرهم

و هكذا فعوض أن تكون المدرسة مجالا جاذبا و آمنا يحقق التمكين العلمي فالمهني أصبحت مكانا طاردا ومنفرا وهذا ما جعل فئة كبيرة من االمبحوثين ينظرون إلى المعلم الذي درسوا عنده على أنه مصدر عقاب ، فهذا يعني أن المبحوثين لم ينسوا تلك المعاملة القاسية التي تعرضوا لها في المدرسة ، و التي غالبا ما تكون هي السبب في نفورهم و تسربهم منها ، فبالرغم من تسربهم إلا أنها بقيت عالقة في ذاكرتهم لدرجة أنهم اعتبروها أقبح حدث وقع لهم و حينما يتذكرونه

ينزعجون و هذا ما جعلهم يتجهون نحو سوق العمل في سن مبكر بالرغم من مختلف المصاعب خاصة التعرض المباشر للتقلبات الجوية.

ونظرا للمساحات الزمنية الفارغة التي خلفتها المدرسة في حياة الطفل ، وجدنا أن كل المبحوثين المتسربين من المدرسة يمارسون نشاطاتهم خلال كل أيام السنة سواء كانوا من ذوي المستوى التعليمي الابتدائي أو المتوسط ، و بما أنه لا توجد بدائل متاحة أمام الطفل المتسرب من المدرسة غير سوق العمل ، فإنه يقبل على ممارسة النشاط حتى يحقق بعضا من طموحاته ، ولقد احتل الادخار المرتبة الأولى و ذلك بما نسبته 41.51 % ،يليه ملأ وقت الفراغ بنسبة 28.3 % في المرتبة الثانية ،و أما في المرتبة الثالثة فالسبب الذي دفعهم هو مساعدة الأسرة و ذلك بنسبة 20.75 % ، والرغبة في تعلم صنعة في المرتبة الأخيرة وذلك بنسبة 9.44 %.

ولقد كشفت النتائج أن 50.54 %من المبحوثين الذين تسربوا من المدرسة بسبب الفصل صرحوا بأن رغبتهم في الادخار هي السبب الذي دفعهم إلى ممارسة النشاط الاقتصادي.

كما وجدنا أن70.44 % من المبحوثين المتسربين من المدرسة صرحوا بأنهم غير مرتاحين في مجال نشاطهم و 76.7 % منهم من ذوي المستوى المتوسط .

ولكن بالرغم من ذلك إلا أن أغلبهم صرحوا بأنهم لا يمكنهم التوقف عن ممارسة نشاطهم الاقتصادي حيث بلغت نسبتهم 97.48 % ، و بالتالي هذا يؤكد أن هؤلاء المبحوثين مضطرون لممارسة النشاط بالرغم من كل الصعوبات التي تواجههم.

وعليه يمكننا القول بأن عجز النظام التربوي عن ضمان حق الطفل في مواصلة تعليمه و ارتقائه الاجتماعي و المهني و العلمي دفع الأطفال القاصرين إلى ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية الربحية .

و في ما يتعلق بالفرضية الثالثة التي تتعلق بقاضي الأحداث والتي أجريت على عينة من القضاة الذين يعملون كقضاة أحداث أو كقضاة تحقيق و أحداث في نفس الوقت ي استخلصنا ما يلي:

100% من المبحوثين الذكور و نسبة 62.5 % من المبحوثات الإناث اتفقوا على أن سبب إلغاء الأمر 72-03 يرجع إلى كونه قديم و لا يساير التغير الاجتماعي الحاصل،كما أن كل المبحوثين المتخصصين في قضاء الأحداث صرحوا بذلك ، إضافة إلى نسبة 71.43 %من المبحوثين الذين لا تتجاوز خبرتهم المهنية في مجال القضاء عامة 10 سنوات قالوا بذلك ،و حتى بالنسبة للمبحوثين الذين تمتد خبرتهم المهنية في قضاء الأحداث من 10 إلى 20 سنة فكلهم صرحوا بالمثل .

و في ما يخص وجهة نظر المبحوثين في الفرق بين مصطلحي الخطر و الخطر المعنوي ،وجدنا بأن نسبة 75 % من المبحوثين الإناث صرحن بأن المصطلحين لهما نفس المعنى ،وصرح بذلك 55.56 % من المبحوثين الذين يعملون كقضاة تحقيق و قضاة أحداث في نفس الوقت ،و 71.43 % من المبحوثين الذين لم تتجاوز خبرتهم المهنية في القضاء 10 سنوات قالوا كذلك بأن المصطلحين لهما نفس المعنى ،كما أن 66.67 % من المبحوثين الذين لم تتجاوز خبرتهم المهنية في قضاء الأحداث 10 سنوات صرحوا بالمثل .

وفي ما يخص الفرق بين مصطلحي التربية و الأخلاق ، وجدنا نسبة 75% من أفراد العينة الإناث قلن بأن التربية تتم في الأسرة و الأخلاق تشمل المجتمع ككل ،و وجدنا أن 57.14% من المبحوثين الذين لا تتجاوز خبرتهم المهنية في القضاء عامة 10 سنوات أجابوا بالمثل

و بالنسبة لوجهات نظر المبحوثين بشأن الجديد الذي جاء به قانون الطفولة الجديد وجدنا أن100 % من المبحوثين الذكور صرحوا بأن قانون الطفولة الجديد جاء لمسايرة القوانين الدولية فقط كما صرحت بذلك نسبة 62.5 % من الإناث.
55.56% من المبحوثين الذين يمارسون مهامهم بشكل مزدوج كقضاة تحقيق و قضاة أحداث يرون بأن قانون الطفولة الجديد جاء فقط لمسايرة القوانين الدولية

بينما أجمع كل المبحوثين الذين تتراوح خبرتهم في مجال قضاء الأحداث من 10 إلى 20 سنة بأن القانون جاء لمسايرة القوانين الدولية فقط .

أما بالنسبة للقضاة المبحوثين الذين يتعاملون مع جمعيات الطفولة فكلهم يرون بأن القانون الجديد جاء فقط لمسايرة القوانين الدولية .

و في ما يخص وجهات نظر المبحوثين بشأن المسؤول عن توجه الطفل نحو سوق العمل في سن مبكر وجدنا بأن 66.67 % أفراد العينة الذكور حملوا الأسرة المسؤولية في حين أجمع كل المبحوثين الذين يعملون كقضاة أحداث على أن أسرة الطفل القاصر هي وحدها المسؤولة ،و71.43 %من المبحوثين الذين تقل خبرتهم المهنية عن 10 سنوات حملوا كذلك المسؤولية للأسرة ،إضافة إلى 77,78 % من المبحوثين الذين لا يتعاملون مع جمعيات الطفولة يرون بأن الأسرة هي المسؤولة عن اتجاه الطفل القاصر نحو ممارسة النشاط الاقتصادي.

و بشأن وجهات نظر المبحوثين بخصوص المانع من أداء دورهم القانوني وجدنا بأن كل أفراد العينة الذكور صرحوا بأنهم غير قادرين على أداء دورهم القانوني بسبب عدم رغبتهم في التدخل في صلاحيات الأسرة،كما صرح بذلك 66.67 % من المبحوثين الذين يشتغلون كقضاة تحقيق وقضاة أحداث في نفس الوقت ، في حين صرح كل أفراد العينة الذين تجاوزت خبرتهم المهنية في القضاء عامة 10 سنوات

بالمثل،و لقد صرح كل أفراد العينة الذين تتراوح خبرتهم المهنية في قضاء الأحداث بين 10 و 20 سنة بأنهم غير قادرين على أداء دورهم القانوني بسبب عدم رغبتهم في التدخل في صلاحيات الأسرة .

ولقد صرح كل أفراد العينة المتخصصين في قضاء الأحداث الذين تجاوزت خبرتهم المهنية في القضاء عامة 10 سنوات بأنهم غير قادرين على أداء دورهم القانوني بسبب عدم رغبتهم في التدخل في صلاحيات الأسرة .

وهكذا فإن هذه النتائج تعكس واقع سلبي عن الفاعلين في المنظومة القانونية الجزائرية و الذين

كانت إجاباتهم سطحية و غير قانونية بخصوص معاني مصطلحات بسيطة ،وهذا راجع لإدراكهم بأن القانون رقم 15-12 الخاص بالطفولة لم يؤتى به لمعالجة واقع اجتماعي مختل ، بل جيء به فقط وفاءا للاتفاقات الدولية ،لذلك لم يكلفوا أنفسهم عناء التدقيق في ما جاء فيه ،بالرغم من أنه لم يأت بالشيء الكثير لذلك حملوا الأسرة مسؤولية اتجاه طفلها نحو سوق العمل ،و تحججوا بالعادات و التقاليد في تبرير تقصيرهم في أداء واجبهم من أجل حماية الطفل القاصر من الاستغلال الاقتصادي .

و هذا ماجعل قاضي الأحداث يفقد دوره الحقوقي الفاعل بنص القانون للتدخل من أجل ضمان حماية أساسية لحقوق الأطفال خاصة حمايتهم من الاستغلال الاقتصادي".

و بالتالي يمكننا القول بأن النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين في المجتمع الجزائري واقع جد معقد ، أفرزه اختلال النظام الاجتماعي الذي أصبحت نظمه غير فاعلة في أداء وظائفها .

فعجز النظام الأسري عن أداء وظيفته الاقتصادية من خلال عدم قدرته على إشباع حاجات أطفاله من غذاء و كساء و صحة و تعليم و ترفيه ...إلخ و عجزه عن

تحمل مسؤولية الإنفاق ، بسبب انتشار بطالة أرباب الأسر و ضعف القدرة الشرائية ، دفع الطفل إلى البحث عن حلول و لم يجد أمامه سوى سوق العمل.

و عجز النظام التربوي عن تمكين الطفل من مواصلة تعليمه و إشباع حاجته في النجاح العلمي فالمهني ، بسبب استعمال العنف و الترهيب وتعدد أمراض المدرسة الجزائرية بسبب انتشار الغش في الامتحانات و غلبة الكم على الكيف ، و ارتفاع معدلات الرسوب ، والتسرب المدرسي في سن مبكر، ونتيجة غياب التكفل بالطفل بعد تعرضه للتسرب ،لم يجد من حل سوى سوق العمل .

كما أن عجز الفاعلين في المنظومة القانونية عن تفعيل النص القانوني القاضي بحماية الطفل من الاستغلال الاقتصادي و الذي جاء مراعاة للاتفاقيات الدولية ،لا مراعاة لواقع الطفل الجزائري، ساهم في انتشار النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين .

الخاتمـــــة :

يعتبر النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين سنا مظهرا من مظاهر التفكك الاجتماعي و هو من الظواهر الاجتماعية المعقدة التي بدأت تتوسع في المجتمع الجزائري، إذ سجلت خلال السنوات الأخيرة بروزا ملحوظا ،حيث ارتفع عدد الأطفال الناشطين اقتصاديا وتنوعت مجالات نشاطهم ، إذ ظهرت مجالات لم تكن موجودة سابقا، ومعالجة المشكلة لا تقتضي تبني قوانين دولية صارمة ، بقدر ما تقتضي معالجة الخلل الذي تعانيه مختلف النظم الاجتماعية المحلية ،ذلك أنه في الحالة التي تهمل فيها هذه النظم دورها الوظيفي اتجاه الطفل، من خلال تخليها عن إشباع حاجاته المتنوعة ،يخرج الطفل عن مجالها ليدخل في مجال آخر ، عار من الحماية ، ليبيع جهده من خلال ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية الوضيعة التي تحقق له إشباع كل حاجاته أو بعضها . فالنظام الأسري لما يتخلى عن دوره في الإنفاق على الطفل ، و لما لا يلبي له حاجته للغذاء و اللباس والعلاج و التعليم ،يسعى الطفل لإشباع هذه الحاجات بنفسه من خلال ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية الوضيعة الضامنة للدخل .

و النظام التربوي لما لا يلبي حاجة الطفل للنجاح العلمي فالمهني ، ولا يمكنه من التمتع بتعلمه في جو مليء بالحنان و العطف ، و التشجيع ، يدفعه إلى ترك المدرسة و الانضمام إلى سوق العمل ليعوض ذلك الفشل .

و النظام القانوني لما لا يلبي حاجة الطفل للحماية من الاستغلال الاقتصادي، ولما لا يحرص على تمتع الطفل بحقه في العيش الكريم ، يجعل الطفل يقع في دائرة الاستغلال حتى من أقرب الناس إليه ، أسرته والتي كثيرا ما تعتبره جزء من ممتلكاتها .

كل هذا حمل الطفل عبئا يفوقه سنا ، وجعله عرضة لمختلف الأضرار النفسية و الجسدية و الاجتماعية ذلك أن الآثار المترتبة عن ممارسة النشاط الاقتصادي في سن

مبكر خطيرة جدا ، فهو لا يعود بالضرر على الطفل وأسرته فحسب ، بل يمتد ضرره ليخرج المجتمع ككل من دائرة التنمية ، لأنه يفتح بابا لمختلف المشاكل الاجتماعية تأت في مقدمتها الجريمة والانحراف ،فالزج بالطفل منذ سن مبكر في مجتمع البالغين يدفعه لاكتساب سلوكيات ذلك المجتمع بشكل طبيعي، كما أن حصوله على دخل نقدي في هذا السن يعرضه للخطر ، خاصة وأن أغلب الأطفال الناشطين اقتصاديا ينتمون إلى مرحلة المراهقة ،وهكذا فإن خطورة المشكلة لا تهدد الحاضر فقط بل تهدد الحاضر والمستقبل .

لذلك لا بد على المجتمع أن يضع سياسات مستقبلية للحد من تفشيها على المدى البعيد

وأن يضع برامج تتكفل بالأطفال الناشطين اقتصاديا وأسرهم من أجل حمايتهم و رعايتهم على المدى القريب لأنهم يعانون الحرمان من التمتع بمرحلة الطفولة ناهيك عن معاناتهم في الأسرة و في مكان العمل ، وقبل هذا و ذاك يجب معالجة الاختلال الواقع في التنظيم الاجتماعي من خلال إحياء النظام القيمي للمجتمع الجزائري ، حتى تتمكن مختلف النظم الاجتماعية من أداء أدوارها بشكل فاعل كما هو مطلوب منها هيكليا ،وهكذا يختفي النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين سنا بصفة آلية ،و تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية و على رأسها القضاء على الفقر و تمتع الجميع بحقهم في التعليم .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

المراجع العامة:

1- أحمد عوين زينب . **قضاء الأحداث ،دراسة مقارنة** ،الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع،الأردن ،2003،ط1.

2- حليمي عبد القادر. **مدخل إلى الإحصاء**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ط 1.

3- زهران حامد .**علم نفس النمو**، عالم الكتب، القاهرة، 1977، ط4.

4- زيدومة درياس . **حماية الأحداث في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري** ،دار الفجر للنشر و التوزيع الجزائر،2007.

5- طه محمود أحمد. **الحماية الجنائية للطفل المجني عليه**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999 .

6- عاطف وصفي .**الأنثروبولوجيا الثقافية**، دار النهضة العربية، بيروت ،1971.

7- عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح. **حقوق الطفل**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ط2 .

8- عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح. **حقوق الطفل**، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ، 2005، ط2 .

9- عميرة جويدة . **التحليل الإحصائي في البحوث الاجتماعية** ، دار جوانا للنشر و التوزيع، القاهرة ،2014.

10- قواسمية عبد القادر محمد . **جنوح الأحداث في التشريع الجزائري**، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1992 .

المراجع في علم الاجتماع:

11- أحمد بيري الوحيشي . **الأسرة والزواج : مقدمة في علم الاجتماع العائلي**، الجامعة المفتوحة ، طرابلس،1998 .

12- إبراهيم الدسوقي عبده. التغير الاجتماعي والوعي الطبقي، الاسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية ، 2004 .

13- بريد حليم . **المجتمع العربي المعاصر :بحث استطلاع اجتماعي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984 .

14- بيومي أحمد محمد . **القيم وموجهات السلوك الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية،2006.

15- بوتفنوشات مصطفى . **العائلة الجزائرية (التطور والخصائص الحديثة)** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1984.

16- حسن محمود . **رعاية الأسرة** ، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1977 .

17- الحسن إحسان محمد . **العائلة والقرابة، والزواج** ، دار الطليعة للطباعة للنشر، بيروت ، 1985، ط2.

18- حسين عبد الحميد و رشوان أحمد. **دور المتغيرات الاجتماعية في الطب والأمراض**، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة ، 1988،ط2.

19- حسين عبد الحميد و رشوان أحمد . **البناء الاجتماعي-الأنساق و الجماعات** ، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،2010.

20- حسين محمد عبد المنعم . **الأسرة ومنهجها التربوي لتنشئة الأبناء في عالم متغير**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، 1985.

21- جابي عبد الناصر و الكنز علي. **الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة :الأزمة الجزائرية بين الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ،سلسلة كتب المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،1996.

22- جغلول عبد القادر. **تاريخ الجزائر الحديث : دراسة سوسيولوجية**، ترجمة فيصل عباس ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1983، ط3 .

23- خروف حميد وآخرين. **الإشكالات النظرية والواقع**، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة ، 1999.

24- خريف حسين. **المدخل إلى الاتصال والتكيف الإجتماعي** ، مخبر علم إجتماع الإتصال للبحث و الترجمة ، قسنطينة ،2005.

25- الخولي سناء. **الزواج والعلاقات الأسرية** ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،القاهرة ، 1983.

26- الخولي سناء. **التغيير الإجتماعي والتحديث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003 .

27- الخولي سناء . **الأسرة والحياة العائلية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1978.

28- سبيلا، محمد . **التحديث وتحولات القيم**، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ،الرباط، 2001 .

29- سعد الدين إبراهيم . **مصر في ربع قرن :1952-1977،دراسات في التنمية والتغير الإجتماعي**، معهد الإنماء العربي،القاهرة ،1978.

30- ستراوس كلر ليفي . **البنيوية** ، ترجمة مصطفى صاح ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق ، 1977.

31- السكري علياء وآخرون. **الأسرة و الطفولة**، دار المعرفة الجامعية،القاهرة، 1987.

32- السويدي محمد . **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري :تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1996.

33- شكري علياء وآخرون. دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية ، مصر، 1991.

34- الطاهر محمد و الخاقاني البشير. **دراسات في علم الاجتماع بين المتغير و الثابت** ، دار مكتبة الهلال، بيروت ،1987 ، ط1.

35- الطيبي محمد . **الجزائر عشية احتلالها أو سوسيولوجيا قابلية الاحتلال**، وحدة البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية،وهران، 1992 .

36- عمر الجولاني فادية . **الأسرة العربية، تحليل اجتماعي لبناء الأسرة وتغيير اتجاهات الأجيال**، الإسكندرية للكتاب،الإسكندرية ، 1998.

37- العمر خليل معن.**التفكك الاجتماعي.** دار الشروق للنشروالتوزيع ، الأردن،2005،ط1.

38- غريب سيد أحمد وآخرون. **دراسات في علم الإجتماع العائلي** ، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية ، 1955.

39- غيث عاطف محمد. **التغيير الإجتماعي في المجتمع القروي** ، الدار القومية للطباعة والنشر،الإسكندرية ، 1965.

40- فرج محمد سعيد. **الطفولة والثقافة والمجتمع** ، منشأة المعارف،الإسكندرية ، 1993.

41- فوزية دياب. **القيم والعادات الاجتماعية- مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية** ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980 ،ط2.

42- قيرة إسماعيل. **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية** ، مخبر الإنسان والمدينة ، قسنطينة، بدون سنة النشر.

43- ماركس كارل . **رأس المال، نقد الإقتصاد السياسي**، تر محمد عيتاني، منشورات مكتبة المعارف، بيروت، 1981.

44- مانع علي . **جنوح الأحداث والتغيير الإجتماعي في الجزائر المعاصرة**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1996.

45- موسى منير مشابك. المطول في علم الاجتماع ، الجزء الأول، مطبعة جامعة دمشق،دمشق، 1970،ط3.

المراجع في المنهجية :

46- أحمد سيد محمد. **الدليل إلى منهج البحث العلمي**، دار المعارف، مصر،1973.

47- بوحوش عمار و الذنيبات محمد محمود. **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1995.

48- الحسن إحسان محمد. **الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي**، دار الطليعة، بيروت، 1981.

49- عطية علي محسن . **الجودة الشاملة و المنهج** ، دار المناهج للنشر و التوزيع ،عمان ،2008.

المراجع في التربية و التعليم :

50- إبراهيم مجدي عزيز. **التربية والعولمة** ، عالم الكتب،القاهرة ، 2008 ، ط1.

51- بلعنتر عائشة و بوكرتوتة حبيبة . **التسرب المدرسي** ،المركز الوطني للوثائق التربوية، الجزائر،2001.

52- بن بوزيد أبو بكر. **إصلاح التربية في الجزائر ،رهانات و إنجازات** ، دار القصبة للنشر،2009،الجزائر.

53- الدوبي عبد السلام . **المدخل لرعاية الطفولة** ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ،طرابلس، 1985.

54- خضر محسن. **مستقبل التعليم العربي بين الكارثة و الأمل** ، الدار المصرية اللبنانية ،مصر،2008، ط1.

55- زرهوني الطاهر. **التعليم في الجزائر قبل وبعد الإستقلال**،موقم للنشر،الجزائر ، 1993.

56- سرور فتحي. **تطوير التعليم في مصر**، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، 1989.

57- عبيد وليم .**استراتيجيات التعليم والتعلم،في سياق إدارة الجودة** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة ،الأردن،2009،ط1.

58- نصار سامي ، محمد . **قضايا تربوية في عصر العولمة و ما بعد الحداثة** ، الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة ،2008 ،ط2.

59- النبوي محمد أمين .**الاعتماد الأكاديمي و إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي**، الدار المصرية اللبنانية،القاهرة ،2007.

60- الهادي محمد الهادي . **نظم المعلومات التعليمية ،الواقع و المأمول** ، الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة ،2008،ط1.

المراجع في علم الاقتصاد :

61- أحمين شفير . **التحولات الاقتصادية والاجتماعية وأثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العربي**، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل،الجزائر، 1998.

بن أشنهو عبد اللطيف . **تكون التخلف في الجزائر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر، 1979.

62- روراوة محمد والميلي بدرالدين .**الاقتصاد في ظل الإصلاحات:الدليل الاقتصادي والاجتماعي** ، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار،الجزائر، 1989.

63- حسن مصطفى حسين . **قانون العمل** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 1980.

64- صفوت عبد السلام عوض الله . **الاقتصاد السري-دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه**، دار النهضة العربية ، القاهرة ،2002.

65- عدي الهواري . **الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الإقتصادي الإجتماعي ما بين 1830-1960** ،ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة للطباعة والنشر، لبنان، 1983.

66- لعويسات جمال الدين . **التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-1978)**، ترجمة الصديق سعدي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1986.

القواميس و المعاجم:

67- بن منظور جمال الدين محمد بن مكرم. **لسان العرب** ، الجزء الثامن ، المكتبة الوقفية، القاهرة ، بدون سنة النشر.

68- غيث محمد عاطف . **قاموس علم الإجتماع** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 2009.

المقالات المجلات و الدوريات

69- بوتفنوشات مصطفى. "التغيرات الإجتماعية في الجزائر منذ الإستقلال" ، **المجلة السنوية لعلم الإجتماع**، 3، (1986) .

70- التركي ثريا و رزيق هدى . " تغير القيم في العائلة العربية_ " **مجلة المستقبل العربي**،200(أكتوبر 1995).

71- عبد الستار سحر إمام." ظاهرة عمالة الأطفال في مصر في ضوء قانون مكافحة الاتجار في البشر"، **المجلة المصرية المحكمة للدراسات القانونية و الاقتصادية** ، 07 (مارس 2014).

72- مهري عبد الحميد ." الأزمة الجزائرية:الواقع والآفاق ". **مجلة المستقبل العربي** ، 226، (ديسمبر 1997).

المراجع الخاصة بموضوع الدراسة:

73- خالد سليمان و سوسن مرنة. **أضواء على ظاهرة عمالة الأطفال**، عالم الفكر،الأردن ،2002،ط3 .

74- رمزي ناهد. **ظاهرة عمالة الأطفال في الدول العربية** ، المجلس العربي للطفولة والتنمية،القاهرة ، 1998.

75- مصطفى علا و كريم عزة. **عمل الأطفال في المنشآت الصناعية الصغيرة** ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ،القاهرة، 1996.

76- منظمة العمل الدولية (المكتب الإقليمي للدول العربية) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). **دراسة وطنية حول أسوأ أشكال عمل الاطفال في الجمهورية العربية السورية** ، منظمة العمل الدولية، بيروت، 2012.

77- المجلس الوطني لشؤون الأسرة. برنامج مكافحة عمل الأطفال عبر التعليم. **عمل الأطفال في قطاع الزراعة في الأردن 2012** . **وزارة العمل ، عمان ،2012.**

78- المجلس الوطني لشؤون الأسرة . **الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال2011**، **وزارة العمل ،الأردن،2011** .

الوثائق الرسمية و الحكومية :

79- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، العدد 39، المطبعة الرسمية ، الجزائر، 19 جوان 2015

80- وزارة التخطيط . **منشورات احصائية**. الجزائر :وزارة التخطيط ، 1980.

81- وزارة العمل والحماية الاجتماعية. **الندوة العلمية حول "سوء معاملة الأطفال واستغلالهم غير المشروع"، معطيات حول الوضع في الجزائر** ، المفتشية العامة للعمل ، الجزائر، 2000.

82- **وزارة التربية الوطنية . عمليات تحسيسية تتعلق بالدروس الخصوصية ، الجزائر، 2013 .**

83- الديوان الوطني للإحصئيات . **"مؤشرات عن الوضع الإجتماعي المتدهور"الجزائر بالأرقام**، نشرة رقم 19، الديوان الوطني للإحصائيات ، الجزائر،2000.

تقارير المنظمات الدولية :

84- المنظمة الدولية للعمل . **وضع حد لعمل الأطفال هدف في المتناول التقرير الأول** ، التقرير رقم 01، مكتب العمل الدولي ، جنيف،2006.

منظمة الأمم المتحدة . برنامج الأغذية العالمي . **مكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال من خلال التعليم في مصر** . جنيف، ماي **2007.**

85- منظمة الوحدة الإفريقية. **يوم الطفل الإفريقي**، 16 جوان، 1997، أديس أبابا (أثيوبيا) .

الجرائد و الصحف:

86- خبراء ومختصين أجانب وممثلين عن مؤسسات ذات خبرة . " الاقتصاد الموازي "، وكالة الأنباء الجزائرية ،13 مارس 2012 .

87- شراق محمد . " الجزائر تطعن في مصداقية تقرير الشفافية الدولية حول الفساد" ، **الخبر اليومي**، الثلاثاء 10ديسمبر 2013 .

88- صواليلي حفيظ . " البيروقراطية،العمولات والرشاوى سرطان الاقتصاد الجزائري "، **الخبر اليومي** ، 14 سبتمبر 2000.

89- الخبر اليومي، الإثنين 30جانفي 2006.

90- البلاد ، الاثنين 22 سبتمبر 2014، 5.

قائمة المراجع باللغة الإنجليزية :

Ahmed Salma and Ray Ranjan. "Health consequences of child labor in Bangladesh", In **Demographic Research** . 30, 4 (17 JANUARY 2014).

91- Fan Simon. _" The Luxury axiom , The Wealth paradox, And Child Labor," **In Journal Of Economic Development ,3**, 36, (September 2011)

92- Guy Rodgers and Standing Gery .**child work: poverty and under development,** Geneva,ILO,1981.

93- Hindman Hugh .**The world of child labor : An historical and regional survey , M .E. Sharpe, New York ,2015.**

94- International Labour Organization . **child labour** , OIT, Geneva, 1986.

95- Karakouf Kati **: report child-workers-danger-tobacco-farms** , united -states,2014.

96- Multiple Indicator Cluster Survey (MICS4 2011). **MAIN REPORT, Monitoring the situation of children and women** , Nigeria, April 2013.

97- Robert Merton and Robert Nisbet. **The Sociology of social Problem ,** Harcourt Brace Jovanovich Inc, New York . 1976 .

98- United Nations . **report of Human Rights Watch**. Child Labor in US Agriculture , United States ,2010.New York: United Nations.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

99- Beniassad El Hocine Mohammed. **Economie du développement de l'Algérie: Sous –Développement et Socialisme** , OPU, Alger, 1982, 2ème édition.

100- Bernard Schlemmer. **L' Enfant exploité** , Editions Karthala, Orstom , Paris, 1996.

101- Bourdieu Pierre et Sayad Abdelmalek . **Le Déracinement : La Crise de L'agriculture traditionnelle en Algérie** , Minuit, **Paris**, 1964.

102- Boucharef Kamel . **le travail des enfants en Algérie**, Alger , 2004.

103- Boucharef Kamel . " Approche sociologique du travail des enfants ", Thèse de doctorat ,Université d'Alger , 2008.

104- Boutefnouch Mostefa , **La Famille Algérienne, évolution et caractéristiques récentes**, SNED, Alger , 1982.

105-Bureau international du Travail. **Rapport mondial sur le travail des enfants:Vulnérabilité économique, protection sociale et lutte contre le travail des enfants,** BIT , Genève, 2013.

106- Bureau international du Travail ,Programme international pour l'abolition du travail des enfants(IPEC) . **Mesurer les progrès dans la lutte contre le travail des enfants – Estimations et tendances mondiales 2000-2012** , B IT , Genève, 2013 .Première édition.

107-BIT ," espoir d'une vie meilleur " . **le magazine de O.I.T**, 41,(décembre 2001).

108- Dahmani Ahmed **.L'Algérie à l'épreuve économie politique des réformes 1980-1997,** Casbah, 1999.

109- Descloîtres Robert et Debzi Laïd . **Système de parenté et structure familiales en Algérie**, **in Annuaire de l'Afrique du nord** , CNRS, Paris ,1963.

110- Durkheim Emile . " La famille Conjugale ", In **Revue Philosophique**, (Janvier – Février, 1921).

111-FOREM. **Bulletin de l'observation des droits de l'enfant**, Centre culturel d'hussein dey , Numéro 2, Alger ,Mars 2005.

112- Ghiglione Rodolf et Matalon Benjamine . **les enquêtes sociologiques théorie et pratique**, Armand colin, Paris , 1978.

113- Jean –Louis Loubet Del Bayle – .**introduction aux méthodes des sciences sociales** , éditions Privat, Toulouse , 1991.

114- Locoh Thérèse. **Familles africaines, population et qualité de vie**, coll. les dossiers du CEPED, n°31, Paris , 1995.

115- Maurice Angers . **initiation pratique à la méthodologie des sciences Humaines**, C.E.C. : I.N.C .Québec, 1969.

116- Mejjati Alami . **Le travail des enfants au Maroc , approche socio-économique**, **Country report,** Université Rome "Tor Vergata" ,,V. Columbia 2,2002 .

117-Michel Bonnet . **sur les enfants travailleurs**, cahiers libres, édition page deux, Paris, 1998 .

118-Ministère de la Santé Publique et l 'Institut National de Statistique . **Enquête par grappes à indicateurs multiples (MICS5 2014) .Rapport de résultats clés** , Cameroun, Juillet, 2015 .

119-Ministère de la solidarité nationale et de la famille. **Guide des droits de l'enfant** , Algérie, 1999.

120- Ministère de l'Action Sociale et de la Solidarité Nationale .**Etude sur le travail des enfants sur les sites d'orpaillage et les carrières artisanales dans cinq régions du Burkina Faso** , **Burkina Faso**, 2011.

121-Ministére de la solidarité nationale et de la famille . **Le travail d'enfant en Algérie**, Unicef, 1999 .

122-Ministère de la Santé ,de la Population et de la Réforme Hospitalière .Fonds des

123- Nations Unies pour l'enfance. Fonds des Nations Unies pour la population . **Enquête par Grappes à Indicateurs Multiples (MICS) 2012-2013 Suivi de la situation des enfants et des femmes** ,**République Algérienne Démocratique et Populaire**, 2015.

124-Nation Unies . **L'exploitation du travail des enfants** , New York, 1982.

125-Organisation internationale du travail. **Programme international pour l'abolition du travail des enfants (IPEC)** ,OIT , Genève, 2010 .

126-Organisation Internationale du Travail.**Enquête Multi-objectif 2012 , Rapport sur le Travail des Enfants au Cabo Verde** ,B.I.T , Genève ,2013 .

127-Organisation internationale du travail._Programme international pour l'abolition du travail des enfants (IPEC) . **Stratégie et priorités de l'IPEC pour luter contre le travail des enfants et ses besoins de ressources**, OIT, Genève, 2013.

128-Organisation internationale du travail. Programme international pour l'abolition du travail des enfants (IPEC) . **Rapport international du travail des enfants**, OIT, Genève , 2015 .

129- Philippe Jonnaert. **Compétences et socioconstructivisme un cadre théorique**, Ed.De Boecck université, Bruxelles, Paris,2002.

130-Phlippe Perrenoud ."**L'école saisie par les compétences**" ,Université de Genève ,Faculté de psychologie et des sciences de l'éducation,1999.

131-Rey Alain Rey-Debove Josette et collaborateurs. **Le petit Robert**, dictionnaire alphabetique et analogique de la langue française, Paris, 1984.

132-Recueil de textes législatifs et réglementaires, **code du travail**, Berti éditions, Alger, 2003, 2ème édition .

133- Sari Djilali . "l'ampleur de l'urbanisation et ses répercussion sur la famille", in **les mutations sociaux – économiques et spatiales en Algérie**. OPU, Alger, 1993.

134-Sumph Joseph et Hugues Michel . **Dictionnaire de sociologie Librairie Larousse**, Paris , 1973.

135-Temmar Hamid . **Stratégie de développement indépendant ,le cas de l'Algérie**, Un billan edition publisud, Paris .

136-Villemus Philippe. **Motivez vos équipes**, 5ème edition. Paris, 1999 .

137-Williams Emilio. **Dictionnaire de sociologie**, ed M. Rivière, Paris , 1970.

138-Xavier Roegiers . **Une pédagogie de l'intégration-Compétences et intégration des acquis l'enseignement**, De Boeck , Paris ,2002.

139-Zidouni Hamid . évaluation et analyse de la place de l'économie informelle en Algérie , Approche de la comptabilité nationale, objet d'une communication au séminaire sur : l'économie informelle, Alger, 09 avril 2003 .

الملاحق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة سعد الله أبو القاسم – الجزائر02–
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

استبيان رقم: ☐

واقع النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين سنا في المجتمع الجزائري

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في تخصص الصحة و السكان

إعداد الطالبة :
بن زينب أم السعد

إشراف الدكتورة:
عميرة جويدة

السنة الجامعية 2015 /2016

الخصائص العامة لأسرة الطفل العامل:

الخصائص التعليمية:

1. المستوى التعليمي للأب:

1-غير متعلم ☐ -2 يقرأ ويكتب ☐ 3 -ابتدائي أو متوسط ☐ 4 -ثانوي أو جامعي ☐

2. المستوى التعليمي للأم:

1غير متعلمة ☐ -2 تقرأ وتكتب ☐ 3 -ابتدائي أو متوسط ☐ 4 -ثانوي أو جامعي: ☐

الخصائص الاجتماعية:

3. الأصل الجغرافي -1 :ريف ☐ قرية ☐ -مدينة ☐ الولاية:

4. مكان الإقامة الحالية :1- ريف ☐ 2- قرية ☐ 3 - مدينة ☐ الولاية:

5. نوع الأسرة 1- نووية (أب+ أم+إ خوة) ☐ 2- ممتدة (أب+أم+ إخوة إضافة إلى الجدين او الأعمام أو الأخوال.....) ☐

6. عدد أفراد الأسرة: ☐

7. هل يقيم والديك معا؟ 1- نعم ☐ 2- لا ☐

8. إذا كانت الإجابة لا هل ذلك بسبب:

1-وفاة الأب ☐ 2 -وفاة الأم ☐ -3 انفصال الأبوان ☐ -4 طلاق الأبوان ☐ -5 آخر ☐

الخصائص الاقتصادية :

9. الوضعية المهنية للأب-1 :يعمل ☐ -2 متقاعد ☐ -3 بطال ☐

10. إذا كان الأب يعمل ما نوع عمله؟

1-مهنة حرة (طبيب، محامي، تاجر.... ☐

2-موظف ☐

3-أجير (عامل يومي) ☐

4-حرفي (بناء، نجار...) ☐

5-فلاح ☐

6- (Informel) نشاط غير رسمي ☐

7- (Saisonnier)عامل موسمي

11. كم يقدر دخله الشهري ؟ في حالة عامل أو متقاعد(؟

1-أقل من 18000 دج ☐

2-بين 18000 دج و36000 دج ☐

3-من 36001 دج إلى 54000 دج ☐

4-أكثر من 54000 دج ☐

5-لا أدري ☐

12. هل أسرتك مدانة (فيها دين أو قرض) نعم ☐ لا ☐

13. هل لديك إخوة كبار يعملون ويساهمون في دخل الأسرة؟-1 نعم ☐ 2-لا ☐

14. هل تتلقى أسرتك المساعدة من طرف عائلتي الأب أو الأم؟ -1 نعم ☐ 2- لا ☐

أسئلة خاصة بالطفل العامل:

الخصائص العامة للطفل:

15.الجنس: : 1- ذكر ☐ 2- أنثى ☐

16. السن: ☐

17.هل تدخن السجائر نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

الخصائص التعليمية للطفل :

18.هل تزاول تعليمك في هذه السنة ؟ 1 -نعم ☐ 2-لا ☐

****** الأسئلة الموالية توجه فقط للمتمدرسين حاليا**

إذا كنت تزاول تعليمك:

19. ما هو مستواك الدراسي؟-1 ابتدائي ☐ 2-متوسط ☐

****** الأسئلة الموالية توجه فقط للأطفال الذين لا يزاولون تعليمهم**

20. إذا كنت لا تزاول تعليمك ،هل ذلك لأنك: 1- لم تلتحق بالتعليم ☐ 2- متسرب من المدرسة ☐

*****الأسئلة الموالية توجه فقط للمتسربين من المدرسة .**

21. عند أي مستوا تعرضت للتسرب المدرسي؟-1 ابتدائي ☐ 2 - متوسط ☐

22. كم كان سنك عندما تعرضت للتسرب من المدرسة ☐

23. هل تسربت بسبب:

1-الفصل من المدرسة لتجاوزك عدد مرات الإعادة المسموح به ☐

2-لم تستطع إكمال الدراسة لأسباب مادية ☐

3-تخليت عن الدراسة بمحض إرادتك(تكره التمدرس) ☐

4-آخر بين.....

24- هل كنت تتأخر في الوصول إلى المدرسة؟ نعم لا أحيانا

25.في حالة وصولك متأخرا:هل كنت

1-تضرب ☐ 2- تشتم (تسب) ☐ 3 -لا يسمح لك بالدخول ☐ 4- عادي ☐

26. هل كنت تحس بالقهر والظلم في المدرسة ؟ نعم ☐ لا ☐

27. إذا كانت الإجابة نعم لماذا .....

28. ماذا يمثل بالنسبة لك معلمك الذي درست عنده

مصدر حنان ☐ مصدر معرفة ☐ مصدر عقاب ☐ أخر .....

29 . ما هو أقبح شيء حدث لك في المدرسة و عندما تتذكره تنزعج

30. لو أتيحت لك فرصة العودة إلى المدرسة هل تعود؟-1 نعم ☐ -2 لا ☐ لا أدري ☐

خصائص نشاط الطفل :

31. ما نوع النشاط الذي تمارسه ؟

1- تجارة (بيع... ☐

2- خدمات(نادل، حارس،حمال .... ☐

3-ورش البناء ☐

4- ورش النجارة ☐

5- ورش الميكانيك ☐

6- رعي ☐

7- فلاحة ☐

آخر، بين .....

32. كم كان سنك عندما بدأت العمل لأول مرة؟ ☐

33. هل كان أبوك في ذلك الوقت -1 :عامل أو متقاعد☐ 2- بطال أو متوفي ☐

34 . من الذي اقترح عليك العمل لأول مرة؟ 1- الأب ☐ -2 الأم ☐

3-أحد الإخوة ☐-4 أحد الأصدقاء ☐ -5 أحد الأقارب☐ -6 رغبة شخصية ☐

35. هل تقدم لأسرتك-1 : كل مدخولك اليومي☐ -2 بعض مدخولك اليومي ☐ -3 لا تقدم شيئا ☐

36. إذا كنت تقدم كل أو بعض مدخولك اليومي لأسرتك هل ذلك ناتج عن:

1-رغبة شخصية ☐ -2 طلب من الأسرة ☐

37. هل تواجهك صعوبات في العمل؟ -1 نعم ☐ 2 -لا ☐

38. إذا كانت الإجابة نعم : هل تتعلق:

1-بحمل أشياء ثقيلة،التعب الانحناء ،المعاناة من ألام الظهر أو.... ☐

2-بالتعرض للتلوث:غبار، دخان، ضجيج،مبيدات ☐ ☐

3-بالتعرض المباشر للتقلبات الجوية: أمطار، رياح، شمس ☐

4-بسوء المعاملة ☐

5-آخر بين.....

39. إذا كنت غير مرتاح ،هل تستطيع التوقف عن العمل 1-نعم ☐ 2-لا ☐ لماذا .....

40. ما هو السبب الذي دفعك إلى العمل؟مع تعدد الاختيارات

1-مساعدة الأسرة ☐ -2 ملء وقت الفراغ ☐ -3 تعلم صنعة☐ تقليد الأصدقاء☐ الادخار ☐

من أجل القيام بمشروع خاص ☐ 4-الإنفاق على الذات ☐ -5 آخر بين . .....

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة سعد الله أبو القاسم – الجزائر 02-
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا

دليل مقابلة موجه **لقاضي الأحداث** رقم: ☐

واقع النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين سنا في المجتمع الجزائري

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في تخصص علم اجتماع العائلة و السكان

إعداد الطالبة :
بن زينب أم السعد

إشراف الدكتورة:
عميرة جويدة

السنة الجامعية 2015 /2016

بيانات عامة :

1- الجنس: 1-ذكر ☐ 2- أنثى ☐

2- آخر شهادة علمية متحصل عليها:

3- مكان الإقامة العائلية :

4- مكان الإقامة الوظيفية :

5- عدد سنوات الخبرة في ممارسة مهنة القضاء عامة :

6- عدد سنوات الخبرة في ممارسة قضاء الأحداث خاصة :

7- هل أنتم :

1 - قاضي متخصص في قضاء الأحداث فقط ☐

2 - قاضي تحقيق و قاضي أحداث في آن واد ☐

8- لماذا ألغي الأمر 72-03؟

.....

9- ما الجديد الذي جاء به قانون الطفولة الجديد رقم 15/ 12؟

.....

10- مالفرق بين مفهومي الخطر المعنوي و الخطر ؟.....

11- مالفرق بين مفهومي التربية و الأخلاق ؟.....

12- هل تتعاملون مع جمعيات الطفولة؟ نعم ☐ لا ☐

13- هل عملكم كقاضي أحداث يلزمكم بإجراء أبحاث علمية أكاديمية في مجال الأحداث ؟

نعم ☐ لا ☐

14-هل سبق لكم و أن شاهدتم طفل أو أطفال قاصرين يمارسون بعض النشاطات الاقتصادية في الجزائر ؟

نعم ☐ لا ☐

15- حسب نظركم هل ممارسة الطفل القاصر سنا لبعض النشاطات الاقتصادية مثل البيع و الحمالة في الأسواق ونبش المفارغ العمومية بحثا عن مواد بلاستيكية ومعدنية لإعادة بيعها و...يعتبر استغلالا اقتصاديا ؟ نعم ☐ لا ☐ لا أعلم ☐

16- حسب نظركم هل ممارسة الطفل القاصر سنا لبعض النشاطات الاقتصادية مثل البيع و الحمالة في الأسواق ونبش المفارغ العمومية بحثا عن مواد بلاستيكية ومعدنية لإعادة بيعها و.....يعرض **صحته** و **أخلاقه** و **تربيته** و**مستقبله** للخطر؟

17- نعم ☐ لا ☐ لا أعلم ☐

18- هل بيئة عمل الطفل كالأسواق العمومية وحواف الطرقات السريعة و المفارغ العمومية هي بيئة خطرة على الطفل ؟

19- حسب نظركم من المسؤول عن انتشار النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين ؟

20- هل يمنحكم المشرع الجزائري إمكانية التدخل التلقائي في قضية النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين ؟

نعم ☐ لا ☐

21- في حالة الإجابة بنعم :

22- مالذي يمنعكم من آداء دوركم الحقوقي الفاعل بنص القانون من أجل ضمان حماية أساسية للأطفال القاصرين من ممارسة النشاط الاقتصادي ؟

عدم توفر مراكز كافية ☐

كثرة المنحرفين و بالتالي هم أولى ☐

عدم الرغبة في التدخل في صلاحيات الأسرة ☐

سبب آخر ماهو ؟.....

الجدول رقم (01): توزيع المبحوثين حسب الولايات و البلديات التي يقيمون بها

الولاية	البلدية	ك
البليدة	بن عاشور	56
	أولاد يعيش	18
	بن يمينة	23
	البليدة	10
	المجموع	107
المدية	البواعيش	14
	جواب	20
	تابلاط	38
	المفاتحة	24
	سغوان	8
	بوغزول	16
	وامري	8
	المجموع	128
الجلفة	الجلفة	26
	الإدريسية	12
	حاسي بحبح	30
	دار الشيوخ	7
	المجموع	75
البويرة		26

	الأخضرية	
	البويرة	08
	سور الغزلان	15
	المجموع	49
عين الدفلى	عين الدفلى	19
	عين البنيان	8
	واد الشرفاء	14
	المجموع	41

* اختبار مربع كاي (كا^2) والذي تم استعماله لحساب الدلالة الإحصائية للفروق، والتأكد من دلالة الفروق الملاحظة حيث يحسب كالتالي: كا^2 =مج (ك – كَ)^2 /ك بحيث ك: التكرار الملاحظ، كَ التكرار المتوقع لكل خلية، حيث كَ: مجموع الصف ضرب مجموع العمود / مجموع العينة.

وبمقارنة (كا^2) المحسوبة مع (كا^2) المجدولة نستخرج الدلالة الإحصائية وذلك حسب ما يلي:

- إذا كانت (كا^2) المحسوبة ≤ كا^2 المجدولة ⇦ هناك دلالة إحصائية للفروق.

- إذا كانت (كا^2) المحسوبة ≥ كا^2 المجدولة ⇦ ليس هناك دلالة إحصائية للفروق.

وذلك بحساب درجة الحرية dl: = (مجموع الصفوف -1). (مجموع الأعمدة -1) وذلك عند احتمال خطأ α =5%. [1]

*معامل لامدا يحسب من الصيغة التالية :

ل س ع = مجموع ك – ك ع / ن- ك ع

ك هو تكرار الفئة المنوالية لكل فئة من فئات المتغير المستقل ، ك ع عبارة عن الفئة المنوالية للتوزيع الهامشي للمتغير التابع ع

ن هو مجموع العينة ".[2]

*معامل ارتباط الاقتران :

ن= أ.د- ب.ج / أ .د + ب.ج[3]

أ،ب،ج، د،هي الخانات الوسطى للجدول الرباعي

---

[1]– جويدة عميرة .<u>التحليل الإحصائي في البحوث الاجتماعية</u> ، دار جوانا للنشر و التوزيع،القاهرة ،2014 ،ص180.

[2]- نفس المرجع ،ص 164.

[3]- نفس المرجع ، ص 159.